

الْيَارِسَاتُ الْأُمَرِيكِيَّةُ فِي الْأَرْقَبِ الْأُورَطِيِّ

نيكسون - فورد - كارتر - ريفان

أشْرَفَ عَلَى إِعْدَادِهِ
لِتَلَى بَارُودِيِّي مَرْوَانَ بَحَرَّيْزِي

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

A
327.73
56256a
c.1

المشاركون في هذا الكتاب

رالفزارد بارنت - مؤسسة دراسات السياسة، والسلطان
بشارة بمحاج - جامعة بيروت، القطب العربي
مروان ر. يحيري - الجامعة الاميركية في بيروت، ومؤسسة الدراسات الفلسطينية
فؤسان بشاره - مراسل صحفية «النهار» القدسية في واشنطن
جورج بول - مساعد مدير الخارجية الأمريكية سابقاً
ديفيد دلتفور - رئيس تحرير مجلة *Seven Days* الاميركية
كلوديا رايت - مراسلة *New Statesman* في واشنطن
رالفزارد فولك - جامعة بريستون
وليم ب. كوانت - مؤسسة بروكينغز، واشنطن
مالكوم كير - الرئيس السابق للجامعة الاميركية في بيروت
كميل منصور - مؤسسة الدراسات الفلسطينية

طبع قاتمة المنشورات من
مؤسسة الدراسات الفلسطينية
من بـ ٧٦٦١ - ١١، بولفار دراسات، تكن، مدارف ٢٢٢٦٧، بيروت - لبنان
أو من

شركة الخدمات النشرية المستقلة / المحدودة
Independent Publication Services Ltd.

من بـ ٤٦٦٨، سيفوسيا - قبرص

\$ 5.00
(او ما يعادلها)

INSTITUTE FOR PALESTINE STUDIES

Anis Nsouli Street, Verdun

P.O.Box: 11-7164 . Beirut, Lebanon

Telex: MADA 23317 LE

Cable: DIRASAT. Tel: 319627

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

مؤسسة عربية مستقلة تأسست عام ١٩٦٣ غايتها البحث العلمي حول مختلف جوانب القضية الفلسطينية والصراع العربي - الصهيوني. وليس للمؤسسة اي ارتباط حكومي او نظيمي، وهي هيئة لا تتبع البريج التجاري.
وتعبر دراسات المؤسسة عن قناعات مؤلفيها، وهي لا تعكس بالضرورة حكم المذمة او وجهة نظرها.

شارع ابي الص coli - متفرع من شارع مردان
ص.ب. ٧١٦١ - ١١ ، بيروت - لبنان
برقى: دراسات. تلكس: مدادف ٤٤٣١٧
تلفون: ٣١٩٦٦٧

al-Siyāsah al-amirkiyah fi al-Sharq al-Awsat: Nixon — Ford —
Carter — Reagan

Ashrafa 'alā i'dādihi: Laylā Bārūdī wa Marwān Buḥayrī

U.S. Policy in the Middle East: Nixon — Ford — Carter —
Reagan

Edited by: Laila Baroody & Marwan Buheiry

سلسلة الدراسات رقم ٦٧

Monograph Series No. 67

© حقوق الطبع والنشر محفوظة

لشركة الخدمات النشرية المستقلة / المحدودة

Independent Publication Services Ltd.

ص. ب. ٥٦٩٨، نicosia - قبرص

الطبعة الأولى، ١٩٨٤

السياسة الأميركيّة في الشرق الأوسط

نيكسون - فورد - كارتر - ريفان

أشكر على إهدائه
لشّي بارودي مروان نجيري

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

المحتويات

| | |
|-------|--|
| ix | تقديم |
| | مقدمة: الحقائق والأوهام في السياسة |
| xi | الأميركية في الشرق الأوسط مروان بحيري |
| xxvii | تعريف بالكتب ١ |
| | ١ - نزاع الشرق الأوسط في استراتيجية الولايات المتحدة، ١٩٧٠ - ١٩٧١ وليم ب. كوانت ١ |
| | ٢ - السياسة الاميركية على المحك جورج بول ٢٣ |
| | ٣ - وثيقة سوندرز: القضية الفلسطينية في السياسة الاميركية مروان ر. بحيري ٤١ |
| | ٤ - قوة اسرائيل في مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة عسان بشارة ٦١ |
| | ٥ - سياسة الولايات المتحدة الخارجية في الشرق الأوسط رنشارد بارت ٩٣ |
| | ٦ - الولايات المتحدة وأمن طاقة اسرائيل بشاره بحاج ١١١ |
| | ٧ - السياسة الاميركية في الشرق الأوسط: كيسنجر، كارتر والمستقبل مالكوم كبر ١٧٣ |
| | ٨ - ظل فوق الرمال: الاستراتيجية والخداع في سياسة ريفنان تسيهاف العرب كلوديا رايت ٢٠٧ |
| | ٩ - مستقبل العلاقات الاسرائيلية - الاميركية بعد حرب لبنان كميل منصور ٢٥٩ |

تقديم

احتل الشرق الأوسط، وما زال يحتل مركزاً مرموقاً في السياسة العالمية وفي صرح موازين القوى الدولية، وذلك بسب موقعه الاستراتيجي وثرواته الاقتصادية. ونظراً إلى علاقة الولايات المتحدة بـ«إسرائيل» كحليف لشرق أوسطي استراتيجي، فإن عملية صنع القرارات في السياسة الخارجية الأمريكية أهمية بالغة في وضع النطمة والاحادات التي تجري على ساحتها.

من هنا، ارتأت مؤسسة الدراسات الفلسطينية أن تقدم، إلى القارئ العربي، الدراسات التسع التي تحويا دفناً لهذا الكتاب، والتي تتعلق بالسياسة الأمريكية الخارجية تجاه الشرق الأوسط خلال فترة رئاسة كل من: رشارد نكسون، وجيرالد فورد، وجيمي كارتر، ورونالد ريغان. وقد سبق أن نشرت سبع من هذه الدراسات في مجلة *Journal of Palestine Studies* التي تصدرها المؤسسة باللغة الانكليزية في واشنطن، ونشرت الدراسة الثامنة بالإنكليزية في سلسلة «IPS Papers» التي تصدر عن المؤسسة: Malcolm H. Kerr, *America's Middle East Policy: Kissinger, Carter and the Future*, IPS Papers, No. 14 (1980). بينما نشرت الدراسة التاسعة في مجلة *Revue d'études Palestiniennes* باريس. وتشمل هذه الدراسات حواراً (بارنت - دلتفر - فولك) جرى خلال ندوة عقدتها مؤسسة الدراسات في مقرها بيروت، و مقابلة صحافية (بول)، ومقالات (كوايت، بحيري، بشاره، بمحاج، رايت، منصور) أهدت خصيصاً للمجلتين المذكورتين. أما دراسة مالكوم كير، فقد قدمت سنة 1980 خلال ندوة نظمتها المؤسسة فيها يختص بالصراع العربي - الصهيوني في الثمانينات، وظهرت - كما قلنا - بالإنكليزية ضمن منشوراتها.

وقد رقنا الدراسات بارقام متللة لضرورات الالخراج العربي، وأشارنا

وبالاضافة الى ذلك، هناك بعض الثوابت عبر الزمن التي ليس من الصعب تحديدها، والتي تضفي على سياسة الولايات المتحدة نوعاً من الاستمرار. لكن كثيراً ما يقال ان اميركا لا غنى عنها سياسة تجاه الشرق الاوسط عامة، وتجاه الدول العربية خاصة. أما كاتب هذه السطور، فإنه يذهب الى عكس ذلك، كيما ان الدراسات السبع تحوّل كلها نحو نأياد رايه - وان كان ذلك من وجهات نظر مختلفة تماماً. فالشكلاة لا تكمن - على ما يبدو - في غياب سياسة يقدر ما تكمن في اعدام اتفاق، على الشابات على مهج مطرد من العمل المسؤول، وذلك بسب تضليل معتقد من العوامل البنوية والوظيفية والفكريّة، تشمل طبيعة النظام الرئاسي والبرلماني، كما تشمل تأثير الجماعات ذات المصالح الخاصة - مثل «اللوسي» المساند لاسرائيل في مناسبات معينة - وكذلك بعض الاوهام والهواجس التي توضحها الدراسات التي يتضمنها هذا الكتاب. فقد كان على العرب في واقع الامر ان يتحملوا، بل ان يقعوا في اسر المجهعين متافقين داخل التصرف السياسي الاميركي في المجال الخارجي: عقدة التردد عند «هاملت»، وأسلوب التهديد عند «ملك لير».

ان الاستلة التي تطرحها هذه الدراسات السبع وتعطي الجواب عنها، تتمحور حول الموضوعات الآتية: الثوابت والتحولات في المصالح والسياسة الاميركية؛ مدارس التفكير الكبير في صوغ السياسة؛ أدوات التنفيذ؛ تأثير جماعات المصالح الخاصة؛ نقد السياسة الاميركية؛ قدرة اسرائيل كحليف استراتيجي - ظاهر او مستتر - على استباب المادرات الاميركية او احباطها او الالتفاف حولها او تحديدها.

وهناك طرق شق في تفسير عملية صوغ القرارات في السياسة الخارجية الاميركية. ويرى وليم كوانت، وهو احد المحللين البارزين، ان هذه الطرق تتدرج تحت «مناهج اربعة مختلفة لكنها كثيرة ما تكون متكاملة»، وهي الآتية:

- ١ - المنظور الاستراتيجي او منظور المصالح القومية؛ وهذا هو المنظور الذي يستعمل في اغلب الاحيان، وهو يركز على الرؤية العالمية ومن هذه الرؤية، فإنه ينظر الى المنطقة - وبشكل حصري تقريباً - على ا أنها

- جزء من الميزان العالمي بين الكليتين الخارجتين.
- ٤ - منظور السياسات الداخلية: ويركز على دور المجموعات الضاغطة والكونغرس والرأي العام في صوغ السياسة.
 - ٥ - المنظور البروفراطي السياسي: ويركز على دور السلطة التنفيذية وموظفي الحكومة في صوغ السياسة وتنفيذها.
 - ٦ - المنظور الرئاسي ومنظور الرعامة: ويركز على الرأي القائل إن الرئيس ومستشاريه المقربين هم الذين يصنعون السياسة على مستوىاتها العليا. وبفترض هذا المنظور أن السياسة الخارجية هي من صنع الأفراد لا الفروع المجردة.^(١)

فالمنظور الأول يعرف السياسة الخارجية بأنها «النكيف العقل للوسائل (أي الموارد) مع الغايات (أي المصالح القومية)»، واستخدام القوة الاقتصادية والعسكرية للوصول إلى الأهداف المطلوبة. وفي هذا المجال، فإنه يُنظر إلى العالم العربي من خلال استراتيجية عالية يسيطر عليها التناقض بين الخبراء. وجرت العادة أن يركز التحليل الاستراتيجي الأميركي، من هذا المنظور، على نظر التحالفات والميزان النبوي والسيطرة على الموارد الخوبية (الطاقة والاستثمارات والأسواق)، ومنع الغرب من الوصول إليها. وينظر إلى العالم العربي وإلى الشرق الأوسط عامة كأنه جزء من نظام الدفاع العالمي الأميركي والأوروبي الغربي ضد الاتحاد السوفيتي. ونظريّة «كع» الاتحاد السوفيتي مقدمة، أما الواقف فيها فهي الغالب سوى أداة تكتيكية على الرغم من كل الخطط والبلاغة.

وبالتالي أهمية الشرق الأوسط الاستراتيجية فيها يختص بالعوامل الجيوسياسية والقطبية، فإن صانعي السياسة الأميركيّة كثيراً ما يعتبرونه كأنه، «من الناحية الاستراتيجية، أكثر مناطق العالم خطراً...». ذلك لأن كلتا الدولتين متورطة فيه، ومناطق النفوذ هناك غير محددة. ومن وجهات النظر

William Quandt, *Decade of Decisions* (Berkeley: University of California Press, 1977), pp. 3-4.

هذه، يختلف الشرق الأوسط عن كل من جنوب شرق آسيا حيث يبدو خطأ التدخل السوفيatic ضئلاً، ومن أوروبا حيث الحدود بين الشرق والغرب واضحة المعالم وعصرمة.^(٢) وبسبب هذا الخطأ، بُرِزَت إلى الوجود مدربستان في التفكير، تدعى الأولى منها إلى سياسة متربة عادلة،خصوصا حال الأردن ومصر، وتدعى الثانية (وهي العالية والمؤثرة) إلى «وجوب الحفاظ على قوة إسرائيل العسكرية على مستوى عالٍ كفالة رادعة ضد هجوم عربي أو سوفيatic».^(٣) وفي أواخر سنة ١٩٧١، كتب كواتن فتاً بأن الرئيس السادات قد يُرغِّم على الحرب في المستقبل غير بعيد بسب الطرق المسدودة في وجه الدبلوماسية المصرية، وكانت أميركا وإسرائيل ترغبان في الحفاظ على الوضع القائم. ولم يكن من المحتتم بروز مبادرات جديدة. و«عندما توازن الأمور يظهر كان الولايات المتحدة اخذت تفلق، بالتدريج مع الوقت، ما تقدمه للرئيس السادات».^(٤) وصارت مصر فعلاً إلى الحرب سنة ١٩٧٣.

والدراسة المشتركة التي اعدتها كل من رشاد بارت وديفيد دلفر ورشاد فولك تمثل التقد الأميركي الراديكالي والمعارض لسياسة أميركا الخارجية. وارتباطها الوثيق بالحاضر واضح تماماً، الذي يقول رشاد فولك: «إن جميع المبادرات الكبرى في السياسة الخارجية الأمريكية، يقطع النظر عن نقطة انطلاقها، كانت تطور وتمرر في هيكلية من افتراضات على يد أكثر مؤسسات الحكم الأميركي رجعية». ويضيف: «كان هذا يمثل، في المجال الداخلي في الولايات المتحدة، التصاراً لأولئك الذين كانوا يدعون إلى موقف في السياسة الخارجية ذي طابع الشد عسكري».^(٥) وهذا التقلب العسكري المتطلش إلى القطب يزيداد ويشكل عاملاً رادعاً: «وفي سبيل فهم سياسة الولايات المتحدة الخارجية يتوجب على المرء أن يتسمى لماذا أصبح الرئيس كارتر تغيراً في جميع

(٢) انظر أدناه، صفحة ٤.

(٣) انظر أدناه، صفحة ٤.

(٤) انظر أدناه، صفحة ٢١.

(٥) انظر أدناه، صفحة ٩٩.

مناطق السياسة الخطرة، والذي كان في اسلوبه ليزابا وانسانا من دون ان يندى له جبين^(٦)، اصبح اكثر فاقلا في العسكرية والرجعية من الناحية العملية.^(٧) لذا، فان سياسة اميركا الخارجية تجاه الشرق الاوسط تتلخص بما يسمى «التجويف الاميرياني»، وهو ان صالح السياسة، على ما يبدوا، يقتضي التخل للبحث عن سبل غير عسكري ناجح لحماية المصالح الاميركية والغربية.^(٨) وبالاضافة الى ذلك، فان فونت ينظر الى الولايات المتحدة على انها «اميراطورية سائرة في طريق الانحطاط»؛ وهذا «غير الى انتقال خطير، ذلك لأن الدولة الاميرالية لا تملك، في اثناء ذلك الانحطاط، سوى فوتها الخربة الثالثة لوقف هذا الاتجاه المنلوي».^(٩)

اما التحليل الذي يقدمه جورج بول، نائب وزير الخارجية سابقا، لعيوب السياسة الاميركية، فإنه ينطلق من ثبات يختلف اختلافاً تماماً عن الرأي الراديكالي للمعارض الموجز اعلاه. ففي سنة ١٩٧٧، نشر بول مقالة مشيرة للجدل (اذ عرّفنا الجدل كما تعرفه المؤسسة السياسية الاميركية التي ينتهي اليها) في مجلة *Foreign Affairs* تحت عنوان «كيف يمكن ابقاء اسرائيل رغماً عنها»، دعا فيها الى الضغط رسميًا على اسرائيل للتقييد بقرار مجلس الامن الدولي رقم ٤٤٢. وبعد ذلك بعام، ذهب بول الى ابعد من ذلك في الاقتراح عن آرائه، الاكيد ان مصالح اسرائيل وأميركا ليست مطابقة:

ان ثمة تباينا في كيفية ادراك بعض القادة الاسرائيليين لمصالح اسرائيل... هناك كثيرون من الزعماء الاسرائيليين يجهلون... الى معاونة الارض والامن. لرى ان هذا وهم ولن تتمكن اسرائيل، في المدى الطويل، من ان تحسن امنها الحقيقي ما لم تكون مستعدة للانسحاب السحاب جوهريا الى حدود ما قبل سنة ١٩٦٧.^(١٠)

(٦) انظر ادناء، صفحة ١٠٠.

(٧) انظر ادناء، صفحة ١٠٢.

(٨) انظر ادناء، صفحة ١٠٦.

(٩) انظر ادناء، صفحة ٤٨.

فاغداق الاسلحة المتطورة على اسرائيل لا ينبع السلام بل عمل العكس؛ فاذا «كان الاسرائيليون مسلحين بقوة، و اذا انعدم التوازن العسكري، فقد يضعف حافز اسرائيل لاحلال السلام». ^(١٠)

* * *

وبما يرتكز المنظور الاول، اي المنظور الاستراتيجي او منظور المصالح القومية، على الرؤية العالمية والواجهة مع الاتحاد السوفيتي وعلى النفط، بوصفه اهم العناصر الثانية، فان المنظور الثاني ينحو نحو التركيز على وقائع السياسة الاميركية الداخلية، اي على شاطئ القوى الضاغطة وتصرفات الكونغرس والموضوعات المطروحة خلال الانتخابات ومزاج الرأي العام. وفيما يختص بالشرق الاوسط، فان «الوسى» (النفط و «لوسي»، الدفاع و «اللوبيات» المختلفة التي تساند اسرائيل، وعلى الاصغر اللجنة الاميركية - الاسرائيلية للشؤون العامة (AIPAC)، قد تجحت كلها في تطوير او احباط صوغ وتنفيذ السياسة عند بعض المخططات الخامسة.

ودراسة غسان بشارة المفصلة بعنوان «قوة اسرائيل في مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة»، هي مثال ناطق لهذا الواقع. ففي خطوة لم يسبق لها مثيل، اقدم الرئيس كارتر على التوصل من تصويت الولايات المتحدة اليميني على قرار مجلس الامن الدولي رقم ٤٦٥ بتاريخ ١ آذار/مارس ١٩٨٠ الذي يندد بسياسة الاستيطان الاميرالية ويدعو الى تفكك المستعمرات القائمة، بما فيها تلك التي اقيمت في القدس. ^(١١) وكان التفسير الرسمي لهذه الخطوة هو انها تحت عن «خطاء في الاتصالات بين البيت الابيض ووزارة الخارجية والوفد الاميركي في مقر الامم المتحدة في نيويورك. لكن الامر كان ابعد ما يكون عن «الخطأ»، اذ ان الرئيس كارتر، كما يقول بشارة، «لم يستطع الصمود امام الضغط الذي يادرت اليه الجماعة اليهودية في الولايات المتحدة واسرائيل

(١٠) انظر ادناه، صفحة ٤٠

(١١) انظر ادناه، صفحة ٩١

ذاتها، واضطرر الى ان يتراجع عن موقف ادارته في تأييد القرار.^(١٢)
 وشمة مثال آخر يرد في دراسة بشاره بحاج بعنوان «الولايات المتحدة وأمن طاقة اسرائيل»، والتي تستجع انه لا يوجد اي بلد في العالم ولا حتى بين حلفاء ناتو يتمتع بما «تمتّع به اسرائيل من امتيازات وتعهدات امنية مما تقدمه لها الولايات المتحدة في مجال الطاقة»^(١٣). فقد اقمعت الولايات المتحدة عدداً من الدول غير النصورية في عضوية «اوبيك» بتزويد اسرائيل بالنفط، ووُضعت في تصرفها احتياطي النفط في الاسكا، كما اعطت اسرائيل مبلغ ٢,٤٥ مليار دولار تعويضاً عن حقول النفط في سينا. لكن يبقى السؤال عما اذا كان اعتماد اسرائيل النفطي قد زاد في قدرة الولايات المتحدة على الضغط عليها. كما ان هذا السؤال يبقى وارداً في الحالات الاخرى، كشتفات الاسلحة المتطورة، والعون التكنولوجي، وقانون المساعدات الامثلة.

ودراسة مروان بحيري بعنوان «وثيقة سوندرز: القضية الفلسطينية في السياسة الاميركية» هي مثال ثالث لقدرة اسرائيل (والتأثير الكاing للسياسة الداخلية في اميركا) على احباط اي تقدم جدي نحو تسوية النزاع العربي - الاسرائيلي. فبادرة سوندرز، التي قد يكون الوصف الاكمل لها هو انها كانت بثابة بالون اخبار يسعى للتخفيف انتهاء مظلة التحرير، قد اثارت فوراً على يدي الاسرائيليين. وما ان جوهرت المادرة ببيان الاسرائيليين والمكونغرس حتى عمد هنري كيسنجر الى ازدراء هذه الوثيقة، واصفاً ايها بأنها «كانت نوعاً من التدريب الاكاديمي شرحت فيها بطريقة نظرية بحثة يضع توافق من المسألة الفلسطينية كما يراها [نائب مساعد وزير الخارجية] سوندرز»^(١٤).

وهناك امثلة كثيرة اخرى. فدراسة كلوديا رايت بعنوان «ظلل فوق الرمال: الاستراتيجية والخداع في سياسة ريعان نجاه العرب» تذهب الى ان

(١٢) انظر ادنـه، صفحة ٨٧.

(١٣) انظر ادنـه، صفحة ١٦٩.

(١٤) انظر ادنـه، صفحة ٥٤.

خطوات الرئيس كارتر نحو تسوية شاملة للنزاع العربي - الإسرائيلي، تشمل العقاد مؤتمر جيف وثانياً لمنظمة التحرير واعتراضها بحقوق الفلسطينيين في دولة وأشتراك الاتحاد السوفيتي، قد احيطتها المعارضة الداخلية المساعدة لإسرائيل.^(١٥)

وبالاضافة الى المعارضة المباشرة والمعلنة، هناك نوع غير مباشرة ومستمرة من الصعوط؛ فـ«اللوبات» المساعدة لإسرائيل تعمل ككوابح قوية على صانعي السياسة بسبب قانون «وردة الفعل المحتلة». وبكلام آخر، أنها ليست بحاجة الى حشد الانصار في كل مواجهة مع البيت الابيض؛ فمجرد وجودها وقدرتها على الازعاج المتعمد في «وردة فعلها المحتلة» كثيراً ما تكون على القدر ذاته من التأثير في صوغ السياسة وتنفيذها.^(١٦)

* * *

ويركز المظور الثالث على أهمية التناقض بين البيروفراطيات المختلفة التي تتول أمر الشؤون الخارجية، وهو حقل واسع للغاية؛ هذا التناقض الذي يقوم بين وزارة الخارجية والبناة، وكالة الاستخبارات المركزية ومجلس الأمن القومي، بينما يستفيد البيت الابيض سياسياً من هذه الاختلافات كافة. أما الامثلة التقليدية لهذا التناقض البيروفراطي، فهي: التناقض الذي حدث، مثلاً، بين وزارة الخارجية والبيت الابيض فيما يخص سياسة ترومان سنة ١٩٤٨ التي اعتبرت بـ«اسرائيل وساندها»، والذي جرى بين وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي (وعلل الاختلاف بين وليم روجرز وهنري كيسنجر) ايام خطة روجرز البشارة الخطط؛ وبين فانس وبريجنسكي ايام ادارة كارتر.

وفي هذا الصدد، فإن دور مجلس الأمن القومي الجبوبي جدير بالعناية والدرس. وخلال الفترة القصيرة التي كان فيها الجنرال جورج مارشال وزيراً

(١٥) انظر أدناه، صحة ٢١٠

(١٦) *Quoted, Decade of Decisions, op. cit., p. 201.*

للخارجية (1947 - 1949)، أيام إدارة ترومان، حدثت تغييرات بعيدة الشأن في صوغ سياسة أميركا الخارجية وتنفيذها. ويقول أحد المحللين، في صددتها، ما يلي:

قام مارشال نفسه بمدور كبير في تطوير وسائل إدارة جديدة لمجانية خدمات الحرب الباردة. ففي نورزبورغ، 1947، أصبح قانون الأمن القومي نافذاً، فخلق هيئة جديدة هي مجلس الأمن القومي مهمته تنفيذ السياسة العسكرية والخارجية لخدمة مصالح الدفاع والأمن القومي. وعل الرغم من أن هذه الهيئة اقررت برعامة السلطة المدنية في تطوير السياسة الخارجية فإنها أمعنت العوامل العسكرية المهمة جديدة. وكان وزير الخارجية عضواً في هذا المجلس، لكنه كان - على ما يبدو - قد أضحي عاطلاً بالدوائر العسكرية، إذ إن وزراء الدفاع والجيش والبحرية وسلاح الطيران كانوا هم أبطأ أعضاء في المجلس. وما كان مارشال كأن رجلاً عسكرياً، وبما أن العسكريين أصبحوا يملكون مناصب دبلوماسية مهمة، فقد بدا للقادم كان المناخ العسكري قد سطر عملاً على السياسة الخارجية.¹¹⁷¹

وعلى الرغم من أن العنصر العسكري في هيكلية مجلس الأمن القومي قد انكفا لاحقاً، ومن أن مصدر المجلس كان يختلف باختلاف الرؤساء في طريقة استعماله، فإن المجلس ساهم مع الزمن في إزاحة وزارة الخارجية عن موقعها الرئيسي في صنع القرارات. وعلى الرغم من أن المجلس خسر بعض خصائصه الرئيسية أيام إدارة جونسون، فإنه لم يسترجع، مع وصول الثنائي بيسكون - كينجر إلى البيت الأبيض، خسائره فحسب بل اندفع قدماً ليصبح غريباً قوياً لوزارة الخارجية.

* * *

هناك افتراض واسع الانتشار وهو أن الرئيس يمثل دور المحور في شؤون السياسة الخارجية، على الرغم من وجود اختلافات حادة في الآراء حال

Norman Graebner, *An American Tradition: American Secretaries of State in the Twentieth Century* (New York: McGraw-Hill, 1961), p. 160.

تعريف هذا الدور. وهذا، طبعاً، هو المظور الرابع، أي المظور الرئاسي او منظور الرعامة. لكن مسألة العامل التفاني في صنع القرار وشخصية الرئيس تبيان امررين مهمين للغاية. ولهم بلي رأي كواست في هذه المشكلة:

لست شخصية الرئيس هي التي يجب أن تفهمها بقدر ما هي الطريقة التي يفهم فيها الرئيس ومساعدوه العالم وخط التفكير لديهم. إن صنع السياسة عملية تفكيرية متضوّبة في إطار اجتماعي. وهي ليست مجرد تغيير عن خارف الزه وهواجهه وأعماله. وثمة أمراً ي يجب ايفادها فيما يتعلق بالروابط الدائمة بين الشخصية وصنع السياسة: أولاً، كثيراً ما يلاحظ وجود نطاق في مساحة سياسات مشابهة عند الناس ثم خلقات شخصية متابعة تماماً. وفي الواقع، نادرًا ما تحدث خلافات حدية في الرأي بشأن السياسة على المستويات العليا في الحكومة. فالآتجاه هو نحو الاجماع ونحو تعزيز الآراء السائدة... .

ثانياً، قد يحدث أن يعمد الأشخاص نفسه إلى تغيير موقفه من بعض المسائل السياسية من دون حدوث أي تغير يذكر في شخصيته او في تركيبة النفس... . والسؤال الذي يبني ان يطرح لا يتعلّق بعقلانية القرارات السياسية او عدم عقلانيتها بقدر ما يتعلّق بنوعية تقدير المسؤوليات التي تدخل في صنع هذه القرارات... .

وفيما يختص بمعظم المشكلات الهامة، فإن صانعي القرار يعملون في أجواء تلقّها الحيرة والتعجب... . ويتيح من ذلك بيع خطر في اتخاذ القرارات بمعنى فقط لادخال تغييرات كافية في السياسات الفاعلة.^(١٨)

وباختصار: يبدو صنع السياسة، في هذا الصدد، كأنه حسابات عقلانية يجريها الرؤساء مع مستشارיהם للقرارات ضمن إطار اجتماعي معين وحدود مرسمة ترمي إلى تعزيز الاستمرارية والاجماع. كيف يتم التغيير إذا؟ وما هي جهة الرعامة الرئاسية في هذا الصدد؟ إن الجواب يمكن في عدد الازمات وحياتها، ففي مثل هذه الحالات، يصبح الرئيس متورطاً شخصياً في معالجة الاوضاع. فالازمات الكبرى كثيراً ما يتبع عنها ما لم يكن في الميان، وهي تضفي على عملية صنع القرارات جواً من الالهية، وتفضح العيوب في أطر السياسات

السابقة وافتراضاتها، وفي امكانيها - من حين الى آخر - ان تجلب التغيير في الموقف والسياسة معاً.

ويعا ان الازمات كثيرة الحدوث في منطقة الشرق الاوسط (والتي يستثيرها في العادة التناقض بين القوى العظمى وكذلك اسرائيل)، فقد يتوقع المرء ان يقرأ تاريخها لسياسة اميركا غضبة التحول لا الثبات. لكن الثبات هو المنهج السائد في هذا التاريخ العسّر. والسؤال هو: لماذا؟ والجواب هو انه حالي تعالج الازمة او تحلّ، فان «التفكير السائد» هو الذي يفرض وجوده مجدداً، وتتلاشى الاعتراضات الدقيقة التي كانت تؤخذ بعين الاعتبار ايام الازمات نفسها، وتتحوّل الادارات نحو التراجع الى وسائلها وافتراضاتها التقليدية مع بعض التغييرات التجميلية من هنا وهناك، اذا دعت الحاجة.

والنخبة التي تصنع السياسة في اميركا ليست، طبعاً، كتلة متراصدة من الناس. ولا بد لآية دراسة فيها يغوص المنطوقات التي قد تؤدي الى الثبات او التحول، من الاخذ بعين الاعتبار ذلك الاختلاف المهم في التفكير بين مدرسة مناهضي الحرب الباردة والمدرسة الاقليمية. وبصفة مالكوم كير هذا الامر في دراسته القيمة بعنوان «السياسة الاميركية في الشرق الاوسط: كينجر، كلتر ومستقبل» على الوجه التالي:

ان مدرسة الحرب الباردة مبنية على مبدأ توازن القوى، وهو مبدأ عريق في التراث الدبلوماسي الاوروبي منذ أيام ميكائيلي مورولا باليبران وبمارك ونشرشل. ومنذ سنة ١٩٤٥، تركز [هذه المدرسة] على الاتحاد السوفيتي كمتلخص استراتيجي، وعلى ان العالم الثالث الذي خرج من طوق الاستعمار هو منطقة رخوة فيها من «فراغات النفوذ» ما يمكن على احدى الدولتين العظيمتين ان تغلاها قبل ان تفعّل ذلك الدولة الأخرى، وذلك من خلال استطباب العملاء للخلفين تاهيل بفرض اشتراطها المباشر.

اما انصار المدرسة الثانية في التفكير، والذين سميهم الاقليميين، فلأنهم لا ينظرون اهمية التناقض العالمي بين اميركا والاتحاد السوفيتي، لكنهم يرفضون الافتراض بأن مشكلات العالم الاقليمية يجب ان تعالج اساساً من خلال هذا المظار. وفي المقابل، فإن الاقليميين يصررون على ان للمشكلات الاقليمية جوهرها الخاص بها، الذي يتم من خلاله المعاملة اذا كانت اميركا تأمل بحلق

روابط ايجابية مع المجتمعات المحلية وحكوماتها. ولا يمكن القول ان من المهم على هذه المجتمعات ان تكون نابعة لاي من الدولتين العظميين من دون غيرها، اذ ان علاقات هذه المجتمعات الخارجية، بما في ذلك نظرها الى مشكلات الحرب الباردة بين الدولتين العظميين، تعمد اعتمادا كثيرا على الدولة بوالدول التي تساعدها على حل مشكلاتها التي لا تستطيع حلها بمفردها.^{١٩٩}

ومن ابرز «مناهضي الحرب الباردة»: هالس مورغانتاو، ودين اتشيسون، وجون فوستر دالاس، وهنري كيسinger، وجون كوتلي، وهنري جاكسون، ورونالد ریغان، والكندير هیغ. أما اصحاب المدرسة الاقليمية - وهم أقل عددا ونفوذا - فعن بينهم: دین راسک، وادلای سیفeson، وجورج بول، وج. ویلیم فولبرایت، وولیم روجرز، وساپروس فانس، وجمیع کارتر (على الأقل في بدايات عهده).^{٢٠٠}

وتحذر الاشارة هنا الى الوجود «الملاصد للعرب» داخل وزارة الخارجية، الذي تشن عليه «اللوبیات» القوية المساعدة لاسرائيل هجوما مستمرا. وهؤلاء «المستعربون» يشتملون في العادة دبلوماسيين محترفين أمضوا سنوات طويلة في الخدمة في الدول العربية، وهم يرون ان مصالح اميركا القومية تتضمن تخفيض العلاقات بالعالم العربي عن طريق تطوير سياسات «منصفة»، وتصحيح النهج الثابت المساند لاسرائيل. لكنهم ليسوا جماعة متراصدة، وقدرتهم على التأثير في السياسة لم تكن دوما ذات شأن، خصوصا عندما يواجهون معارضة اسرائيل وأنصارها. فالمستربون، مثلا، قد انقسموا على انفسمهم حيال السياسة التي كان يجب اتباعها فيما يتعلق بمصر ايام جمال عبدالناصر. ولربما تمثل خطوة روجرز اقصى ما وصل اليه نفوذهم. وبالاضافة الى ذلك، ويس العوامل الديبلomatica التي توافق حالات التازم المعقولة اعلاه، فان حظهم في ان يتم اعتماد مقتراحاتهم بشأن السياسة ينحو نحو التضاؤل.

ويستند مالكوم كير مدرسة الحرب الباردة الثالثة، كما انه يستند والشطر

(١٩) انظر ادناه، صفحة ١٧٧ - ١٧٩.

(٢٠) انظر ادناه، صفحة ١٧٨ - ١٧٩.

لأنها اهملت مبادرات السلام الصادرة عن الأسرة الاوروبية. وهو يرى ان دول اوروبا الغربية واليابان قد تخدم الجميع ان هي عمدت «الى دعم مبادرتها الاخيرة دعماً قوياً لذى واثنطن، كجزء رئيسى من اي تعاون اميركي - اوروبى مشترك في المستقبل». ويضيف: «ان صراع الشرق الاوسط لا يمكن اعتباره بعد الان مجالاً خاصاً بالاميركا وحدها، غارس فيه دبلوماسية شبيهة بـ«فولت ديزني»، بل هو ساحة حيوية لهم العالم يأسره». وعلل اميركا كافى الدول ان تكون على استعداد لأخذ تصانع حلفاتها مأخذ الجد.^(٤١)

كذلك، فإن دراسة كلوديا رايت بعنوان «ظل طوق الرمال: الاستراتيجية والخداع في سياسة ريجان تجاه العرب» تساهم مساهمة جلية في توضيح المظور الرابع، اي المظور الرئاسي. وتقول رايت ان الوقت الوحيد الذي يمكن ان يتوقع فيه انه يصل رئيس اميركي الى اتخاذ قرار حيال الشرق الاوسط هو في العام الخامس من فترة رئاسته. وتضيف: «لكن منذ سنة ١٩٤٥، لم يبق هذه الفترة الطويلة سوى رئيسين - ايزناور وبىكسون - ولم يتخذ اي منها اية مبادرة، بل كان عليهما ان يعالجا ما ترتب على حرب السويس سنة ١٩٥٦ وحرب رمضان سنة ١٩٧٣». ^(٤٢) ان الرأى الشائع في ان الرئاسة الاميركية مؤسسة قوية هو وهم، خصوصاً فيما يختص بالسياسة حيال الصراع العربي - الاسرائيلي. فالتحزب في صفوف موظفي الادارة يقيد الرئاسة الامر الذي يستدعي من الرئيس الكثير من الجهد والبراعة كي «يميز السياسة متعددة المسارات التي تحيى في مدى نظره» وباسمها.^(٤٣) وترى الكاتبة ان كارتر هو الرئيس الوحيد، حتى يومنا هذا، الذي استطاع ان يستقرىء هذه المسارات المتعددة. وترى ايضاً ان سياسة ريجان، خلال سنتي ١٩٨١ و ١٩٨٢، «شجعت الاعتداء والتغريب اللذين تتعرض لها الدول العربية من جانب اسرائيل - في لبنان وسوريا والأردن والعراق والعرب السعودية». يدل ان

(٤١) النظر لندن، صفحة ٢٠٦.

(٤٢) النظر لندن، صفحة ٢٠٨.

(٤٣) النظر لندن، صفحة ٢٢٤.

تردّعها». وفيما يختص سياسة ریغان حيال خطة الملك فهد، فإن «البيت الایض المتأرجح يقوم بهجوم علی الشد حلفاته الایروبيين صمودا، بريطانيا، وذلك بأمر من اسرائيل». ^(٢٤)

* * *

ماذا عن المستقبل؟ إن هذا السؤال الذي يطرح دوما هو الموضوع الذي تطرق اليه دراسة كميل منصور بعنوان «مستقبل العلاقات الاسرائيلية - الاميركية بعد حرب لبنان». كثيرا ما يلحظ المحللون الى التفكير في تدهور في العلاقات الاميركية - الاسرائيلية وما يتبع ذلك من فقدان اسرائيل لكتابتها المميزة. لكن منصور يرى ان مثل هذا التفكير معقد للغاية، وتشوه ا نقاط منضارية من التحليل. فالدولتان مرتبطتان بشبكة قوية من العلاقات الخاصة، ويشاطران في المصالح الهمة في المجالات الاستراتيجية، والسياسية، والعسكرية، والاقتصادية، والتاريخية، والثقافية. أما الاختلافات فليست بارزة، ولا مهمة كما هي نقاط التقارب، باستثناء موضوع واحد مهم هو الفضة الغربية؛ اذ يقول الكاتب: «في الواقع، تشكل الفضة الغربية الموضوع الوحيد لتوتر حقيقي بين اميركا واسرائيل، لأنها تعتبر سلة مصالح حيوية بالنسبة الى الاسرائيليين والعرب». ^(٢٥) لكن حق في هذا المجال، فإن الكاتب يرى ان الانفاق بين الموقف الاميركية والاسرائيلية امر وارد.

اما فيما يختص بالعبر التي قد يستخلصها العرب من طبيعة ودينامية هذه العلاقات الخاصة، ومن اتفاقها وتقاربه، فإن منصور يصل الى النتيجة التالية: «لقد اعطي الكثير من الاهتمام للأميركيين كوسطاء متعرجين، ولم يفهم العرب جيدا أهمية التطورات الداخلية في اسرائيل، ولم يبحثوا جيدا في الامكانيات الناتجة عن ذلك». ويضيف: «وبدلًا من البحث عن المحاور في

(٢٤) انظر ادناه، صفحة ٢٥٧.

(٢٥) انظر ادناه، صفحة ٢٧٣ - ٢٧٤.

والشطط، وهي التي تستفيد من الجهتين، لا يكون من الأفضل مواجهتها في الحرب او في السلم في فلسطين ذاتها؟^(٢٦)

* * *

في دراسة صدرت مؤخراً بعنوان: «اميركا في الشرق الاوسط: انها في السياسة الخارجية»، عاد جورج بول في بحث مجدداً في ذلك النمط الثابت من نوعية السياسة الاميركية لاسرائيل، كما ثالث في معالجة الرئيس ريتشارد نixون للبنان. وكتب يقول: «يرى من التاريخ ان اسرائيل تخرج متصرفة على الدوام تقريباً في اي اختبار للارادة مع الولايات المتحدة». فالتجربة في لبنان قد «ثبتت وللمرة المائة انه عندما تقف الولايات المتحدة واسرائيل وجهها لوجه وتقابل العيون، فان عيوننا (عيون صانعي القرار الاميركي) هي دوماً التي ترى». وتحليل بول هو في صلب الموضوع، ويحدد الاستشهاد به مطلقاً: مع انعدام وجود سياسة متراقبة خاصة بحال الشرق الاوسط، كانت ردة الفعل لدينا تجاه سياسات وقرارات وأعمال حكومة اسرائيل، بلا تفكير ولا تحظيط؛ فالصالح والاهداف في لبنان، كما تراها حكومة اسرائيل، مختلف اخلاقياً عنها عن مصالحتنا وأهدافنا. ومحظياً عن ان للأحق أهدافنا الخاصة وأن هنئ بمصالحتنا نحن، فقد قررت انسانياً الى الحكومة الاسرائيلية مناصرين لأهدافها بلا انفصال وبلا مطلب، ومستعدين لمساعدتها في تحقيق اهداف ليست من اهدافنا، ومن ثم لسع الدمار الذي حل نتيجة سعيها العنيد لتحقيق طموحاتها المفرطة.^(٢٧)

من المحتمل ان يستمر هذا النمط الثابت في التصرف السياسي الاميركي (باستثناء الرئيس ايزنهاور وحده) في المستقبل المنظور. ان من شأن الاجواء الحالية التي تلف المجاورة العالمية مع الاتحاد السوفيتي، على الارجع، ان تعزز هذا النمط على الرغم من حدوث تغيير مهم في المصالح الاميركية من

(٢٦) انظر اداء، صفحه ٢٧٤.

George Ball, «America in the Middle East: A Breakdown in Foreign Policy»,^(٢٧)

Journal of Palestine Studies (JPS) (51), Vol. XIII, No. 3 (Spring 1984), pp. 4-9.

النقط، وأن تعيد تدوير المداخليل الفطية بسواسطة صنفقات اسلحة مكلفة وأمور أخرى. وبينما الأميركيون كأنهم إما مسرورون وإما مستلمون من جراء هذا الوضع القائم. وأراء أصحاب المدرسة «العالمية» و«الحرب الباردة» هي التي سوف تتقلب، على الأرجح، على آراء الأقلية من «الإقليميين».

لكن هذا لا يعني أن العالم العربي عديم القوة، فهو يستطيع أولاً أن يطور سياساته الخاصة، وأن يضع ثانياً الاستراتيجيات لتنفيذها. وهذا العالم، حتى عندما يكون متورطاً في أمور لا هبة ثانوية، يستطيع أن يعلن أنه ليس على استعداد لأخذ مبادرات سلام أميركية في الشرق الأوسط مأخذ الحد، بينما تستمر أميركا في تزويد إسرائيل بالقوة الاقتصادية والعسكرية التي تسمح لها باحباط هذا الهدف أو تقويته، ولا عليه أن يستسلم لاغراء أصحاب النظرية «العالمية».

مروان بحري

بيروت، ١٠/٨/١٩٨٤

تعريف بالكتاب

رشارد بارنت: عضو في مؤسسة دراسات السياسة بواشنطن.

بشرارة بحاج: حاضر في جامعة بيروت باللغة العربية.

مروان ر. بحيري: استاذ التاريخ الحديث في الجامعة الاميركية بيروت، وباحث في مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

هسان بشاره: مراسل صحيفة «الفجر» القدسية في واشنطن.

جورج بول: مساعد وزير الخارجية الاميركي سابقاً.

ديفيد دلفر: رئيس تحرير مجلة *Seven Days* التي تصدر في نيويورك.

كلوديا رايت: مراسلة في واشنطن لمجلة *New Statesman* اللندنية، ولمجلة *Temoignage Chretien* الباريسية، ولمجلة «الثومس» (*Ethnos*) التي تصدر في اثينا.

رشاد فولك: استاذ القانون الدولي في معهد وودرو ويلسون بجامعة برinceton.

وليم ب. كوات: عضو في مؤسسة بروكينجز بواشنطن، ورئيس مكتب الشرق الاوسط في مجلس الامن القومي الاميركي سابقاً.

مالكوم كير: رئيس الجامعة الاميركية في بيروت وأستاذ العلوم السياسية في جامعة كاليفورنيا - لوس انجلوس، سابقاً.

كميل منصور: رئيس دائرة الابحاث في مؤسسة الدراسات الفلسطينية سابقاً.

نزاع الشرق الأوسط
في استراتيجية الولايات المتحدة
* ١٩٧١ - ١٩٧٠

وليم ب. كوات

١ - مقدمة

لم يجمع صانعو السياسة الخارجية في الولايات المتحدة قط على مكانة الشرق الأوسط في التخطيط الاستراتيجي للولايات المتحدة. فالجيوراسيون التقليديون منشرون في اعتبار المطلقة ذات أهمية خاصة، لأنها «ملتقى طرق القارات الثلاث» و«مصدر ضعف لحلف شمال الأطلسي وخطر عليه»، ولأنها تحتوي على احتياطي ضخم من النفط. وقد بادر بعض المحللين، مؤخراً، إلى القول إن التقدم التكنولوجي قلل من أهمية الشرق الأوسط المباشرة بالنسبة إلى الولايات المتحدة؛ ذلك بأن الصواريخ عابرة القارات (ICBM) وغواصات بولاريس اغتناماً عن الحاجة إلى قواعد عسكرية على مقربة من الأخداد السوفياتي. غير أن التزام الولايات المتحدة الدفاع عن أوروبا والحفاظ على بقاء إسرائيل يحتم عليها أن يكون لها موقع قوي في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وطبقاً لهذه المقوله، يكون للشرق الأوسط دور أساسي في التخطيط الاستراتيجي للولايات المتحدة، بسبب من التزامها الرسمي نحو حلف شمال الأطلسي، وبسبب مما يربطها بإسرائيل – وإن كان هذا أقل إلزاماً.

وأخيرا، يرى بعض الموظفين الرسميين (في الولايات المتحدة) ان الشرق الاوسط قد اصبح منطقة ذات اهمية بالغة، كحبلة للتسافر الاميركي - السوفيatic، مما يحتم على الولايات المتحدة ان تقاوم نفوذ موسكو الشامي ليتم لها الحفاظ على صيغة عالية لعلاقات بالاتحاد السوفيatic ثابتة. وتبعد هذه المقوله، فان اعتبارات غير ملموسة من اهمية والصورة والاصرار تفرض وجودا اميركيا قويا في الشرق الاوسط، منها تكن مصالح الولايات المتحدة المحددة في المنطقة. ويتربى على الولايات المتحدة - كون الاتحاد السوفيatic معينا بالمنطقة بصورة فعالة - ان تقاوم هذا التقدم الواسع.

وعلى الرغم من التبرير الذي يقدمه المتخصصون بالسياسة الخارجية فيما يتعلق باهتمام الولايات المتحدة بالشرق الاوسط، فهما لا ريب ان الوجود السوفيatic هو الذي يثقل كاهل التخطيط الاستراتيجي الاميركي. وهناك داخل الحكومة اجماع شبه تام على ان الخطر الاكبر الذي قد يصيب الولايات المتحدة في الشرق الاوسط هو احتلال وقوع صدام مباشر مع الاتحاد السوفيatic، نتيجة التزاعات المحلية في المنطقة. ولو كان هذا هو الامر الوحيد الذي يعني الولايات المتحدة، لكان الانسحاب من المنطقة سياسة ملائمة، غير ان هناك اهدافا اخرى - مثل الحبولة دون تدمير اسرائيل، وضمان الوصول الاوروبي الى نفط الشرق الاوسط، ولعل اكثر هذه الامور اهمية المركز المرموق الذي يجب الحفاظ عليه في منافسة الدول الكبرى العالمية مع الاتحاد السوفيatic - مثل هذه الاهداف هو الذي يحول دون اتباع الولايات المتحدة مثل هذا الحل لشكلة المجاية. وقد كان الشرق الاوسط يبدو احيانا، من الناحية الاستراتيجية، اكثر مناطق العالم خطرا بالنسبة الى ادارة نیکسون؛ ذلك بان كلتا الدولتين متورطة فيه، ومناطق النفوذ هناك غير محددة. ومن وجهات النظر هذه، يختلف الشرق الاوسط عن كل من جنوب شرق آسيا حيث يبدو خطرا التدخل السوفيatic ضئلا، ومن اوروبا حيث الحدود بين الشرق والغرب واضحة المعالم ومحترمة.

اما في الشرق الاوسط، حيث يقدم الجباران نفوذهما ومواردهما الى افرقاء

مختلفين، فإن احتمال شوب نزع غير مقصود يبدو حقيقياً، وإن يكن بعد الاحتمال في الوقت الحاضر وأي ازدياد في النفوذ السوفيatic أو الوجود السوفيatic في المنطقة قد يعتبر عاملًا في زيادة أخطار المجاورة.

إن التصور (الساريبي) الأكثر معقولية للمجاوبة يظهر أنه يبدأ مع زيادة الدعم السوفيatic العسكري على نطاق واسع للدول العربية ولنصر خاصة؛ فإن توسيع مصر بالاعتناء التطوير يظهر الروس أنهم يشجعونها على الشعور بالثقة نفسها عسكرياً، بحيث أنها تستطيع شن هجوم ناجح على إسرائيل. وعند هذا الحد قد تسبق إسرائيل الأحداث بحيث تضع الاتحاد السوفيatic أمام خيار حرج: إما أن يدافع عن مصر مستعملًا قوته العسكرية، وإنما لا يفعل ذلك. والتصور البديل هو امكان أن تضرب مصر أولاً وتحقق درجة محدودة من الجاح، خصوصاً إذا أمكن تغيد القوة الجوية الإسرائيلية. وإذا تورط الاتحاد السوفيatic مباشرةً في أي من هذه التصورات، وكانت إسرائيل في موقف دفاعي واضح، فتنة مجال للضغط القوي على الولايات المتحدة كي تتدخل بشكل ما. ويعترض من أسباب التدخل: شعور عارم في مخال الحكومة الأمريكية بأنه لا يجوز التخلص عن إسرائيل؛ وخشية أن تفك إسرائيل، في الحالة الفصوى، في استعمال الأسلحة النووية للدفاع عن نفسها. ومنعاً لهزيمة إسرائيل أو لاستعمال السلاح النووي في النزاع، تجد الولايات المتحدة نفسها أمام الخيارات الآتية: إرسال الأسلحة على جناح السرعة، أو توسيع المدن الإسرائيلية بخطاء جوي مستعملة في ذلك طائرات من الأسطول السادس، أو قصف القوات العربية على الأرض. والخيارات الأخيرة يؤكدان حتى إلى اشتباك القوات الأمريكية المقاتلة مع السوفيات، مع ما يرافق ذلك من أخطار استقطاب تام للشرق الأوسط بين إسرائيل، بوصفها عمبة أميركية، والدول العربية معتمدة على روسيا. ومثل هذا الخطير يفرض على الولايات المتحدة أن تلجأ إلى سبل متوازن أو منصف فتقدم للدول العربية، وخصوصاً لمصر والاردن، ما يؤملها في الحصول على شيء ما إذا هي حافظت على الحوار مع الولايات المتحدة. ولا كان العرب يعتقدون - بوجه عام - أن للولايات

المتحدة تأثيراً كبيراً على إسرائيل، فإنَّ الحدَّ الولايات المتحدة موقعاً مؤيِّداً لبعض مواقف العرب — مثل طلبهم الاستحباب الإسرائيلي شبه الكامل كجزءٍ من التسوية السلمية — لا بد من أن يشجع الحكومات العربية على الاستمرار في التعامل معها. وقد يعني هذا أنَّ اعتماد هذه الحكومات على الاتحاد السوفيتي قد يتلاشى، ومن ثم يمكن تجنب الاستقطاب الشمالي. وإذا اقتنت الحكومات العربية نفسها — وخصوصاً مصر — بأنه ليس لدى الولايات المتحدة ما تقدمه إليها، عندئذ فقط تبدأ هذه الحكومات مهاجة المصالح الأميركيَّة في المنطقة.

ثمة نظرية أخرى، تُسمَّع في أروقة الإدارة الحبانية ويرددُها أعضاء الكونغرس والصحافيون كثيراً، ترى وجوب الحفاظ على قوة إسرائيل العسكريَّة على مستوى عالٍ كفالة رادعة ضد هجوم عربي أو سوفيتي. فاتباع سياسة توازن تؤدي إلى حجب الأسلحة عن إسرائيل واضعاف قدرتها على المقاومة، يشجع قوى التصدِّي في الدول العربية على تدعيم موقفها. أما سياسة تسلح تشبيط لإسرائيل، مع دعم دبلوماسي تام لها، فهي التي تضمن لإسرائيل قدرة الدفاع عن نفسها من دون أن تتبعين بالولايات المتحدة ومن دون أن تلنجا إلى الأسلحة النووية. وانطلاقاً من هذا الرأي، يصبح من المؤمل أن يدرك العرب ورعاياهم السوفيات أنَّ نفقات الحفل العسكري باهظة، وأنَّه يتطلَّب من بعض العرب الوصول إلى القناعة بأنَّ الاعتماد على الاتحاد السوفيتي ليس ذات قيمة على المدى الطويل. وعندما يأمل المرءُ بأن تبدل المواقف العربية من إسرائيل، فتُقبل على أنها أمرٌ واقعٌ ويُكَفَّ عن محاربتها. وثُرَّ ما في الأمر أنَّ الوضع الناشئ، عن حرب سنة ١٩٦٧ يظل على حاله، لكنَّ امن إسرائيل يصبح مؤكداً. وإذا جاء السلم عن هذا السبيل فهذا يخدم مصالح الولايات المتحدة. أما إذا استمرَّ الوضع الراهن فإنَّ الولايات المتحدة، على الرغم من ذلك، يمكن أن تكتفي بالتعquier في أنَّقوى دولة في الشرق الأوسط، أي إسرائيل، هي صديقٌ مصدقٌ، وإنما تحملُ بعض المقومات المهمة التي تحكمها من الإشراف على المناطق الحساسة مثل قناة السويس والبحر

الآخر. أما فيما يتعلق بالصالح الأميركي الآخر في العالم العربي، مثل الغط، فيقال إن الدول العربية لن تعرّض مصادر وارداتها للخطر، وذلك بمعنـىـ الغطـ عنـ الغـربـ. وفيـ الحـقـيقـةـ، فـانـ بـعـضـ المـروـجـينـ هـذـاـ المـوقـفـ يـدـعـيـ أنـ صالحـ دـولـ النـفـطـ العـرـبـيـةـ المـحـافظـةـ تـفـيدـ فـائـدةـ كـبـيرـةـ لـاـنـ إـسـرـائـيلـ تـكـبـحـ جـاهـ مصرـاـ وـانـ تـسوـيـةـ سـلـمـيـةـ لـاـنـعـنـ اـكـثـرـ مـنـ عـودـةـ الصـلـوـطـ المـصـرـيـةـ عـلـىـ الـمـلـكـةـ العـرـبـيـةـ السـعـودـيـةـ وـالـخـلـيـجـ إـلـىـ الـظـهـورـ.

٢ - العام الاول لنيكسون

كـاتـبـ اـزـمـةـ الشـرـقـ اـلـوـسـطـ بـيـنـ قـضـاـيـاـ السـيـاسـةـ الـخـارـجـيـةـ الـأـوـلـىـ الـتـيـ عـرـضـتـهاـ اـدـارـةـ نـيـكـسـونـ. وـقـدـ نـوـقـشـتـ، فـيـ اـجـتمـاعـ لـجـلسـ الـامـنـ الـقومـيـ عـقدـ فـيـ شـيـاطـ فـيـرـاـئـيرـ ١٩٦٩ـ، الـبـدـائـلـ التـالـيـةـ: الـاـسـتـرـارـ فـيـ سـيـاسـةـ الرـئـيسـ جـونـسـونـ الـتـيـ كـانـ اـسـاسـهاـ سـيـاسـةـ دـبلـومـاسـيـةـ هـادـيـةـ، مـعـ الدـعـمـ القـويـ لـاـسـرـائـيلـ فـيـ قـضـاـيـاـ الرـئـيـسـيـةـ مـثـلـ السـلاحـ وـالـأـرـضـ، اوـ الـقـيـامـ بـشـاطـ اـكـثـرـ فـعـالـيـةـ بـحـثـاـنـ عـنـ تـسوـيـةـ اوـ مـحاـوـلـةـ تـرـتـيبـ اـنـفـاقـ جـزـئـيـ مـحـدـودـ. وـقـدـ تـمـخـضـتـ هـذـهـ اـشـاـورـاتـ عـنـ اـقـرـارـ وـجـوبـ الـقـيـامـ بـعـملـ فـعـالـ فـيـ اـلـفاـوـصـاتـ بـشـأنـ شـروـطـ اـخـلـ الـسـلـمـ، وـذـلـكـ عـنـ طـرـيقـ اـلـمـحـادـثـاتـ التـالـيـةـ مـعـ الـاـتـحـادـ السـوـفـيـاتـ، وـذـلـكـ عـرـضـتـ اـعـادـثـ اـلـدـوـلـ الـاـرـبـعـ فـيـ الـاـمـمـ الـتـحـدـدـ. وـقـدـ كـانـ تـمـ اـمـلـ، فـيـ هـذـهـ اـلـمـرـحـلـةـ، بـالـوـصـولـ إـلـىـ اـجـمـاعـ بـيـنـ الـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ وـالـاـتـحـادـ السـوـفـيـاتـ فـيـ شـانـ الـعـالـمـ الـعـامـ لـلـتـسوـيـةـ بـيـنـ مـصـرـ وـاـسـرـائـيلـ. وـإـذـاـ تـمـ التـوـصـلـ إـلـىـ هـذـاـ الـأـمـرـ، فـانـ الـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ تـسـتـعـمـلـ عـنـدـهـاـ نـفـوذـهاـ فـيـ اـسـرـائـيلـ، وـيـضـغـطـ اـلـاـتـحـادـ السـوـفـيـاتـ عـلـىـ مـصـرـ، كـيـ تـقـبـلـ كـلـاـهـاـ بـتـلـكـ الـشـروـطـ. وـقـدـ بـداـ لـلـرـسـمـيـينـ فـيـ الـوـلـاـيـاتـ الـتـحـدـدـ أـنـ هـذـاـ اـمـلـ يـاـنـهـ لـاـ بـدـ مـنـ أـنـ تـتـوـرـ عـلـاقـاتـ الـرـوـسـيـاتـ بـالـقـاهـرـةـ، مـنـ جـرـاءـ دـفعـ الـمـعـجلـةـ تـحـوـيـةـ، وـبـذـلـكـ تـفـتحـ الـامـكـانـاتـ اـمـامـ الـوـلـاـيـاتـ الـتـحـدـدـ فـيـ مـصـرـ بـعـدـ الـوـصـولـ إـلـىـ تـسوـيـةـ. وـبـيـنـاـ كـاتـبـ اـلـدـوـلـ الـكـبـرـيـ تـجـريـ مـنـاقـشـاتـ مـتـعـدـدـةـ فـيـاـ يـتـعـلـقـ بـالـشـرقـ الـأـوـسـطـ فـيـ أـوـاتـ سـتـ ١٩٦٩ـ، سـعـيـ الـمـصـرـيـونـ لـاقـتـهـارـ أـنـ هـذـاـ حـالـةـ خـطـرـةـ

ولحة، وذلك بانها تم وقف النار على طول قناة السويس وبدء «حرب استنزاف» ضد الواقع الاسرائيلية المحتلة تحسباً قريباً. وعلى هذه الخلفية من العنف المتزايد، فإن المحادلات الاميركية - السوفياتية لم تحرز إلا تقدماً بسيطاً. وقد وصلت المحادلات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيatic، في اعقاب زيارة وزير الخارجية السوفيatic، غروميكو، للقاهرة في الصيف، الى نقطة تلخص فيها موقف الروس بأنه لا يمكنهم الحصول على التزام جدي بالسلام الى ان تعلن الولايات المتحدة انها تزيد اصحاب اسرائيلياً شه ثان في اطار النسوية. وتقدمت الولايات المتحدة سفرية مضادة هي ان موافقة اسرائيل على الانسحاب التام تتوقف على ضمانات مصرية - تقدم مثلاً - يأن يسود السلام العلاقات في المستقبل.

وفي عريف تلك السنة، كانت الولايات المتحدة تفك في ما اذا ستفصل عن موقعها البديل من الاراضي، وهو موقف معروف منذ مدة طويلة في الدوائر الخاصة، لكنه لم يفضح عنه علينا. وكان معنى هذا ان تعلن الولايات المتحدة، باعتبار الامر جزءاً من النسوية السلمية، انه يتطلب من اسرائيل ان تسحب الى الحدود الدولية القديمة بين مصر وفلسطين، ومن الفضة الغربية ياكملها تقريباً. ويمكن ان توضع ترتيبات خاصة تتعلق بغزة والقدس وشرم الشيخ، كما ان تزع السلاح من المناطق التي تسحب منها اسرائيل، يكون موضوع مفاوضات. وقد كان وزير الخارجية الاميركية، دين راسك، قد الزم الولايات المتحدة شروطاً من هذا النوع، بصورة خاصة، في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٨. لكن اعلان هذا الموقف يجعل الولايات المتحدة على عارضة ضغط على اسرائيل، وتكون بذلك مرتبطة ارتباطاً لوئلاً بوجوب انسحاب اسرائيل تام. وغضبت اسرائيل، بطبيعة الحال، بسبب المبادرة المقترنة، وادعى الاسرائيليون ان هذا الامر يقوض موقفهم من المساومة مع العرب.

وعلى الرغم من المعارضة الاسرائيلية، فقد تقدمت الولايات المتحدة في ٢٨ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٦٩ باقتراح لنسوية مصرية - اسرائيلية. وفي ٩ كانون الاول / ديسمبر وصف وزير الخارجية، روجرز، الخطوط العريضة

هذه المبادرة الجديدة علينا وقد جاء في جزء مما ادى به: «ليس في العالم اليوم منطقة أكثر أهمية (من الشرق الأوسط)، لأنها يمكن أن تصبح ثانية، وبهولة، مصدراً لاشتعال الحرب... ولا يستطيع الأفرقاء المتنازعون وحدهم أن يتعلموا على أثر الشوكوك القائم بينهم في سبيل التوصل إلى تسوية سياسية... تعتقد أن مع ضرورة وجود حدود سياسية معترض بها ومنتفع عنها من قبل الأفرقاء، فإن أي تبدل في الخطوط القائمة من قبل يجب لا يعكس نقل الاستيلاء، ويجب أن يظل في إطار تغييرات طفيفة يقتضيها الامن المتبادل».

وفي ختام حديثه ارتى روجرز ان مفتاح الفصايا المتعلقة بالسلام والأمن والانسحاب والارض، يجب الانفاق عليه اولاً، وبذلك يتمهد السبيل امام تسوية لاحقة للقضيتين الصعبتين: قضية اللاجئين وقضية القدس. وأخيراً، حدد روجرز بدقة الحدود الدولية، بين مصر واسرائيل، أنها الخط الذي يجب ان تنسحب اسرائيل اليه وذلك في اطار السلام.^(١) وفي وقت متاخر من شهر كانون الاول/ديسمبر، عثية انعقاد مؤتمر قمة الرباط، تقدمت الولايات المتحدة بمقترنات من اجل تسوية اردنية - اسرائيلية صيغت بشكل قریب جداً من الخطة المصرية - الاسرائيلية.

في ٢٣ كانون الاول/ديسمبر، رفض الاتحاد السوفياتي جميع النقاط الواردة في مقترنات ٢٨ تشرين الاول/اكتوبر.^(٢) وبداً كان مبادرات جديدة كان لا بد من القيام بها من اجل التغلب على المأزق الواقع، لكن في سبيل التغلب على شوكوك العرب وفتح حوار مباشر مع عبدالناصر، كان لا بد من مقاومة الضغوط الداخلية المتامية لتزويد اسرائيل بطايرات فاتحوم اضافية. وفي مطلع سنة ١٩٧٠ كانت قضيّة الفاتحوم لاسرائيل والمقاؤمات مع الرئيس المصري عبد الناصر في مقدمة ما كان يشغل التفكير الأميركي.

٣ - طائرات الفانتوم والخوار مع عبدالناصر

في وقت مبكر من السنة اخذ الفريقان الرئيسيان في التزاع، مصر واسرائيل، يصعدان مستوى القتال على امتداد القناة، فبدأت اسرائيل سياسة جديدة قوامها القيام بغارات في عمق مصر، مستعملة في ذلك طائرات الفانتوم التي كانت قد حصلت عليها حديثاً. والغرض التكتيكي من هذه الغارات - وهو ارغام مصر على توزيع بطارياتها المضادة للطائرات عبر البلد بدل تجميعها حول القناة - بدا ثابرياً بالنسبة الى رغبة اسرائيل في عرض تفوقها الجوي بطائراتها الجديدة المتطورة وعنادها الالكتروني. وقد كانت ردة فعل عبدالناصر تجاه هذا التطور من القتال انه اتبع استراتيجية موضوعة بعنابة اساسها التصريح الشفهي بتهديد المصالح الغربية في العالم العربي ، وزيادة امكاناته العسكرية بسرعة وذلك بمساعدة سوفياتية، وترك الباب مفتوحاً امام مقاومات مع واشنطن. وقد قام عبدالناصر بزيارة سرية لموسكو في اواخر كانون الثاني /يناير، وكانت نتيجتها على ما يبدو انه اقنع القادة السوفيات بتزويد مصر بصواريخ سام-٣ المتطورة، مع ما تحتاج اليه من اطقم سوفياتية على الارض، وطيارين سوفيات لحماية هذه الصواريخ الجديدة ضد هجوم اسرائيل.

عقد الرئيس نيكسون مؤتمراً صحفياً في ٣٠ كانون الثاني /يناير ١٩٧٠، قال فيه - مفاجأة بذلك جميع مستشاريه تقريباً - انه سيعمل بعد ثلاثة يوماً الفرار المتعلق بطلب اسرائيل تزويدها بالتزيد من طائرات فانتوم وسكايبروك.^(٢) وهذا التحديد الزمني الذي فرضه نيكسون على نفسه خلق جواً من الترقّب خلال شهر شباط /فبراير، والغارات الجوية الاسرائيلية على مصر، في الشهر ذاته، اوقعت ضحايا كبيرة في مناسبات عديدة، وانخدلت طائرات الفانتوم، وبشكل مفاجئ، اهمية رمزية هائلة في العالم العربي . وقد تبات سفارات الولايات المتحدة في جميع دول الشرق الاوسط بهجوم واسع

الطاقة على مصالح الولايات المتحدة ومتناهياً في العالم العربي إذا وافق يكسون على بيع المزيد من طائرات الفاتوم لإسرائيل.

وأخيراً أعلن روجرز في ٢٣ آذار/مارس ١٩٧٠، وذلك بعد الموعد الذي حدده يكسون بعده طوبية، أن طلب إسرائيل للحصول على ٤٥ طائرة فاتوم و ١٠٠ طائرة سكايبوك يمتد في الوقت الحاضر. ورقة منه في التعريض على إسرائيل بعض الشيء، بين روجرز أنها مستحصل على عون الاقتصادي قيمة ١٠٠ مليون دولار. وفي البيان نفسه، أشار روجرز إلى الدلالات المتزايدة على دور أقوى للسوقيات في الدفاع المصري، وخصوصاً في نشر صواريخ سام -٣ ومقاتلتين سوفيات.

كان القلق المتأمن بسبب الوجود العسكري السوفيتي خلال النصف الأول من سنة ١٩٧٠ قد اندرت به رسالة الرئيس «وضع العالم» في شباط/فبراير. فقد أعلن فيها إن ... الولايات المتحدة تعتبر أي جهد يقوم به الاتحاد السوفيتي يقصد الهيمنة على الشرق الأوسط أمراً يدعو إلى القلق الجدي». وبينما كان دور السوقيات في مصر يثير بعض القلق في الولايات المتحدة، كان عدد من المحللين يرى أن نشاطهم الما هو استجابة طبيعية للغارات الجوية الإسرائيلية في عمق الأراضي المصرية. أما وقد اتخذت الادارة قراراً بالاتبع المزيد من الطائرات لإسرائيل، فقد قامت بجهد جديد للتحدث مباشرة مع عبد الناصر، وذلك على الرغم من النشاط السوفيتي الخيف في مصر.^(٤) واتفق هذا، بطبيعة الحال، مع استراتيجية عبد الناصر القائمة على خلق حالة ذعر ملحة، بينما ظل مستعداً للمفاوضات.

في شهر نيسان/ابril زار مساعد وزير الخارجية سيمكو مصر، حيث قام بمحادثات بناءة مع عبد الناصر. وعندما تذكر عبد الناصر من أن الولايات المتحدة ليست على استعداد لدعم سياسة متوازنة للتسوية، روى أن سيمكو رد على ذلك بالقول: «جزئياً». وفي أول أيار/مايو، قام عبد الناصر بالتجربة؛

(٤) أمر يكسون في ٢٩ نيسان/ابril باجراء تقويم شامل لصواريخ سام -٣ وللطيارين السوقيات في مصر.

فقد ألقى خطاباً طويلاً ناشد فيه الرئيس نيكسون مباشرةً، طالباً منه إما أن يستخدم نفوذ الولايات المتحدة في حل إسرائيل على الانسحاب، وإما ان يجمّع عن تزويدها بالعتاد الحربي على الأقل. وقد رأت حكومة الولايات المتحدة في هذا الخطاب دعوة لها إلى اتخاذ مبادرات جديدة. وفي عدد كبير من المقابلات استمر عبد الناصر في تسمية صورته كرجل معني بالسلام. وقد بلغ في ذلك حد القول أنه يعترف بحق إسرائيل في الوجود، وأنه مستعد لقبول وقف محدود للنار. وبينما كان عبد الناصر يقدم هذه الصورة عن استعداده لقبول المتعلق وللمرونة، استمر في القتال حول القناة.

وقد استجابت الحكومة الأميركيّة لمناشدة عبد الناصر بالقترح بسيط تقدم به الوزير روجرز، في ١٩ حزيران/يونيو، وبمضي يومي بوقف النار [معبقاء القوات حيث هي] في منطقة القناة، واستئناف المفاوضات غير المباشرة عبر السفير غوتار باريغ.^(٥) وبينما كانت وزارة الخارجية قد باشرت تشجيع المبادرة الدبلوماسية الجديدة، تحمل البيت الأبيض المسؤولية الخاصة في الخلاف موقف حازم فيما يتعلق بالتدخل السوفيتي المباشر في الدفاع عن مصر. وتحدث هاري كينجر مساعد الرئيس الخاص لشؤون الأمن القومي في ٢٦ حزيران/يونيو، بشيء من قلة الحيلة، عن «طرد» الاتحاد السوفيتي من مصر. وبعد أيام، في ١ تموز/يوليو، أخذ الرئيس نيكسون اللهمجة ذاتها، فقال:

أرى أن الشرق الأوسط اليوم منطقة شديدة الخطورة، مثل البلدان قبل الحرب العالمية الأولى، حيث قد يُحرر الجنرال، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، إلى محابية ليس لأي منها رغبة فيها، وذلك بسبب العلاقات الدائمة هناك... أنت ترى أن لا رغبة لإسرائيل في القاء أي من الدول الأخرى في البحر... والبلاد الأخرى هي التي ترغب في القاء إسرائيل في البحر... إذن، فعندما يشتد توازن المفر، بحيث تصبح إسرائيل أضعف من جاراتها، سيكون هناك حرب.

وقد ارتفع مستوى الفتال حول القناة بسرعة خلال شهر تموز/يوليو، كما ازدادت غارات الفدائيين الفلسطينيين ضد الواقع الإسرائيلي على الجبهة الشرقية. وما زاد في الشعور بأن الصراع فلت من عقاله، الروايات الصحافية عن تطوير إسرائيل للقوة التوفيقية^(٦) وعن التصادم المباشر بين الطيارين السوفيات والإسرائيليين في آخر تموز/يوليو. وفي هذا الجو المشحون، استغرب الكثير من المراقبين والمتابعين في الزراع قبول مصر والأردن وإسرائيل الخطة المسماة «مشروع روجرز» المعلنة في ١٩ حزيران/يونيو، والمقاييس العاجلة بشأن وقف النار يبدأ في ٧ آب/أغسطس. وأذ توافق الزراع المسلح فجأة في الأيام الأولى من آب/أغسطس، وجد أولئك الذين كانوا يدافعون عن النظر إلى الزراع من زاوية دبلوماسية متوازنة، وعن التربت في تسلیح إسرائيل انهم قد كوفروا على جهودهم. وقد سرت وزارة الخارجية، بصورة خاصة، بنتهاجة الخوار مع عبدالناصر. وعلى كل حال، فلم تكن غير بضعة أيام حتى اخذت تطورات جديدة تروض افتراضاتهم، وتنتقل مركز الخلاص القرارات في اتجاه البيت الأبيض، وإلى أولئك الذين كانوا يؤمنون بوجوب اتخاذ الولايات المتحدة موقفاً قوياً ضد التفود السوفيتي المتزايد.

٤ - انهاء وقف النار وال الحرب الأهلية الأردنية

بعد اتفاقية وقف النار في ٧ آب/أغسطس، بدأ الإسرائيليون يدعون أن مصر كانت تنتهك شروط الاتفاق عن طريق ادخال معدات عسكرية جديدة إلى منطقة وجود قواتهم. وقد أغضب الإسرائيليين تردد الولايات المتحدة الأولى في التشتت من هذه الاتهامات. لكن في آخر شهر آب/أغسطس، توصل الرسميون في واشنطن إلى أن مصر قد بنت مواقع جديدة للصواريخ قرب القناة. وعلى الرغم من الاعتراف بأن إسرائيل كانت قد انتهكت شروط وقف النار من ناحية تقنية، فقد قررت إدارة نيكسون أن «تصبح» الوضع،

وذلك بتزويد اسرائيل بكميات كبيرة من الاعتداء الحربية الجديدة.^(٧) ولم تُعط الشحاتات الجديدة من الأسلحة إلا القليل من الإعلان. لكن في عريف سنة ١٩٧٠ نقلت الصحف اختيار التفاصيل لمزيد من طائرات الفاتوم وسكايبوك والديبابات وأعتدة الكترونية وصواريخ ضاربة. وقد بلغت قيمة هذه المساعدة، للعام المالي ١٩٧١، ٥٠٠ مليون دولار. وعلى عكس ما حدث من ردة فعل عند العرب تجاه احتلال اسرائيل طائرات الفاتوم الى اسرائيل في وقت مبكر من السنة، فإن الاتفاقيات الجديدة ثارت قليلاً من التعليقات تسيء، ولعل السبب في ذلك هو أن وقف النار كان لا يزال قائماً، وبالتالي قلل ذلك من الدرجة التي شعرت فيها الجيوش العربية بأمكانات اسرائيل العسكرية الجديدة.

وقد ساد شعور بالامل، في حكومة الولايات المتحدة، بأن هذه السياسة الكريمة في تسليح اسرائيل قد تشجع رئيس الوزراء، متى، على العودة الى المفاوضات عبر غونار باريغ. وكما يحدث دائماً، حسب البعض داخل الهيكل الاداري ان اسرائيل ستكون، على العكس، اقل استعداداً للمسالة اذا ان الضغط عليها عن طريق من الاسلحة يصبح امراً غير عتمل. والمناقشة الزمرة بين اولئك الذين يحذرون استعمال الجمرة وأولئك الذين يدعون الى استعمال العصا تكررت خلال فصل الحزيف، بينما كانت الادارة تحاول احياء مهمة باريغ.

وفي وسط هذه الجهود الدبلوماسية على الجهة العربية - الاسرائيلية، انفجرت فجأة ازمة جديدة في شهر ايلول/سبتمبر شملت حركة المقاومة الفلسطينية. فالحكومة الاميركية، منذ حرب الايام السنة، لم تعر القضايا الجديدة التي نشأت عن عودة القومية الفلسطينية الى الوجود، اي اهتمام جدي. وقد كان الرأي السائد داخل ادارتي جونسون وبيكون، هو انه افضل للولايات المتحدة ان تعامل مع الفلسطينيين عبر الملك حسين، واعتبار ان

القضية انسانية مرتبطة باللاجئين. والاعتراف بحق المطالب الفلسطينية القومية قد يعقد المشكلات الصعبة اصلا المتعلقة بالأرض والسيادة. وكان ثمة اعتقاد ايضا ان اكثر الفلسطينيين، ما يسمى «الاكثرية الصامدة»، قد ادركوا ان خير ما يمكن ان يتحقق في المستقبل المنظور هو درجة من الحكم الذاتي في الضفة الغربية وغزة، وأن تحقيقه قد يكون ايسر بقيادة الملك حسين من السير وراء الوعود الخيالية، التي كانت تناول بها حركة المقاومة، وهي انشاء دولة ديمقراطية علمانية في فلسطين. وقد صرُّفت الاهتمام بالفدايتين، عموما، باعتبار انهم متطرفون ولا قيادة متماسكة لهم. والفترض انهم سيختلفون او ان الملك حسين سيصففهم بعد التوصل الى تسوية. ومن دون تقدم نحو التسوية، فان جموع المتأسسين قد تزداد عددا بطبيعة الحال.

كانت الازمة التي نشبت في حزيران/يونيو ١٩٧٠ بين الملك حسين والفدايتين بمثابة مقدمة، على مقياس صغير، لاحاديث ايلول/سبتمبر. وبها يكُن الامر، فإن قلة من الرسميين في الولايات المتحدة حتى حالا خطف الطائرات الذي نظمته الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في وقت مبكر من ايلول/سبتمبر، اولت انتباها ذلك من حرب اهلية في الاردن. ومع ذلك فان الولايات المتحدة وجدت نفسها، في ٢٠ ايلول/سبتمبر، متورطة في الازمة التي وصفت فيما بعد بأنها «اكبر تأثير للسلام العالمي منذ توقيع هذه الادارة الحكم». (٨)

كان القتال بين الجيش الاردني وقوى المقاومة قد اندلع في ١٦ ايلول/سبتمبر. واد استمر في الايام التالية، همس الرئيس بيكون في ادنى محرك صحيحة في شيكاغو بأنه «يُبلِّغ الى التدخل» في الاردن، اذا انضم سوريا والعراق الى القتال الى جانب الفلسطينيين. (٩) وقد دخلت قعلاً وحدات مسلحة من سوريا الاردن ليلة ١٩ - ٢٠ ايلول/سبتمبر. ومع ان

(٨) رسالة «وضع العالم»، ٢٥ شباط/فبراير ١٩٧١.

(٩) *New York Times*, September 19, 1971.

الدبابات كانت تحمل شارة جيش التحرير الفلسطيني، فإن العدد المفترض اشتراكه كان يوحى بأن وحدات سورية كانت متورطة مباشرة في القتال. وقد قدرت دوائر الاستخبارات الاردنية والاسرائيلية بأن عدد الدبابات التي دخلت الأردن خلال اليومين التاليين تجاوز المائتين.

وطلب الملك حسين حالاً لجنة خارجية لوضع حد للهجوم السوري، فابدى عندها كل من الولايات المتحدة واسرائيل استعدادها للاستجابة لدعونه عسكرياً. وقد كان الاسطول السادس موجوداً في شرق البحر الابيض المتوسط، ووضعت وحدات مختلفة من الوحدات الجوية الاميركية في حالة تأهب. وفي واسطع عقدت جماعة واسطع الحاصة بالعمليات (WSAG)، وهي جماعة على مستوى عالٍ من صانعي القرار، اجتماعات دامت أيام كاملة للبحث فيها يمكن ان تقوم به الولايات المتحدة في الازمة. وقد اوحى تقاريره، فيما بعد، ان مخادنات جرت مع الاسرائيليين بشأن احتمال قيام اسرائيل بغارة جوية على الدبابات السورية. والظاهر ان الولايات المتحدة واسرائيل كانتا تتفقان على مثل هذه الخطوة، وبعد الولايات المتحدة ان توفر الحماية لاسرائيل باستعمال الاسطول السادس، في حال جاء انذار من السوفيات او المصريين بالقيام بعمل ما. وعند الوصول الى النقطة الخامسة من اخذ القرار، ابدى الاسرائيليون اعتراضهم على التدخلعوا فقط، وكانت حجتهم ان ثمة ضرورة لمحوم بري ايضاً. وقد ترددت الولايات المتحدة عند التقدم بهذا الاقتراح، وفي الوقت ذاته امر الملك حسين قوته الجوية بالقيام بالعمل الذي تصوره اسرائيل لنفسها.^(١٠) ولا امتنع سورية عن استخدام قوتها الجوية، ووقف العراق جانيا بالنسبة الى المعركة، لم يبعد الملك حسين بحاجة الى اي مساعدة خارجية. وانتهت الحرب الاهلية خلال بضعة ايام، وذلك بضغوط من الرئيس عبد الناصر.

(١٠) نشرت صحيفة New York Times في ٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٠، تقريراً مفصلاً عن ردة فعل الولايات المتحدة تجاه التدخل السوري

لماذا كانت الولايات المتحدة معنية إلى هذه الدرجة باستمرار وجود الملك حسين في بيروت/سبتمبر ١٩٧٠ لماذا تأخذ مثل هذه المخاطرة للدقاع عن العرش الهاشمي؟ أم هل كان العمل كله لا يعود كونه خداعاً (بلفة)، وعرض عضلات من دون وجود إبهة نية لتدخل فعلاً؟ وبينما لا تزال المعلومات عن نوايا الولايات المتحدة في الأزمة الأردنية ضئيلة، يبدو كأن التهديد الخارجي لسلطة الملك حسين كان يعتبر خطراً يهدد ببة العلاقات المستقرة في الشرق الأوسط. ويبدو أن الرسميين في الولايات المتحدة كانوا يفترضون أنه إذا أطاحت القوات الفلسطينية أو السورية أو العراقية بالملك حسين، فلا بد من أن تتدخل إسرائيل في القتال لتؤمن لها مكاسب ارضية في الضفة الشرقية لنهر الأردن. وهذا قد يؤدي إلى خطر الدلاع حرب عربية – إسرائيلية على نطاق واسع، وحتى مع احتمال مساهمة سوقياتية على الجهة المصرية. ومهما تكون نتيجة القتال فإن فرص القيام بالتفاوض في المستقبل من أجل تسوية ستزول، كما سيُفضي على احتمال تثبيت الوضع الراهن. ومن ثم، فإن شبح تزايد التفوه السوفيatic، وازدياد الاحتمالات في أن تتجدد الحرب نتيجة الاطاحة بالملك حسين، حلاً الولايات المتحدة على المخاذ سياسة تخويف قوية مدعاومة بمعاهد القوة وتنسيق الخطط مع العسكرية الإسرائيلية.^(١١) وجاءت نتيجة الأزمة، بما فيها تراجع السوريين وتضعضع الفلسطينيين وتثبيت سلطة الملك حسين، من دون أن تتدخل الولايات المتحدة مباشرة. وقد أقنع هذا عدداً من صانعي السياسة في الولايات المتحدة بأن موقف الولايات المتحدة القوي والقائم على التصميم في النهاية الأزمة، كان له اثر في الوصول إلى هذه النتيجة.

(١١) بعد مرور بضعة أسابيع على الأزمة الأردنية، صرخ موظف كبير في الادارة، في سباق توضيح الخلية للصحافة، إن «... الولايات المتحدة اوضحت بصورة لا تقبل الشك (في النهاية الحرب الأهلية الأردنية) انه لم تُشن ايّة عيارات». وصرخ ناطق آخر، بمناسبة التوضيح ذاته، انه في الحرب الأردنية «... واجهنا مشكلة القيام بما يمكن لشيخه بحسب اتهاماته للتدخل الخارجي، لكن لم نترك عند الارقاء الآخرين العذين الطياعاً بـ«نحر كاتنا حمية».

المشودة.^(١٢) وكانت خلاصة ماتم التوصل اليه، في بعض الجهات، هي ان الاعتبارات العسكرية اكثراً اهمية من الدبلوماسية، وأن من الممكن في النهاية ان يعهد الى اسرائيل - في بعض الحالات - القيام بدور حارس لصالح الولايات المتحدة في العالم العربي.^(١٣)

٤ - منطلقات دبلوماسية جديدة

وافق انتهاء الازمة الاردنية وفاة عبدالناصر المقاجنة، الامر الذي كان فاغفاً عهد جديد في السياسة في الشرق الاوسط. وقد مرت بضعة اشهر والشك قائم فيها اذا كان الملك حسين او الرئيس انور السادات سيقف معها بمناعة التفاوض في شأن تسوية خلل التزاع مع اسرائيل. ورغبة من الولايات المتحدة في تشجيع الافرقاء على الاستمرار في وقف النار والبدء بالتفاوضات، فقد اضافت الى مبادراتها الدبلوماسية الجديدة هونا العسكري فيها لكلا البلدين: الاردن واسرائيل.

ابدت حكومة اسرائيل استعدادها لتقديم تنازلات كلامية بسيطة في مقابل العون العسكري والاقتصادي الكبير. فعل سيل المثال: استعملت رئيسة الوزراء الاسرائيلية، مثير، كلمة «انسحابات» لكنها لم تعين حدودها معينة. يضاف الى ذلك ان الاسرائيليين صرخوا لهم يقبلون قرار مجلس الامن، المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧، كأساس للتفاوضات. وقبلوا اخيراً، في آخر سنة ١٩٧٠، باشتئاف المفاوضات غير المباشرة عبر السفير بارينغ.

(١٢) وقد اختربت العوامل الاعخرى غير صحيحة، لولا علاقة ما بالموضوع، مثل: الوضع السياسي الداخلي في سوريا الذي اوقع عطة التدخل السوري في التردد، والرأي القائل ان الفرة المهاجرة كانت اصغر عاديم عنها قيلا.

(١٣) كان الغرض من زيارة نيكسون للسلطول السادس، في ٢٧ - ٢٨ ايلول/سبتمبر، هو تأكيد الدور الذي قامته به قوات الولايات المتحدة في وضع حد لازمة الاردن الحديثة.

أخذت الولايات المتحدة تعيد النظر في استراتيجيتها الدبلوماسية، في أواخر سنة ١٩٧٠ وأوائل سنة ١٩٧١، وذلك استجابة لبعض الإشارات التي جاءت من الفريقين المصري والإسرائيلي^(١٤) قبل ذلك، كان معظم المحللين يرى أن التسوية يجب أن تكون صفة متكاملة حاصلة على موافقة تامة من الاطراف قبل وضعها موضع التنفيذ. والتعذر في هذا المنطلق، مع اضافة رغبة مصر والاتحاد السوفيتي في إعادة فتح قناة السويس، ادى الى استخلاص ان من الممكن ان يشكل اتفاق اولى في شأن القناة يؤدي الى فتحها امام الملاحة العالمية الخطوة الاولى نحو تسوية شاملة لاحقة. وقد تعناد كل من مصر وإسرائيل، في سياق العمل على اتفاقية في شأن القناة، على التغلب على شكوك الواحدة تجاه الاخرى، وقد تبيّن مصلحة مشتركة ثابتة بالحفاظ على وقف النار. وبالاضافة الى ذلك، فإن الشكوك اخذت تخامر الولايات المتحدة في انها ستحظى بدعم سوفيتي لهذا الاقتراح، اذ ان البحرية السوفياتية ستكون المسفيدة الاكبر من الطرق الالقى للمحيط الهندي وجنوب شرق آسيا.

وال المشكلة المتعلقة بالاقتراح الخاص بالقناة، مثل اکثر المقترنات خل التزاع العربي - الإسرائيلي، كانت تكمن في ان كلا من مصر وإسرائيل كان لها مفهوم مختلف عن مصالح الارض في تسوية كهذه. فالاسرائيليون كانوا يرون في فتح القناة، في مقابل انسحاب جزئي عن خطوط وقف النار، امراً بقيام وضع يحمل مصر على عدم تجديد حرب الاسترداد؛ ذلك لأن المصريين سيتحاشون، مجرد ان تفتح القناة، الإضرار بمصدر الدخل الجديد، ومن ثم يأمل الاسرائيليون بأن يحمد الوضع الراهن، فيظلون بذلك عتبين اجزاء واسعة من سيناء.

وقد ادرك المصريون، بطبيعة الحال، ان اتفاقاً في شأن القناة - مع انه مقصود منه ان يكون جزءاً من تسوية شاملة - قد يأتي دون هدف مصر

(١٤) يمكن العودة الى رسالة الرئيس دوپلر العالم، في ٢٥ شباط / فبراير ١٩٧١، حيث يمكن استشارة بعض الانجذابات الجديدة للتفكير الاميركي فيما يخص الشرق الأوسط.

المعلن، وهو الانسحاب الكامل من أراضي عربية محتلة. فالخطر الذي ينشأ من الوقوع في شرك تسوية جزئية من دون أن تؤدي إلى انسحابات إسرائيلية تالية، لم يكن أمراً عيناً إلى الرئيس السادات. ومن ثم فقد قالت مصر، في وقت مبكر من سنة ١٩٧١، بحملة دبلوماسية كبيرة هدفت إلى تحديد الولايات المتحدة كمدافع عن إسرائيل أو، حتى أفضل من ذلك، إلى كسب دعم الولايات المتحدة لتسوية كاملة يكون فتح القناة فيها المرحلة الأولى.

في شباط/فبراير اتخد السادات عدة مبادرات مهمة. فقد مدد وقف النار شهراً آخر؛ وصرح علينا، في مذكرة رسمية إلى السفير بارينغ، عن استعداده لاقامة سلام مع إسرائيل؛ وأعلن خطوة لفتح قناة السويس. وقد تقبلت الولايات المتحدة مقترنات السادات بالارتياح. ففي أوائل إيار/مايو ١٩٧١ زار القاهرة كل من وزير الخارجية روجرز، ومساعده سيسكو، وذلك يقصد تفصي احتمالات وضع تسوية تقام على تلك المقترنات.

وبعيد هذه المنشورات على المستوى الرفيع، جاء الرئيس السادات تحدياً داخلياً قام به الأعضاء المتشقون من النخبة السياسية، التي كان بعض أفرادها يبدو كأنه منتقد لفاوضاته مع الولايات المتحدة. وقد تغلب السادات على الأزمة، وعمل على تنحية العديد من منافسيه عن مراكز القرار. وعلى كل، فقد كان الثمن الذي دفعه من أجل هذا العمل الجريء هو التأكيد للإنخاد السوفيتي أن مصالحه في مصر لن تتضرر بهذه المفرزة الداخلية. وقد انتهت هذا بعقد معاهدة صداقة وتعاون بين مصر والاتحاد السوفيتي لخمس عشرة سنة، وهو أمر لا سابقة له.

ولما أرضى السادات الاتحاد السوفيتي في اعتاب إبريل/مايو، انصرف ثانية في نوز/يوليو إلى الدبلوماسية لبسر أغوار التوابيا الأميركيّة. وقد بدا أن الولايات المتحدة كانت لا تزال راغبة في تسوية بهذه باعاعة فتح القناة. وقد زار مايكيل ستيرنر، رئيس الدائرة المصرية في وزارة الخارجية، القاهرة في نوز/يوليو من أجل المحافظة على استمرار الامل بالتسوية. وتلا ذلك زيارة مساعد وزير الخارجية سيسكو لإسرائيل، لكن يبدو أن ذلك لم يؤد إلى نتائج

التجاهية. وكان الامر يبدو، بشكل متزايد، كأن الولايات المتحدة كانت مستعدة للقيام فقط بما هو ضروري لكتب الوقت قبل ان تقرر مصر اللجوء الى العمل العسكري. وكان هذا يعني ان احتمال دعم الولايات المتحدة لتسوية تقبلها مصر، امر يجب الا يستبعد كلبا. وعلى كل، وفي الوقت نفسه، فان المuron العسكري المستمر لاسرائيل كان يُرى انه رادع قعال ضد الحسابات المصرية المغلط فيها. وبدا الدفع بهذه السياسة كأنه اعد لتركيز الواقع الراهن اكثر منه للوصول الى تسوية. وفي اواسط سنة ١٩٧١، بدت ادارة نيكسون كأنها اقتنت بان الوصول الى سلام، من خلال المفاوضات او بالتفاوض، في الشرق الاوسط يكاد يكون مستحيلا. وما دام السلام غالبا فعلم الولايات المتحدة ان تومن اسرائيل ضد اعتداء تقوم به القوات العربية. وعلى كل حال، فان الانظمة العربية الصديقة تستعر في الحصول على الدعم (من الولايات المتحدة) اعلا بتجنب استقطاب تام بين الجبارين في الشرق الاوسط.

وكان التزال الكبير للولايات المتحدة في متابعتها لهذه السياسة هو موضع الاحماد السوفياتي. فقد كانت تأمل، فيها اذا تحققت تسوية سلمية، بان يتضاءل النفوذ السوفيatic في الشرق الاوسط بالتدريج. وقد يكون من المحتمل ان يشترط في التسوية انسحاب المقاتلين السوفيات. لكن ماذا يكون مآل النفوذ السوفيatic في العالم العربي فيها اذا لم تتم التسوية؟ لقد ارتى البعض ان الحكومات العربية ستتقلب، في المستقبل، على المشارعين السوفيات، موجهة اليهم اللوم على الفشل في التقدم نحو استرجاع الاراضي المغلوطة.^(١٥) بينما كان يشعر البعض الآخر بان موضع السوفيات في مصر قد بلغ الذروة، وبأن هذا الامر، مع الامتعاض الذي يحدنه، يمكن ان يحصل الى ما لا نهاية ما دامت اسرائيل تتمتع بقوة لا تقبل الشك، وما دام دعم الولايات المتحدة للوضع الاسرائيلي لا يتغير. وأخيرا، كان هناك عاملون

(١٥) يبدو ان احداث شهر ايار/مايو في مصر والقضاء على الحرب الشيعي السوداني في شهر آب/اغسطس ١٩٧١، رجحا جانب هذه الحجة.

سياسيون تبأوا بأن نفوذ الولايات المتحدة في الشرق الأوسط سينتَكِل باستمرار، وبأن الانظمة العربية المعتدلة ستختفي، وبأن الفلسطينيين الذين خسروا بلد़هم وأصبحوا في حالة يأس شديد سيلجأون إلى الاعمال العسكرية، ومثل ذلك يقال بالنسبة إلى الانظمة العربية المتينة، وسيقابل ذلك تزايد في النفوذ السوفيaticي وحتى في النفوذ الصيني.

وهكذا، فقد بدأ من هذا إن سنة ١٩٧١ ستكون سنة حاسمة في سياسة الشرق الأوسط. وما كان دور الولايات المتحدة في الوصول إلى توسيع مهامها حقاً، فإن احتمالات قيام الولايات المتحدة بأعمال قوية، بما في ذلك الضغط على إسرائيل كي تسحب من أراضي عربية كجزء من اتفاق السلام، كانت أفضل في سنة ١٩٧١ منها في سنة ١٩٧٢، وهي سنة انتخابات.

كان من المنظر أن يتم آخر جهد كبير يمكن أن تقوم به الولايات المتحدة في سبيل توسيع سلسلة في الجمعية العامة للأمم المتحدة في المجتمع فصل الحريف. وبعد ذلك التاريخ لا يتحمل أن تكون هناك آية مبادرات جديدة. وبينما كان تأثير ما يسمى اللوبي الصهيوني قد بولغ فيه بصورة عامة في العالم العربي، فقد ظل قائماً مع ذلك واقع أنه قبل انتخابات الرئاسة من غير المحتمل أن تقدم آية إدارة على المخاذ آية مبادرات في الشرق الأوسط قد يكون من شأنها أن تغير فريقياً ذا هيبة من الناخبين الأميركيين. ومن ثم فادا فشلت سنة ١٩٧١ في رؤية تحقيق توسيع سلسلة عربية - إسرائيلية، فإن سنة ١٩٧٢ تكون أقل حظاً في أن تم فيها توسيع ما.

وبالنسبة إلى الولايات المتحدة فإن عدم انجاز التسوية يترك الآباء، إلى درجة أشمل، على الأبعاد الاستراتيجية للمنافسة القائمة في الشرق الأوسط - أي وضع الاتحاد السوفيaticي العسكري في المنطقة. وبالنسبة إلى الفاعلين الآخرين في المنطقة - من في ذلك المقاومة الفلسطينية - فإن عدم تحقيق السلام، كما حدده فرار الأمم المتحدة لسنة ١٩٦٧، قد يخلق نوع المناخ الملائم لقيام تهديدات راديكالية في العالم العربي كشرط مسبق لتأكيد المرونة الفلسطينية في وقت لاحق، إما في الأردن وإما في جزء من فلسطين. وفي حين

انه يمكن ان تعزز امكانات المقاومة الفلسطينية الطويلة الامد، بسبب عدم وجود اتفاق مذكر، فقد كان من المؤكد ان حكومتي الاردن ومصر لا يمكن ان تستمرا في الوضع الحالى الى ما لا نهاية، بينما تحتل اسرائيل اجزاء كبيرة من بلديها. وواقع الحال هو ان الرئيس السادات كان قد صرخ تكرارا انه لا بد من الوصول الى حل في نهاية سنة ١٩٧١، إما بالدبلوماسية وإما بالقوة. وقد بكل المصريون، في وقت ليس بالبعيد كثيرا، من الدبلوماسية يقررون ان يحرروا ترسانة السلاح الذي حصلوا عليه حدثا ضد اسرائيل في حرب شاملة. ويتوقف ما اذا كان هذا قد يتم في سنة ١٩٧٢، بصورة اساسية، على موقف الولايات المتحدة. وعندما توازن الامور يظهر كان الولايات المتحدة اخذت تخلص، بالتدريج مع الوقت، ما تقدمه للرئيس السادات وكان الشرق الأوسط سيندر له، قبل مرور زمن طويل، ان يستقطب بين اسرائيل المدعومة من الولايات المتحدة ومصر المدعومة من السوفيات. والوضع الاكثر استقرارا الذي يمكن ان تطمح اليه الولايات المتحدة قد يكون من نوع الاستقرارسلح القائم بين حلف الاطلسي وحلف وارسو. وعلى كل، فان شر ما يمكن ان يتبع عن ذلك هو تجدد الفتال بتحريض من القوى المحلية، جارة وراءها تصيرها القويين من دون ارادتها، الى نزاع بينها، وذلك من اجل مصالح هي هامشية اساسا بالنسبة الى امن وخير كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيatic.

السياسة الأمريكية على المحك

مقابلة صحافية مع
جورج بول

من - يبدو للكثيرون ان الولايات المتحدة اخذت موقفا واضحا من هذا لاسرائيل في حرب ١٩٦٧ و ١٩٧٣ . هل تعتقد ان هذا هو الواقع؟ والي اي شيء تعزو ذلك؟

ج - من المؤكد انه كان ثمة جسر جوي في سنة ١٩٧٣ . هذه حقيقة مادية . لكن هذا كان متظرا على اساس الالتزام الاميركي تجاه اسرائيل ، وهو التزام قديم غير مكتوب . وعلى كل ، فاني متأكد ان الحكومة بوغشت تماما بحرب ١٩٦٧ . فالذى اذكره هو ان نائب الرئيس المصري كان مرتبلا له ان

JPS (27), Vol. VII, No. 3 (Spring 1978), pp. 17-30. *

ملاحظة عبر المصادر: جورج بول هو مساعد سابق لوزير خارجية الولايات المتحدة، وقد كان احد مستشاري الرئيس كارتر لشؤون السياسة الخارجية في النهاية حلقة كارتر الانتخابية، وقد ورد اسمه في اللائحة المضفرة للمرشحين لنصب وزير الخارجية في ادارة كارتر. في شهر نisan / ابريل ١٩٧٧ ، نشرت له مجلة Foreign Affairs مقالا يعنون «كيف يمكن اتخاذ اسرائيل رحلا عنها». وقد لفت المقال انتباه الكثيرين بسب تأييد الكتاب لوقف حازم لنفقة الولايات المتحدة لتحمل اسرائيل على تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٤٤٢ ، ورغبة في الاطلاع على آرائه في اعقاب مبادرة السلام التي قام بها الرئيس السادات فقد قابله البعض غريب (مؤلف كتاب Split-Vision: Arab Portrayal in the American Media

في شباط / فبراير ١٩٧٨)

يتحدث مع حكومتنا في واشنطن، وكان الموعد بعد يوم او يومين من بدء المجموع في سنة ١٩٦٧، غير انه ليس لدى رأى مستقل فيها كان عليه موقف الحكومة الاميركية، او فيها اذا كان هذا الامر قد عولج بالاسلوب اللاتقني لا، لأنني لم اكن حاضرا يومها.

من - كان نائب الرئيس المصري ينوي المجيء الى هنا، وأظن ان نائب الرئيس هنري كان ينوي الذهاب الى هناك في الوقت نفسه، وكان الهدف ان يبحثا عن سبل لوقفها [الحرب]. غير ان بعض الناس يقول ان الولايات المتحدة كانت ترغب في القضاء على القرى الراديكالية، وهذا من سياحتها لاسرائيل بالمجموع. وفي الخواص، فإن الولايات المتحدة كان في استطاعتها كبح جامع الاسرائيليين.

ج - لا احب ان هذا كان صحيحا على الاطلاق.

من - في شهر نيسان/ابريل ١٩٧٧ كتبت مقالا في مجلة *Foreign Affairs* بعنوان «كيف يمكن انفاذ اسرائيل رغمها عنها». في رأيك، ما الذي كتبت ترمي اليه، فولا او انجازا، من هذا المقال؟

ج - اردت ان اوضح ما بدا لي انه سياسة مسؤولة للولايات المتحدة شعرت بأنه ما لم تتخذ الولايات المتحدة موقفا حازما في سبل الوصول الى السلام، في وقت كانت فيه الظروف اكثر ملامحة من اي وقت مضى، فلن يكتب للسلام ان ينجز. فمن جهة، لم اكن افكر في انه يمكن لاسرائيل ان تتخذ الخطوات اللازمة لتحقيق السلام، بسبب ما كانت تتعرض له حكومتها من قيود سياسية. فعندما تناولت الاراء، كما يبدو الامر في اسرائيل، تكون التزعة في سياسة الحكومة مبنية على اساس ادنى عامل مشترك للاراء.

من - ماذا كانت رددة الفعل على المقال؟ هل كان ثمة رددة فعل سلبية كبيرة عليه هنا؟

ج - لقد تلقيت عددا ضئيلا من الرسائل التي كانت سلبية الصفة وفي اغلب الحالات، كانت الرسائل التي تلقيتها تندح المقال. وعلى ما اذكر كتب مقال في مجلة *Commentary* جاء تحديا له. ومع انني لم اقرأ الصحف

اليهودية برمها، فاني افترض ان *Jewish Week* او احدى هذه الصحف قد تصدت له، غير ان أحدا لم ينبهني الى ذلك.

س - اذن لم تتعرض لاي ضغط؟

ج - لا، وفي واقع الامر فالكثيرين من اصدقائي اليهود وافقوني على الفكرة الرئيسية في المقال، لم يشعروا بارتباط تجاه فكرة احتمال ان تأتي صيغة السلام على يد الولايات المتحدة، لذا طررو مثل هذا الامر بأنه سلام مفروض، وهو ما اراه تجاهلا للحقيقة. لقد قلت الشيء ذاته في مناسبات اخرى.

س - لقد قلت ان عصرا منها يمنع ادارة الولايات المتحدة من القيام بعمل ما فيه مصلحة للعرب وللاسرائيليين على السواء - هنا العنصر هو الخوف. ما نوع الخوف الذي كتبت تفكير فيه، وهل ذلك ان تفضل يتوضّح هذا؟

ج - لا، لست اذكر اني قلت انه كان ثمة خوف في الولايات المتحدة، لقد قلت ان الخوف كان في اسرائيل من ناحية امنها، لكنني لا اذكر اني كتبت في اي وقت ان الولايات المتحدة كانت حائفة. لقد كانت عاجزة سياسيا عن التصرف بحزم، وذلك بسبب الشعور القوي الذي يسيطر على الكونغرس. لقد كان هناك قلق لدى بعض الذين يتعاطفون مع اسرائيل، من ان مثل هذا الامر قد يعني التخل عن اسرائيل، وهذا الموقف جاء من قبل بعض الذين يتعاطفون معها.

س - ارى ان الاتجاه في ذلك المقال هو انه كان هناك خوف، او على الاقل قلق، فيما يتعلق بالادارة او بمسؤولي الولايات المتحدة بأنهم قد يتعرضون لانتقادات حادة من القوى الداخلية المؤيدة لاسرائيل.

ج - اوه نعم، هذا النوع من الخوف. اي انهم سيتعرضون لضغوط سياسية داخلية وهو قول صحيح. وقد تمثل ذلك المرة بعد الرثاء. وأحسب ان من الامثلة الصحيحة لذلك، تلك الظاهرة التي اشرت اليها. اظن انه كان

هناك ٧٥ او ٧٦ عضواً من أعضاء مجلس الشيخ وقعوا رسالة، في الوقت الذي كان فيه كينجر يتحدث عن إعادة النظر في برنامج تشريع إسرائيل.

من - هل تعرف أمثلة أخرى استخدمت فيها القوى المُؤيدة لإسرائيل الضغوط للتأثير على أعمال سياسة الولايات المتحدة الخارجية؟

ج - ليس ثمة شيء يتصف بذلك الروح الدرامية الأمريكية، لكن هناك أمثلة كثيرة، منها كبيرة الآثر عندما تكون المشكلات عالمية لإسرائيل.

من - هناك عدد كبير من الناس خارج الولايات المتحدة لا يفهم تأثير الكونغرس في صنع السياسة الخارجية الأمريكية. ما هي درجة التأثير، وما هو نوع التأثير الذي يمتلك به الكونغرس؟

ج - إن الدستور لم يحدد بوضوح دور الكونغرس أو دور الرئيس في صنع السياسة الخارجية الأمريكية أو في تصريفها. وأظن أن هذا الامر كان مقصوداً. إذا قرأ المرء الكتابات المعاصرة لذلك، يبدو له أن هذا الامر وضع بذلك الشكل يقصد أن يتصرف الفريقيان بحيث يوازن أحدهما الآخر، ويكتبهما الآخر، وأن مثل هذا يتحمل أن يكون مفيداً. أحياناً يكون المجلس حازماً ويقوم بدور رئيسي، بينما يكون أحياناً ساكتاً ويعمل القليل. إن حز الخاد المبادرة هو في يد السلطة التنفيذية: الرئيس هو الذي يأخذ المبادرة في السياسة. ويتوقف مدى حفاظه على هذه السياسة، إلى حد ما، على مدى الدعم الذي يلقاه من الكونغرس. وقد أظهر أكثر الرؤساء عدم استعداد لاتخاذ موقف معين عندما كانوا يعرفون أنه غير مقبول من الكونغرس، أو يدركون أنه قد يؤدي مصالحهم الخاصة سياسياً. ومن الواضح أن هذا الاعتبار كان له دور أساسي.

من - عندما تأتي إلى اللوبي المؤيد لإسرائيل، نجد أن عضوي مجلس الشيخ فولبرابت وأبورزق قد قالا إن إسرائيل تستحق بدعم ما بين ٧٥ و٨٠ عضواً. ومعنى هذا أن إسرائيل يمكنها أن تحصل على كل ما تريد. كيف تحصل إسرائيل على هذا القدر من الدعم في الكونغرس الأمريكي؟ كيف يعمل هذا اللوبي، وكيف يتصرف بمثابة هذه القدرة والفاعلية؟ ولماذا؟

ج - اولاً، لأن هناك مخزونا قويا من العطف على اسرائيل - وهو عامل عاطفي لا يمكن تجاهله. انه ليس نتيجة الشعور بأن الشعب اليهودي قد نفى اضطهادا عبر القرون فحسب، بل نشأ بصورة خاصة بسب القتل الجماعي والمعاملة اللذتين لقيهما هذا الشعب على يد النازيين. ومن ثم فهناك شعور بأنه يجب أن يسمح له بتحقيق هدفه في وطن قومي، وأنه ينبغي للولايات المتحدة ان تدعمه بحيث لا تعرض سلامة اسرائيل، كوطن للشعب اليهودي، لأي خطر. وهذا، على المستوى العاطفي، هو عامل ولو لم يوجد لما كان ثمة اي شيء آخر يمكن ان يكون مرغبا. ويمكن ان نضيف الى ذلك ان اليهود الاميركيين كرماء جدا في تبرعاتهم للحملات الانتخابية السياسية، لا مجرد انهم يريدون الحصول على الدعم لاسرائيل، بل لكونهم منخرطون في السياسة بطبيعتهم اكثر من العديد من الاميركيين غيرهم. اذكر هذا بالاعجاب. اظن أنها لصقة رائعة ان يكونوا منخرطين في السياسة. وبالاضافة الى تبرعاتهم المالية، هناك ايضا عامل آخر وهو انه في اي حالة سياسية يكون الاكثر فعالية والأذكي غالبا والعاملون باخلاص في العملية - وكثيرون منهم يقومون بالعمل تطوعا - هم يبود او مؤيدون لقضية اسرائيل. ويتربّ على هذا تضخم هائل لائر الجماعات اليهودية الاميركية في السياسة الاميركية. أنها حقيقة من حقائق الحياة. وفي تركيبة النظام الذي عندنا، هذا هو اسلوب العمل فيه. ولست اقولقطعا ان اليهود الاميركيين ليسوا وطنيين، او انهم لا يعبرون مصالح الولايات المتحدة اي اهتمام، لكنهم يرون ان مصالح الولايات المتحدة ومصالح اسرائيل متواتمة اصلا.

س - هل هي متواترة؟ هل هي متطابقة؟

ج - أنها متطابقة الى حد ما.

س - ما هي مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وما هي المصالح الاسرائيلية؟ وكيف تختلف هذه المصالح، في رأيك؟

ج - قبل كل شيء، ان احدى مصالحتنا في الشرق الاوسط هي العمل على القيام بالتزام عاطفي عميق نحو الشعب الاسرائيلي كي يتمكن من تحقيق

هدفه في وطن له. هذا الامر يعود الى زمن طويل، وقته جميع الاسباب التي ذكرت. ومن ناحية استراتيجية عضة، يغض النظر عن الاساس الفكري والمعاطفي لالتزامنا، فان كوتنا التزمنا ذلك بصورة غير رسمية ومن دون معاهدة، لكن بوسائل متعددة مختلفة، يعني ان علينا ان نشعر فيه. ليس من مصلحة اميركا ان ترها عن خالفاتها، او توحى بأننا نتخل عن اصدقائنا. لقد توسع ان اسرائيل صديقة للولايات المتحدة. وقد ذكرت كتابة انه يتوجب علينا ان نعرف بأنه بينما تجد ان مصالح السياسة الخارجية لأميركا واسرائيل هي متطابقة في ناحية معينة، فهناك ايضاً نواح تجد فيها خلافاً، لانه يعني للولايات المتحدة ان تصرخ سباستها في اطار عالمي. فلا تأخذ مصالح اسرائيل فقط بعين الاعتبار، بل مصالح شعوب اخرى ومصالحها هي بالنسبة الى شعوب اخرى - بينما تصاغ سياسة اسرائيل بالنسبة الى وضع على خاص بها. ومعنى هذا ان مصالحتنا ومصالحها لا تتفق تماماً. وهذا ما احدثت على عاتقي قوله للشعب الاميركي.

من - على وجه التخصيص، اين وكيف تختلف مصالح الولايات المتحدة عن مصالح اسرائيل في الشرق الاوسط؟

ج - اود ان افرق بين مصالح اسرائيل - مصالحها الحقيقة - ومصالح اسرائيل كما تتصورها هي. اظن انه فيما يخص مصالح اسرائيل الحقيقة ليس ثمة تباين اساسي بينها وبين مصالح الولايات المتحدة. وعلى كل حال، فاني ارى ان ثمة تبايناً في كيفية ادراك بعض القادة الاسرائيليين لمصالح اسرائيل. وعلى وجه التخصيص، هناك كثيرون من الزعماء الاسرائيليين يتجهون - ولانا لا اريد ان اتحدث عن اسرائيل كما لو ان هناك رأياً اسرائيلياً واحداً - يتجهون الى معادلة الارض والامن. ارى ان هذا وهم. ولن تتمكن اسرائيل، في المدى الطويل، من ان تصنعن منها الحقيقي ما لم تكون مستعدة للانسحاب انسحاباً جوهرياً الى حدود ما قبل سنة ١٩٦٧. وقد قلت هذا انكراها.

من - يبدو كان نوعاً من العلاقة الفريدة يقوم بين الولايات المتحدة

وامريتيل. هل كان ثمة، في التاريخ، مثل هذه العلاقة بين الولايات المتحدة وأي بلد آخر؟

ج - في الواقع لا أستطيع ان اذكر مثلا واحدا في الحدود هذه. اهنا علاقة فريبة.

س - هل هذه العلاقة ذات نوع لصالح الولايات المتحدة؟ والى اي حد تقوم هذه العلاقة على اساس شيء آخر عدا التزام الولايات المتحدة «الأدبي» تجاه اسرائيل، وعدا الدعم الذي تحصل عليه اسرائيل من فئة من الشعب الاميركي، هي الحالية اليهودية في الولايات المتحدة ذات النفوذ في المجتمع الاميركي؟ هل ثمة شيء آخر عدا هذا كذلك؟

ج - لا، لا أظن ذلك. ارى انه يوجد عنصر ادبي قوي في الموقف الاميركي من اسرائيل. ثمة شعور في الولايات المتحدة يوجب عليها، عموما او خطأ، ان تضمن للشعب اليهودي ان يحقق أهدافه للحصول على وطن قومي وأن يتابع لهذا الشعب ان يحافظ عليه. وهذا لا يعني بالضرورة وطنا قوميا في الحدود الحالية الموسعة. وأرى ايضا ان مجرد انخاذ الولايات المتحدة هذا الموقف والتصريح به مرات كثيرة، يعني انه لا يتحمل ان يتراجع عنه. لكن هذا لا يعني من جهة اخرى انا يجب ان نكتن عن استخدام نعوتنا للوصول الى تسوية، لانني لا اعتبر الوضع الحاضر وضعا صالحًا قابلا للبقاء لمدة من الزمن.

س - ان السبب الذي من اجله وجهت هذا السؤال هو وجود نظرية ترى في اسرائيل قاعدة متقدمة للولايات المتحدة، اي اهنا قاعدة استعمارية.

ج - لا، هذا هراء لا أساس له.

س - لقد قلت ان التزام الولايات المتحدة ليس محدودا على شكل معاهدة، بل انه يظهر في عدد من الامور المختلفة. ما هي هذه الامور؟

ج - ان التزام الولايات المتحدة تطور اصلا عبر التصريحات التي ادل بها رؤساء مختلفون وغيرهم من المسؤولين الاميركيين. وحدث هذا بطريقة تراكمية، وهو يوضح - بالقول - التزاما الرسميا بأمن اسرائيل.

س - لقد قلت، كثي قال عدد كبير من المسؤولين الأميركيين، ان الولايات المتحدة ملتزمة بأمن إسرائيل. ويقول الإسرائيليون ان امنهم يقتضي لهم الاحتفاظ برفع كبيرة من الاراضي العربية في الصفة الغربية وغزة ومرتفعات الجولان وسيناه. ويضيفون ان بقاءهم معرض للخطر وانه ليس لأحد، بما في ذلك اليهود الولايات المتحدة، ان يقرر ما هي حاجاتهم الامنية. ما هو، في رأيك، الموقف الذي يتبعه الولايات المتحدة ان تتخذه في هذه المشكلة؟ هل عليها ان توافق على اغتصاب أراضي دول اخرى بالقوة؟

ج - موقفنا بسيط جدا. انه من المخالطة ان يعادل بين الامن والارض. لا يمكن ان يكون هناك امن لا لاسرائيل ما دامت تسلط على الاراضي التي احتلت في حرب ١٩٦٧. ان الامن يتيسر بالسلام وبالاعتراف بالامان المشروع للفلسطينيين. ومن دون ذلك فإنه يتعتمد على الاسرائيليين ان يصيروا «دولة نكبة» كي يحافظوا على أنفسهم. وسيضطر امنهم بسبب خيبة العرب وراديوكاليتهم، وستشوء حالي اذا اتبعوا مثل هذه السياسة. وينبغي للقيادة الاسرائيلية، ايضا، ان تقوم بتعديل في موقفها لأن الاحتلال العسكري خطأ، سواء من ناحية حلقة او من ناحية القانون الدولي. وبالإشارة الى ان الامن الاسرائيلي لا يقرره الآخرون، فانا اوافق على ذلك. اعتقد ان الاسرائيليين هم الذين يجب ان يقرروا امنهم. أما من وجده نظر الولايات المتحدة، فنحن لدينا قرارنا الوطني الذي يتطلب ان نقرر: اي وضع نحن على استعداد لأن نقدم الدعم له؟ هل نحن على استعداد لتقديم الدعم للوضع القائم الآن، وهو وضع سيؤدي الى النكبات والدمار؟ يجب ان نوضح اتنا لنقدم الدعم مثل ذلك الوضع. يجب ان تكون آراؤنا واضحة نحو تسوية سلمية، وأن نقول: «انا مستعدون لدعم الوضع ا، أما اذا كانت خططائكم تختلف عن ذلك، فهذا شأنكم».

س - لقد حدثت تطورات درامية في الوضع في الشرق الأوسط مؤخرا. الرئيس السادات ذهب الى اسرائيل. اولاً ما هي في رأيك البواعث التي دفعته الى ذلك؟ ما الذي حلّ على الخاد هذه الخطوة؟

ج - كنت في تل أبيب لما اعلن انه سيأتي الى اسرائيل. كنت قد ذهبت الى هناك لالقاء خطاب. ماذا كانت يواعث السادات؟ ارى انها كانت مزيجا من امررين: افطن، قبل كل شيء، انه كانت لديه رغبة جد اصيلة في الوصول الى السلام، لأنه يرى ان ذلك امر لا يعنى عنه ولده ولشنبه، ثانيا،انا متأكد ان السلام كان له مكان اولى في جدول اعماله، من حيث يقاؤه السياسي.

س - الى اي حد كان لهذا التحرك اثر من ناحية العلاقات بين الولايات المتحدة والعرب، وبين الولايات المتحدة ومصر، ومن ناحية عملية السلام؟

ج - انتي ارى انه كان له اثر كبير. كان له اثر كبير فيما يختص بعلاقات الولايات المتحدة بالعرب، لأن السادات ادخل في روح الاميركيين ان عناصر كبيرة من الشعب العربي تريد السلام يقدر ما يريدون السلام. ثانيا، ان الاميركيين يعججون بالرجل الشجاع، وقد جسد السادات نوعا من مтанة الخلق العربي في المعي ورائه حل سلمي. أما فيما اذا كانت هذه المبادرة ستؤثر في تطوير عملية السلام، فالامر يعتمد - الى درجة مهمة - على ما ستكون حكومتي مستعدة للقيام به. ثمة الان فرصة حقيقة للتسوية، شرط ان تكون حكومة الولايات المتحدة على استعداد لتوضيع وجهة نظرها، وأن يستمر الرئيس في الماحى على وجوب الوصول الى تسوية عادلة للمشكلة الفلسطينية وعلى انسحاب جوهري من قبل اسرائيل الى حدود ما قبل ١٩٦٧.

س - قرأت تقريرا يقول ان «اللجنة الثلاثية» بحثت، في آخر اجتماع لها، في الوضع في الشرق الاوسط، ووجدت ان الوضع هناك كان خطرا وقابللا لانفجار، وأن عددا من الاشخاص طلب اليها ان تزور دول الشرق الاوسط وتباحث في الوضع مع قادة تلك الدول، وأن اسمك قد ذكر في الواقع كواحد من اولئك الاشخاص. لقد سمعتني تقول اتك كنت في اسرائيل لما زارها السادات. والسؤال هو هل ثمة صحة لذلك التقرير؟

ج - لا ادرى، التي اسمع عنه اول مرة الان. لا، انا ذهبت الى اسرائيل استجابة لدعوة وجهتها الى جماعة في اسرائيل تقوم بنشر مجلة دورية

اسمها *New Outlook*، وهذه الجماعة كانت قد نظمت ندوة بشأن هذه القضية ببرتها. وقد كان بين الذين سيخضرنون اشخاص مثل منديس - فرانس وأبا اين وغيرها من الذين اعتبرهم عقلاه. لقد بدت لي أنها مناسبة جيدة لاشرح آرائي في الوضع، وهو الامر الذي قمت به بصرامة تامة. لقد كتبت هناك لبومين فقط، لكن هذا هو السبب في ذهابي.

س - كيف كانت الندوة؟ ماذا كان شعورك نحوها؟

ج - احب انها كانت مناسبة لشرح وجهات النظر بحرية. وكثير من وجهات النظر كانت الى حد كبير متشابهة مع ما كتبته.

س - حتى عند اشخاص مثل منديس - فرانس؟

ج - نعم بالتأكيد. احب اننا نحن الاثنين كنا نرى الوضع بكثير من التقارب.

س - لقد قلت في مقالتك ان من الضروري ان تكون ثمة شروط ميسقة للتفاوض، لتكون المفاوضات الناجحة. هل ترى ان هذه الظروف متوفقة الان للفاوضة ناجحة - بعد زيارة السادات؟

ج - نعم ارى ثمة فرصة للاتفاق على المبادىء التي هناك ضرورة لوجودها في اية توسيع. ان مجرد جمع الافرقاء حول طاولة من دون تفاهم مست على اسس التسوية لن ينجذ شيئا. ان حكومة الولايات المتحدة حاولت التوصل الى اتفاق مبدئي، لكن حكومة اسرائيل لم تتوافق على المبادىء التي يقبلها الرئيس السادات. ومن ثم فان العمل التمهيدي لم يتم بعد. وبما ان السادات قد قام بزيارة الولايات المتحدة، ولأن رئيس الوزراء يبغ قادم هنا، فاني أعمل - في حال اخذت حكومتي موقفا ممتنعا - بان نتمكن من النجاح في التوصل الى اتفاق بشأن مجموعة من المبادىء.

س - ما هي هذه المبادىء في رأيك؟ ما الذي يجب ان تضمنه؟

ج - يمكن ان تتضمن مبدئيا محتويات القرار رقم ٢٤٢، مع اضافة امر يتعلق بالمشكلة الفلسطينية يشترط حق تقرير المصير للفلسطينيين - ليس من الضروري ان يتم ذلك اليوم، اذا ان مثل هذا قد يغلق قضايا كثيرة. لكن

الذى اقترحه سيكون شيئاً من هذا النوع: اولاً، يجب ان يضمن للفلسطينيين، خلال خمس سنوات او اية فترة زمنية يتفق عليها، ان يعطوا الفرصة لاختيار حكومتهم الخاصة بهم، عبر سبيل تقرير المصير. اننى لا ارى ان تقرير المصير يجب ان يمنع لشعب وينكر على الآخر. ثانياً، ان الشروط التي اربطها بالمسيرة هي ان اية حكومة تصل الى السلطة نتيجة تقرير المصير يتوجب عليها، كشرط لتسلمه السلطة، ان توافق على احترام سلامة جيرانها. ولعل اذهب الى ابعد من ذلك، فأطالبها بالاعتراف بجيرانها واقامة علاقات طبيعية بهم. وأيضاً، ثالياً، ان تكون ثمة فترة غير محددة لتنزع السلاح، وخلال هذه الفترة الانتقالية - خمس سنوات او اية مدة يتفق عليها - يجب ان تقوم ادارة محاباة للضفة الغربية وقطاع غزة، ويجب ان تنسحب القوات الاسرائيلية. س - وأي مبادئ يجب ان يتبعوي عليها اتفاق يتعلق بارتفاعات الجولان؟

ج - انسحاب من الاراضي المحتلة ترافقه ترتيبات تضمن من اسرائيل وتنزع السلاح؛ ووضع قوات محاباة في مرتفعات الجولان. هذا ما يجب ان يكون الاسم للاتفاق.

س - تشير مذكرات يوم ثانٍ، الامين العام السابق للأمم المتحدة، التي ستنشر في حزيران/يونيو القادم، الى انه كان يعتقد ان فرقاً من جنود القوى الكبيرة يجب ان تقوم على ضمان حدود دولة فلسطينية تقوم الى جانب اسرائيل. ما هو رأيك في فكرة من هذا النوع؟

ج -انا لم اعارض قط في صيغة دولية. لكن ثمة فرق بين ضمان اسرائيل بالذات وبين ضمانة حدود متفق عليها. اذا كان الامر الاخير ذا منفعة لاتفاق شامل، فانا لا اعارض عليه.

س - ان واحدة من القضايا التي تثير عدداً من المشكلات الان هي قضية الفلسطينيين. فقد وضعت اسرائيل شرطاً من شروطها انه لا يمكن ان تقوم مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية. ومستشار مجلس الامن القومي، بريجتستكي، قال قبل وقت قصير «مع السلام، منظمة التحرير

الفلسطينية، أما من الجهة الأخرى، فإن منظمة التحرير الفلسطينية هي المنظمة الوحيدة ذات الاستقلال الذاتي التي استطاع الفلسطينيون إنشاؤها خلال الأعوام الثلاثين الأخيرة، وهي المعترف بها من قبل العرب، رسمياً وعلنياً، وفي المجموعة الدولية بشكل واسع. هل من الممكن، حقيقة، أن يتم تجاهل المنظمة وتطرح جانباً - ومع ذلك التوصل إلى شفوية في مثل هذا السبيل؟

ج - حقاً إن هذا السؤال صعب، وأنا لا أود أن أخذني رأي حكومي في هذا الأمر. لقد كنت أشعر بأن منظمة التحرير الفلسطينية ليست المشكلة الرئيسية. من المؤكد أنه يجب أن يكون هناك تحالف فلسطيني، وقد يعني هذا أن بعض الأشخاص يجب أن يكونوا من منظمة التحرير الفلسطينية، إلى جانب زعماء Palestinians مسيسين آخرين، مثلاً بعض رؤساء البلديات الذين ليسوا من منظمة التحرير الفلسطينية. ويمكن أن يميز المرء بين البعض من هم في الزعامة، ولكنهم لا يتحدون بالضرورة كما تتحدث المنظمة مجتمعة من - القضية في حقيقتها ليست مسألة قيادة يمعن ان بعض الزعماء يجب ان يغتصروا الان، او لا يغتصروا، او فيها اذا كانوا قد يمثلون او لا يمثلون، لكن الذي اراد هو ان منظمة التحرير الفلسطينية، من حيث اتها مؤسسة، هي المؤسسة الوحيدة التي تحالف الفلسطينيين.

ج - قد يكون ذلك. لكن السؤال هو الى اي حد هي [منظمة التحرير الفلسطينية] مؤسسة، اذا انه يستطيع تحت رادائها جميع اصناف الجماعات المتباينة - من الذين هم في غاية التطرف أتباع جورج جيش الى أولئك الأكثر اعتدالاً، لا، اتي ارى انه يجب ان يكون ثمة تحالف فلسطيني، لكن فيها اذا كان الممثلون يتالفون من جماعة من صنوف منظمة التحرير الفلسطينية ومن بعض الرجال الآخرين، ام ان الممثل سيكون المنظمة بالذات من حيث اتها مؤسسة، فاني من المؤكد اقف الى جانب الفكرة الاولى لا الثانية.

س - فيما يتعلق بالقرار رقم ٢٤٢، هل كنت أنتذاك في الامم المتحدة؟

ج - لا، ليس في سنة ١٩٦٧، كنت قد تركت الحكومة.
س - يبدو ان الاسرائيليين يرون القرار رقم ٤٤٢ كانه ينص على ان
الحكومة الاسرائيلية ليست مضطرة الى الانسحاب من جميع الاراضي التي
احتلت سنة ١٩٦٧.

ج -انا اعرف ذلك، وأعرف حجتهم معرفة جيدة. كان هناك يومها
جدل حول «ال» التعريف فيما اذا كان يجب ان تدخل ام لا، وقد نفس
الاسرائيليون الصعداء من اهلا لم تدخل في النص الانكليزي على الاقل، مع
انه لم يكن يمكننا ان يكتب النص الفرنسي من دون «ال» التعريف.

س - هل كانت ثمة نية لصوغها بذلك التشكيل؟ تقول السفارة
الاسرائيلية، في تصريح حديث اصدرته، ان القصد كان «اراضي محتلة»،
وبب ذلك يعود الى رغبة اسرائيل في ان تكون آمنة وذات حدود يمكن الدفاع
عنها.

ج - أما لماذا جارت حكمتي في حذف «ال» التعريف فلا أدنري،
لكنني افترضت ان ذلك تم بحيث يفسح المجال لبعض الامتيازات الصغيرة من
نوع ايجاد مناطق عازلة او تعديل في الحدود قد يتطلبه المتعلق. مما ان يقتصر
القرار رقم ٤٤٢ بان الانسحاب من قسم صغير يتحقق القرار رقم ٤٤٢ فامر
لا اوفق عليه.

س - يبدو لي، وأحسب ان الامر يبدو كذلك لآخرين، ان
الاسرائيليين يرتفعون باستمرار الشمن لتسوية سلمية. ففي بادئ الامر كانوا
يتحدثون عن القرار رقم ٤٤٢ - هذا القرار يعني الان، بالنسبة اليهم، حدودا
آمنة وقابلة للدفاع عنها، القرار رقم ٤٤٢ يعني ايضاً معاهدة سلام، الامر
الذي لا يذكره القرار. ومعاهدة سلام تعني تطبيع العلاقات، وتعني سياسة
الباب المفتوح. ويظهر انهم الان يريدون ايضاً مستعمرات في سيناء
ومستعمرات في الضفة الغربية ومرتفعات الجولان.

ج - اشعر بأنه كان ثمة قدر كبير من اللاعقلانية عند الفريقيين. فإذا
عذنا الى الخرطوم وجدنا ان العرب الخذلوا موقعنا عاطفياً لا عقلانياً. وأنا

لا اليوم اسرائيل على كل ذلك، لكن من المؤكد انتي لا أوفق على ان القرار رقم ٢٤٢ يعني شيئاً أقل من انسحاب يكاد يكون تماماً من جميع الاراضي التي احتلها سنة ١٩٦٧، لا يجوز الاستيلاء بالقوة على الاراضي التوسيع.

من - كيف نقوم اذن دور ادارة كارتر الان؟ وهل كان ثمة اي تبدل عما كان في ايام الادارات السابقة؟

ج - ارى ان ادارة كارتير قطعت، في سبيل ايجاد تسوية، شوطاً ابعد من اية ادارة اخرى منذ ادارة ايزنهاور. ارى ان ادارة كارتير قد احنت العمل حق الساعة.

من - لقد دعوت الرئيس كارتر الى القيام بعمل حاسم على نحو العمل الابات والخالص الذي قام به ايزهاور في ١٩٥٦ - ١٩٥٧ . هل نفكّر في انه يجب ان يقوم بذلك في هذه الساعة؟

ج - نعم، انتي ارى ان الامر حيرى.

س - لنفترض ان الولايات المتحدة تشدّد ضغطها على اسرائيل، او انها تتمرّ في هذا الموقف الحازم، وحدّثت عجائبها. فهل تظن ان لدى الادارة القدرة او الاستعداد للاستمرار في ذلك؟

ج - ارى ان التحدث عن الضغط على اسرائيل هو خطأ. ان على الولايات المتحدة ان ت Tactics مصالحها الوطنية، وجزء من هذا التكتيكي يعني ان نقرر نحو اي هدف سنتمر في تقديم الدعم المالي الكبير. هل نحن على استعداد لأن نقدم الى اسرائيل ملياري دولار من القطاع العام، وسهل نقل ما قد يقدر بليار آخر من القطاع الخاص لها سريا، بغض النظر عن الموقف الذي تتخذه الحكومة الاسرائيلية؟ وهل هو معقول في ظرفنا - هل هو في مصلحة السلام، ام انه يطيل عمر المأذق الذي يمكن ان يتهدى الى نكبة؟ ائها قضية يتزتيب فيها على حكومة الولايات المتحدة ان تقرر، وفي اطار مصالحنا الوطنية الخاصة، كيف نتفق نحن، كامة، لموالنا. هذه هي الرسالة التي يجب ان نوجهها: اتنا مستعدون لانفاق اموالنا من اجل هذا الغرض، لكننا

على استعداد لاتفاقها على شيء آخر، لستا على استعداد تقديم شبكات بيض، هذا هو الامر المهم.

سـ - هل اطلعت على مقال «ما هو الاكثر من الكثير؟» (How Much) في مجلة *Armed Forces Journal* لكاتب انطوني كوردمان؟^٩

جـ - لا لم اره.

سـ - كان مقالا رائعا، انه يتحدث عن شيء شيء الى درجة كبيرة يهالكه انت، انه يشير الى ان سبل الولايات المتحدة للتأثير على اسرائيل هو تجميد العون وقطع الغيار وتقييم المالحة، ما هي الوسائل التي تملكونها الولايات المتحدة للتأثير في التطورات؟

جـ - لا ارى انه يجب ان ننظر الى الامر من هذه الناحية، ارى انه يجب ان تقرر ونقول [لاسرائيل]: «انتا تعتقد ان تسوية معقولة وحلقة يأن ندعها بحالنا وعوننا تقوم على امور معينة». فلذا لم يكن الاسرائيليون مهيبين بذلك، عندها ارى انه يجب ان تعيد النظر في شروط دعمنا المالي، أما العمل على تجميد قطع الغيار وما الى ذلك، فامر ليس واردا حاليا.

سـ - هل ترى فرقا في التكتيك والاستراتيجية اللذين تسير عليهما الادارة الحالية بالمقارنة بالادارة السابقة؟

جـ - طبعا، اظن انها سياسة اكثر صراحة، انها تواجه الحقائق اكثر من الادارة السابقة.

سـ - اهتمامي الرئيسي هو في تقويمك لاتفاقية سيناء، كثيرون يقولون انها هي التي فجرت الزراع اللبناني وقسمت العالم العربي.

جـ - نعم، انا عارضت الفافية سيناء، لقد قدمت شهادة ضد اتفاقية سيناء امام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، قلت: اما وقد بلغنا هذا الحد، فإنه يهدو لي كأن الولايات المتحدة ملزمة بالصادقة عليها كي تتجنب خلق ازمة حقيقة، لكنني ارى انها كانت اتفاقية سيئة جدا، وقد عبرت عن رأيي بوضوح، لأنها بدت لي كأنها خططت اصلا لقصمة العالم العربي، من دون ان تخل اية من مشكلاته الجوهرية والحادية، لقد ألمزت الولايات المتحدة

بالسير في دعم اسرائيل بشكل لا يعطي الاسرائيليين حافزا للسير نحو تسوية سـ - ما هو تقويمك لسياسة كيسنجر الخارجية نحو الشرق الأوسط - مواطن ضعفها وقوتها؟

ج - كما قلت قبلـا، اتي ادلى بشهادة ضد اتفاقية سـيـاـء لأنها حفـت القليل جدا لقاء تمن باعـظ جدا بالنسبة الى التزامات الولايات المتحدة. كما ادت الى تفـاعـس الاسـرـايـلـيـن عن السـير نحو اتفـاقـيـة شاملـة. دبلومـاسـيـة الخطـوة خطـوة خـطـطـت لـقـسـمـة العـرـب بـعـزـل مـصـر عن العـالـم العـرـبـيـ، الـاـمـرـ الذي ليس له كـبـيرـ نـفعـ.

س - ما هي الفروق الرئيسية بين سيـاسـتـه وـالـسـيـاسـة الحـالـيـة؟

ج - كان يتحدث عن الخلـقـةـ قـطـعـةـ، اـماـ الانـ فـانـاـ نـتجـهـ نحوـ حلـ كـلـ.

س - ما هو الخطـرـ الكـامـنـ فيـ العـجزـ عنـ الـوصـولـ الىـ تـسوـيـةـ، واـلـ تـسوـيـةـ عـاجـلـةـ؟

ج - الخطـرـ الاـكـثـرـ بـرـوزـاـ هوـاـهـ لـنـ يـقـدـمـ ايـ زـعـيمـ عـرـبـيـ معـتـدلـ عـلـ بـذـلـ الجـهـدـ الذـيـ يـذـلـ السـادـاتـ فـيـ سـيـلـ السـلامـ، وـذـلـكـ يـسـبـبـ الشـنـ السياسيـ الذـيـ يـدـفعـهـ. السـادـاتـ يـمـكـنـ انـ يـكـونـ فـيـ مـوـقـفـ حـرـجـ. وـاـذاـ كـانـ عـلـ السـادـاتـ إـمـاـ انـ يـعـكـسـ سـيـرـهـ وـإـمـاـ انـ يـتـعـرـضـ للـعـزلـ، يـسـبـبـ مـازـقـ طـوـيلـ الـأـمـدـ، فـرـجـاـ رـأـيـناـ لـحـرـكـاـ رـادـيـكـالـيـاـ فـيـ عـالـمـ عـرـبـيـ وـسـنـجـدـ قـرـارـاـ عـرـبـاـ اـسـاسـهـ التـحـوـيـهـ إـلـىـ الـخـلـعـ العسكريـ، اـذـ اللهـ لـيـسـ ثـمـةـ بـيـانـ للـوصـولـ إـلـىـ تـسوـيـةـ عـبـرـ الـوـسـائـلـ الدـبـلـوـمـاسـيـةـ.

س - هل تـرىـ اـحـتمـالـ قـيـامـ حـربـ اـخـرىـ؟

ج - نـعـمـ، اـرـىـ ذـلـكـ.

س - كـيـفـ تـرىـ قـيـامـ هـذـهـ حـربـ، وـمـاـ هـوـ اـثـرـهاـ المـحـتـمـلـ عـلـ دـوـلـ المـطـلـقـةـ، وـعـلـ الـعـلـاقـاتـ الـعـرـبـيـةـ - الـاـمـرـيـكـيـةـ، وـعـلـ الرـوـابـطـ بـيـنـ الـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ وـالـاـتـحـادـ السـوـفـيـانـ؟

ج - اـنـ فـشـلـ مـسـرـةـ السـلامـ سـيـكـونـ لـهـ آـثـارـ يـالـغـةـ العـمـقـ: ١) لـنـ يـجـرـؤـ زـعـيمـ عـرـبـيـ عـلـ المـغـارـمـةـ يـمـسـكـبـلـهـ السـيـاسـيـ وـيـقـدـمـ نـحـوـ اـسـرـايـلـ بـعـرـوـضـ السـلامـ، اوـ يـجـرـؤـ عـلـ التـصـرـفـ كـمـاـ تـصـرـفـ الرـئـيـسـ السـادـاتـ؛ ٢) سـيـزـديـ هـذـاـ

الفشل الى تحول العرب الى الراديكالية نتيجة الاحباط الناجم عن مسيرة التسوية السلمية^(٣) وهذا الاحباط سيقود العرب الى اللجوء الى الحل العسكري. لن يحدث حالاً، وذلك بسبب من صعف الوضع العسكري العربي بالمقارنة باسرائيل. غير انه قد يحدث خلال مئتين^(٤) ان هذا سيريد التوتر في اسرائيل، الامر الذي قد يجعل الاسرائيليين على شن حرب وقائية ضد الدول العربية.

س - ماذا يمكن ان يكون تأثير مثل هذه الحرب؟

ج - ستكون الحرب نكبة على الجميع، وخصوصاً ان الاسلحة النطورقة تدخل الان الخلبة. سيعمل الافرقاء التجاربون صواريخ ارض - ارض التي ستوقع تدميراً كبيراً بالسكان المدنيين الذين لم يتدخلوا في الحروب السالفة. ويمثل العرب الآن المال الذي يمكنهم من تحصين وضعهم العسكري على مستوى لم يعرف من قبل. يضاف الى هذا ان السعوديين يسيطران، بحسب الدیناميكية العربية، الى ان يدخلوا الحرب ويستخدموا سلاح فقط. ومثل هذا العمل يصعب افتتاح العالم الصناعي غير الشيعي يكارنة.

س - سؤالان: الى اي حد، في رأيك، كان سلاح النفط مؤثراً في المنطقة؛ وماذا يمكن ان يكون اثره في هذا الزمان؟

ج - انه امر يجب ان يحسب له حساب، لكنني لا احب ان المخوف من سلاح النفط يجب ان يكون الاعتبار الرئيسي في صوغ السياسة الاميركية. وفي الوقت ذاته انه شيء لا يمكن اهماله كاحدى النتائج التي تترجم عن حرب اخرى.

س - ما هو الدور الذي ترى ان دولاً اخرى يمكن ان تقوم به اساساً في الوصول الى تسوية؟ يبدو ان البعض يحاول القضاء الاتحاد السوفيتي عن مسيرة المفاوضات. هل من المقبول الوصول الى تسوية من دون السوفيات؟

ج - ان السوفيات ليس لديهم إلا القليل مما يمكن ان يقدموه لتسوية، لكنهم يملكون قدرة معينة لمنع تسوية. وأرى ان من الواجب - في

وقت ما - اقفال السوفيات، اذا كانوا لا ي يريدون دعم تسوية يغماطية، بأن يكتنعوا عن عرقلتها على الأقل. وأرى ان هذا محتمل.

س - لقد ألححت على الرئيس كارتر في وجوب العمل بحزم الرئيس ايزنهاور في سنة ١٩٥٧، الذي، لما واجهه إحجام الاسرائيليين عن الانسحاب، اوضح لهم ان الولايات المتحدة ستتعلق العون الحكومي للاغاثات الفرائية وستخذ اجراءات ادارية لتقييد الهبات المالية النقدية وبيع السندات الاسرائيلية. هل تلح على الادارة الحالية في اتخاذ مثل هذه الخطوات فيها لوعن اسرائيل عن الانسحاب؟

ج - ان ما اريده من الولايات المتحدة هو لا ان تقول لاسرائيل ما الذي يجب ان تفعله، او ان تناول فرض حل من الحلول، بل ان تحدد هي [الولايات المتحدة] مصالحها الوطنية، وان تقرر على اي شيء تريده ان تتفق اموالها، وان تنهي الى قرار بشأن ما تريده ان يتنهى الامر اليه - هل الى وضع يؤدي الى تسوية كلية شاملة ام الى آخر يقود الى مأزق ولراقة الدماء.

س - ولكن أليس هذا شكلًا من أشكال الضغط؟

ج - نحن لا نريد ان ن Hull آراء اسرائيل. اسرائيل دولة ذات سيادة وهذا ان تبع السياسة التي تريده. لكننا نحن ايضا كذلك، واحدى مسؤوليات حكومتنا ذات السيادة هي ان نقرر السبيل الاصلح لاتفاق اموال المكلفين. على حكومتنا ان تقول ما الذي نحن مستعدون لدعمه ماليا، وما الذي لا استعداد عندنا لدعمه.

س - كيف تفسر قرار الولايات المتحدة ببيع طائرات لكل من مصر والعرب السعودية واسرائيل؟ لماذا عرضت هذه على اثنتين «صفقة رزمة»؟ هل ترى فيها، كما يقول البعض، اشارة الى الحكومة الاسرائيلية؟

ج - موقف الولايات المتحدة هو ان تقيم نوعا من التوازن العسكري في المنطقة. فإذا اعطينا اسرائيل وحدتها اسلحة متقدمة فقد تضيع الفرصة لانجاح حل سلمي. اذا كان الاسرائيليون مسلحون بقوة، وإذا انعدم التوازن العسكري، فقد يضعف حافز اسرائيل للاحلال السلام.

وثيقة سوندرز :
 القضية الفلسطينية في السياسة الأمريكية *

مروان ر. بحيري

في ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ ، سمحت وزارة الخارجية الأمريكية بنشر وثيقة سوندرز ، وهي واحد من اوسع وأشمل التصريحات التي أعدت عن القضية الفلسطينية من قبل ايها من الادارات الأمريكية . وقد كان النبر الذي وقع عليه الاختيار احدى جلسات «الشهادة» أمام اللجنة الفرعية للعلاقات الدولية في مجلس النواب . وهذه الجلسات ظلت متعددة منذ ٣٠ ايلول / سبتمبر للمناقشة ^(١) بصورة خاصة في هذه المشكلة ، التي هي من أكثر المشكلات

JPS (29), Vol. VIII, No. 1 (Autumn 1978), pp. 28-40. *

House of Representatives. «The Palestine Issue in the Middle East Peace Efforts» (١)
Hearings. Committee on International Relations. 94th Congress (Washington:
1976).

وقد كان في حداد الشهود ابراهيم بيرلند وادوارد سعيد (٣٠ ايلول / سبتمبر ، ١٩٧٥) اوبيير وا. رايبوفتش (١٢ تشرين الاول / اكتوبر) ، وج. بن - داك (٨ تشرين الاول / اكتوبر) ، وهارولد سوندرز وآرثر داي (١٢ تشرين الثاني / نوفمبر) .
النسم هارولد سوندرز لل هيئة مكتب مجلس الامن القومي ، في سنة ١٩٦١ ،
وأصبح خيراً بشؤون منطقة الشرق الاوسط بصورة عامة ، ورقي الى درجة كبار اعضاء
الهيئة في سنة ١٩٦٧ . وقد جاء به هاري كيسجر الى وزارة الخارجية نائباً لمساعد وزير *

اثارة للمناقشة الحادة في السياسة الخارجية الاميركية. وقد افتح رئيس اللجنة، لي هـ. هاملتون، الاعمال بان اوضح للحضور ان الغرض من هذا كله كان ان تعرض مع وزارة الخارجية اسئلة من النوع الثاني: «من يمثل الفلسطينيين؟ ما هي الاتصالات، ان كان ثمة اتصالات، التي تقييمها (الولايات المتحدة) الان بالفراد الفلسطينيين او مؤسسات فلسطينية؟ كيف يمكننا معالجة هذه المشكلة في الاشهر او السنوات المقبلة؟ لماذا لا تزيد، او لا تقدر على التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية؟ في اية احوال قد تعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية؟ كيف تتظر ان تهدى العون من اجل التغلب على المأزق الحالي بشأن دور منظمة التحرير الفلسطينية او الاردن في المفاوضات؟ ما الذي يمكن عمله في رأينا، خلال الاشهر القليلة القادمة، كي تنزع الفيل من هذه السالة في مؤتمر جنيف او عن طريق المحادثات الثنائية؟ ما هو رأينا في شأن حق الفلسطينيين في تقرير المصير بالنسبة الى مناطق في الضفة الغربية وغزة؟»^(٢)

ان اطار مبادرة سوندرز وتوقيتها هنا في غاية الاهمية، فقد جاءت في اعقاب اتفاقية سيناء الثانية، اذ كانت الولايات المتحدة تواجه قضية تقرير

= الخارجية لشئون الشرق الادنى وجنوب آسيا. وقد كان يعتبر من مساعدى كينج الرئيس، وكان يراطنه باستمرار في رحلاته الى الشرق الادنى. وقد وصفه إدوارد شيهان بقوله: «كان سوندرز جزءاً القول موجزاً حذراً لغيره، وكان حلّ غاية من المقدرة كيما كان حصيناً جداً. لقد عرف في الوزارة [وزارة الخارجية] بدقة اسلوبه [الكتابي] ووضوحه، وسلفه وحده في الموسقى في دفق المسائل الاستراتيجية». - راجع:

Edward Sheehan, *The Arabs, Israelis and Kissinger* (New York: Reader's Digest Press, 1976), p. 169.

والبحث في السياسة الذي يحمل اسمه يعرف عادة باسم تصريح سوندرز او وثيقة سوندرز.

الخطوة التالية في جهة المفاوضات. كان كينج قد اشار الى الممثلين العرب في الامم المتحدة، في ٢٩ ايلول/سبتمبر، انه كان على استعداد للعمل من اجل خطوة ثانية نحو فك ارتباط في المخolan، اذا كانت هذه هي رغبة الارقاء، وأنه سيبدأ «تصفية تفكيره» فيها يتعلق بالسبيل الذي قد يؤدي الى التوصل الى ما يؤمن المصالح المشروعة للفلسطينيين غير سلام شامل.^(٣)

في تشرين الثاني/نوفمبر، التقى الرئيس السادات خطاباً في اجتماع ضم اعضاء مجلس النواب ومجلس الشيوخ، ناشدهم فيه وجوب قيام مفاوضات بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية. وكان قبل ذلك قد ترك عند مراسيل الصحف في «جاكسون فيل» في فلوريدا، انطباعاً بأن الممثلين من اعضاء منظمة التحرير الفلسطينية يوافقون على انشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة.^(٤)

وقد وضعت الوثيقة في فترة من فترات التردد، في اواخر شهر تشرين الثاني/نوفمبر، قبيل التجديد السوري لمراقيي الامم المتحدة لفک الارتباط. وقد ترددت روايات كثيرة تقول ان الرئيس قورد كان يتربص باحتمال اجتماع بالرئيس الاسد. كما كانت هناك دلائل على ان الولايات المتحدة راغبة في ان تتحاز الى موقف اوروبا الغربية من التحرك نحو السلام في النزاع العربي - الاسرائيلي، وخصوصاً التحرك نحو الانتقال من اعتبار الفلسطينيين لاجئين الى النظر اليهم انهم شعب له هويته السياسية الواضحة. يضاف الى هذا انه كانت هناك مذكرة سوفياتية الى الولايات المتحدة (٩ تشرين الثاني/نوفمبر) تدعو الى استئناف اعمال مؤتمر جنيف «مع اشتراك جميع الارقاء المعنيين مباشرة على قدم المساواة: مصر، وسوريا، والاردن، وممثلون عن الشعب العربي الفلسطيني في اطار منظمة التحرير الفلسطينية، واسرائيل، ومع الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الاميركية كرئيسين

^(٣) Department of State Bulletin, LXXIII, 1975, October 20, 1975, p. 581.

^(٤) Arab Report and Record, November 1-15, 1975.

مشركون ومتاوبين للمؤتمر.^(٤)

وكان ثمة أبعاد مهمة أخرى تحيط إلى إطار الوثيقة يصلة، يدخل في عددها: الحرب الأهلية في لبنان التي كانت في حالة كر وفر، والغارات الجوية الإسرائيلية المستمرة على الجنوب اللبناني، ودخول الجنود الاسرائيليين إلى المنطقة تكراراً، وحملة سفير الولايات المتحدة في الأمم المتحدة مونيهان العنيفة على الجمعية العامة بسب القرار الذي اتخذ في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، والذي وصف الصهيونية بأنها نوع من أنواع العنصرية أو التمييز العنصري.

يتضح، إذن، أن إدارة فورد وقعت بين عدد من النيران: فهناك ضرورة اعلان الالتزام بالاستمرار في المفاوضات ومكافأة الرئيس السادات؛ وهناك الصمود في موقف الدعم لإسرائيل في الأمم المتحدة في هذه فترة الحملات الانتخابية الرئاسية، وهناك «تصفيه» الأفكار فيها يختص بشكلة منظمة التحرير الفلسطينية ضمن إطار اردني. ولعل هذا هو السبب في أن وزارة الخارجية اشارت «ثمرة منخفضة للعرض ولم تشا ان تعلن عن جلسة الشهادات». ^(٥) والسؤال الكبير هو هل كان فعل سوندرز يمثلتطوراً في سياسة الولايات المتحدة بالنسبة إلى المتصر الفلسطيني في النزاع العربي - الإسرائيلي. وشأن سؤال آخر، وهو دور كينجرا الخاص في صوغ الوثيقة.

International Document on Palestine 1975, J. Nichen, ed. (Beirut: Institute for Palestine Studies; Kuwait: The University of Kuwait, 1977), p. 310.

نقل عن ديرالداد، ١١/١١/١٩٧٥. وقد شدد الجواب الأميركي على ضرورة حله مؤتمر تضييري الهيئة السيل لآخر جيف، ورفض محاولة السوفيات تبديل «تحديد صفة المشاركين في المؤتمر، كما اتفق عليه المشاركون الأصليون»، وبذلك اخرجت منظمة التحرير الفلسطينية.

Department of State Bulletin, LXXIV, 1906 (January 5, 1976), pp. 12-13.

Bernard Gwertzman, «US Seeks Talks on PLO», *New York Times*, December 31, 1975.

قدم سوندرز خلاصة مقتضبة قيل ان تصدر الوثيقة رسميا في جلسة تشرين الثاني/نوفمبر، وببدأ التشديد على [الامر التالي]: «لقد فلتنا، وكررتنا القول، ان اماني العرب الفلسطينيين او مصالحهم الشرعية يجب ان يكون لها موضعها في مفاوضات السلام العربية - الاسرائيلية، القضية ليست فيها اذا كان هذا يجب ان يتم، لكن كيف يمكن التوصل الى ذلك». وقد لحظ ان الولايات المتحدة قد رأت المشكلة، اصلا، من حيث انها مشكلة لا يحيط بها شخصان مهجرون. وعلى كل حال، ثمة اعتراف الان بان الفلسطينيين يرغبون في ان يكون لهم صوت في تقرير مستقبلهم السياسي : «فالفلسطينيون مجتمعون هم عامل سياسي يجب ان يتعامل معه اذا كان ثمة رغبة في ان يسود السلام بين اسرائيل وجيراها».^(٧) ويدخل في عدد القضايا الرئيسية، كثباتها وزارة الخارجية: تحديد الامانة الفلسطينية؛ وتطوير هيكلية للمفاوضات تقبلاها اسرائيل والفلسطينيون على السواء؛ وسؤال عن يفاؤض نيابة عن الفلسطينيين.^(٨) وأوضح سوندرز، اضافة، الحاجة الى ان يتطور الافرقاء المعنيون جميعا في تظرفهم الى العامل الفلسطيني في النزاع العربي - الاسرائيلي، ولاحظ انه مع حدوث هذا التطوير «فإن ما ليس ممكنا اليوم قد يصبح ممكنا فيما بعد». وأشار الى ان الولايات المتحدة لن توصد الباب امام «اي حل معقول». وقد قال أخيرا ان على الولايات المتحدة ان تعمل في سبيل تسوية «لان هذه المشكلات التي تعنى الفلسطينيين مهمة بحد ذاتها، وأيضا لأن الدول العربية المشاركة في المفاوضات قد اوضحت ان النجاح في المفاوضات الشاملة يعتمد في بعضه على النجاح في المشكلات التي تعنى بها الفلسطينيون».^(٩)

اما الوثيقة الشاملة، التي اعدها هارولد سوندرز، فقد احتوت، بالإضافة الى النقاط المشار إليها، وقد وسّعت، على اعتراف على بان «البعد

(٧) House of Representatives, «The Palestine Issue...», op.cit., p. 176.

(٨) Ibid., p. 177.

(٩) Ibid., pp. 177-178.

الفلسطيني في الزراع العربي - الاسرائيل هو في صميم ذلك الزراع، وأن الخلل النهائي للقضايا التي نشأت عن تقسيم فلسطين وإنشاء دولة اسرائيل والمقاومة العربية لتلك الاحداث، لن يكون عما إلا من تم الاتفاق على تحديده وضع عادل ودائم للعرب الذين يعيشون انفسهم فلسطينيين.^(١٠) وقد اثارت هذه الآراء خاصة في الدوائر الاسرائيلية والدوائر الاميركية المديدة لاسرائيل، فهاجمت سوندرز ببررة بسب تصريحاته العلنية التي لا سابق لها فيما يتعلق بالبعد الفلسطيني على انه صميم الزراع.

وقد عرضت الوثيقة خطوطاً عريضة واقعية لمحنة الموقف الفلسطينية من حيث صيغة التسوية السلمية. فأشارت الى تلميح منسوب الى منظمة التحرير الفلسطينية ان «التعايش بين دولتين، واحدة عربية وأخرى اسرائيلية، يمكن النظر فيه».^(١١) بالإضافة الى ذلك، خطط [الوثيقة] خطوة غير مألوفة في وصف منظمة التحرير الفلسطينية من حيث تنظيمها وصفتها التئذنية والشعبية: «ان منظمة التحرير الفلسطينية يتضمن تحت لوائها عدد من المنظمات الشعبية - المحاذات عماليّة ومهنية وجماعات طالية وجماعات نسائية وهكذا دواليك».^(١٢) وقد كانت ثمة اشارة الى المؤسسة الاجتماعية لـ«فتح» وهي اكبر منظمة مقاومة في منظمة التحرير الفلسطينية. واعترفت الوثيقة ايضاً بالمستوى العالي للكلفيات الفلسطينية والإنجازات التربوية: «ان عدد الذين اتقوا تعليمهم الثانوي ودراستهم الجامعية هو امر يتفوق المأمول، وبعد المرء فلسطينيين يحتلون مراكز رفيعة في المجالات المهنية والمهارات العمالة في اليابان المختلفة من احياء العالم العربي».^(١٣) وقد افادت الاحصاءات

Ibid. (١٠)

Ibid. p. 179. (١١)

وان هدف منظمة التحرير الفلسطينية للعلن رسمياً وعمادة هو اقامة دولة ثانية علمانية، لكن ثمة ما يدل على ان التعايش بين دولة عربية وأخرى اسرائيلية قد يكون موضع نظر.

Ibid. p. 180. (١٢)

Ibid. p. 178. (١٣)

يتوزع أكثر من ثلاثة ملايين فلسطيني كما ماتيل: مليون فلسطيني في الأراضي المحتلة: الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية؛ مليون تقريباً في الأردن؛ ٤٥٠،٠٠٠ في إسرائيل؛ ٥٠٠،٠٠٠ تقريباً في سوريا ولبنان؛ ٢٠٠،٠٠٠ في جهات أخرى، وأساساً في دول الخليج العربي. وقدر مجموع عدد السكان المقيمين في المخيمات بـ ٦٥٠،٠٠٠ فلسطيني.

وعلى أساس اعتبار أن البعد الفلسطيني هو في «سميم الزرع» العربي - الإسرائيلي، فإن الامر الذي يجب القيام به هو «عملية دبلوماسية يمكن من خلالها التوصل إلى تحديد معقول للمصالح الفلسطينية» - وهو موضع يمكن أن تبدأ منه المفاوضات لحل النواحي الفلسطينية من القضية.^(١٤) وثمة مطلب آخر وهو تطوير هيكلية للمفاوضات، وهي مهمة يمكن أن تواجه القضايا التالية كما يراها سوندرز:

القضية الرئيسية التي يجب أن تخلق في سبيل انشاء هيكلية لاحتواء المشكلات التي تعنى الفلسطينيين في المفاوضات هي، لذا، التوصل إلى قاعدة مشتركة للمفاوضات يقتضيها كل من العربين: الفلسطينيين وإسرائيل. هذه يمكن تحقيقها بقول مشترك [القراري مجلس الأمن رقم ٢١٢ و ٣٣٨]، مع ايهما لا يعجلان الناحية الأساسية من القضية الفلسطينية.

وتحت ظرف ذات صعوبة خاصة في القضية، وهي من يشارف عن الفلسطينيين. لقد كان اعتقدنا ان الأردن سيكون المعارض المطلق بالنسبة إلى المشكلات ذات الصلة بالفلسطينيين. غير أن قمة الرباط اعتبرت منظمة التحرير الفلسطينية اتها «الممثل الشرعي للوجه للشعب الفلسطيني». ^(١٥)

وعلى كل، فإن وثيقة سوندرز عن السياسة أوضحت أيضاً المقولات والمصادر الأميركية فيها يتعلق منظمة التحرير الفلسطينية: تقسمها، وتتنوع أهدافها غير الواضحة، والتجهيز إلى العنف للفت الانتباه إليها، ورفضها قرارى مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨. وقد ادرك [سوندرز] التفسير لكنه لم يقع على ما يدل على التعددية الديمقراطية في حركة المقاومة. ومع ذلك، فإن عدداً

^(١٤) Ibid., p. 179.

^(١٥) Ibid.

من المراقبين اعجب باللهجة الواقعية، وبالامر الذي اعتبر انه رغبة اكيدة في ان يكون هناك افتتاح عقل على منظمة التحرير الفلسطينية وعلى مشكلة التثيل الفلسطيني كلبا. وقد قال عنها لي هاملتون (ديفراطي من النديان)، رئيس اللجنة الفرعية للشؤون الدولية: «علها اهم تصریح سياسي عن المشكلة الفلسطينية ظهر الى الان»، وأضاف: «يبدو لي ان عملية اعادة النظر في المشكلة الفلسطينية وضعت على الخط، وان [وزارة الخارجية] هي الان في صدد البحث عن الطرق والوسائل لفتح جزء من قضية الشرق الاوسط لم ينافس من قبل الى حد كبير». ^(١٦) وقد صفت تصریح سوندرز على انه «استرخائی في طبعه نحو منظمة التحرير الفلسطينية والفلسطينيين»، وأنه لا يعكس اي عداء، ويحمل الامل بأن «يؤدي الى فتح الابواب». ^(١٧)

* * *

في فترة الاستانة التي ثلت تقديم هارولد سوندرز نائب مساعد وزير الخارجية ورقة، تكلم لي هاملتون (متسللا، معتبرا) عن التعليل الرسمي الذي يمكن خلف الرفض الاميركي للتتحدث مع منظمة التحرير الفلسطينية: مشكلة الاعتراف باسرائيل ومشكلة الارهاب. وقد أشار، وهو يقارن قياسا بحالات اخرى: «لقد تحدثنا وتعاملنا مع فنام الشمالية ومع جمهورية الصين الشعية في وقت رفضنا فيه الاعتراف بوجود اصدقائنا، فينام الجنوبي وتايوان، وسانك الدولكان كانتا قد وطنتا النفس على تدمير دولتين كاتا صديقتين لنا. اذا كانا تتحدثت الى هذين البلدين، فلماذا تكون منظمة التحرير الفلسطينية مختلفة؟» ^(١٨) ثم تساءل ثانية «ولماذا تثير قضية الارهاب في هذه الحالة، في الوقت الذي لم يزعجنا [الارهاب] لما تعاملنا مع عدد من الحكومات في العالم يمارس هو بالذات الارهاب اليوم؟» ^(١٩) وأيدى هاملتون ايضا

^(١٦) Ibid., p. 181.

^(١٧) Ibid.

^(١٨) Ibid., p. 182.

^(١٩) Ibid., p. 183.

اللاحظة التالية: «لماذا تستعمل كلمة المصالح لا الحقوق؟ هل هذا يعني انه ليس للفلسطينيين اي حقوق؟» وقد حذر هاملتون من ان هذا الموقف الاميركي، «في الواقع الامر، يزيد في قوة الجماعة الرافضة بين الفلسطينيين، ويعمل الوضع بالنسبة الى المعتدلين من الفلسطينيين اشد صعوبة... [انه كان] يؤدي خدمة للعنصر الراديكالي وجعل حجتهم اقوى». ^(٢٠) وأضاف الى ذلك رغبة في استيفاح وزارة الخارجية شأن تفكيرها عن قضية تحرير المصير للفلسطينيين. غير ان سوندرز لمحب عندها الارتزاق في مناقشة هذه القضية، وتحدث بصورة عامة عن فقدان الاجاع بين الفلسطينيين فيما يتعلق بهذه المسألة. وقد ذكره عضو الكونغرس، ويل، بان الرئيس السادات قال، في اثناء زيارته الاخيرة للولايات المتحدة، انه سلح على منظمة التحرير الفلسطينية في ان تقبل بدولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة. هل يمكن اعتبار مثل هذا القبول من جانب منظمة التحرير الفلسطينية «تطورا ايجابيا ويدعا للفاوضات؟» ^(٢١) وقد قال سوندرز في اجابته انه يجب ان تكون الولايات المتحدة حذرة في اعلان موقفها من جوهر المفاوضات. وذا أتجف عليه بالسؤال عما اذا كانت الولايات المتحدة يمكن ان توفر انشاء مثل هذه الدولة فيما اذا اعترف الفلسطينيون باسمائهم، اجاب في النهاية قائلا: «انا نفك في هذه الامور كثيرا كيما يمكن ان تخليوا. ومشكلتنا هنا هي: (أ) انا لا ارى ان التصريح عن موقف الولايات المتحدة يجب ان يُعلن الان، و(ب) ان الامر المهم في الحقيقة هو معرفة مدى ما يريد الفريقيان نفسهما ان يقوما به». ^(٢٢) واستمر هاملتون في تفحصه مشكلات اخرى: الموقف الاميركي من قرار الرباط؛ مدى تحيل منظمة التحرير الفلسطينية [لل Palestinians]؛ قضية منظمة التحرير الفلسطينية بالنسبة الى علاقات الولايات المتحدة بالاردن. والذي اتبث الاسئلة هو ان الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كان يتزايد في

^(٢٠) Ibid., p. 184.^(٢١) Ibid., p. 187.^(٢٢) Ibid., p. 188.

العالم وفي الأمم المتحدة، وهذا أنه ليس ثمة بديل عنها [المنظمة] كناطق رسمي باسم الفلسطينيين، مع أن سوندرز لم يكن مررتاحا تماما إلى هذا الخط من التنازلات. ولاستثنى سوندرز عن النظرية الاميركية إلى قرار الرباط اجراء قائلا: «إن هذا هو بطبيعة الحال قرار اصدره الزعماء العرب بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي في الواقع مثل الشعب الفلسطيني، ولست انكر نحن ان منظمة التحرير الفلسطينية هي المنظمة الرئيسية في المجموعات الفلسطينية»^(٢٣) لكنه لم يكن راغبا في ان يغير الى امثلة من نوع ما اذا كان ثمة مجموعات اخرى مثل الفلسطينيين، وما هي اهليتها، وواية نسبة من الفلسطينيين» تطلق منظمة التحرير الفلسطينية باسمهم.^(٢٤) وبعد الوصول الى هذه النقطة في سعى الشهادات، طلب [سوندرز] مساعدته آرثر داي، وهو مسؤول كبير في وزارة الخارجية وخير بشؤون الصفة الغربية، الذي اوضح ان الفتنة الكبرى من سكان الصفة الغربية هي، في الغالب، «صامتة» (الله قد غير رأيه بعد الانتخابات البلدية في الصفة الغربية التي ثبتت في ١٢ نisan / ابريل ١٩٧٦، والتي نجح فيها المرشحون الذين يعلنون دعمهم لمنظمة التحرير الفلسطينية)، وأن «بعض الزعماء في الصفة الغربية لا يقبلون منظمة التحرير الفلسطينية متحدة باسمهم».^(٢٥) لكنه صرح ايضا ان منظمة التحرير الفلسطينية، من حيث أنها «المنظمة الوحيدة التي يتطلع العالم نحوها، حلت أكثر الصفة الغربية على اعتبارها المتحدث الرسمي، وأنه ليس ثمة معارضة لمنظمة لها»^(٢٦)

وقد سأل هاملتون، فيما يتعلق بموضوع العلاقات بين الولايات المتحدة والاردن: «ما هو الامر الذي يمكن ان يصيب العلاقات بين الولايات المتحدة والاردن فيما لو جرت الولايات المتحدة ان تتحدث الى منظمة التحرير

Ibid., p. 192. (٢٣)

Ibid., p. 193. (٢٤)

Ibid. (٢٥)

Ibid. (٢٦)

الفلسطينية أو تلتقي معها أو تتفاوضها؟» وقد اجاب سوندرز: «يمكن ان يكون الاردن حسماً مثل هذا [و] أن ينظر الى القضية بكل بساطة كمساعده بالنسبة الى الاردن بالذات والتي مستقبل العلاقات بينه وبين القمة الغربية». ^(٢٧) وقد وجه الى سوندرز سؤال دقيق عن مذكرة اتفاق بين الولايات المتحدة واسرائيل تعود الى شهر ايلول / سبتمبر ١٩٧٥ جاء فيها ان الولايات المتحدة ستقوم «بمشاورات تامة مع اسرائيل وستقوم بتسيير موقفها واستراتيجيتها معها فيما يخص باشتراك اي دول اضافية اخرى في المؤتمر». ^(٢٨) لقد احس هامتون بأن هذا التعميد قد قيّد يدي الولايات المتحدة، ورغم في ان يفسر سوندرز لغة هذه المذكرة، وقد ادعى سوندرز، في جوابه، ان المرونة التامة قد ابقيت، وأنه لم يكن في هذا التصريح شيء جديد. وأخيراً، تطرق سوندرز الى الدفاع عن الولايات المتحدة بحسب تصريحاتها ضد قرارين للأمم المتحدة. فارتى ان مثل هذين القرارات لم يلقا اي التزامات على عاتق الولايات المتحدة. أما القرارات المشار إليها فأحددهما يعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية انها الممثلة في جميع المفاوضات التي ترعاها الأمم المتحدة بشأن النزاع العربي - الإسرائيلي، والثاني تكون «لجنة الأمم المتحدة المعنية بمعارضة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة». وقد رد سوندرز ايضاً الحجة التقليدية بأن موضوع اضافة مشاركين الى مؤتمر جنيف (اي منظمة التحرير الفلسطينية) هوامر يجب ان يبحث فيه في المؤتمر نفسه. ^(٢٩)

من المؤكد ان وزير الخارجية، هنري كيسنجر، كان له دور مركزي في القضية برمتها. ^(٣٠) وعندما وجهت اليه استلة دقيقة من مجموعة صحافيين اسرائيليين قلقين في واشنطن، بعيد نشر الوثيقة السياسية، اجاب: «التي اصرح ثلاث مرات في الاسبوع انه لا يوجد تغيير. أريحوا انفسكم، واستمتعوا

^(٢٧) Ibid., p. 198.

^(٢٨) Ibid.

^(٢٩) Ibid., pp. 196-97.

^(٣٠) Sheehan, *The Arabs, Israel and Kissinger*, op.cit., p. 213.

يعطلة نهاية أسبوع جليلة.^(٣١) وقد استُعين [كينجر] وسط مظاهر متزايدة ومضخمة عدداً من القلق والمعاداة، وذلك بعد أيام قليلة، أمام لجنة المساعدات الخارجية في مجلس الشيوخ، التي كان يترأسها هيربرت هقربي، وسئل عن أهمية وثيقة سوندرز. وقد قام بأداء دوره في الترضية بطريقة المعروفة:

كانت هذه ورقة قدمها نائب مساعد الوزير أمام لجنة فرعية للجنة العلاقات الدولية لمجلس [اللواب]، والتي كانت نوعاً من التدريب الأكاديمي شرحت فيها بطريقة نظرية بحثية بعض نواح من المسألة الفلسطينية كما برأها مستر سوندرز. وقد أعلنت، مرات لا حصر، موقفنا من القضية الفلسطينية. إن الولايات المتحدة لن تعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية حتى تقبل منظمة التحرير الفلسطينية وجود دولة إسرائيل وقرار مجلس الأمن رقم ٤٤٢ ورقم ٣٣٨. لقد كان هذا موقفنا، وظل هذا موقفنا، وأنا بما لي ان ذكر موقفنا كان مثل ذلك لا يعلمه نائب مساعد وزير الخارجية أمام لجنة فرعية للمكونين. مثل هذا الامر يعلن على مستوى الرئاسة او على مستوى، ولا يتم هذا إلا بعد المشاورات الشاملة مع إسرائيل.^(٣٢)

وقد كتب لي هاملتون إلى كينجر يسأله عمّا إذا كان الغرِيبان سوندرز، تتفق منه جواباً طابعه المراوغة: إن سوندرز كان قد تحدث نيابة عن الإدارة. وثمة رواية تقول إن كينجر أبلغ السفارة الإسرائيلية في واشنطن بأنه لم يبر البيان من قبل.^(٣٣) ومن ثم فإنه، بالنسبة إلى كينجر، لا يمثل تغييراً في سياسة الولايات المتحدة.

* * *

كان الرد على وثيقة سوندرز السياسية عنيقاً في إسرائيل، كما كان متوقعاً. وطبقاً لما ورد في صحيفة «هارتس» (٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥)، فإن مجرد كون السفارة الإسرائيلية في واشنطن لم تبلغ بمحتوياتها، أو لم تعط

^(٣١) Jerusalem Post, November 16, 1975.

^(٣٢) New York Times, December 31, 1975.

^(٣٣) Ibid.

حتى اشارة الى اعدادها، هو دليل تقصير خطير جداً. والامر يثير الشك تجاه العلاقة الوثيقة المزعومة بين المغير [الاسرائيلي] دينيس وهنري كينجر.^(٣٤) أما صحيفة «دافار» (١٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥) فقد روت ان الحكومة الاسرائيلية عقدت اجتماعاً خاصاً وانتقدت الوثيقة بشدة بسبب مانحنيه من «الخطاء والتحويرات الكثيرة» - خصوصاً فيما يتعلق بالحقائق والسياسات - التي لا يمكن تجاهلها.^(٣٥) وقد اتهم سوندرز بأنه شوه الاهداف الحقيقية لمنظمة التحرير الفلسطينية، كما انه قلل من شأن دور الاردن في المفاوضات مع اسرائيل فيما يتعلق بالمشكلة الفلسطينية. وقد صور بعض المصادر العمل كأنه دعوة لمنظمة التحرير الفلسطينية كي تحدد اهدافها ومطالبيها بطريقة تسمح للولايات المتحدة بأن تأخذ زمام المبادرة في الاتصال بها. ومع ذلك كله، فإن صحيفة «دافار» لم تثر ان سوندرز سيدخل تاريخ الشرق الادنى على انه اللورد بلفور للفلسطينيين.^(٣٦)

وقد اعتبرت الوزارة الاسرائيلية الجديدة برمتها انتهاكاً لسياسة التسليق الوثيقة بين الموقف الاميركي والاسرائيلية فيما يختص بالنزاع العربي - الاسرائيلي، وبصورة خاصة فيما يتعلق بسائل حساسة كمنظمة التحرير الفلسطينية.^(٣٧) وقد حدثت آلة اللوبي الاسرائيلي القوية للضغط على ادارة فورد كي تعكس السير فيها كان يُرى كأنه اتجاه نحو قبول منظمة التحرير الفلسطينية كفريق في المفاوضات المستقبلية.

وقد استقطعت وثيقة سوندرز، وما تلاها من امور، الكثير من الاهتمام

(٣٤) «نشرة موسعة الدراسات الفلسطينية»، السنة الخامسة، العددان (٢٣) و (٢٤)، ١٩٧٥/١٢/١٢، ص ٥٦٧.

ان هذا المصدر مع ردات فعل الصحافة الاسرائيلية تجاه مادة سوندرز، ص ٥٦٧ - ٥٧٢.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٥٦٩.

(٣٦) المصدر نفسه.

في الصحافة العربية، وهو الامر الذي كان متظراً في صحيفتي «الاهرام» شبه الرسمية، التي عكست وجهة نظر الحكومة المصرية، وافتقت على ما جاء فيها. وقد أكدت، بمناسبتين، ان الوثيقة فُرِّرت لأنها تبرير لسياسة الرئيس السادات.^(٣٨) وقد صرخ وزير الخارجية، اسماعيل فهمي، أنها كانت تعطّلوا ايجاباً في موقف الولايات المتحدة جاء في اعقاب زيارة الرئيس السادات للولايات المتحدة.^(٣٩) وقد ابرزت «الاهرام» الحملات العنيفة التي شنتها الصحافة الاسرائيلية والحكومة الاسرائيلية ضد واقعة سوندرز.^(٤٠)

وفي لبنان ركزت صحيفة «النهار» المستقلة الانتهاء على هذه المبادرة الجديدة لادارة قورد. فقد اشارت الى ان وثيقة سوندرز وزعت من قبل المكتب الصحافي في سفارة الولايات المتحدة بيروت توزيعاً واسع النطاق. ونشرت الصحيفة النص بكامله على وجه التقرير، ختارة بعض العبارات عنوانين وصفة مثل: [الولايات المتحدة] لم تفلت الباب امام اي حل معقول، وما ليس محكناً اليوم قد يصبح محكناً.^(٤١) وفي مقالات لاحقة، تحدثت الصحافة عن رفض اسرائيل لمبادرة سوندرز وقبول مصر بها.^(٤٢)

علقت الصحافة الفلسطينية ايضاً على المبادرة باسهاب، مرتكزة على خطاطرها على حركة المقاومة. فالمقالات العشرين تقريباً او الاقتراحات التي رجحت اليها من اجل هذه الدراسة، والتي تمثل تقريباً كل اتجاهات المقاومة، كلها انتقدت الوثيقة بمحناتها وتوابعها والقبول الذي لقيه من مصر.

وقد نشرت «فلسطين الشورة»، وهي صحيفة منظمة التحرير الفلسطينية، شهادة سوندرز على انها مناوره الفهد منها اجهماض الثورة تمهد لها

(٣٨) «الاهرام»، ١٤ و ١٥/١١/١٩٧٥.

(٣٩) «النهار»، ١٨/١١/١٩٧٥.

(٤٠) «الاهرام»، ١٨ و ١٩/١١/١٩٧٥.

(٤١) «النهار»، ١٤/١١/١٩٧٥.

(٤٢) المصدر نفسه، ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ٢٦ و ٢٧/١١/١٩٧٥.

لفرض تسوية سلمية أميركية - إسرائيلية.^(١٣) وما هو جدير باللاحظة إن موقف منظمة التحرير الفلسطينية من التسوية السلمية شدد على مشاركة الشعب الفلسطيني، مثلاً بمنظمة التحرير، «عل قدم المساواة مع باقي الأفرقاء المعنيين في المهد». - بما في ذلك مؤتمر جنيف عن الشرق الأوسط - للتوصل إلى تسوية للشرق الأوسط.^(١٤) زيادة على ذلك، فقد كان ثمة اصرار على حق الشعب الفلسطيني في اقامة دولة القومية الخاصة في الاراضي الفلسطينية. ومن البديهي ان الوثيقة السياسية التي وضعها سوندرز لم تبلغ الشوط الضروري لتلحظى موقف منظمة التحرير الفلسطينية السادس.

وعلى نحو القدي ذاته كانت استجابة «الطلائع»، الناطقة بلسان الصاعقة. فقد روت ان الدوائر المصرية الحاكمة اصررت على ان وثيقة سوندرز كانت نتيجة مباشرة لزيارة السادات لأميركا. وقد وصفت «الطلائع» عنوانيات الوثيقة وطجتها بأنها كانتا «مبهمتين... ودون المستوى الذي يمكن ان يتطرق» الفلسطينيون حتى من اميركا.^(١٥) وحضرت «الطلائع» من ان منظمة التحرير الفلسطينية تتعرض لضغوط من الرئيس المصري كي تتجنب استجابة مرضية لمبادرة سوندرز لتزلق في طريق دبلوماسية اتفاقية سيناء الثانية.^(١٦) فضلاً عن ذلك، فإن اتفاقية سيناء الثانية حفقت النجاح على حساب قضية الأفرقاء العرب - من غير المصريين - في النزاع. ونددت «المدف»، الناطقة باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بهذه التحرك الجديد

(١٣) عازمي خليل، «شهادة سوندرز»، *«فلسطين التوراة»*، ١١/٣٠، ١٩٧٥، والافتتاحية في *«فلسطين التوراة»*، ١١/٢٣، ١٩٧٥.

(١٤) بيان مشتركان بتاريخ ٤ ايار/مايو ١٩٧٥ و٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥، صدران بمناسبة زيارة ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، للاتحاد السوفيatic. النصان موجودان في:

International Documents on Palestine 1975, op.cit., pp. 214 & 327.

(١٥) «الطلائع»، ١٢/٢، ١٩٧٥.

(١٦) المصدر نفسه.

لادارة فورد، واعتبرته محاولة اخرى لتجريد الثورة الفلسطينية من سلاحها. ورأى المحلل السياسي ان منظمة التحرير الفلسطينية تحرر بالتدريج الى اطار التفاوض بشأن حل قائم على التسوية في جنيف، مع ان هذا الترويض عرض على انه «نصر» مهم لمنظمة وللشعب الفلسطيني بينما هو خصوٌ للضغوط.^(١٧)

وقد سارت «الامام» الناطقة بلسان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، على الخط نفسه، فأذاحت مجالاً واسعاً للأهداف التي تضمنها هذا التحرك الأميركي على السرج الفلسطيني. فاعتبرها أحد المصادر أنها اخطر الباردات الأميركيـة التي ترمي إلى تكبيل أيدي منظمة التحرير الفلسطينية، خصوصاً إذا نظر اليه [التكيل] في سياق مبادرة الوساطة التي تقدم بها تشاوشيسكو، الرئيس الروماني، بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.^(١٨) وقد اعتبرت الوثيقة، بصورة عامة، أنها شرط على منظمة التحرير الفلسطينية اربعة شروط مسبقة في مقابل الاعتراف الأميركي:

- ١) التخلٍ عن النشال المسلح + ٢) الاعتراف بإسرائيل + ٣) القبول بقرار رقم ٢٤٢ على أنه الاطار الذي يقوم مؤتمر جنيف من خلاله؛
- ٤) الوصول إلى تفاهم مع الأردن.^(١٩)

أما «الاثائر العربي»، صحيفة جهة التحرير العربية، فقد فسرت المبادرة بأنها واحد من التحركات الأميركيـة التي ترمي إلى القضاء على

(١٧) عدنان يدر، «وثيقة سوندرز، خطوة أخرى...»، «المقدمة»، ١٩٧٥/١١/٢٢.

(١٨) وليد نصار، «وثيقة سوندرز، اخطر ما طرحته اميركا»، «الامام»، ١٩٧٥/١١/٢٨.

(١٩) وقد ذكرت هذه الصحيفة، وهي لسان حال جهة الرفض الراديكالية، إلى المقول أن وثيقة سوندرز «أعدت» بمساعدة بعض الاحزاب العربية الملتزمة بالمقاومة في سبيل تسوية وفاقية، وإن هذه الاحزاب حصلت على مساعدة منقيادة منظمة التحرير الفلسطينية. وأضافت أنها ترى أن الانتماء السوفيتي قد وافق عليها.

(٢٠) «الامام»، ١٩٧٥/١١/٢٨.

الانجازات الحديثة التي حققتها منظمة التحرير الفلسطينية في حلبة الامم المتحدة، وخصوصاً في ادانة الصهيونية بوصفها حركة عنصرية، وفي اقامة لجنة العشرين (لجنة معاشرة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة). وثمة تحرك آخر، اشار اليه المصدر، وهو تسلیب خبر من وزارة الخارجية الاميركية الى وكالة الصحافة الفرنسية، خلاصته انه بعد ان يلتقي الامين العام للأمم المتحدة، كورت فالدهايم، هنري كيسنجر، ينقل الاول الى الزعيم الفلسطينيين آخر الافكار الاميركية الرامية الى تحقيق المطالب القومية الفلسطينية. ومن ثم قام من الضروري اتخاذ الخطوة ضد الاخطار الكامنة في هذه المبادرة السياسية الاميركية الجديدة.^(١٠)

وهكذا، قام التوقف الذي اخذته الصحافة الفلسطينية من وثيقة سوندرز كان رفضاً اجتماعياً مع تفاوت في درجات التوكيد. أما على مستوى القيادة في منظمة التحرير الفلسطينية، فقد عوّلت الوثيقة بكثير من الخطية، ولم يصدر عن الناطق الرسمي اي تصريح على في شأنها. وكل ما فعله «وفقاً»، وكالة الانباء الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية، اتها نشرت مقتطفات من افتتاحية «فلسطين الثورة» تندد بالمبادرة الاميركية. ومن ثم، قام موقف القيادة من بيان سوندرز بظل غير موافق.^(١١)

(١٠) «الاثار العربي»، ١٢/١، ١٩٧٥.

(١١) يحسب ماجاه في مجلة *Tiers* (١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥): «كما ان شهادة سوندرز قد ازعجت الاسرائيليين في الاعمال، فاما اعجت الفلسطينيين المعتدلين الى الدرجة نفسها، بما في ذلك ياسر عرفات. فقد نقل عن بعض الصحافيين انه مستعد للتحول «نصف الرغيف» خل قضبة الشرق الاوسط - دولة في الصفة العربية ولغزة، عوضاً عن فلسطين باكملها».

وقد حلّ حلل غازي عليل وثيقة سوندرز واتّراها على مسرح المفاومة فكتب في «فلسطين الثورة» (١١/٣٠، ١٩٧٥): «لقد نظرت بعض الدوائر الفلسطينية الى الوثيقة اتها، عموماً، لنفس مع الخط المصري في ظاهره الى مادّة سوندرز، بينما رفضتها دوائر اخرى على اساس اتها لم تخل اي جدّيد في السياسة الاميركية تجاه المسألة الفلسطينية».

وقد لاحظ بعض المحللين السياسيين هذا التحفظ. فقد اسف محرك «الامام» اسفاً شديداً لأن القيادة لم تناقش الوثيقة علناً: «ما اجتمع المجلس المركزي لنقطة التحرير الفلسطيني في ١٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥، كانت وثيقة سوندرز قد وزعت، ومع ذلك قاتلها لم تناقش اثناء اجتماعات المجلس بسبب ان الوقت لم يكن كافياً للدراسة المحتويات وابداء الرأي». * وجاء في الافتتاحية ايضاً القول ان تصريح سوندرز مرّ من دون اي ملاحظة جديدة، حتى ولا من الناطق الرسمي الذي هو عادة كريم في تعليقاته. **

* * *

كتب وليم كوانت عن حادث سوندرز مؤخراً ما يلي:

كان الشيء الجديد في التصريح قليلاً، لكن توقيته كان منها. كان الفصد منه ان يرمي الى رغبة مستمرة من قبل الادارة في العمل من اجل تسوية سلمية. وقد فرّا كيسنجر السوداء بعانيا، ودفع في كلماها، ورؤي انه حصل على

في المقابلة التي اجريتها «لجنة تدراسة الشعب الفلسطيني» لحقيقة الثانية مع فاروق القدوسي، رئيس الدائرة السياسية لنقطة التحرير الفلسطينية، سنة ١٩٧٧، بما هذا الاخير كانه يعبر تصريح الرئيس كارتر فيما يخص «الوطن» كان تراجعاً عن موقف سوندرز. ففي احاديثه عن سؤال يتعلق بوقف منظمة التحرير الفلسطينية من تصريح كارتر، قال: «انا نخشى ان «الوطن» يعني عزمه ملجاً للاجئين الفلسطينيين، اي مفترضات التسوية مكررة». اما كي يصبح هذا الموقف خطوة ايجابية، يتوجب اضافة بعض الكلمات كي يصبح تصريح كارتر ايجابياً بدلـاً من «وطن»، يجب ان يقال «وطن قومي»، و«الشعب الفلسطيني»، عوضاً عن «اللاجئين الفلسطينيين». .. لما اضيفت هذه الى التصريح يمكن اعتباره ايجابياً إلا التي اخشى ان يكون التعبير «وطن للفلسطينيين» هو خطوة الى الوراء. ان وثيقة سوندرز تحدث على ان حلاً في الشرق الأوسط غير ممكن بدون الفلسطينيين. وقد وقف سوندرز الى جانب الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني - اي انه اعترف بوجود شعب فلسطيني. أما الان فتنة تراجع، إذ استعملت كلمة «الاجئون» ١٩٨٦ p. ١٩٦ (Summer ١٩٧٧)، Vol. VI, No. 4 (JPS) ، فعلاً

عن «مدون فلسطينية»، جريدة انبوبيو ١٩٧٧.

(*) «الايمام»، الافتتاحية، ١١/٢٨، ١٩٧٥. انظر ايضاً مقالتي محمد المدرس في تاريخ ٦ و ١٢/١٢، ١٩٧٥ في المصدر نفسه.

موافقة الرئيس فورد عليها. لكنه لما جيء به فعل اسرائيل العدائية، صرف النظر عن تصرير سوندرز باعتباره مجرد عمل اكاديمي. ومع ذلك بدت الولايات المتحدة كأنها الخافت موقفاً أكثر مرونة مما كان عليه الحال في السابق، وذلك لما ظهرت مشكلة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في مفاوضات الأمم المتحدة التي كانت قد ادرجت لشهر كانون الثاني/يناير ١٩٧٦. فقد ارتفعت آمال العرب لفترة قصيرة، لكنهم لم يلышوا أن أصبحوا بحية الأمل، إذ لم يكن شيء «جوهري حقيقي» خلف هذا التسلل الرمزي في السياسة الأميركيّة.^{٣٢}

ويفترض في وليم كوانس أنه يعرف تماماً. فقد عمل ستين، أي إلى سنة ١٩٧٤، نائباً لمارشال سوندرز في مكتب الشرق الأوسط بمجلس الأمن القومي. فمن الصعب، أذن، أن يخالفه المرء في تقويمه أنه «لم يكن ثمة شيء جوهري حقيقي». يضاف إلى ذلك، أنه إذا كان أحد الأهداف في شهادة سوندرز هو تبيه القيادة في منظمة التحرير الفلسطينية إلى أن الباب ظل مفتوحاً (وان كان بشيء من التردد وبشكل لا يكاد يدرك تماماً)، فإن وزير الخارجية، هنري كيسنجر، عندما أطلق ملاحظاته إن الوثيقة لم تعد كونها تدرّبها أكاديمياً، قد صفع الباب، من دون اضاعة أي وقت.

إن قضية سوندرز تبرز التناقض الجوهري في السياسة الأميركيّة تجاه القضية الفلسطينية والدور الحاسم لمنظمة التحرير الفلسطينية. فهي أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ مع وزير الخارجية، هنري كيسنجر، اسرائيل حرية التصرف في قضية الشركاء الفلسطينيين في المفاوضات في المستقبل. وهذه الحرية في التصرف نصيتها مذكرة اتفاق، هي موضوع جدل بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وشكّلت جزءاً من اتفاقية الصصفقة مبنية الثانية: «... إن الولايات المتحدة ستشاور بصورة تامة وتعمل جاهدة على تنسيق موقفها واستراتيجيتها مع إسرائيل، فيما يختص باشتراك إيه دول اتصالية. من الواضح أن احتفال اشتراك إيه دولة أو جماعة أو منظمة اتصالية، في إيه مرحلة تالية من مراحل

المؤتمر، يقتضي موافقة جميع المشاركين الأصلين.^(٤١)

بعد شهرين اعترفت وثيقة كينجر - سوندرز علنا ببركرية الشكلة الفلسطينية في الصراع العربي - الإسرائيلي («إن العد الفلسطيني في التزاع العربي - الإسرائيلي هو في صميم ذلك التزاع»)، وهي حقيقة كانت وزارة خارجية الولايات المتحدة تعرفها طوال الوقت. كما كان يعرفها الآخرون، لكنها لم ترغب في الاعتراف بها علنا بحسب حاسيات الإسرائيلية. إن من الصعب ادراك كيف يمكن لدولة كبرى ان تتصرف تصرفاً غير مسؤول، وذلك بالفضل عما جعل الخيارات للتعامل «مع صميم التزاع»، واعطاء قوة النصوص لدولة تابعة.

قَوْةُ إِسْرَائِيل فِي بَحْلِلِ الشِّيُوخِ فِي الْوَلَايَاتِ الْمُتَحَدَّةِ *

غَسَانُ بِشَارَةُ

في ٢٠ آذار/مارس ١٩٨٠ مثل وزير الخارجية الأميركي، ساير ونس فاينس، أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ ليوضح لأعضائها كيف ان خطأً في نقل الاتصالات (المعلومات) أدى إلى ان تصوت الولايات المتحدة ايجابياً على قرار مجلس الامن،^(١) الذي يشجب سياسة اسرائيل الاستيطانية ويدعو إلى تفكيك المستعمرات القائلة، بما فيها تلك الفالمة في القدس. جرى التصويت في مجلس الامن في ١ آذار/مارس، وعقبه تصريح اصدره الرئيس من البيت الابيض تتصل فيه من القرار، واعتبر ان الدعوة الى تفكيك المستعمرات لم تكن «للافقة ولا عملية». وقد تحمل الوزير فاينس، بواسطة الناطق الرسمي لوزارة الخارجية هودينغ كارتر، المسؤولية المترتبة على الخطأ الذي نجم عن الاتصالات.

ولم يكن تتصل الرئيس، كما انتصر فيما بعد، نتيجة خطأ في الاتصالات، بل كان مجرد تحرك سياسي قصد به اسداء العون لكارتر في الانتخابات الاولية في ولاية نيويورك – وقد فشلت هذه المحاولة في النهاية اذ

ربحها ادوارد كينيدي. وقد توزعت أصوات اليهود في ولاية نيويورك ٣ الى ١ ضد كارتر، ويعتقد ان السبب يعود الى التصويت في مجلس الامن، والى عدم الثقة الاساسي الذي كان يبود نيويورك بمحسون به في موقف كارتر من اسرائيل. وكان تصل اليمين مثنا على تكرار الاشارة الى القدس في القرار، بالإضافة الى العبارة الخاصة بمستعمرات القدس المشار اليها سابقاً. وقد جاء في التصريح: «ان الفشل في نقل» تعليمات الرئيس بشأن القدس «ادى الى ان يكون التصويت الى جانب القرار بدلاً من ان يكون امتناعاً [عن التصويت]».

وقد ذكر فيما بعد، بقصد التوضيح، ان الرئيس طلب حذف الفقرة السابقة من القرار، لأنها «غير منصفة» لاسرائيل، اذ وردت فيها الاشارة الى حق اتباع جميع العقائد في ان يزوروا اماكنهم المقدسة في القدس. وقد اوضح مسؤولو الولايات المتحدة انه لربكت هذه الفقرة في القرار لادخلت في روع الناس ان اسرائيل لا تسمح، في الواقع، لجميع المؤمنين بزيارة اماكنهم المقدسة، وكان ذلك يشوّه صورة اسرائيل «الحرة» و«الديمقراطية». ان تصل الرئيس من قرار مجلس الامن لا سابقة له في تاريخ الولايات المتحدة او الامم المتحدة.

ان تراجع الرئيس وتعهده اللاحق بـ «الحرص على ان يكون اكثر دقة في المستقبل» لم يكونا كافيين لارضاء اعضاء الكونغرس. فقد اصرروا على ان يتقدم وزير الخارجية فائس بشهادته امامهم، وأن يؤكد لهم ان التصويت الى جانب القرار لم يمثل تبلاً في سياسة الولايات المتحدة «اتجاه مناوى» لاسرائيل، وأن الولايات المتحدة لا تنوي ان تلقي باسرائيل الى العرب، طبقاً لما تضمنه أقوال بعض اعضاء اللجنة.

قبل تعيين الاشتلة التي أقتتها اللجنة على الوزير فائس، تحدى من الملائم ان يقدم تاريخاً مقتضايا لقرارات مجلس الامن التابع للأمم المتحدة فيما يتعلق بقضية المستعمرات. وفي ٢٢ آذار/مارس ١٩٧٩ اصدر المجلس القرار رقم ٤٤٦ القاضي بانشاء لجنة للنظر في المستعمرات الاسرائيلية في

الاراضي التي احتلت منذ سنة ١٩٦٧ . وقد امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على هذا القرار متذرعة بان «لديها شكا عميقا فيما يتعلق بفائدة انشاء لجنة للمستعمرات» . وكان اعضاء اللجنة من زامبيا وبوليفيا والبرتغال . وقد قدمت اللجنة تقريرها الى مجلس الامن بتاريخ ١٢ تموز/يوليو ١٩٧٩ ، فأصدر المجلس بعد ذلك القرار رقم ٤٥٢ ، في ٢٠ تموز/يوليو ١٩٧٩ ، قبل بوجيه التوصيات التي تقدمت بها اللجنة . وطلب الى اللجنة ان تبعث بتقرير ثان الى مجلس الامن قبل الاول من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ . وامتنعت الولايات المتحدة ثانية عن التصويت على هذا القرار (رقم ٤٥٢) ، معلنة ان الاشارات الى القدس هي اساس اعتراضها .

وقد قدمت لجنة المستعمرات تقريرها الى مجلس الامن في ٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ ، بعد ان كانت قد طلبت تجديد التاریخ المحدد الى ما بعد اول تشرين الثاني/نوفمبر المدين في القرار رقم ٤٥٢ . وقد ادت احداث الضفة الغربية وقرار الحكومة الاسرائيلية بالسماح لستوطنيين يهود بالاقامة في الخليل ، وهي مدينة فلسطينية ياجمعها ، الى مجاهدة جديدة بين اسرائيل وأعضاء في الامم المتحدة ، فطلب عضوان ، هما الاردن والمغرب ، عقد اجتماع لمجلس الامن في ١٥ شباط/فبراير ١٩٨٠ . وقد بدأ مجلس الامن مناقشة قضية المستعمرات الاسرائيلية في ٢٢ شباط/فبراير ، وفي ٢٣ منه وزع مشروع قرار (س / ١٣٨٢٧ ، ١٣٨٢٧ / ٥) على اعضاء المجلس . وفي ١ آذار/مارس صوت مجلس الامن بالاجماع على قبول القرار رقم ٤٦٥ ومن الناحية القانونية يكون التصويت لا يزال ملزماً ، حتى بالنسبة الى الولايات المتحدة ، على الرغم من تصفيتها الثاني من القرار .

هل تخلى الولايات المتحدة عن اسرائيل لقاء نفط العرب؟

تعرض الوزير فايس، في الكونغرس، لأسئلة كثيرة تقدم بها بعض اعضاء لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، وأكثرهم معروف يدعوه القوي لاسرائيل . ومن تحليل الامثلة التي طرحت على فايس، يتضح أمران:

الاول، ان دعم اسرائيل في الكونغرس امر لا شك فيه ولا حد له. بالنسبة الى اغلب اعضائه لا يمكن لاسرائيل ان تخطئه. والثاني، اتنا نجد انه على العكس من حالة اكثر النظم السياسية في الشرق الاوسط، التي هي اوتوقراطية (سلطية)، فان رئيس الولايات المتحدة لا حول له من دون تأييد الكونغرس؛ واذا ان الكونغرس هو مع اسرائيل بقوة كبيرة، وانه من المتظر ان يستمر في هذا الاتجاه، فان اي امل يأمل يحدث تبدل في سياسة الولايات المتحدة في الشرق الاوسط لا يعدو كونه اضياع احلام. وهذا يشمل، بطبيعة الحال، ولاية ثانية لادارة كارتر التي، فيما يبدو، يعلق عليها عديد من الحكومات العربية الامل بأن تقوم دوراً ايجابياً اكبر في المستقبل.

ان نقلة في علاقة الولايات المتحدة باسرائيل، يحتمل ان ترتكب على الاقل بعض المطالب العربية والفلسطينية، لا يمكن ان يواافق عليها الكونغرس الاميركي. ومع ان رئيس الولايات المتحدة، في فترة حكمه الثانية، يمكنه ان يتصرف بحرية اكبر بالنسبة الى بعض القضايا، من دون ان يتم باعادة انتخابه، فان هذا لا يحرره بحيث يستطيع ان يتصرف كما يريد هونقه في القضايا ذات التأثير العاطفي، مثل قضية اسرائيل. فمثل هذا التبدل في نظرية الولايات المتحدة نحو الشرق الاوسط، سيسفر بوضوح الحزب الذي تسمي الادارة اليه، ليس في الانتخابات الرئاسية القادمة فحسب، بل في مجلس الشيوخ والنواب ايضاً. فاذا كان مثل هذه الاتجاهات واضحاً لاي رئيس اميركي ولائي مسؤلين جزبيين كذلك، فان احتمال تبدل في هذه السياسة يبدو غير وارد اصلاً.

وما يجب الا يغرب عن البال ان هناك، بطبيعة الحال، اسباباً اخرى للالتزام الولايات المتحدة تجاه اسرائيل، غير التصويت الاميركي اليهودي، وغير المال الاميركي اليهودي. لقد قال السناتور السابق جيمس ابوررق (ساوث داكوتا) مراراً، وكان مصرياً في قوله ذلك، انه من الناحية التاريخية كان اكثراً الناخرين اليهود يدعمون الحزب الديمقراطي. غير انه ركز على ان الجمهوريين، مثلهم في ذلك مثل الديمقراطيين يدعمون اسرائيل، وموقف الحزب الجمهوري

من الشرق الاوسط ليس أقل تأييدا لاسرائيل من موقف الحزب الديمقراطي. ولو ان الصوت اليهودي وللذال اليهودي فقط هما اللذان يقرران سياسة الولايات المتحدة في الشرق الاوسط لتمكن الجمهوريون من الخدأ مبادرة في التبديل، غير انهم لم يفعلوا ذلك.

وتبدو الاصاب الاتخرى التي تفتر تلکؤ الولايات المتحدة في اتخاذ موقف مؤيد للفلسطينيين واضحة في تصريحات الرئيس كارتر نفسه. ففي اواسط سنة ١٩٧٩، في الناء زيارة لفلوريدا، مثل كارتر عن موقف الولايات المتحدة المعارض لانشاء دولة فلسطينية مستقلة، فأجاب بأن ايام من الرؤساء العرب او رؤساء الدول لم يطلب منه، في السر، ان يدعم فكرة مثل هذه الدولة. وقد جاء في خطاب القاء كارتر في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٠ امام مؤتمر قيادة الشباب للدعوة اليهودية المتحدة قوله: «في رأسي الخاص، وفي رأي عدد من زعماء الشرق الاوسط، من في ذلك عدد من الزعماء العرب، [ان دولة فلسطينية] ستكون عامللا في زعزعة الاستقرار في الشرق الاوسط».

وقد شدد فانس في تصريحه امام لجنة مجلس الشيوخ على النقاط القليلة التالية:

- ١) «دعمنا الثابت لأمن اسرائيل وخيرها، وحق اسرائيل «في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، وان الولايات المتحدة «ملتزمة باستقلال جميع الدول في الشرق الاوسط وسلامتها».
- ٢) «دعمنا لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ بجميع أجزائه على انه اساس لسوية سلمية شاملة».
- ٣) الاقناع المشترك بين مصر واسرائيل والولايات المتحدة بأن «السلام الشامل يجب ان ينطوي على حل للقضية الفلسطينية من جميع وجهها»، ويحجب تصريح مسؤول في وزارة الخارجية ان عبارة «جميع وجوهها» تعني «سلاما شامللا لا يتضمن انشاء دولة فلسطينية مستقلة...».
- ٤) تكرار موقف كينج كي كان في سنة ١٩٧٥ نحو منظمة التحرير الفلسطينية، والتي يتلخص في ان الولايات المتحدة «لا يمكن ان تعرف

بنظمة التحرير الفلسطينية، او تفاوض معها، ما دامت المنظمة لا تعرف بحق اسرائيل في الوجود ولا تقبل بقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨ .

٥) ترى الولايات المتحدة انه ما دامت محادثات الحكم الذاتي قائمة فعل الافرقاء «ان يتصرفوا على أساس من القانون الدولي والتعقل»

وعن فايس بعد ذلك بالتشديد على التمييز بين ما له علاقة بمحادثات «الحكم الذاتي» وما لا علاقة له بها. قال: «ليس المقصود بها ان تحدد الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة . . . مثل هذا يجب ان يترك الى مرحلة لاحقة حين يمكن للفلسطينيين الساهمة في تقرير مستقبلهم . وأضاف: «ان ما يعنينا هو ان الاعمال التي تقوم بها جهة واحدة قد تؤدي النتائج المرتدة على تلك المفاوضات والتفاوضات بين مصر واسرائيل، مع مشاركة الولايات المتحدة الثامة، بشأن الحكم الذاتي للفلسطينيين هي – كما قال فايس – «عاونة لانشاء سلطة ذات حكم ذاتي» في الاراضي المحتلة «فترة انتقالية مع حماية امن اسرائيل حماية تامة»

وأضاف فايس في تحديد الغرض من المفاوضات الخارجية قائلاً ائها تهدف الى تحديد صلاحيات سلطة الحكم الذاتي والمسؤوليات، التي ستمارسها في الضفة الغربية وغزة. ويجب ان يناقش ويقرر في هذه المفاوضات اسلوب الانتخابات المنشورة اجراؤها في الضفة الغربية وغزة. وثمة التراجم آخر هو جزء من اتفاق كامب ديفيد يقضي «باتخاذ جميع الاجراءات اللازمة وتقديم جميع التمهيدات الضرورية لضمان امن اسرائيل وامن جيرانها ثم اضاف قوله الى اعضاء اللجنة ان الولايات المتحدة جربت في شباط / فبراير، من دون نجاح، ان تحدى الاشارة الى «تفكيك المستعمرات» في قرار الامم المتحدة.

واستادا الى ما قاله فايس من ان الرئيس كان يريد ان تختلف من القرار جميع الاشارات الى القدس، لكن بسبب سوء تفاهم صوتت الولايات المتحدة ايجاباً الى جانب القرار الذي كان لا يزال يحتوي على هذه الاشارات، قال فايس: «كنت على خطأ وقد تحملت المسؤولية كاملة لما نشأ من سوء التفاهم هذا . . وبالإشارة الى ما حواه القرار من اشارات الى «فلسطين وأراضي عربية

اخري»، قال فاينس ان الولايات المتحدة لا تفسر هذا الامر بأنه يمكن ان يؤدي الى الحقائق المترتبة بالمقاييس بأي شكل كان.

وقال فاينس ان موقف الولايات المتحدة فيما يتعلق بالمستعمرات والقدس قد حدده الرئيس في ٣ آذار/مارس، بما لا يقبل اي تبرير او ادلة، وليس فيه اي تبدل في السياسة. والسياسة الرسمية للولايات المتحدة هي ان المستعمرات في الضفة الغربية وغزة «مناقضة للقانون الدولي وعائق في طريق السلام»، وان الولايات المتحدة كانت «تلع على اسرائيل باستمرار كي تتوقف عن العمل» في اقامة مستعمرات جديدة والاستيلاء على الاراضي. وقد اعترف فاينس بأن الاطار الذي صيغ فيه اتفاق كامب ديفيد لا يشير اشاره خاصة الى المستعمرات في الضفة الغربية وغزة، كما انه [الاطار]، في الحقيقة، لا يلزم اسرائيل لانها ولا استجحا بالتوقف عن نشاطها في اقامة المستعمرات. والخلال الاخير لوضع الاراضي المحتلة سيعين ايضا حل مشكلة المستعمرات.

وقال فاينس، فيما يتعلق بالقدس، ان السياسة الرسمية للولايات المتحدة لم تبدل، وقد اوضحها الرئيس كارتر للرئيس السادات في اتفاق كامب ديفيد. ففي تلك الرسالة الموجهة الى انور السادات، المؤرخة في ٢٢ ايلول/سبتمبر ١٩٧٨، والتي وقعها جيمي كارتر، ورد ان «موقف الولايات المتحدة بشأن القدس يظل على ما صرخ به سفير [الولايات المتحدة] في [الامم المتحدة] غولدمبرغ، امام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٤ تموز/يوليو ١٩٦٧، وفي تصريح تال للسفير [سفير الولايات المتحدة في الامم المتحدة] يومت امام مجلس الامن الدولي في ١ تموز/يوليو ١٩٦٩».

وقد بعث السفير السابق غولدمبرغ برسالة الى صحيفة «نيويورك تايمز»، بتاريخ ١٢ آذار/مارس ١٩٨٠، جاء فيها: «الحقيقة التي لم اصف القدس كارض محتلة»، وأضاف: «ان مفهوم القدس كارض محتلة لم يكن ابداً الباقي» به. وقد نفى غولدمبرغ نفيا قاطعاً انه صرخ بمثل ذلك، وقال: «لم يحدث قط ولا مرة، في الخطاب العديدة [في الامم المتحدة]، انى اشرت الى القدس على انها ارض محتلة». وختم غولدمبرغ رسالته الى صحيفة «نيويورك تايمز» بأنه

يرفض ان يزج باسمه في سياسة لا يمكنه ان يؤيدها. ويشت نص خطاب أرثر غولديبرغ، الذي ألقاه في ١٤ تموز/يوليو ١٩٦٧، صحة توكيدها. على ان مراجعة دقيقة للنص تبين ان الخطاب يتضمن بوضوح ان الولايات المتحدة كانت تعتبر القدس وبقية الاراضي التي وقعت تحت سلطة اسرائيل في حرب ايران/اليمن ١٩٦٧، اراضي محظلة. فقد قال غولديبرغ في ذلك الخطاب، ما تورده على سبيل المثال، ان «خطوة الفورية والظاهرة الملحة هي الفصل بين جميع القوات وانسحاب القوات الاسرائيلية الى اراضيها». ولم يقل السفير غولديبرغ ان القدس يجب ان تستثنى من دعوة اسرائيل الى الانسحاب «الى اراضيها». ومن الواضح ان انسحاب قوات اسرائيل الذي طلب منها القيام به هو من الاراضي التي كانت يومها، في رأي غولديبرغ والولايات المتحدة، اراضي لا تخص اسرائيل، وكانت القدس تدخل في نطاقها.

وقد قال غولديبرغ ايضاً في خطابه ان «الولايات المتحدة مستعدة لاعطاء الدعم التام لخطط عملية من شأنها تنفيذ هذه الخطوات - انسحاب القوات»، ووضع حد حالة الحرب بين دول المنطقة. ويشير خطاب غولديبرغ الى ان الولايات المتحدة اعتبرت ان هذه الاراضي كانت تحت الاحتلال الاسرائيلي، ومن ثم دعت الى انسحاب اسرائيل كخطوة اولى نحو اعادة الوضع الى طبيعته في المنطقة. والحقيقة ذاتها والتفسير ذاته، اي انسحاب اسرائيل من الاراضي المحظلة، يكونان ايضاً العنصر الاساسي في قرار مجلس الامن الدولي رقم ٢٤٢ بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧. ومن الظاهر، اذن، ان رسالة غولديبرغ الى صحيفة «نيويورك تایمز» المؤرخة في ١٢ آذار/مارس ١٩٨٠، هي عبارة واضحة لارباك ادارة كارتر وللسير على الخط الذي تتبعه الجماعة اليهودية الاميركية في تقديم الدعم المفترض لاسرائيل.

وتصرح السفير يوسف عن القدس مغایر تماماً لقول غولديبرغ. فهو دقيق وواضح في تصنيف القدس بأنها جزء من الاراضي المحظلة. فقد قال يوسف في ١ تموز/يوليو ١٩٦٩: «ان الولايات المتحدة تعتبر ان الجزء من القدس الذي وقع تحت سلطة اسرائيل في حرب ايران/اليمن، مثل الاراضي

الاخرى التي احتلتها اسرائيل، هو اراضي محتلة، ومن ثم فإنه يتضمن لشروط القانون الدولي فيها يتعلق بحقوق وواجبات دولة محتلة». فالقدس، اذن، تعتبر في نظر صانعي السياسة في الولايات المتحدة ارضا محتلة. واسرائيل، بكل منها الدولة المحتلة، خاضعة للقانون الدولي الذي يقيد التدابيرات في القوانين او الادارة في اراضي محتلة، إلا في اجراءات مؤقتة تقتضيها ضرورات امنية معينة. يضاف الى ذلك ان اسرائيل يطلب منها، قانونا، «لا تصادر وتتاجر املاكا خاصة»، في اي من المناطق التي تحتلها، مع انها في الواقع قد اقدمت على هذه الاعمال اللاشرعية في السنوات المنصرمة منذ سنة ١٩٦٧.

كانت حكومة الولايات المتحدة مطلعة تماما على هذه الحقائق، ومع ذلك فانه لما صوت مجلس الامن بالاجماع مؤيدا القرار رقم ٤٦٥ ومتدا باتها وكانت اسرائيل هذه القوانين الدولية وداعيا ايها الى تفكيك المستعمرات القائمة، ايدى رئيس الولايات المتحدة اسفة بسبب موافقة حكومته سابقا على هذا القرار، ووصفه بأنه لم يكن «لانقا ولا عمليا». وفي نظر الولايات المتحدة، ان وضع القدس النهائي «يجب ان يترعرر في نطاق المفاوضات الرامية الى احلال السلام النهائي». وقال فانس، امام جنة مجلس الشيوخ للعلاقات الخارجية في ٢٠ آذار/مارس: «نعتقد انه منها يمكن الحصول الذي يمكن ان يتحقق عليه فيما بعد، فإنه يجب ان يبقى القدس مدينة غير مقسمة». أما موقف الاسرائيلي من القدس، الذي يتباين مع موقف الولايات المتحدة الفاضل، فهو يعتبر ان القدس ليست جزءا من امن اسرائيل، ولنست جزءا من الضفة الغربية - ليست هذا وذلك فحسب، بل «هي العاصمة الابدية لاسرائيل»، والتي «لا يمكن ان تقسم ثانية». ومع ان الولايات المتحدة لا تتفق مع اسرائيل على هذه المسألة نظريا، فانها ليست لديها اية ربة لأن تعمل شيئا، او هي عاجزة عن عمل اي شيء، لتبدل الوضع الراهن الذي فرضه ضم اسرائيل للمدينة المقدسة بعد حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧.

ان تبدل وضع القدس على يد اسرائيل، ومصادرتها للكثير من الاراضي التي يملكونها سكان فلسطينيون مقيمون في المدينة (وبعض هؤلاء هم

حق من رعایا الولايات المتحدة)، واقامتها المان الاسرائيلية المرتفعة جداً، التي غيرت مظهر القدس القريب تغيراً بعد الآخر، وهدم بيوت فلسطينيين اثنى بائهم ذرو نشاط سياسي - كل هذا هو انتهاء للقانون الدولي، وهي حقيقة تعرف بها الولايات المتحدة. ومع ذلك، فلا الرئيس كارتر ولا انور السادات استطاعا ان يبدلا الموقف الذي اتخذه مناصم يعن فيها يتعلق بالقدس خلال اجتماع القمة في كامب ديفيد الذي دام ثلاثة اسابيع. وقد سب الى يعن مؤخراً قوله انه ما كان ليوقع اتفاق كامب ديفيد لو انه اشار الى القدس. وبسبب حاجة كارتر والسدادات الى شعور النسوة بـ«النجاح»، فإنها لم يضفطا على يعن في هذه القضية.

اعضاء الكونغرس يؤكدون ولادهم لاسرائيل

يذلل اعضاء مجلس الشيوخ فيلجنة العلاقات الخارجية، مثل غيرهم من اعضاء الكونغرس، جهداً كبيراً في منافسهم، الواحد للآخر، كي يظهروا اقصى درجة من التأييد لاسرائيل. وعرضهم اول مرة، وهم يعملون في سبيل ذلك، هو تجربة فريدة في السياسة الاميركية. وما يلي هو صورة للمناقشة التي جرت بين وزير الخارجية وأعضاء اللجنة في آذار/مارس ١٩٨٠.

بعد ان انتهى السناتور فرانك شرتشر من الترحيب الرسمي بوزير الخارجية، يبدأ السناتور جاكوب جافيس الجلسة بوصف فرار مجلس الامن بأنه «نكبة بالغة الضرر بالسياسة الخارجية الاميركية»، وان «التحقيق عن الشخص الذي كان على خطأ لن يخفى من آثارها». وقد كان جافيس في الواقع يقول لفاس، بما لا يقبل الشك، ان تحمله المسؤولية في «الخطأ» لن يكون كافياً. وأضاف: «ان العالم الاسلامي الان يقول للولايات المتحدة ويقول لاوروبا وللمغرب ياجمعه، ان الرهينة التي يجب ان تسلم، بلا رحمة، هي اسرائيل؛ وعندما يصبح كل شيء على ما يرام»، واستطرد قائلاً ان مثل هذا الفرض يتحدى واقع منطقة الشرق الاوسط المتباينة والمجزأة والمبوكة بسب الحروب. وخلاصة قول جافيس هي ان الولايات المتحدة لا يجوز لها «ان تؤخذ

يمثل هذا الامر». وينبغي للولايات المتحدة ان تظل وفيه «لعقل من افضل المعايير، ان لم يكن افضلها، للتحالف والامن للعالم الحر في الشرق الاوسط... هل تحن تجاه الحفاظ [على اسرائيل] او الالقاء بها للذئاب؟» هذا كان السؤال الذي افتح به جافيس بيانه.

وسأل جافيس، في فترة الاستجواب التي تلت بيانه الافتتاحي، فانس عما اذا كان «القرار، كما صدر، قد دعا في الواقع اسرائيل الى تفكك المستعمرات الاسرائيلية في اراض عربية محتلة»... «لم لا؟ وكيف يبرر الرئيس التصويت، اذا ان موقفه من تفكك المستعمرات، كما كان قد أعلن، يعارض اي عمل من هذا النوع». فأجاب فانس: «في اي قرار ترد كلمات او عبارات قد لا يوافق المرء عليها، ومع ذلك فإنه يصوت الى جانب القرار ما دام يوضح موقفه السياسي بشأن ما لا يوافق عليه». «وأضاف ان هذا ما تم بوضوح بالسبة الى هذا القرار».

جافيس: «الليس موقف الولايات المتحدة، كما كان دوما، هو ان القدس يجب ان تكون مدينة غير مقسمة؟ فكيف حدث اذن ان صوتنا الى جانب قرار يشير الى ان القدس ارض محتلة، كما لو كانت مقسمة؟»

فانس: «اذا عدت الى التصریحات التي صدرت سنة ١٩٧٠، تجد انه قبل يومها انه كانت ثمة ارض محتلة في القدس، هي القدس الشرقية. ومع ذلك فان الولايات المتحدة كانت تعتقد، في الوقت ذاك، انها يجب ان تكون مدينة موحدة. وكان المقصود من ذلك انها تكون غير مقسمة من ناحية مادية، اي من دون اسلام شائكة. ولم تقل [التصريحات] قط ما يجب ان يكون عليه وضع القدس النهائي».

جافيس: «كيف تفسر الفقرة الخامسة من القرار؟» [راجع الملحق أدناه، صفحه ٩٠].

فانس: «ان هذا يعني انه لا يجوز ان يقام بعمل ما، من جانب واحد، مما قد يؤدي الى تغيير الخصائص التي تشير اليها - ان اي شيء مما قد يبدل تلك الخصائص يجب ان يتم عن طريق المفاوضات».

جافيس: «ان اتفاق كامب ديفيد تم بحسب عادة متعهداً استعمال اي وصف آخر سوى «السكان العرب» [اي المقيمين] في الاراضي، ومع ذلك فان القرار يتحدث عن «سكان عرب علیين». فما معنى هذا؟»
 قايس: «انه لا يعود كوبه وصفاً ديموغرافيَا (سكانياً). البعض فلسطينيون، والبعض ثالث اخرى من العرب. ليس لذلك دلالة جديدة، والى ذلك فهي عارة وردت في قرارات اخرى للأمم المتحدة التي صوتت الولايات المتحدة الى جانبها ولم تزد امثلة بشأن ذلك. لم يكن المقصود بها تقرير اي شيء يتعلق بقضية السيادة، انها فقط وصف ديموغرافي (سكان) للحقائق الواقعية».

جافيس: «اسرائيل ملحة اذن في قوله انا اذ نصلنا من [مسؤولية] القرار، فانا نصلنا من القرار يكامله؟»

قايس: «ان تصريح الرئيس واضح بحد ذاته، وهو يشير الى تلك التواحي الواردة في القرار التي نخالفها والى تلك التي نقبلها».

جافيس: «هل تتفق مع تلك [التواحي] التي لم يستلمها الصريح بوضوح؟»

قايس: «فيما يتعلق بذلك فاني اعتقد ان مدلول هذا هو انه ما دامت التبيّلات المشار اليها هي تحفظات - حذف الاشارات الى القدس، وتأكيد تحفظاتنا تجاه التفكك - وان هذا هو توسيع وليس التزاماً، عندها كانت نصوات الى جانب القرار».

كان ثالث المتكلمين في اجتماع اللجنة السناتور ريتشارد لوغار، جمهوري من ولاية ايداهو، انتخب عضواً في مجلس الشيوخ سنة ١٩٧٦. امتدح لوغار التطوير لهم، ولو انه محدود، نحو السلام في الشرق الاوسط من خلال مسيرة كامب ديفيد، لكنه قال انه «اقل تأكداً من انه ينج عن القاوضات التالية لاتفاق شيء ذو أهمية». وقال انه كان «يساوره شك في ان شيئاً ما يمكن ان يُؤمل من الامم المتحدة بالنسبة الى هذه القضية. ان السد الظاهر من الشعور العادي لاسرائيل في الامم المتحدة يؤدي الى استعادة اية تسوية بناءة في تلك المؤسسة».

وابدى السناتور اهتمامه الجدي بشأن المزحة المحطة بقلب التصويت والتفصير الذي رافق ذلك. ان هذا الامر، كما كان يشعر هو، قد اخفي امورا كثيرة وأثار الشكوك فيها يتعلق بسياسة الادارة الحالية نحو اسرائيل. وقد طلب من الوزير فاتس ان يعد نفسه لتلقي سلسلة من الاستئنافات، مع انه لم يتضرر من انزعاجه. وقد طرح السناتور لوغار الاستئناف التالية:

هل كانت الادارة تعتقد ان الضفة الغربية وغزة وأجزاء من القدس كانت شرعاً أراضي فلسطينية او عربية، وذلك بموجب الاسس الشرعية المزعجة؟ اذا كان الجواب ايجاباً، ليس معنى ذلك ان مثل هذا هو حكم مسبق على نتائج المفاوضات اللاحقة بين مصر واسرائيل؟ هل كانت الادارة تعتقد ان من الممكن القبول بابقاء الحدود كما كانت عليه سنة ١٩٦٧؟ هل كانت الادارة تعتقد انه يجب ان تغفل جميع المستعمرات الاسرائيلية، بما فيها تلك التي اقيمت في القدس؟ هل كانت الادارة تعتقد انه لا يجوز ان تقوم اسرائيل بأية مبادرة للتغيير في الخصائص الطبيعية او الديموغرافية (السكانية) او ما يخص المؤسسات في الضفة الغربية وغزة والقدس؟ هل اقررت الادارة، او اتها توبي ذلك في المتنقل، ان تخفض العون (المالي) لاسرائيل بسبب سياساتها في اقامة المستعمرات؟

واختتم لوغار كلامه بقوله انه يبدو ان الادارة تدعي ان شيئاً في السياسة التي تتبعها الادارات السابقة منذ سنة ١٩٤٨ لم يتغير، لكن الادارة [الحالية]، في حقيقة الامر، هي في صدد وضع سياسة جديدة تماماً نحو اسرائيل.

اما السناتور تشرتش من ولاية اياداهو، رئيس اللجنة، فقد ذكر الوزير فاتس بأن اللجنة طلبت من دونالد مكهنري سفير الولايات المتحدة في الأمم المتحدة، وهارولد سوندرز مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الادنى وجنوب آسيا، المترول امامها، لكن لم يحضر اي منها. وأخير الوزير ايضاً ان اللجنة تحفظ بمحفظها في دعوة الشاهدين المذكورين فيها اذا كان ثمة ضرورة لذلك. وأجاب فاتس انه كان على رأس وزارة الخارجية ومن ثم فهو مسؤول عن

كل ما تقوم به، بما في ذلك الاعمال والقرارات التي تتخذها في الامم المتحدة. وأخذ تشرتش بعد ذلك يوجه الاستئلة الى سايروس فاتس.

تشرتش: «أولاً، هل توافق مبدئياً على أن اسرائيل كانت، في الاعوام الثلاثين السابقة، صديقاً حرباً ومعتمداً للولايات المتحدة؟»
فاتس: «ليس الذي شك في ذلك».

تشرتش: «هل توافقني على أنه منها يمكن التفسير السائد حالياً فستظل اسرائيل حليفاً للولايات المتحدة يعتمد عليه؟»
فاتس: «ليس الذي شك في هذا الامر».

تشرتش: «يمكنا ان نتفق ايضاً على ان جميع الحكومات الاسرائيلية كانت مسلمة. مثل هذا القول لا يمكن ان يقال عن اي حكومة اخرى في ذلك الجزء من العالم. ان اسرائيل كانت دوماً واحدة للاستقرار السياسي. وفي ضوء هذا، هل تعتبر ان اسرائيل بلد ذو أهمية استراتيجية في المنطقة؟»
فاتس: «انا موافق حقاً. اسرائيل بلد ذو أهمية استراتيجية كبيرة. انا قوية جداً، وهي مستقرة، كما أنها ثابتة في دعمها للقيم والمبادئ التي شترك فيها. لقد كانت، وستظل دوماً صديقاً حرباً وحليفاً للولايات المتحدة. أنها قوة استقرار في المنطقة».

تشرتش: «هل يشاخرتك الرئيس رايك؟»
فاتس: «نعم».

تشرتش: «وانه اذا كان ثمة أفراد في وزارة الخارجية لا يشاطرون الرأي الفالل بالأهمية اسرائيل الاستراتيجية للولايات المتحدة، فإن مركزهم لا يعكس سياسة هذه الادارة؛ هل هذا صحيح؟»

فاتس: «ان سياسة هذه الادارة يعكسها ذلك الذي قلته انا الان».

تشرتش: «هل انت واثق من ان هذه السياسة واسحة بالنسبة الى المرؤوسين في وزارة الخارجية وانها تلقى دعمهم؟»
فاتس: «انا واثق».

تشرتش: «هل توافقني على ان الخصومات في العالم الاسلامي قد تستثار بمجرى الحوادث في ذلك الجزء من العالم لما تبقى من هذا القرن؟»

فانس: «ثمة تيارات متخصصة في العالم الاسلامي».

نشرتش: «الليس موقفك هو ان الانقسامات العميقه في العالم الاسلامي

قد تختفي مع ايجاد حل للنزاع العربي - الاسرائيلي؟»

فانس: «انه واضح ان بعض تلك [الانقسامات] لن يختفي؛ وعل كل،

فاني احب ان التوصل الى سلام شامل في الشرق الاوسط سيكون عاملاً
مهماً جداً في السير نحو استقرار اكبر في دول الشرق الاوسط، الاسلامية منها

وغير الاسلامية».

نشرتش: «هل ترى ان اقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة لن

تكون في مصلحة الولايات المتحدة واسرائيل؟»

فانس: «نحن نعارض قيام دولة فلسطينية مستقلة».

نشرتش: «الم يكن اكثر انساقاً مع دورنا كدولة وسيطة ان نظل على

الحياد وتمنع عن التصويت على اي قرار يتعلق ب موضوع هذه المفاوضات؟»

فانس: «ان الولايات المتحدة كانت شريكاً كاملاً في المفاوضات في

الماضي، وهي كذلك الان. اتنا يريد ان نخلق جواً يتوفّر فيه للأفرقاء، افضل

فرص النجاح. لقد امتنعنا عن التصويت في شهر آذار/مارس من السنة

الماضية على احد القرارات لأننا اعتقّلنا يومها اتنا، بامتناعنا، نساعد في دفع

عجلة المفاوضات الحرارية الى الامام. وكان املنا كذلك بأن يؤدي امتناعنا الى

کبح اسرائيل عن اقامة مستعمرات جديدة، والامر نفسه صحيح بالنسبة الى

التصويت في شهر تموز/يوليو، لسوء الحظ، خاب املنا فيما يتعلق بامتناع

اسرائيل عن اقامة مستعمرات جديدة. لذلك عندما طرح هذا القرار في هذا

الوقت، وخصوصاً في ضوء ان ما امتناه من حيث ارتداء [اسرائيل] لم يحدث،

وبسبب الاخطار التي ادركناها على استمرار المحاذئات بشأن الحكم الذاتي،

نتيجة الاخلاق في التزام الارتداد، شعرنا بأن من الاهمية يمكن ان تصوت الى

جانب القرار فيما يتعلق بقضية المستعمرات».

نشرتش: «الى اخالف استنتاجك هذا».

جاء بعد ذلك دور الساتور ريتشارد ستون في توجيه الامثلة الى الوزير

فانس. ستون (فلوريدا) يهودي ديمقراطي، مولود في مدينة نيويورك، وهو، الى جانب كونه عضواً فيلجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، يرثى لجنة فرعية منها شخص يشؤون الشرق الادن وجنوب آسيا. والستاتور ستون معروف بأنه مؤيد قوي لاسرائيل. وقد جرب في اسئلته الاولى ان يتزع من فانس، بالنيابة عن الحكومة، التزاماً بأن تستخدم الولايات المتحدة حتى الفيتو عندما تقدم لجنة الامم المتحدة تقريرها الى مجلس الامن في ١ ايلول/سبتمبر ١٩٨٠.

ستون: «لما كان ان قرار مجلس الامن يدعوه الى تنفيذ تام بعد ان تقدم اللجنة ذاتها تقريرها في ١ ايلول/سبتمبر ١٩٨٠، هل سنقض الولايات المتحدة اي قرار يتعلق بالتنفيذ، ما دمنا قد نحصلنا من دعمنا للقرار؟»

فانس: «القرار هو في طبيعته توصية وليس ملزماً، ومن ثم لا اود ان انكمين بشأن شيء يبعد عنا حتى شهر ايلول/سبتمبر.»

ستون: «هل تعمل لتوضيح موقفنا الان للأمم المتحدة بالذات عن طريق ابلاغ اعضاء مجلس الامن، عبر الامانة [العامة] بأننا نعتبر تصوينا غلطـة، وأن الاشارة الى تفكيك المتعمرات ليست لاتفاق ولا عملية، او ان تصريحاتنا هي من اجل الاستهلاك الداخلي فقط؟»

فانس: «لقد بين الرئيس موقفنا.»

ستون: «هل يمكن ان يبعث بهذا كله الى مجلس الامن؟»

فانس: «يمكن القيام بذلك، لكن لماذا ترى ان القيام بذلك امر ضروري؟»

ستون: «كـي يصبح الامر رسمياً لا داخلياً فقط.»

فانس: «الامر ليس داخلياً. عندما يتكلم رئيس الولايات المتحدة بكلـامه موجه الى العالم بأسره، بما في ذلك مجلس الامن.»

ان اشارة ستون الى «اعتبارات داخلية» تتفق مع الاتجاه العام في الولايات المتحدة، الذي نظر الى تصلـى الرئيس من التصويت بأنه تراجع امام الضغوط التي مارستها الجماعة اليهودية الاميركية واسرائيل. وكان ايضاً ثمة

اعتقاد ان كارتر كان يبذل جهده للتعامل مع الوضع السياسي في انتخابات [ولاية] نيويورك الاولية، وغيرها من الانتخابات الاولية في البلاد، وهي التي كان يتلقى فيها خصب الناخين اليهود، الذين يصوتون عدد كبير منهم في الانتخابات الاولية للحزب الديمقراطي. والستانور ستون، وغيره من اعضاء مجلس الشيوخ، كانوا يعتقدون ان سياسة كارتر كانت تبتعد عن اسرائيل، وان التصويت في مجلس الامن كان افضل تعبير عن هذا الابتعاد. ولم يكن التصل، في رأي هؤلاء الاعضاء وغيرهم، يرتكز على اعتراف اصيل بالامانة الى اسرائيل، بل كان مجرد محاولة لكتب الاصوات اليهودية، من دون ان يعيد الى الادارة التزامها بموقف مزيد لاسرائيل.

ستون: «ماذا سيكون موقف الولايات المتحدة عندما يحين الموعد النهائي للمفاوضات في شهر ايار/مايو؟»

فانس: «لقد اشرنا الى ان [القرارين] ٤٤٢ و ٣٣٨ هما اساس كل ما نقوم به في البحث عن سلام شامل في المنطقة. ستتابع جهودنا على الرغم من اي موعد محدد.»

وقد اعرب الستانور تشارلز بيرسي، وهو جمهوري من الينوي وعضو في لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، عن قلقه ازاء التصل من التصويت في الامم المتحدة، لكنه قال انه يشعر بأن الامر الاكثر اهمية هو این ستوجه الولايات المتحدة بعد الان. لقد رحب الستانور بقرار الادارة دعوة السادات وبيغن الى واشنطن للاستمرار في مسيرة كامب ديفيد، الامر الذي يعتبره في الدرجة الاولى من الاولويات. وقد اخر الوزير بأنه يود ان يتلقى منه جوابا على التكهنات بشأن التوصل من التصويت في الامم المتحدة كان نتيجة الضغوط السياسية.»

فانس: «ليس هذا صحيحا في تفاصيري.»

بيرسي: «هل لك ان تخبرنا كيف تم امر الاعداد للمحادثات المرتقبة هنا مع السادات وبيغن، وهل ثمة فرصة لاجتماع قمة ثلاثة في شهر يناير/ابريل؟»

فاتس: «نحن مستمرون في التحدث الى المحاورين الرئيسين في القضية، ولا يوجد في الوقت الحاضر اي تفكير في محادثات ثلاثة في شهر نيسان /ابريل».

بيرسي: «هل لك ان تبينا لها اذا كانت مشكلة تبديل الموقف من التصويت في الامم المتحدة قد ادت الى تبديلات من قبل مصر واسرائيل؟»

فاتس: «لا اعرف في هذه اللحظة ما اذا كان ثمة ما يشير الى ان هذه الحادثة في الامم المتحدة قد اخرجت المحادثات عن سكتها».

بيرسي: «ما هي النقاط المعرقلة حقا في هذه المرحلة من محادثات الحكم الذاتي التي نعالجها نحن بصفتنا وسطاء؟»

فاتس: «بلغت الامور حد امكان تلخيصها في مجموعات ثلاثة:

١) الصالحيات والمسؤوليات التي اتفق الفريقان على ان تكون لسلطة الحكم الذاتي.

٢) الصالحيات والمسؤوليات التي تدور بشأنها علاقات، مع بعض المترادات بأن تقسم هذه الصالحيات بين سلطة الحكم الذاتي والدول ذات العلاقة بالموضوع.

٣) اشياء ترى اسرائيل انها يجب ان تحفظ بالمسؤولية عنها، والمحادثات الان تترك حول المجموعتين الثانية والثالثة. بعض هذه المشكلات يشمل: الماء، والارض، وقضية المستعمرات، وهي يمكن انتخاب السلطة ذات السيادة المحلية، وقضية حقوق التصويت للفلسطينيين المقيمين في القدس الشرقية».

كان المتكلم الثاني الساتور مكغفرن، وهو دبلوماسي (ساوث داكوتا) والمعروف بتزنته الليبرالية، وقد كان من قبل مرشح حزبه لرئاسة الولايات المتحدة. اشاد مكغفرن باتفاق كامب ديفيد على انه انجاز رائع. وقال ان الشيء الوحيد المؤسف حقا فيما يتعلق باختطا في التصويت في الامم المتحدة هو انه عرض الجهد المبذول بين مصر واسرائيل للخطر. وأضاف ان على الولايات المتحدة الا تلوم ايا من الفريقين.

مكفرن: «لم يكن الذين تقدمو بالقرار هم من مناوي كامب ديفيد»^{١٢}

فانس: «بعض اعضاء مجلس الامن عارضوا كامب ديفيد، وكان هناك البعض عن لم يعارضه».

مكفرن: «ما يعني هو ان هذا القرار ادخل ضمن مذهب كارتر بشأن الخليج العربي».^{١٣} هل في استطاعتك ان تعطيها بعض التفصيات الى ان هذا المذهب [مذهب كارتر] لن يوضع موضع التنفيذ على حساب الالتزام التقليدي بامن اسرائيل؟»

فانس: «ان التزامنا بامن اسرائيل يظل ثابتا، ولن يتغير بذلك».

الستور جيسي هلمز (نورث كارولينا)، جمهوري ومحظوظ بمنصبه الحافظ في المشكلات الداخلية. وقد اشتهر بتعاطفه مع وجهة النظر العربية. وقد كان هلمز واحدا من نفر قليل من المشرعين عن لم تأخذهم الهرجة اللامعة حين وقعت «معاهدة السلام» المصرية – الاسرائيلية. وقد الفق عطابا في مجلس الشيوخ في ٢١ آذار/مارس ١٩٧٩ دافع فيه طويلا وبوضوح عن وجهة نظره في المعاهدة، قائلا يومها: «ان الانفاق المصري – الاسرائيلي لم يكن في الحقيقة معاهدة سلام فقط، وإنما «بالعكس يحمل جميع دلائل الدعوة الى مزيد من ارادة الدماء والعنف».

والنقد الذي وجهه الستور هلمز للاتفاق المصري – الاسرائيلي بوصفه اياه بأنه «دعوة الى مزيد من ارادة الدماء والعنف» لم يكتبه اصدقاؤه في الولايات المتحدة، كما اشار هو نفسه الى ذلك لاحقا في ١٤ ايار/مايو ١٩٧٩.

(١٢) استعمال عباره «مذهب كارتر» هو اشارة الى بيان صدر عن جيمي كارتر في رسالته «وضع الامم» التي وجهها الى الكونغرس السادس والستين، في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠، حيث فيها منطقة الخليج العربي على أنها حيوية بالنسبة الى مصالح الولايات المتحدة. وقد اعلن كارتر «ان اية محاولة من قبل قوة خارجية للوصول الى السلطة على منطقة الخليج العربي تعتبر هجوما على مصالح الولايات المتحدة، وستقاوم بجميع الوسائل الضرورية، بما في ذلك القوة العسكرية».

والستانور القاسم من تورث كارولينا كان قد تقدم من الوزير فاتس بستة عشر سؤالاً عن «معاهدة السلام» في ١١ نيسان / ابريل ١٩٧٩ . وقد ذكر موفظو مكتب الستانور ان وزارة الخارجية اجابت عن استله هلمز لكن بعد تأخير طويل ، غير ان الاجوبة لم تكن للنشر . وقد دار النقاش التالي بين هلمز والوزير فاتس امام اللجنة :

هلمز : «هل لك ان تخبرني بدقة ثامة عن الالتزامات التي تعهد بها رئيس الوزراء يعني فيها يتعلق بالمستعمرات والشاطط الاستيطاني؟»
فاتس : «ليس في اتفاق كامب ديفيد اية التزامات من هذا النوع . لقد ثارت قضية المستعمرات طبعاً مناسبات عددة في كامب ديفيد ، لكن ليس ثمة التزامات مكتوبة بالنسبة الى المستعمرات .»
هلمز : «هل كان ثمة التزامات شفوية؟»
فاتس : «كان ثمة تبادل في الآراء بشأن المستعمرات ... فقد بينا موقفنا ، وبين رئيس الوزراء وجهة نظره .»

هلمز : «هل تقول ان رئيس الوزراء [يعني] لم يتعهد بأي التزام ، لا كتابة ولا شفاعة ، فيما يتعلق بالمستعمرات؟»
فاتس : « انه يعتقد انه لم يقدم بذلك .»
هلمز : «الم بصوت ينحني شامير ، الذي عنه يعني حديثا وزيراً للخارجية ، ضد كامب ديفيد؟»
فاتس : «اعتقد انه امتنع عن التصويت .»

هلمز : «هل ترى ان لتعيين شامير مذلاولاً خاصاً؟»
هلمز : «انا لا اود ، في الحقيقة ، ان اعلق على السياسة الاسرائيلية .»
هلمز : «ألا ترى ان يعني يريد توجيه انتهاها الى امر ما؟»
فاتس : «افضل الامتناع عن الكلام .»

كان الستانور جوزف بيدن ، وهو ديمقراطي من ديلاور ، الستانور التالي الذي تقدم لطرح الاستلة على الوزير فاتس . والستانور بيدن انتخب عضواً في مجلس الشيوخ سنة ١٩٧٢ ، وهو رئيس اللجنة الاوروبية الفرعية . وقد اعرب

ستانور ديلور عن معارضته لسياسة المستعمرات الاسرائيلية، وكان بذلك يتفق مع ادارة كارتر. وقد قال: «التي ارى ان يبغى بقليل من الهمة الاشياء التي يحس بها الشعب الاميركي بسب انشاء مستعمرات جديدة»، وأضاف: «ارى ان حكومة بيفن اخطأت خطأ بالغ في اثنائها مستعمرات جديدة». ومع ذلك، فإن السناور يدين استمر في الكلام فقال انه لم يستطع ان «يرى اي سبب للتصويت الى جانب القرار او اي جزء منه».

ومع ان الحكومة الاميركية وعددا من اعضاء مجلس الشيوخ وغيرهم يتفقون على ان المستعمرات «مخالفة للقانون الدولي وعائق في طريق السلام»، فانهم ليسوا على استعداد لدعم آرائهم عبر منظمات دولية مثل الامم المتحدة. فالستانور يدين نقل محور البحث عما لا ان يتزع من وزير الخارجية تصريحات تبين ان اسرائيل مهمة جدا كحليف، وأنها تستطيع ان تقوم بدور في الدفاع عن الولايات المتحدة والمصالح الاوروبية، وهي تريد ان تفعل ذلك. ولم يختلف الوزير، بطبيعة الحال، [مع السناور] على هذا التقويم فقط. ثم انتقد يدين «التحركات الاوروبية لأنها غير مجدية»، وقال انها قد تكون لها آثار ضارة على حلف شمال الاطلسي (الناتو). (ان التحركات الاوروبية التي اشار اليها يدين تناول تقرير المصير للفلسطينيين والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية انها المثل الشرعي للشعب الفلسطيني).^(٣)

ان التحركات الاوروبية في هذه الصيغة تعني، بالنسبة الى الولايات

(٣) ان المبادرة الاوروبية، كما تطورت فيما بعد، كانت عناصرها الرئيسية هي الاعتراف بالفلسطينيين كشعب مع حقه في تقرير المصير، والدعوة الى ان تكون منظمة التحرير الفلسطينية «مشاركة» في مسيرة السلام. وهذه المبادرة الاوروبية التي صدرت عن اجتماع لرؤساء الدول [دول السوق الاوروبية المشتركة] في البندقية بابطاليا، كانت تتضمن ارسال لجنة لتفصي الحقائق، مؤلفة من الدول الاعضاء في السوق الاوروبية المشتركة، الى الشرق الاوسط، بقصد «التعرف الوثيق بوقف الجهات المختلفة»، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية. وقد اكد الاعضاء السبعة في الجماعة الاوروبية «حق جميع الدول في الامن والبقاء... بما في ذلك اسرائيل».

ال المتحدة، نعوة مسيرة كامب ديفيد، اذ ان الوفاة الواقعية قد حدثت منذ وقت طوبل. فكان من الطبيعي، اذن، ان يعمم المسؤولون والمشروعون في الولايات المتحدة اي برنامج بأنه «مضاد للنجاح» اذا كان يمنع الفلسطينيين مالم يخطر [للحظطي] كامب ديفيد ان ينحوهم اياه - مما ادى الى فشله - اي حق تحرير المصير والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية. وقد تقدم السناتور بيدن بمحجة مفادها ان دولة فلسطينية في الصفة الغربية وغزة سيكون لها تأثير في قيام الاستقرار في المنطقة، غير انه صرخ قائلاً: «انني افضل عدم الاستقرار مع ضمان قوة اسرائيل، على استقرار في الامة العربية مع انعدام امن اسرائيل».

ويبدو ان السناتور بيدن يعتقد ان المصلحة الرئيسية، بل المصلحة الوحيدة، في الواقع، للولايات المتحدة في الشرق الاوسط هي امن اسرائيل، اما استقرار العالم العربي او عدمه، وضمان وصول النفط او عدم ضمانه، وضمانة الاسواق العربية لصادرات الولايات المتحدة من المواد الغذائية او عدم ضمانها [فهي ليست مهمة]. والشكلة الوحيدة ذات الاهمية، في رأي السناتور، هي امن اسرائيل. وعلى الرغم من التصرّفات المكررة التي ادلّ بها عدد من الزعماء العرب والفلسطينيين بأن هدفهم هو تحرير المصير للفلسطينيين واقامة دولة لهم، فإن بيدن وغيره يصرّون على وضع المسألة امام الولايات المتحدة على أنها خيار بين دولة اسرائيل ودولة فلسطينية، لا الاخت بالاثنتين معاً. وشرع بيدن في سؤال الوزير عما اذا كان الرئيس قد فرأ القرار الذي توصل منه فيما بعد.

فأجاب: «لا استطيع الاجابة نيابة عن الرئيس».

بيدن: «هل قرأت القرار؟»

فأجاب: «نعم قرأت».

وفي الجولة الثانية للاسئلة التي طرحها اعضاء آخرون في المجلس، من أفراد اللجنة، وجه السناتور ستون (فلوريدا) الاسئلة التالية الى فائس:

ستون: «هل واقع كون القرار ذات صفة التوصية هو الذي ينفيه من كونه مؤذياً لسياستنا؟»

فانس: «لا، لكنه عامل من العوامل».

ستون: «اذا كان هذا هو موقفنا، فهل تأخذ اليوم موقفاً واضحاً، وهو اننا مستعمل حق النقض بشأنه، اذا كانت ثمة محاولة لجعله ملزماً لنا بعد ١ ايلول/سبتمبر؟»

فانس: «ان ذلك يتوقف على ما سيظهر عندها».

ستون: «هل موقفك هو ان بعض [اجزائه] يمكن ان تصبح بالزمامية من دون الاخرى؟»

فانس: «ان هذا يعتمد على ما الذي سيعرض على الامم المتحدة في ذلك الوقت. لا اتمنى ان اتكهن».

ستون: «معنى آخر: ثمة بضعة اجزاء من هذا القرار يمكن ان تصبح ملزمة؟»

فانس: «استطيع ان التصور تقريراً او قراراً يحتوي على بعض بنود تعالج مشكلة المستعمرات، التي قد تصوت الى جانبها، لأن موقفنا من المستعمرات واضح».

ستون: «اذن، انت مستتابع اجراء مجلس الامن بشأن ما تنتصر له، كيف يمكن التوفيق بين هذا وبين الدعم التام لتنفيذ مفاوضات كامب ديفيد؟»

فانس: «سناتور ستون، انت تتحدث عن شيء قد يحدث في المستقبل او لا يحدث».

ستون: «انه سيحدث».

فانس: «عليها ان ترى ما الذي يعرض يومها».

وقد انتهت هنا فترة الاستلة والاجوبة، كما انتهت شهادة فانس امام لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ. ما كان السناتور ستون يحاوله، بوضوح، هو ان يجعل الوزير فانس هل الزام الولايات المتحدة – في آذار/مارس ١٩٨٠ – بتفصيل قرار سيعرض في ايلول/سبتمبر من السنة ذاتها. وعلى كل، فإن فانس لم يخضع لضغط ستون ورملاته، وأصر في موقفه على ان التوصل من القرار لم يكن نتيجة اعتبارات سياسية داخل الولايات المتحدة. وأعاد

فاس نصربيه بأنه يتحمل كامل المسؤولية في الخطأ، ولا م القوسي في «الخطأ في الاتصالات» بدون الد مكهربي، سفير الولايات المتحدة في الامم المتحدة. وضمن فاس ايضاً أقواله بأن الولايات المتحدة تعتبر «القدس الشرقية» أراضي محتلة، مثل باقي أجزاء الصفة الغربية وغزة.

رفض مجلس الشيوخ الصلط على اسرائيل

مع ان الولايات المتحدة، كما اشير الى ذلك قبل، تعتبر الاراضي التي وقعت تحت سيطرة اسرائيل، في حزيران/يونيو ١٩٦٧، أراضي محتلة، ومع ان سياسة الولايات المتحدة المعلنة فيها يتعلق بالمستعمرات الاسرائيلية في تلك الاراضي، والعقوبات الجماعية، وباعد الافراد والأسر، وغير ذلك من الاعمال الاحرى هي انتهاك للقانون الدولي وانها عقبة في طريق السلام - مع ذلك فان حكومة الولايات المتحدة لم تحاول قط استعمال ضغط اميركي لحمل اسرائيل على الالتزام بهذه القواعد. ففي ١٧ حزيران/يونيو من هذه السنة تقدم الساتور ادلاي ستيفنسون، وهو ديمقراطي من ليلينوي، باقتراح تعديل في القانون الذي اقره مجلس الشيوخ الاميركي للأمن والمساعدة للعام المالي ١٩٨١، يقضي بتحصيص مبلغ ٤,٨١٣,٩٢١,٠٠٠ دولار للمساعدات توزع عالمياً. ونفس تعديل ستيفنسون، رقم ١٨٩٥ على ما يلي: «من المبلغ المخصص لاسرائيل في الفقرة (١)، تمحز ١٥٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار من التحهدات والتنيقات الى ان يتأكد الرئيس من ان اسرائيل توقف عن التوسع في مستعمراتها في الصفة الغربية وفي اراضي اخرى محتلة، وانها توقفت عن التخطيط لمستعمرات اضافية في الصفة الغربية وما شابها من اراض». *

كانت الغاية من التعديل الذي تقدم به الساتور ستيفنسون ان يكون اشاره الى اسرائيل بأن الولايات المتحدة جادة في معارضتها لسياسة اسرائيل الاستيطانية، وانها [الولايات المتحدة] ترى حقيقة ان سياسة كهذه هي منافية للقانون الدولي وعائق في سبيل السلام. وكان المبلغ الذي اقترح الساتور ستيفنسون حجرة جزءاً صغيراً مما حصل من مساعدة لاسرائيل بموجب

القانون، إذ ان قيمة المساعدة بلغت ملليارين و ١٨٥ مليون دولار. وحصة مصر كانت ١,٣٠٠,٩٩٦,٠٠٠ دولار. فمصر واسرائيل مجتمعين تحصلان على ٧٠٪ من جميع المساعدات المالية التي تقدمها الولايات المتحدة.

وكان الساتور ستيفنون (من الديني) قد فرر الا يترشح عن حزبه في الانتخابات التالية لجلس الشيوخ. قال لمجلس الشيوخ ايضا ان «اسرائيل، ذات مستوى المعيشة العالي، ينالها من العون الاقتصادي والعسكري الذي تقدمه الولايات المتحدة بقدر ما يحصل عليه باقي العالم اي ٩٩,٩٪ من جموع هؤلاء السكان». وقال لمجلس الشيوخ ايضا ان حصة اسرائيل في القانون المعروض على مجلس الشيوخ الان بلغت ٤٣٪ من جميع المساعدات. ويرى المعلقون السياسيون ان شجاعة الساتور ستيفنون في تحديه للوري الاسرائيلي في الولايات المتحدة كانت تعود، في الواقع، الى انه لن يتقدم عددا لانتخابات مجلس الشيوخ. وتمنى عضوان آخران من اعضاء مجلس الشيوخ صوتا الى جانب التعديل الذي تقدم به ستيفنون، وهما الساتور هنري بلمان من اوكلاهوما والساتور ملتون يونغ من نورث داكوتا، وهذان ايضا لن يتقدما للانتخاب بمجددا.

واستمر الساتور ستيفنون في الادلاء بمحاجته بقوله ان العون لاسرائيل ليس له ما يبرره لأنه لم «يقو امن اسرائيل» بل انه «يعكس استمرار الولايات المتحدة في القبول بالسياسة الاسرائيلية التي تنشر بازدياد عدم الاستقرار في الشرق الاوسط وبضمان اقل لامن اسرائيل، واستمرار احتطاط سلطة الولايات المتحدة في العالم».

وقد لمح الساتور ستيفنون، في اثناء دفاعه عن التعديل، الى انه، مع ان العديد من اعضاء الكونغرس لا يوافقون على المستعمرات الاسرائيلية، فإن مغالقتهم تظل «خافتة» و«تلتها مهمات متورطة بائنا في وسط مسيرة السلام دقيقة للغاية». وتابع ستيفنون بقول ان المسيرة الدقيقة نحو السلام هي «المهمة الانتخابية في الولايات المتحدة»، التي يكون فيها اي انتقاد لاسرائيل ممنوعا. واتهم الساتور ايضا الحكومات الاميركية، منذ سنة ١٩٦٧، بأنها لم تملك الشجاعة للتحقيق الجدي في اعتداء اسرائيل على السفينة

الاميركية «ليبرتي» في حزيران/يونيو ١٩٦٧، الذي قتل فيه ٣٤ اميركيًا. وقال سينفون «قد تكون اسرائيل قاتلت ذلك عمداً» وقد نشر مؤخرًا كتاب في الولايات المتحدة، وضعه صاحب من خطاب «ليبرتي» الذين نجوا من الاعتداء الاسرائيلي، يتهم فيه الولايات المتحدة بأنها سرت الحقائق المتعلقة بالاعتداء وأضاف: «لم تسترد الولايات المتحدة تعويضاً عن الاضرار التي لحقت بالسفينة. وأنا لا استطيع ان احصل حق على تقرير واف عن الحادثة من وزارة الخارجية». وقد شدد على ذلك.

وتتابع الساتور سينفون فاللا انه، بينما حظرت الولايات المتحدة تصدير الاسلحة الى تركيا لأنها استعملت اسلحة الولايات المتحدة في «هجومها» على فبرص سنة ١٩٧٤، فإنها لم تعاقب اسرائيل على المستوى نفسه بسبب هجومها على لبنان مستخدمة اسلحة امريكية، خالفة بذلك بنود المعاهدة الموقعة بين اسرائيل والولايات المتحدة. واتهم اسرائيل ايضاً بفرض العقوبة الجماعية، و«الأخلاق صحافة عربية وانلاف غلات عربية وفرض منع التجول وتعریض السكان للارهاب الاسرائيلي».

لم يكن احد بحاجة الى الكثير من الحدس كي يتباينت نتيجة التصويت على التعديل، اذا اخذ بعين الاعتبار الدعم الطاغي الذي تتمتع به اسرائيل في مجلس الشيوخ. اقترح الساتور فرانك ناشنمن من ايادهو ارجاء النقاشة في التعديل وطلب التصويت على اقتراحه. وكانت النتيجة ان صوت ٨٥ الى جانب الارجاء وسبعة ضده. وقد صوت الى جانب تعديل سينفون: بلمان (اوكلاهوما)، وبيرو (وست فرجينيا) - وهو زعيم الاغلبية - وهانيفيلد (اوريجون)، وهلمز (نورث كارولينا)، ومككلور (اياداهو)، وبوونغ (نورث داكوتا). وقد كان ثمانية اعضاء غالين.

السياسة الخارجية هي السياسة الداخلية

في ٢١ نيسان/ابril، قدم وزير الخارجية سايمورس فاتس كتاب استقالته مكتوباً يخطه بهذه الا جيمي كارتر، الذي قبل الاستقالة في

٢٨ نيسان / ابريل في حوار بخط اليد . والسبب الذي يمكن خلف استقالة فانس ، على ما ذكره هو ، كان عدم استطاعته ان يزيد كارتر في قراره استعمال القوة العسكرية لإنقاذ الرهائن الاميركيين في طهران بايران . فقد كتب فانس الى كارتر : «اود لو استطيع تأييده في [القرار] . لكن للأسباب التي بحثنا فيها معا ، ارى انني لا اقدر . »

وعلى كل ، فان الرأي السائد في واشنطن هو ان فانس كان على وشك تقديم استقالة مرة او مرتين قبل محاولة إنقاذ الرهائن في نيسان / ابريل . وتعمد الدوائر السياسية ان القرار الذي اتخذه مجلس الامن في الامم المتحدة يشأن المستعمرات الاسرائيلية ، والذي تحصل منه كارتر فيها بعد غت ضغط اسرائيل وبهود اميركا ، كان من صنع فانس ومشاركته في وزارة الخارجية . وتنابع هذه الدوائر انه بعد ان اوعز فانس الى السفير مكھنري بالتصویت الى جانب القرار الذي تندد بالمستعمرات الاسرائيلية ، بما فيها تلك القائلة في القدس وحومها ، وطلب تفكيكها ، اقدم على تحمل مسؤولية التصویت الى جانب القرار عندما اعلن التوصل منه من البيت الابيض . ان كارتر لم يستطع الصمود امام القصفط الذي بادرت اليه الجماعة اليهودية في الولايات المتحدة واسرائيل ذاتها ، واضطر الى ان يتراجع عن موقف ادارته في تأييد القرار .

وعلى كل ، فان هذا التوصل من القرار لم يحظ كارتر من الضربة السياسية القائلة التي تلت ذلك في الانتخابات الاولى في ولاية نيويورك . فقد صوت ٧٥٪ من اليهود في الحزب الديمقراطي في نيويورك الى جانب كينيدي ، تاركين ٢٥٪ لكارتر . وقد قبل فانس اللوم على هذا الفشل في الانتخابات الاولى التي تعتبر الثانية في اهميتها في الولايات المتحدة . وأشيخ انه كان حائقا على التوصل . وقد هدد يومها بالاستقالة ، على ما يُظن ، لأن كارتر تراجع عن قرار كان يدعمه هو وزارته .

ليست الغاية ، هنا ، اظهار سايروس فانس كما لو كان مؤيدا لوجهة النظر العربية فيما يخص نزع الشرق الاوسط . وعلى كل ، فان الصحيح هو انه لو ترك الامر لوزارة الخارجية لكان يتوجب على اسرائيل ان تفعل اكثر مما كانت

على استعداد للقيام به حق ذلك الوقت في إطار كامب ديفيد. إن من المفترض أن يعهد إلى مسؤولي وزارة الخارجية في تسيير دفة السياسة الخارجية للولايات المتحدة. وفي الأحوال القائمة الآن من حيث عزلة الولايات المتحدة في المنظمات الدولية والإقليمية (ال الأمم المتحدة والحلف الأطلسي وحلف منظمة الدول الأمريكية) التي تعود في الأغلب إلى تعت اسرائيل، فإن وزارة الخارجية، لو سمع لها بذلك، لاستطاعت أن تصفع على اسرائيل لتنجذب لسياسة الولايات المتحدة المعلنة إن سفر، الولايات المتحدة في جميع أنحاء العالم يبعثون إلى وزارة الخارجية بانطباعاتهم عن نظرية الدول المضيفة لهم بشأن الشرق الأوسط، وهي نظرة يغلب فيها في هذه الأيام خالقها لسياسة اسرائيل فيما يتعلق بالاحتلال والمستعمرات، والتطرف بوجه عام.

ويختلف مسؤولو وزارة الخارجية عن الرئيس، الذي هو رجل حربي ومسؤول منتخب وتحت رحمة الناخبين دائمًا، في لهم مسؤولون معيتون لخاصهم، ومسؤولون وبالتالي أعلم الشخص أو الهيئة التي تعينهم. أما المسؤولون المنتخبون في الولايات المتحدة فيتوجب عليهم، في جميع الأحوال، أن يراعوا مصالح الجماعات التي تنتخبتهم.

في ٥ آذار/مارس سألَ هودنونغ كارتر، الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية، كيف تقيم الولايات المتحدة سياستها في منطقة جد «حيوية» مثل الشرق الأوسط على «انتخابية» (قابلية الشخص ليُنتخب) أو «عدم انتخابية» شخص واحد، سواء أكان الرئيس أم غيره، بينما ان الولايات المتحدة، بصفتها «دولة عظمى»، مصالح متعددة مختلفة. فكان جواب هودنونغ كارتر أن «من الضروري، في كل بلد، تجميع الفوى للحصول على دعمها». وأضاف: «إن هذه» —مشيراً إلى سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط— «ها جماعة انتخابية تامة تسلدها بأصواتها. فالسياسة الخارجية لا يمكن فصلها عن موافقة المحكومين [الموطنين]. العمل السياسي والسياسة هما واقع حقيقي». وبينما تجد أن الافتراض الأساسي عند الناطق الرسمي بلسان وزارة الخارجية هو صحيح، فإن من المهم أن نلحظ أن استطلاعاً للرأي العام الأميركي قام

به مجلة «نيوزويك» ونشر في 21 نيسان / ابريل، اظهرت نتائج غير متطرفة. كان السؤال، «هل يجب على الولايات المتحدة ان تضطهد على اسرائيل كي توقف عن تطوير مستعمرات يهودية في الضفة الغربية ذات الاغلية الفلسطينية؟»؛ فجاء الجواب ان 44٪ قالوا نعم، و32٪ قالوا لا، و24٪ لم يكن لديهم جواب.

وقد ظن ايضا ان سايروس فاس وشك عمل الاستقالة مرة قبل ذلك - في اثناء قضية اندى بونغ في آب ، اعطى (1979)، التي انتهت باستقالة بونغ نفسه. لقد ارغم بونغ على الاستقالة من منصبه كسفير الولايات المتحدة في الامم المتحدة، بعد ان عُرف انه كان قد التقى، سرا، زهدي الطرزى، مراقب منظمة التحرير الفلسطينية في الامم المتحدة. لقد ساد على يومها ان بونغ كان «الضحية» لسياسة يدعمها فاس. ولم يستطع فاس وادارة كلارتر مواجهة الضغط الذي جوبيا به من قبل القوى المؤيدة لاسرائيل، وهي التي عارضت اجتماع بونغ مع الطرزى، لكن فاس - على ما رُوي - اخذت كثيرا بسبب استقالة بونغ، وهذا بالاستقالة ايضا.

ان تصل جيمي كلارتر من قرار الامم المتحدة، بعد ان كان قد يادر الى تأييده، اشارة اخرى واضحة الى ان النزاع في الشرق الاوسط خاص بالسياسة الداخلية في الولايات المتحدة، وسيظل كذلك. ومن ثم، فإن اي مساعدة يمكن ان تقوم بها الولايات المتحدة لحل النزاع، يستحيل عليها ان تؤديها. لقد كان هذا هو الحال وما زال منذ اواخر الاربعينيات. وقد نقل ارنست بين، وزير خارجية بريطانيا، انه قال في اواخر سنة 1946: «اني لا استطيع، في الشؤون الدولية، ان احل الامور اذا كانت قضيتي اصبحت خاضعة للانتخابات المحلية في الولايات المتحدة». وعندما يلاحظ المرء كيف يعالجون المسؤولون في الولايات المتحدة نزاع الشرق الاوسط سنة 1980 التي هي سنة انتخابية، فإنه مضططر الى الاستنتاج انه لم يحدث تغيير كبير منذ اواخر الاربعينيات.

ملحق

قرار رقم ٤٦٥ (١٩٨٠) بتاريخ ١ آذار (مارس) ١٩٨٠.

**ال رسمي للقرارين ٤٤٦ (١٩٧٩)،
و ٤٥٢ (١٩٧٩)،**

وأذ يؤكد مرة أخرى أن اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، تطبق على الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس،

وأذ يشجب قرار حكومة إسرائيل بتسيدها الرسمي للاستيطان الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية والعربيّة الأخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧،

وأذ يساوره بالغ القلق بشأن ممارسات السلطات الإسرائيليّة الراية

ان مجلس الأمن،
أذ يحيط علماً بتقارير لجنة مجلس الأمن
التي ألفت بسبعين القرار ٤٤٦
(١٩٧٩) لدرس الوضع المتعلق
بالمستوطنات في الأراضي العربية
المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها
القدس، المتضمنة في الوثائق
5/13450،

وأذ يحيط علماً أيضاً برسالة كل من
المندوب الدائم للأردن (5/13801)،
والمندوب الدائم للمغرب رئيس
المجموعة الإسلامية (5/13802)،

وأذ يشجب بقوة رفض إسرائيل
التعاون مع اللجنة، ويفسّر لرفضها

- قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي - الإسرائيلي، ١٩٨٠، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أبوظبي: مركز الوثائق والدراسات، ١٩٨١)، ص ٤٧.
- ملاحظة المترجم: إن قرار مجلس الأمن رقم ٤٦٥ الذي نورده ترجمته هنا دعا إسرائيل إلى «فكك المستوطنات القائمة...»، وآلى التوقف فوراً عن إنشاء المستوطنات وبنيتها والتدخل فيها في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس. وقد تبقى المجلس هذا القرار بالإجماع في ١ آذار/مارس ١٩٨٠، في جلسته رقم ٢٢٠٣.
- وكانت الدول الاعضاء فيه لسنة ١٩٨٠ (١٥ دولة) هي: الاتحاد السوفيتي والبرتغال وبولندا وتونس وجامايكا والجمهورية الديمقراتية الألبانية وزامبيا والصين وفرنسا والفيتنام ولوكسمبورغ وبريطانيا والبرتغال والولايات المتحدة الأمريكية.

- ١٩٧٦، وقد دعا السيد فهد القواسمة، رئيس بلدية الخليل في الأرض المحتلة، إلى تزويده بالمعلومات وفقاً للقاعدة ٣٩ من القواعد الإجرائية الموقعة،
 ١ - بنوه بالعمل الذي انجراه اللجنة في تعمير التقرير المتضمن في الوثيقة ٥٨١٣٦٧٩
 ٢ - يوافق على النتائج والوصيات المتضمنة في تقرير اللجنة المذكورة أعلاه؛
 ٣ - يدعوا الأطراف كافة، وبصورة خاصة حكومة إسرائيل، إلى التعاون مع اللجنة؛
 ٤ - يشجب بقوة قرار إسرائيل بمنع رئيس البلدية، فهد القواسمة، من حرية السفر للممثل أمام مجلس الأمن، ويطلب من إسرائيل السماح له بحرية السفر إلى مقر الأمم المتحدة الرئيس لهذا الغرض؛
 ٥ - يقرر أن جميع التدابير التي اتخذتها إسرائيل لتغيير المعالم المقدسة والتراكيب السكانية والهيكلية المؤسسة في الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، أو أي جزء منها، ليس لها أي مستند قانوني، وأن سياسة إسرائيل وأعمالها تتوطّن قسم

التنفيذ سياسة الاستيطان في المناطق العربية المحتلة، بما في ذلك القدس، ونتائجها بالسبة إلى السكان المحليين العرب والفلسطينيين، واد يأخذ في اعتباره ضرورة النظر في تدابير حماية الأراضي والممتلكات العامة والخاصة والموارد المالية، من دون استثناء،

واد يضع في اعتباره الوضع الخاص للقدس، لا سيما ضرورة حماية البعد الروحي والديني القريب للأماكن المقدسة في المدينة والمحافظة عليها، واد يلفت الانتباه إلى النتائج الخطيرة التي ستركتها سياسة الاستيطان على إيه محاولة للتوصيل إلى سلام شامل وعادل و دائم في الشرق الأوسط،
 واد يذكر بقرارات مجلس الأمن الثالثة، وبصورة خاصة بالقرارات ٢٣٧ (١٩٦٧) المؤرخ في ١١ سبتمبر/سبتمبر ١٩٦٧، و ٢٥٢ (١٩٦٨) المؤرخ في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٦٨، و ٢٦٧ (١٩٦٩) المؤرخ في ٣ نوز/نوفمبر ١٩٦٩، و ٣٧١ (١٩٦٩) المؤرخ في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٦٩، و ٢٩٨ (١٩٧١) المؤرخ في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧١، وكذلك بالبيان الاجماعي لرئيس مجلس الأمن المؤرخ في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر

استعماها حصوصاً فيما يتعلّق بالمستوطنات في الأراضي المحتلة؛

٨ - يطلب إلى اللجنة الاستمرار في درس الوضع المتعلّق بالمستوطنات في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، والتحقيق في الانباء عن الاستفزاف الجاد للموارد الطبيعية، وخصوصاً المائية، بقصد ضمان حماية هذه الموارد الطبيعية المهمة في الأراضي الخاضعة للاحتلال، وبقاء تطبيق القرار الحالي تحت التمحض الدقيق؛

٩ - يطلب إلى اللجنة أن ترفع تقريرها إلى مجلس الأمن قبل الأول من أيلول/سبتمبر ١٩٨٠، ويقرر الموعد إلى الاعتقاد في اقرب وقت ممكن بعد ذلك للنظر في التقرير وفي التطبيق الكامل للقرار الحالي

من سكانها ومن المهاجرين الجدد في هذه الأراضي تشكّل خرقاً فاضحاً لأنفاسية حيف الرابعة المتعلقة بحماية الدين وقت الحرب، كما تشكّل عقيدة جدية عام تحقيق سلام شامل وعادل و دائم في الشرق الأوسط؛

٦ - ينجب بشدة استمرار إسرائيل وتصفيتها على متابعة هذه السياسات والمارسات، ويدعو حكومتها وشعبها إلى وقف هذه الاجراءات وتفكك المستوطنات العالمية. كما يدعوها، بصورة خاصة، إلى التوقف فوراً عن إنشاء المستوطنات وسائرها والتدخل فيها في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس؛

٧ - يدعو الدول كافة إلى عدم تقديم أي مساعدات إلى إسرائيل يمكن

سياسة الولايات المتحدة الخارجية في الشرق الأوسط *

ندوة شارك فيها:
 رتشارد بارنت
 ديفيد دلغر
 رتشارد فولك

بارنت: ساعدت عما اعتبره مشكلة السياسة الخارجية الاميركية كما يراها مدبروها. وهذه المشكلة، على ما ارى، هي استمرار للمشكلة ذاتها التي افقت مضاجع الولايات المتحدة منذ انهيار سياسة الحرب الفيتنامية. وتاريخ هذه الفترة كله يمكن اعتباره سعي لاعادة تطوير لاستراتيجية عالية واعادة التأكيد عليها في سبل الحفاظ على المصالح الاميركية الوطنية التقليدية ودفعها

● IPS (37), Vol. X, No. 1 (Autumn 1980), pp. 3-34. ●

ملاحظة عذر المصدر: في إطار سلسلة المحاضرات والندوات التي تعدها مؤسسة الدراسات الفلسطينية، وجهت دعوة إلى ثلاثة من رجال الفكر الراديكاليين الاميركيين لمناقشة التطورات الحديثة في السياسة الخارجية الاميركية، في ضوء ما يمكن ان يكون هذه التطورات من تأثير محتمل على القضية الفلسطينية. ومن الموضوعات التي اعتبرت ذات أهمية خاصة الموقف التصلب الذي وقته ادارة كارتر من الاتحاد السوفيتي مؤخراً، والاثر المحدود في عملية صنع القرار الاميركي للخلافات التي تحاول مع ادائى الحركات التحريرية في العالم الثالث، وال نتيجة المحصلة لسياسة الادارة السابقة حاليًا نحو حركة المقاومة الفلسطينية والزار العربى - الاسرائيلى.

وكان المشاركون الرئيسيون في الحلقة هم: رتشارد بارنت، من معهد دراسات السياسة في واشنطن، ورتشارد فولك، استاذ القانون الدولي في معهد وودرو ويلسون =

إلى الإمام، وذلك عن طريق وسائل وتقنيات تقليدية. والامر الذي تبدل بصورة واسعة في اثناء حرب فيتنام، هو الاستراتيجية الاساسية للحفاظ على العلاقات القائمة. ومبدأ نيكسون، اي فكرة «القتمة»، كان - بطبيعة الحال - معمولاً للاستعاضة عن تدخل الولايات المتحدة المباشر في مناطق من العالم خطرة استراتيجياً، بقوة الدول المحلية، التي كانت تخضع لنفوذ الأميركي تماماً. وأولئك الذين يسمون «وكلاه، حفظ السلام»، وهم الذين يحافظون على المصالح الأميركيّة، سواء في ذلك إيران او إسرائيل او البرازيل - وهي البلاد التي يسمّيها برجمانسكي «صاحبة النفوذ الاقليمي» - هم الذين يصيّبون أعمدة جبل كينجر السلمي.

هذا المبدأ بدا بوضوح انه ضروري كبديل لاستراتيجية كانت قد احققت لأسباب سياسية داخلية، اي الاستراتيجية التي كانت تقوم على احتلال التزام لا يكاد يكون له حدود بالمال الأميركي والجنود والموظفين الأميركيين في مناطق حرية خطرة. وقد تبدل الوضع في السياسة الخارجية في الولايات المتحدة، بطبيعة الحال، بسبب تعزيز القوات الأميركيّة مباشرة، والمخاطر التي واجهت هذه القوات. ولما حامت إدارة كارتر ورثت هذه البنية لصنع السياسة، وهي البنية التي اقامها نيكسون وكينجر مما.

غير ان مشكلات خطرة جداً بدت بعيد ذلك كأنها تعكر امكانات نجاح الاستراتيجية الجديدة، وتعمل على تقويضها: وكانت قضية النفط واحدة من هذه المشكلات. فالاعتماد الخطر المتزايد على نفط الخليج قد اوجد عدّة عوامل جديدة تؤثر على السياسة الأميركيّة. ولتشير إلى عامل واحد فقط،

= جامعة برستون، وديفيد دلفر، مدير مجلة «سفن داير» واحد الناخبين الفعالين لحرب فيتنام سابقاً. وقد عرضوا آراءهم على العلماء في البحث والتحرير في مؤسسة الدراسات الفلسطينية في مقرها في بيروت، في ٢ نيسان /ابريل ١٩٨٠. وكان رئيس الجلسة في تلك المناسبة دوارد سعد، استاذ الأدب الانكليزي والآداب المقارنة في جامعة كولومبيا. وفيما يلي النص المجلح للخطب التي ألقاها وما دار في اعقاب ذلك في الجلسة التي حضرت للاستña والاجوبة.

وهو تصاعد نفقات التشار قوات الولايات المتحدة العسكرية، ذلك بأن ناحية من نواحي الحرب الفتاتية التي لم تفهم تماماً في الولايات المتحدة آنذاك، هي التكاليف الباعثة للموارد، وخصوصاً النفط، التي فرضتها استراتيجية الحرب. وكان ذلك في زمن لم تكن فيه النفقات شيئاً يذكر بالنسبة إلى ما هي عليه اليوم.

والعامل الثاني كان الارتفاع المقلق في حرارة التوتر بين الدول الصناعية في سبل الوصول إلى النفط. وإن اعتقد أن هذا الأمر هو تطور خطير جداً، كما أنه كان أكثر من أن تولت إدارة كارتر الحكم. ومن الفوارق الفريدة أن يختل، في إدارة كارتر، أعضاء «لجنة الثلاثة» البارزون الناصب الكثيرة، من فيهم بريجنسكي الذي كان سبباً في تشكيل السكرتير التنفيذي للجنة. وقد كان المبدأ الأساسي الذي انطلقت منه اللجنة هو أن قضية الأمان الخطوة للولايات المتحدة تكمن في تنظيم علاقاتها بالعالم الصناعي. وقد كانت اللجنة معنية بالهيكل النظام النقدي الذي حدث في أوائل السبعينات، أي عند انتهاء نظام «برتون وودز». وشددت على وجوب التقليل من حدة التوتر المتامي حول النفط والنقد، وهو أمران مترابطان عضويان. وكانت الفكرة الأساسية من إنشاء «لجنة الثلاثة» هي تطوير علاقات جديدة قد يكون من شأنها ترميم الروابط المقطوعة [بين الدول الصناعية] قبل أن تصبح هذه قضية جديدة. وبيدولي، في حقيقة الأمر، أنه قد بدا للعيان أن الخلافات في المصالح بين الولايات المتحدة وبقية العالم الصناعي هي أشد حدة، وإن حدتها المشتبه هي ابرز للأذهان الآن مما كان عليه الأمر لما تولت الإدارة الحكم. وقد ظهر هذا كلّه في اعتبار ردة الفعل لـ«إيه اف كي» في اليابان وأوروبا الغربية.

وقد كان في الإدارة، منذ البداية، توتر أصيل مصدره ما يمكنني أن اسميه جدول الأعمال الثلاثي، الذي كان يرمي إلى ترميم العلاقات بالعالم الصناعي، والتوصيل إلى نوع من التفاهم مع العالم الثالث. ولم تكن الغاية من هذا التفاهم أن يدخل أي تبدل أساس في المصالح أو الامتيازات المضمنة في جدول أعمال النظام الاقتصادي الجديد. بل كان مقصوداً به أن يغدو

استراتيجية، شبيهة الى حد ما باستراتيجية نيكسون في تعامله مع قضية الامن العسكري، اي ان بناء الاقتصاد الاميركي يوكلاء علیين بحيث يمكن التخفيف من التوتر، والتقليل من حدة الدعاية، وتجنب وضع المجاہة بين الولايات المتحدة والعالم الثالث في مثل ما كان عليه في اوائل السبعينات. والذي اعتقده ان حق هذا المقصود قد باه بالفشل، وذلك لاسباب مختلفة.

واعتقد ان احد هذه الاسباب يعود الى ان التوتر في داخل الادارة، بين جدول الاعمال الثلاثي وبين ما اسميه الاستمرار في تحديد مصالح السياسة الخارجية الاميركية طبقاً لفهم الحرب الباردة، تواصل وسيطر على الادارة. ومن المؤسف في الصحف ان يرسم هذان الاتجاهان التناقضان بتة احدهما - الاتجاه الثلاثي - الى فائس، والآخر الى بريجنسكي. ورأى ان هذا وصف صحيح - الى حد كبير - للوضع، مع ان مثل هذا التفسير قد يبالغ فيه. وثاتلت «الادارة» الحكم كانت ملزمة بالاستمرار في الوفاق مع الاتحاد السوفيatic وتوسيع مجالاته، ولكن بطريقة تمكن اميركا عملياً من استعادة المبادرة.

اني ارى من الاصف ان يقال، كما قال نيكسون في السبعينات، ان ما يدفع الانتصارات الدبلوماسية التي دخلت في اقامة الوفاق كانت، فيحقيقة الامر، مثل سلسلة من التنازلات لواقع سوفياتية كانت «الادارات» الاميركية تقابها لمدة طويلة. وقد دخل في عداد هذه التنازلات بصورة يازرة، قبول التسوية في آلاتها والقبول، ولو نظرياً على الأقل، بالأمر الوحيد الذي كان السoviatis يطالبون به بشدة في المجال العسكري، اي فكرة المساواة العسكرية، او شكل من الشكال التعادل. ولم تكن الادارة تدخل الحكم حتى بدأت خيوط كرة الوفاق تتفكك بسرعة فائقة. وقد كان ذلك نتيجة عدة عوامل.

أولاً، ان سياسة بريجنسكي العالية كانت تخوض، في جزء مهم منها، المجموع الایديولوجي على الاتحاد السوفيatic. والثان الاول لحملة كارتر بشأن «حقوق الانسان» اثنا جاءت لتقوم بهذا بالضبط. وقد فسرها بريجنسكي في

الواقع وبصراحة تامة، في مقابلة صحافية: «إن الاتحاد السوفيتي جال وصال من دون حساب» (هذا اصطلاح عريب)، « بينما كانت الولايات المتحدة تقاتل في فيتنام »، والحقيقة كانت إن الاتحاد السوفيتي كانت له الافضلية وذلك لأنه ليس الولايات المتحدة. غير أن الوقت قد حان لاتخاذ المبادرة والحملة على الاتحاد السوفيتي في اضعف نقطة فيه؛ ومعن هذا تنظيم القوى العالمية للدفاع عن حقوق الانسان والضغط بها عليه. وفي الوقت ذاته، سمحت الادارة لنفسها، بسبب ما اعتقاده سخافة الرئيس التي لا تصدق، بأن تتقنع نفسها باتهاب خط جديد كلبا مع السوفيات في مفاهيم السلاح. ومن ثم قدمت في شهر آذار/مارس مقترنات كان من شأنها ان تبذل لا الصفة الجوهيرية لمجادلات «سالت» فحسب، بل الاطار الاداري بكامله، وهو الذي كانت المفاوضات تدور خصمه. وقد كانت هذه صدمة جسمية للسوفيات، وأثارت شعورا عميقا بالشك، خصوصا في سياق البيانات الجديدة التي كانت تصدر عن واشنطن فيما يتعلق بحقوق الانسان والاتحاد السوفيتي.

وترتب على ذلك تدهور سريع ناشئ عن حالة كانت قائمة منذ انتخاب الرئيس سنة ١٩٧٦. وقد كان يدعم هذه الحملة مدير الامن القومي، وجماعة من ارباب الصناعات المرتبطة بالدفاع، ورجال عسكريون متقاعدون وغيرهم، وكانت تطلق على نفسها «لجنة الخطر الراهن». وقد نجحت في اقامة الاطار الكامل للحوار الداخلي فيها يختص العلاقة بالاتحاد السوفيتي. وكانت الحاجة الاساسية ان الاتحاد السوفيتي قد حقق تفوقا عسكريا، وان ردة الفعل الوحيدة التي يمكن للولايات المتحدة القيام بها هي ان تسير بخطى قوية جديدة. وترتب على هذا وضع عجزت فيه الادارة، ايديولوجيا وسياسيا، عن القيام بالدفاع عن الاستمرار في قضية الوفاق مع الاتحاد السوفيتي داخل البلد. ففي محاولة تحرير اتفاقية «سالت» الجديدة ارتكبت الادارة، في رأسي، خطأ فاحشا اذ قلت الميكل الاساسي والفرضيات التي تقدم بها الفريق الآخر، في الوقت الذي كانت تقدم حجة تكتيكية محدودة جدا عن الاسباب التي توجب قبول الاتفاقية. وقد فشلت تماما في الحصول على دعم عام كاف لضمانت ابرام مجلس الشيرخ

للاقتصاد. وكان من نتيجة ذلك انه لما دخلت السوفيات أفغانستان كانت جميع العناصر الأساسية لل استراتيجية العسكرية الجديدة الخالية قد وضعت في مراكزها. كان قد تقرر ان تزداد الميزانية العسكرية ٥٪ سنويًا، بعدأخذ التضخم (المالي) بعين الاعتبار، وبقطع النظر عن ماهية المحتوى. وقد أخذ قرار بنشر مجموعة جديدة من الصواريخ المتوسطة (صواريخ برشن وكروز) في أوروبا، وهي صواريخ مثيرة للغابة، كما أنها تهدد الاتحاد السوفيتي خاصة. وذلك ليسين: الاول اهوا من وجهة نظر السوفيات، مثل نظام اسلحة استراتيجية جديدة، الامر الذي هو انتهاء صریح لضمون «السته»، اذا ان هذه هي الاسلحه التي تستطيع ان تصيب كل مدينة كبيرة في الاتحاد السوفيتي الى الغرب من جبال اورال في غضون ٤ - ٧ دقائق. يضاف الى ذلك، ان الخاصية التقنية لهذه الاسلحه تحمل مراقبة الاسلحه امرا شبيها بالحال (صواريخ كروز يسهل تحبتها، ويقاد يكون من العبر الدفاع ضدتها). وكان في المكان خطط عسكري سوفيتي، ينظر الى الوضع من نقطة اشراف لسنة ١٩٨٠، ان يتصور العودة الى تفوق الولايات المتحدة العسكرية، ولو من الناحية النظرية. وليس معنى هذا ان الولايات المتحدة ستقوم بحرب ناجحة - فليس في استطاعة احد ان يقوم بحرب نووية ناجحة - لكن الائز السياسي الذي تختلف اعادة التفوق الكبير الاميركي ثقبا وعديدا ويمثل هذه الضخامة هو، في رأسي، مدعما لاهتمام السوفيات الجدي.

وأختم بالاشارة البسيطة الى ان السياسة «الحرية» الخالية، التي تشمل العودة الى سياسة جون فوستر دالاس الرامية الى الحصول على قواعد في تركيا وعمان والصومال وغيرها من الاماكن، تواجه مشكلات واقعية وأساسية جديدة. والذي اراه هو ان انها كل من الفكرة غير الواقعية للاستراتيجية الثلاثية والت Murdoch الذي وضعه كيسنجر لسياسة الوفاق، ادى الى العودة الى الاراء الاستراتيجية التي كانت رائجة قبل جيل، وهي فترة «ما قبل الوفاق». وهذه الاراء تمثل جهدا يقوم على اساس ذي شقين: تخفيض الحسائر الاميركية، ومحاولة اعادة الموقع العالمي الى ما كان عليه قبلها - لكن في عالم قد

خلافاً من العاملين الأصلين اللذين مكنا مثل هذه الاستراتيجية من النجاح في الحسمين: أحد هذين العاملين هو أن المجموعة المستقرة من الدول المطاعة نسبياً والسلطة والتي طوّعت سياسياً وكانت جميعها تحيط بالاتحاد السوفيتي، قد انهى أمرها. فكل من هذه الدول يمكن أن تصبح «إيران»، ودخول كميات كبيرة ومتطرفة من الشحنات العسكرية قد يكون، من وجهة النظر الأميركيّة، العامل الذي يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في أي من هذه الدول، كما حدث في إيران، والعامل الثاني الأساسي، الذي أرى أنه يبدل بصورة جوهرية احتمال نجاح العودة إلى الاستراتيجية القديمة، هو الديناميكية الجديدة في العلاقات الثالثة داخل العالم الصناعي: هناك الارتكاز المتزايد أن مصالح اليابان والأوروبيين الغربيين ليست مطابقة لمصالح الولايات المتحدة، وهناك أيضاً دلائل على أن رعامة الولايات المتحدة، في ظل تطوير استراتيجية قديمة منفتحة أساساً على الحرب الباردة العالمية، ستُقاوم.

فولك: أود، باديء ذي بدء، أن أؤكد نقطة رئيسية، وهي التي أبرزها ذلك بارت ب ايضاً لأنني أرى أنها تتطبق عامة على سياسة الولايات المتحدة الخارجية في عهد كارتر، أن جميع المبادرات الكبرى في السياسة الخارجية الأميركيّة، بقطع النظر عن نقطة انطلاقها، كانت تطور وتبرر في هيكلية من افتراضات على يد أكثر مؤسسات الحكم الأميركيّي رجعية. وكان هذا يمثل، في المجال الداخلي في الولايات المتحدة، انتصاراً لأولئك الذين كانوا يدعون إلى موقف في السياسة الخارجية ذي طابع اشد عسكريّة. وقد وجد كارتر، على الرغم من ادعائه أنه كان رئيساً محافظاً على التقليد الليبرالي، أن من الضروري أن يعقلن جميع مبادراته ويقيم الدعم السياسي لها، عن طريق قبوله بافتراضات موقف العسكريين. وبالعكس، فقد ترتب على ذلك أن بداً كارتر قليلاً التأثير لأنّ ظهر كأنه يؤيد وجهة نظر معينة في العلاقات الدوليّة، بينما كان يتبع وجهة نظر أخرى في حقيقة الأمر. ومن ثم، فإنه لا يحصل على اعتراف بفضلاته لا من العسكريين، لأنّه يستعمل لغة «ناعمة» نابعة من التقليد الليبرالي، ولا من الدوائر الأكثر تقدماً لأنّه كان يقبل افتراضات هيكلية

العسكريين لفهم التزون الدولي

وقد بدلت هذه الصفة الخاصة في السياسة الخارجية لإدارة كارتر، لأول مرة، في الجدل بشأن معاهدات قناعتها. وما يدعو إلى الاهتمام أن يكون هذا الأمر أول مثل ملموس للقطيعة بين الكلام والفعل، وهي الصفة المميزة لسياسة كارتر الخارجية. فقد عرضت المعاهدات أولاً على أنها جهد تقوم به الولايات المتحدة لمجاهدة الضغوط العالمية ضد الاستعمار، والتخلص من علاقة بالية بيها. لكن الحوار النهي إلى أن يقول كارتر: «هذا ما كان يفعله ندي روزفلت لو انه كان بيتاً اليوم» – وهوامر له دلالته البالغة. وليس ثمة فرق بين أن يكون ندي روزفلت في أيامه أو أن يكون بيتاً اليوم، فالرجل يلخص، في كلامه وأعماله، الرئاسة العسكرية والتدخلية، وخصوصاً بالنسبة إلى النصف الغربي من الكورة الأرضية.

وفي سياق فهم سياسة الولايات المتحدة الخارجية يتوجب على المرء أن يتساءل لماذا أصبح الرئيس كارتر تقريراً في جميع مناطق السياسة الخطيرة، والذي كان في أسلوبه ليبرالي وانسانياً من دون أن يندى له جبين؛ أصبح أكثر فأكثر ايجالاً في العسكرية والرجعية من الناحية العملية. إن أيام حماولة لتوضيح السياسة الخارجية الأمريكية يجب أن تبدأ في المسرح الأميركي الداخلي، وبصورة خاصة لدرأك كارتر ومستشاره لطيفة هذا المسرح المتقلبة. إن ادراكهم للصلة بين الفوى والضغوط، التي تقوم داخل المجتمع السياسي الداخلي الأميركي في هذا الوقت، أمر حيوى لتقدير الواقع الأساسية في القرارات السياسية. وهذا التفاعل بين العوامل السياسة الداخلية وأهداف السياسة الخارجية أمر يبرز بصورة خاصة في السياسة الأمريكية نحو الشرق الأوسط.

اعتقد ان ثمة ادراكاً متزايداً، سواء داخل الولايات المتحدة او في العالم عامة، ان العقد القائم سيرز، الى درجة لعلها اكبر كثيراً مما مر في تاريخ العالم، المدى الذي ستبلغه منطقة الشرق الأوسط على أنها نقطة التقل الحقيقة في السياسة العالمية. اتها، من حيث جغرافيتها السياسية (جيوبولييتها)،

رئيسية وستظل كذلك، وذلك بسب عناصر ثلاثة: اولاً، أنها تقدم الامكان لأن تقوم فيها مواجهة مباشرة بين المبارزين. ثانياً، أنها تحتوي على أكبر مصدر اقتصادي حيوي بالنسبة إلى الجيوسياسيّة: السيطرة على طرق الوصول إلى النفط. ثالثاً، يبدو أنها تدخل في إطار أكثر اهتمامات السياسة الأميركيّة جوداً، إذ تحافظ على سياسة نحو إسرائيل تعزل الولايات المتحدة عزلاً دبلوماسياً متراجعاً داخل العالم بأسره، بما في ذلك الجزء غير الشيعي. والتفاعل المشابك لهذه العناصر، وفي سياق العصر النووي، هو الذي يجعل من هذه المنطقة بوتقة ملائمة لزراع عنيف، ورحة حيث سيكتب فيها تاريخ مسلسل البشرية، وخصوصاً خلال العقد القادم أو ما يقرب من ذلك.

وإذا التفتنا إلى الموقف الأميركي من هذه الاتجاهات الخطيرة في الشرق الأوسط، أي مشكلات كيفية التعامل مع الأشقاء السوفيات والاعتماد على النفط ومع الزراع العربي - الإسرائيلي ولله الفلسطيني، فاتي اعتقد أن هناك وجوهاً أربعة: اولاً، إن الاتجاه أخذ يصبح عسكرياً وسيطر هكذا في تصاعد. يضاف إلى ذلك أن هذا الاتجاه العسكري هو الذي يُتيح، على الرغم من أنه لا يتمتع إلا بقدر ضئيل من النجاح في الحقيقة. ثالثاً، إن توافق امكانات الفشل الخطير من جهة، وتزعز المراهنات والأهمية الفائقة للمصالح المتضمنة من جهة أخرى، يخلقان وضعاً بالغ الخطورة ومدمرة، ما لم يمكن تحويله بطريقة ما. وأخيراً، يتحمّل المرء أن يتساءل، بعد النظر إلى هذه النقاط الثلاث: لماذا يتبع الناس الأذكياء سياسة تظهر بوضوح أنها مدمرة لذاتها؟ وبقطع النظر عن الخيار الذي يتخذه المرء لوصف توجيه مؤسسة سياسة الولايات المتحدة الخارجية اليوم، فإنه يجدر أن الذين يمارسونها ليسوا أحياء، وأنهم ليسوا مصممين على تدمير أنفسهم أو تدمير العالم. فيبقى السؤال: لماذا يتبعون سياسة متوصّل تماماً إلى هذه الاتجاهات؟

إن الإجابة عن هذا السؤال تعملي على العودة إلى نقطة لمحت إليها قبل: إن هؤلاء القوم يتبعون هذه السياسة الخارجية العميّة لأنهم، من حيث تركيّتهم، مقيدين بسلسلة من العوامل الدوليّة والداخليّة. وبكلام آخر

— وهذا يعتمد على نوع التفسير الايديولوجي الذي يريد الواحد من ان يلجم ايه لفهم معنى التركيبة المقيدة — قلنا ان صانعي السياسة، على ما يبدو، ينفّضهم التخيّل للبحث عن سبل غير عسكري ناجع لحماية المصالح الاميركية والغربية. ان الذي يبدو صالح سياسيا داخل تركيبة الوضع الاميركي، هو الذي ينحرف بالسياسة في هذا الاتجاه العسكري والتدميري للذاته. ثم ارجو ان يسمح لي بأن احاول القول بايجاز لماذا ارى الاتساع تتطور في هذا الاتجاه الذي يؤدي، على الافق في المدى القصير، الى نظرية تشاورية في التعلُّم نحو سياسة خارجية اميركية تقدمية.

ان الشيء الاميركي الابعد اهله بالنسبة الى الشرق الاوسط هو، بطبيعة الحال، الوصول الى النفط. ان ٣٤٪ من المستورّدات الاميركية تأتي من منطقة الخليج، و٦١٪ من مستورّدات اوروبا الغربية و٧٢٪ من مستورّدات اليابان تأتي ايضاً من الخليج. بالإضافة الى ذلك، كما تعرفون، فإن اكثر من ٥٠٪ من احتياط النفط المؤكّد للعالم يأجّمه موجود في هذه المنطقة. واقتصاد العالم الصناعي المتطرّف وغير الاشتراكي يعتمد اعتماداً كلياً في يقائه على استمرار الوصول الى هذا النفط، على الاقل طوال السنوات العشرين القادمة. وفي تقديري، ان ادرك هذا الامر، اي عدم الاستغناء عن الوصول الى هذا النفط، هو المطلّق الاساسي غير المعترف به للسياسة الخارجية الاميركية. على كل حال، فإن هذا المطلّق لا يعلمه بمثيل هذا التحدّيد اولئك المسؤولون عن صنع السياسة. وهذا يعكس، فيما اعتقد، الاحساس بالتهديد الناشئ عن ادراك ان النفط المستورد من الخليج مهم جداً بالنسبة الى اتعاش الاقتصاد والاطمئنان الداخلي في اميركا؛ وليس تمهيد بديل بسيط او جاهز يمكن التوصل اليه.

وقد اعد المجلس الاطلسي دراسة بعنوان «النفط والاضطراب» (Oil and Turmoil)، وهي تؤيد ما ذكرت اليه. وكان ضمن جماعة العمل التي اعدت الدراسة عدّيد من كبار الضباط (الجنرالات) وروشارد هلمز، مدير وكالة الاستخبارات المركزية السابقة، وكذلك فئة من اساطير النفط وكبار

الدبلوماسيين العاملين في مؤسسة سياسة الولايات المتحدة الخارجية . فهـنـاـ اـذـنـ،ـ وـثـيقـةـ كـمـثـلـةـ بـلـجـعـ الـأـرـاءـ،ـ وـتـعـكـسـ شـوـعـ النـظـرـةـ العـالـيـةـ السـائـدـةـ وـتـرـسـخـهاـ وـماـ يـسـتـرـغـ عـنـ الـإـتـبـاهـ انـ وـثـيقـةـ المـجـلـسـ الـأـطـلـيـ مـهـنـهـ أـعـدـتـ قـبـلـ دـخـولـ السـوـفـيـاتـ اـفـغـانـسـتـانـ بـأشـهـرـ،ـ لـكـنـ بـعـدـ سـقـوطـ الشـاهـ .ـ وـاـذـ كـنـتـ قدـ اـصـبـتـ صـمـيمـ الـحـقـيقـةـ فـيـ تـقـدـيرـيـ لـلـمـنـطـلـقـ الرـئـيـسـ الـذـيـ هـوـ اـسـاسـ السـيـاسـةـ الـامـيرـكـيـةـ نـحـوـ الشـرـقـ الـاـوـسـطـ،ـ نـكـونـ اـذـنـ اـخـدـتـ اـهـدـافـاـ مـبـاشـرـاـ وـجـارـحاـ لـاـ يـكـنـ تـقـلـيلـ اـهـيـتهاـ اـبـداـ .ـ وـيـعـودـ ذـلـكـ إـلـىـ اـهـنـاـ اـوـجـدـتـ تـهـيـيدـاـ مـبـاشـرـاـ وـجـارـحاـ لـلـمـنـطـلـقـ الرـئـيـسـ .ـ وـهـيـ تـعـبـرـ اـيـضاـ اـقـسـ حـسـارـةـ جـيـوبـولـيـتـيـةـ تـلـقـنـهاـ المـصالـحـ الغـرـيـبةـ مـنـ الـحـربـ العـالـيـةـ الثـانـيـةـ .ـ

وـثـمـةـ وـجـهـ آـخـرـ لـلـسـيـاسـةـ الـخـارـجـيـةـ الـامـيرـكـيـةـ نـجـاهـ الشـرـقـ الـاـوـسـطـ يـنـعـ ماـ اـسـبـهـ «ـالـتـوـجـهـ الـامـيرـكـيـ»ـ .ـ وـقـدـ تـعـمـدـتـ اـسـتـعـمـالـ «ـامـيرـكـيـ»ـ لـ«ـاـسـتـعـمـارـيـ»ـ،ـ وـذـلـكـ لـاـسـابـ تـعـلـقـ بـالتـجـرـدـ الـفـكـرـيـ،ـ مـعـ اـتـيـ اـعـتـدـ اـنـ فـيـ السـيـاسـةـ الـخـارـجـيـةـ الـامـيرـكـيـةـ عـنـاصـرـ مـنـ الـامـيرـكـيـةـ وـالـاـسـتـعـمـارـيـةـ .ـ وـاعـنـ الـامـيرـكـيـةـ اـنـ مـنـ «ـمـسـؤـولـيـةـ»ـ اـمـيرـكـيـاـ اـنـ تـعـطـيـ عـالـمـ غـيرـ الشـيـوعـيـ «ـالـقـيـادـةـ»ـ وـ«ـالـقـيـادـةـ»ـ،ـ فـيـ هـذـاـ الـاـطـارـ الـامـيرـكـيـ،ـ يـفـهـمـ مـنـهاـ التـحـكـمـ .ـ وـتـقـلـلـ الـامـيرـكـيـةـ،ـ عـلـ كـلـ،ـ كـلـمـةـ رـمـزـيـةـ لـلـتـحـكـمـ؛ـ فـالـزـعـمـاءـ الـامـيرـكـيـوـنـ لـاـ يـكـنـهـمـ القـوـلـ «ـتـحـكـمـ»ـ بـصـرـاحـةـ .ـ وـفـيـ هـذـاـ السـيـاقـ يـدـخـلـ فـيـ «ـتـحـكـمـ»ـ الـقـدـرـةـ الـعـسـكـرـيـةـ لـلـحـيـلـوـلـةـ دـوـنـ تـطـورـاتـ عـكـسـيـةـ .ـ بـالـاـخـافـةـ إـلـىـ ذـلـكـ،ـ فـانـ «ـتـحـكـمـ»ـ يـقـضـيـ وـجـودـ الـاـحـسـانـ بـالـاـمـرـ القـادـمـ،ـ وـلـاـ يـسـتـطـعـ صـانـعـوـ سـيـاسـةـ الـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدةـ ثـحـمـلـ الـوـضـعـ السـيـاسـيـ الـدـوـلـيـ الـتـفـجـرـ القـائـمـ الـيـوـمـ فـيـ الشـرـقـ الـاـوـسـطـ .ـ وـالـسـيـاسـةـ الـوـجـيـدةـ الـمـلـاتـمـةـ وـالـصـالـحةـ،ـ عـنـدـمـاـ يـنـظـرـ إـلـيـهاـ مـنـ هـذـاـ الـنـظـورـ،ـ هـيـ عـاـوـنـةـ عـلـارـسـةـ «ـتـحـكـمـ»ـ عـلـ هـذـهـ الـاـوـصـاعـ الـتـيـ لـاـ يـكـنـهـنـ بـهـاـ بـالـوـسـائـلـ الـعـسـكـرـيـةـ .ـ وـلـيـسـ مـثـلـ هـذـاـ الـلـوـقـفـ شـيـاـ غـيرـ مـاـلـوـفـ بـالـنـسـةـ إـلـىـ مـاـ يـكـنـ لـلـسـيـاسـةـ الـامـيرـكـيـةـ الـخـارـجـيـةـ اـنـ تـتـوـلـاـ؛ـ فـقـدـ حـاـوـلـهـ فـيـ تـعـاطـيـهـ مـعـ الـقـومـيـاتـ الـثـورـيـةـ،ـ مـرـةـ بـعـدـ الـأـخـرـيـ،ـ وـقـدـ فـشـلـتـ تـكـرـارـاـ عـلـ لـشـكـالـ مـتـابـيـةـ:ـ فـشـلـتـ فـيـ فـيـنـانـ يـشـكـلـهـاـ الـمـكـشـفـ؛ـ وـفـشـلـتـ فـيـ إـيـرانـ عـلـ تـحـوـيـلـهـ اـكـثـرـ تـغـطـيـةـ .ـ

وجوه هذه السياسة هو محاولة «التحكم» في القومية الثورية عن طريق صياغة النزاع بالصيغة العسكرية (عسكرة النزاع). وهذا مبرر المشروع الامريكي في الشرق الاوسط اليوم. وهذه السياسة تذر بالضرورة، وقبل كل شيء آخر، بمحاجة ومصادمة مع القومية الثورية الفلسطينية، التي هي الصيغة الاشد فعالية روحياً، والاشد تهديداً عقلياً، التي تتحذها القومية في هذه المنطقة. وهي، من المنظور الامريكي لسياسة الولايات المتحدة الخارجية، حقيقة حل، بالنظر، حق، يقطع النظر عن ارتضائها باسر اثنا

هذا الاطار الاميرالي المهيمن ضروري لفهم الاستجابة الاعم للقومية الثورية. وهكذا، فإن المرء ليجد هذه العودة المستهجنة الى سياسة مقاومة القومية الثورية، التي كانت مائلة في فترة ما قبل فيتنام؛ وكل ما هناك اهبا البنت اليوم تربى مختلفا عقائديا وايديولوجيا. يمكنك عمليا ان تستعيس - والامر لا يعلو كونه تجدیدا تكنولوجيا - بقوة الانتشار السريع عن القبوعات الحضر، وبفكرة القوة التحركية والقادمة عن القوات الارضية المقاومة للعصيان. وال فكرة الرئيسية تعود الى الظهور مجددا، وهي اتنا في فترة «اعتماد الاميرالية على نفسها»؛ اذ ان مبدأ تكون يان افلامه. وعلى كل حال، يرفض صانعو السياسة الاميركيون ان يتذكروا العمليات الفاشلة مثل هذا النوع من الاعتماد على النفس في الماضي. فكارتر وآخرون غيره في مؤسسة السياسة الخارجية يصررون على ان تتغلب اميركا على شلل الارادة الذي كان بقدمة ما تركته التجربة القيتالية. وينظر الى الاختيارات السابقة كأن لا علاقة لها بالواقع الحالى؛ يجب ان ترکن هذه الاختيارات جانبا كي يمكن السير قدما بالسياسة الحاضرة - يصرف النظر عن كونها تقتضي التخلص ذاتيا النابعة من المنطق الاعوج نفسه.

وتحة وجه ثالث يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار في فهم هذا السياق المقيد،
والذى هو مهم للغاية هنا، وهو عبارة سير التاريخ. ففي اللحظة التي يبعث
فيها هذا الموقف الامبرialis يجد الواحد من دلالات متزايدة، وخصوصاً في الشرق
الاوسيط، على تساعد نشاط قومي ثوري عالم. ان القبول الواسع بشرعية

منظمة التحرير الفلسطينية هو اعتراف، في بقية العالم، بما يمكن ان تذر به مسيرة التاريخ هذه بالسبة الى المستقبل. والدول الاستعمارية القديمة هي، من جهة، اكثر تقهيا من الولايات المتحدة لهذا، لأنها خاضت الحروب الاستعمارية وخسرتها، كما ان وسائلها العسكرية عاجزة بحيث لا تسمح لها حق بالتفكير في السير في مثل هذا السبيل اليوم.

ان مقاومة مسيرة التاريخ هذه هي الانهياك في جهود عدية الخذول الى درجة مرعبة. والطريقة الوحيدة التي يمكن ان تعطي هذا الامر مصداقته هي التلويح بالانذار النووي. واذا لم تتمكن قوة اميريكية مؤلفة من نصف مليون جندي، مدعاومة بأسلحة متطرفة تكتولوجيا من كل نوع يمكن تصوره، من القضاء على الثورة الفيتامية، فإنه يبدو ان من غير المعقول القول انه حتى «قوة الانتشار السريع» المزودة بآقوى الاسلحه قد تتمكن من صد تيار القومية الثورية في الشرق الاوسط. وهكذا، فان في خلفية سياسة الولايات المتحدة اليوم العودة الى سياسة دالاس الانتقامية باستعمال قوى هائلة؛ اي انه لا يجوز لأحد ان يبعث بصالح الولايات المتحدة لأن ذلك قد ينتهي الى حرب نووية. وهذا هو اساس الخطير الذي تذر به «العسكرية» الجديدة.

وأخيرا، يقودني هذا الى القول ان محاولة العثور على مبرر ايديولوجي لهذه السياسة، في سياق التفكير الاميركي، تخلق الشيء الكثير من الاحيرة. فليست الولايات المتحدة بلدا يمكنه ان يعترف بدوره الاميركالي، ولا بتوجيهه العسكري في سيل الدفاع عما يعتبره مصالحه القومية. وابى هذا يعود السبب، الى حد كبير، في تضخيم دخول السوفيات افغانستان - احياء الحرب الباردة. والقول ان هذا العمل هو اخطر ما تعرض له السلم منذ الحرب العالمية الثانية. ففي السياق الفكري الاميركي يزود هذا الامر حجة منطقية مقبولة لهذه العسكرية الجديدة. وهكذا، فان صاحبها حافظا في الولايات المتحدة، ولم سغير، قال عن الاستيلاء على السفاراة الاميركية في طهران انه كان «الاثارة التي هبّت من النساء بواسطة آية الله». ومن الواضح ان سفير لم يكن يرى الاستيلاء، بل الحالة النفسية التي نشأت، ولا بد، عن هذا الاستيلاء. وفي

رأي سفير ان هذه الحالة الاكثر تشنجا سترغم ادارة كارتر على اتخاذ الاجراءات الاشد عطفا التي كان الصحافي يطالب بها باستمرار.

يؤدي جميع ما قدمته من آراء حتى الان، الى نظرى النهاية وهي ان الولايات المتحدة امبراطورية سائرة في طريق الانحطاط، وهذه النظرة هي ، في الوقت ذاته، تصور لأكثر العالم وتصريح عن حقيقة دولة. ومن الناحية التاريخية، فإن انحطاط دولة امبرالية يغير الى انتقال خطير، ذلك لأن الدولة الامبرالية لا تملك، في اثناء ذلك الانحطاط، سوى قوتها الحربية الهائلة لوقف هذا الاتجاه الناوى. وهذا يؤدي الى نوع من الافلاس في السياسة الذي هو نابع بالخطر؛ غير انه يخلق فرصة مواتية اذ يمكن في هذا الفراغ في السياسة، امكان زيادة الوعي العام. والقيادة، بسبب اهانة تركيبة مقيدة، لا تستطع ان توافق مع الحقائق الجديدة. ومن الناحية الاخرى، فإن الجمهور قد يترايد تقبله للدعایة ما تقول ان لأميركا دورا جديدا في النظام العالمي، وهذا الدور هو الذي يخلق في خاتمة المطاف احتمالات متزايدة نحو التبدل.

ولست اشعر، على كل حال، بأن نمة فرصة للخروج من هذا القيد هيكل الحكم على ايدي الجمهوريين او الديمقراطيين. فالمرisan لا يتميز واحدهما من الآخر فيما يتعلق بقضية الاصلاح البيئي. والسبيل الوحيد للخروج من هذا القيد هيكل هو عبر سياسة تقدمية داخلية في الولايات المتحدة نفسها. فلا سيل الى تغيير اساسى موائم في السياسة الخارجية، من دون سياسة تقدمية حقيقة تبدل الجر والسباق السياسي داخل الولايات المتحدة. ولا يجوز للمرء ان يسرز تغيير نظرية النخبة، لانكينا ولا استراتيجية - ولو انه ليس ثمة من خطأ في محاولة ذلك؛ انى واثق من انه لا يوجد مجال كبير لتبدل ذي الهمة. وعوضا عن ذلك، يجب تسلط النشاط والجهد السياسي نحو تغيير الرأي العام، وتفوية التشكيلات والامكانات التقدمية داخل الولايات المتحدة.

دلفر: لا ادرى تماما كيف تبدو لكم التنبؤات او الى اي مدى تفكرون فيها يتعلق بالنبؤات، لكن في الولايات المتحدة الكثير من الاساطير حول تلك

الفترة. فهناك اسطورة تقول انها كانت عقداً عجياً اذ كان كل واحد في المعركة، وفي الشارع. وهناك نزعة قوية الى التقليل من أهمية الفترة الحالية، اي السبعينيات او يده الثمانينات، وذلك قياماً بالفترة العجيبة ذات الثورة والحركة الاجتماعية.

وواقع الامر هو ان السبعينيات كانت شديدة البطء في تطورها، وخلال معظمها كان عدد من الشعب يخاف النظام ويقاومه اصغر من عدد اولئك الذين فعلوا الشيء ذاته في السبعينيات، ومن المؤكد انه اصغر مما هو عليه الان. واحدى نظرياتي تقول ان فترة «استنزاف للطاقة» تعقب كل حرب. فالحرب تحفز الطاقة — بمعنى ان الناس يصرفونها بشكل طارىء. وفي حالتنا، في حالة حرب فيتنام، صرف الكثير من الطاقة ضد الحرب، بدلاً من صرفها — كما حدث في الحرب العالمية الثانية — في دعم الحرب، لكن النتيجة التي تلت ذلك كانت عائلة.

ورغبة ما في اكتفاء ديناميكية الحركات الاجتماعية وحركات المقاومة في الولايات المتحدة، نذكر انفسنا بأنه كان ثمة حركة نشيطة ضد الرأسماليين ضد المؤسسة في الولايات المتحدة عشية الحرب العالمية الثانية — وهذا يسهل فهمه بسبب حالة الكذب. وكانت الفترة ايضاً شبيهة بأخر السبعينيات، اذ ان الناس خرجموا اول مرة على النظام وانتقدوه وكانوا ضده. لكن، اساساً بين سنة ١٩٤٥ وسنة ١٩٦٥ جمعت الطاقة بامكانها ووجهت نحو الحرب العالمية الثانية. وفي نهاية تلك الفترة كانت الحركة الراديكالية قد استنفرت بشكل واضح.

ولما كتبت ضد الفاشية في وقت مبكر كنت كثيراً ما اتفاقي مع الناس، بمن في ذلك اعضاء اسرتي وأصدقائي المقربون، فيها اذا كان من الصواب ان انقسم الى الولايات المتحدة لمحاربة الفاشية، او ان من الضروري ان تخذل الخطوة التي اخذتها انا، وهي المقاومة، لأن الحرب ضد الفاشية كانت تقودها دولة مستعمرة عسكرية، وانها لن تصل الى نهايتها الصحيحة. لكن في جميع هذه المناقشات كان تعليقهم «انا سأنتصر في القتال؛ لأننا مستخلص من

هتلر اولاً، ثم نعود هنا لنقاتل حكومتنا». لكن ما جاءت سنة ١٩٤٥، كان ذلك كله قد ذهب هباء، ودخلنا فترة ضياع وانعدام اي حركة احتجاج ذات حيوية، لوعل مقياس واسع، او اي حركة للتغيير الاجتماعي.

ثم ظهرت، طبعاً، فترة الكارثة (نسبة الى السناتور مكارثي). تم جاءت سنة ١٩٥٦ وحلت معها، من حيث لا يدري احد، بدء التغيير، وقد رافق ذلك حادثة مقاطعة «باص مونغومري». هذه كانت حقاً بداية فترة كان الطور فيها طويلاً وبطيئاً من سنة ١٩٥٦ الى سنة ١٩٦٧. يتحدث الناس عن نشاط ضخم في السينات، لكنني اذكر انتا لم تقتل» خيلاً لأول مرة إلا في نيسان/ابريل ١٩٦٥، اذ تم لنا القيام بظاهرة وطنية ضخمة ناجحة ضد الحرب في فيتنام. وكم تقدرون عدد الذين اشتركوا في هذه الظاهرة؟ انه ١٥،٠٠٠ شخص. لكن هذا العدد كان ضخماً في ذلك الوقت. وعندهما تتظرون اليوم الى حركة مقاومة الخطر النووي، تجدون انه تظاهر ٢٠٠،٠٠٠ شخص في اكثر من مرة واحدة سنة ١٩٧٩.

ولأن الناس يريدون، الى حدماً، ان يعطوا من معنّياتنا (والسبب الذي حلّى على ان اضع لأحد كتبني عنوان «قوة اكبر مما نعرف»، هو ان الناس يكررون القول انتا لا تملك القوة او التفود)، فنان من الممكن في الولايات المتحدة ان تكون واحداً من ٢٠٠،٠٠٠ يشاركون في حركة مقاومة الخطر النووي وتفكرون، مع ذلك، في انه مما يخرج حقاً ان هذا هو اصغر عدداً وأقل حيوية وأضعف من حركة السينات.

وتحت مقارنة أخرى، وهي انتا في آب/اغسطس ١٩٦٥ عقدنا شيئاً سميته «اجتماع الشعب غير المثل»، الذي انتهى بميرة نحو مبنى الكابيتول في واشنطن. كنا نتوبي ان تصعد درجات المبنى، وتعلن السلم مع الشعب الفيتنامي. وقد أتفق القبض على اقل من مئة شخص لاجتراهم هذا العمل من نوع العصيان المدني. وقد اعتبر هذا يومها أمراً ذا شأن عظيم. استطاع القبول ان من المحتمل انه كان هناك، في سنة ١٩٧٩، خمس وعشرون مائة مختلفة التي في كل منها القبض على ما يزيد عن مئة شخص، وأحياناً على مئتين او ثلاثة مائة شخص، بسبب ابراهيم جلوساً في مصنع نووي.

او بسب اشتراكهم في عمل مباشر من هذا النوع.

في نisan/ابريل ١٩٦٧ كانت قد تجمعت قوى متعددة، بما في ذلك حركة الحقوق المدنية التي كانت، في اشكالها الاكثر ظهورا وضخامة - وبواسطة مارتن لوثر كينغ - حريصة على الاختلاط بين قضيتي الحقوق المدنية ومقاومة حرب فيتنام. لكن اخيرا جاءت، في نisan/ابريل ١٩٦٧، التظاهرة الضخمة الاولى في الحقيقة. فقد اشترك فيها ٢٥٠,٠٠٠ شخص او ٣٠٠,٠٠٠ شخص في نيويورك، ثم تلاها في تشرين الاول/اكتوبر ما نسميه «حصار الستاغون» اذ حضر عدد يماثل ذلك العدد وكانت تظاهرة ضخمة؛ وقد تدخل نحو ٢٠,٠٠٠ منهم في عمل مباشر، اذ جربوا فعلا ان يقتربوا الستاغون. ولاء الى نظربيقي فيها شخص «استنزاف الطاقة» الذي يعقب فترة طوارىء (وهذا هو الذي اصابنا في السبعينات)؛ فقد عاد الناس الى سيرتهم الطبيعية في الحياة، من حيث الشاء اسرة والتعليم او العمل والسماح لخيالهم بأن تخوم قليلا في ميادين الفن والموسيقى، وأمور مثل هذه. وبعد كل شيء، يبدو من الطبيعي ان تستيقظ صباح يوم سبت - اني افكر في يوم السبت لأن العديد من تظاهراتنا كان يقوم في يوم السبت - فتدبر الى الريف او تسلق جيلا او تصنعي الى موسيقى ، بدلا ان تذهب الى واشنطن او تذهب لاشتراك في اضراب «جالس» في مكان ما او تجاهي بالغاز السائل للدموع او بالهراوات. غير ان هذا فسر كذلك تقول، بشكل اوليا، ان الشعب عاد الى حظيرة «النظام». لكن الكثير من هذا كان معناه العودة الى حياة معقولة اكثر ذات سق طوبل المدى، ذلك بالذك اذا اهملت هذه الانسياج جيما فانك تصبح اكثر ضحالة وأقل تأثيرا سياسيا وأقل انسانية.

وقد تسرت الى الحركة اخطاء كثيرة ايضا. ان من الاممية يمكن انه عند انتهاء حرب فيتنام - على الرغم من التطور التاريخي ضد الرأسمالية خلال حالة الكاد قبل الحرب العالمية الثانية - كان ثمة نزعة قوية عند الناس الى ان يحبوا ان [حرب فيتنام] كانت مجرد غلطة ارتكبها احدهم: إما ان الرئيس لم يُعط المعلومات الكافية، وإما انه لم يكن لدينا الرئيس الملائم. لكن الناس

عرفوا بالتدريج ان الامر لم يكن كذلك؛ فقد حصل الرئيس على المعلومات [الكافية]، لكن المؤسسة كانت قد انعزلت عن الشعب، عن القيم الإنسانية، بحيث أنها لم تستطع تغيير معتقدها من معلومات. ثم ادرك الناس، بالتدريج، ان الحرب في فيتنام كانت تعبيراً مبطيناً لنظام رأسمالي - امبريالي. هذا الامر كان ايجابياً - هنا التعلم البطيء، الصعب الذي تحقق شهراً بعد شهر وستة بعد سنة. أما من الناحية السلبية، فقد كان هناك نزوع نحو مزيد من التجربة والحمدود العقائدي والجنوح النظري، بحيث انتهى الامر بالوصول الى وضع متناقض؛ ففي حين كانت الاكثرية في البلد قد اجهت في النهاية ضد الحرب، كانت قطاعات كبيرة من حركة مقاومة الحرب قد اقطعت عن السكان المقاومين للحرب. وعمل سبيل المثال، بدلاً من ان يصون الناس انسانيتهم - التي كانت، بمعنى ما، من مصدر للحركة وأكبر باعث لها - اخذوا يخرجون الى الشارع ويصرخون «هو هو هو تشى منه» - مستنصر جبهة التحرير الوطني، وهو الامر الذي لم يكن يعني شيئاً للشعب الذي كان يرافق متقدعاً في الشارع وأنت تصرخ. كان ذلك يعني انك فعلت عن شبك، وأنك كنت تريد النصر لبلد اجنبى ما بدلاً عنك، ولم تচنع الفكرة - في حقيقة الامر - بشكل يمكن نقله الى الآخرين. والمثل الذي يغلب علني تقادمه لذلك يعود الى دورات التوضيح المكررة، التي كانت اساساً تطور حركة مقاومة الحرب. كانت وجهات نظر مختلفة تقتمم للحضور، وكان بين هؤلاء من يطرح سؤالاً يدل على جهل او افتقار الى الفهم - اقصد الجهل بما كان يدور في فيتنام - وهؤلاء كانوا يحصلون على اجوبة بائنة وصير. وفي نهاية الاجتماع (وأنا هنا ابالغ بعض الشيء)، لكن هذا اندرس وأصبح أكثر أهمية مما كان يجب ان يكون). كانت هناك نزعة الى التأكيد من ان كل من يكلم عفراًه كان لديه الخط الصحيح او وجهة النظر الصحيحة. وإذا حدث ان سأّل احدهم - وكان حيث عهد بالحركة وعمل وشك ان يتضمن اليها - سؤالاً بريئاً، سؤالاً صادقاً جديداً، كان ثمة نزعة الى ان يصرخ في وجهه او وجهها: «خنزير» او «فاشى»، او اي نعث آخر يدل على انه عدو.

وهكذا، فإن السعيتان تمثل العودة بالنسبة إلى حياة أكثر طبيعية، وإلى جذور أعمق، وإلى النطير من الكثير من الأخطاء التي تسرت [إلى الحركة]. وقد تطورت الحركة السالية، وغدت حركة السحاق - الموات قوة اجتماعية حديثة كبيرة الأهمية، وأصبحت حركة مقاومة الخطير النووي أهمية بارزة. جميع هذه المشكلات كانت جزءاً من الحياة. غير أنه كان هناك ما يمكن أن يسمى، من أحدى وجهات النظر، التشرذم؛ إذ إن هذه المشكلات كانت تعانى أحياناً شيئاً من المناقضة، مثل: أي منها يتوجب عليك أن تعمل في سبيلها. ومن الواقع أن هذه التزعزعات تأكّلت مع مر السنين، على ما ارى. وقد قامت جماعات ومحافل مميزة، وكان هناك أفراد جربوا أن يرأبوا الصدع ويضموا هذا كله معاً. وفيما تحن وسط هذا كله، وعلى وشك الخروج من فترة الاسترداد والبدء بالمشاركة لتطوير حركة ناضجة، انت تطورات إيران وأفغانستان حاملة معها ردة فعل جسمية في الولايات المتحدة، لا سياسياً فحسب بل أيضاً في شكل محاولة [المؤسسة] اقتحام الحركة بأنه لم يعد لها وجود، وإنما قد تشرذمت، وبأن الناس أصبحوا لامباليين بها، وأن أعراض ما بعد فيتنام قد انتهت (والاعراض التي جاءت في أعقاب فيتنام هي مضادة للحروب «المحدودة» في الخارج - التي لم تكن «محدودة» فقط بالنسبة إلى البلاد التي قامت الحرب فيها، لكنها كانت «محدودة» بالنسبة إلى الأميركيين). لكن يبدو أن أولئك الذين كانوا يحاولون اقناع الناس بأننا نجاوزنا هذه الاعراض بعد - فيتنامي، كانوا يقرّأون «تصريحاتهم الخاصة في الصحف» - كما تقول في الولايات المتحدة - وأخذوا يصدّقون دعایاتهم. فقد ارتکب كarter خلطة سياسية ضخمة، على ما افترض أنا هذا الامر، بدعوته إلى التسجيل للمجندية؛ إذ انفتح فجأة أن الناس لم يكونوا لامباليين، وأنهم لم يعودوا إلى النظام، ولم يكونوا قد قيلوا قيمة. وأستطيع القول أنه كان هناك، خلال الأشهر الثلاثة الأولى من هذه السنة، اعترافات ومعترضون أكثر من آية فترة ثلاثة أشهر - أو حتى فترة ستة أشهر - خلال الفترة بأكملها بين سنة ١٩٥٦ (مقاطعة «باسن مونتغموري»، أي بدء حركة الحقوق المدنية) وسنة ١٩٦٧. ففيما يتعلق

بالدعوة الى الخدمة العسكرية، على سبيل المثال، بيت دراسة حديثة ان نصف الناس في سن الجندي في الولايات المتحدة، كان سيرفض التسجيل للجنديه. وقد يكون في هذا بعض المبالغة، لكنه يظهر العمق الذي وصل اليه الانقسام عن المؤيدة.

واحب انا لسا اكير عددا فحسب، من حيث اتنا حركة اعتراض اجتماعية او حركة تدعو الى اساليب في الحياة مغایرة، وعلاقات انسانية بديلة، ونظم اقتصادية وسياسة بديلة، بل ايضا اكتر ثراء [انسانيا] بسب تاريخ السبعينات والتنوع الذي جاء مع الحركة السائبة وغيرها مما ذكرت، بما في ذلك تطور حركات العالم الثالث في الولايات المتحدة. وسائلير الى حركة واحدة فقط وهي حركة الاميركيون الاصليين التي بلغت سن الرشد. ولم تكن تكون معروفة قبل السبع الاخيرة من السبعينات، ومن المؤكد اتها لم تصل بباقي الحركة. والامر الآخر هو انا لم نعرف فقط تاريخنا، تاريخنا الراديكالي، وهذا هو السبب في ارتکاب اخطاء كثيرة في السبعينات، على سبيل المثال. أما الان، فان تاريخنا أصبح اقرب اليها. ففي السنوات الخمس الاولى من حركة مقاومة حرب فيتنام، كنا نعرف، حتى وقف احدهم وقال انه محارب قديم، انا امام امر مطلق. او عندما تكون سالرين [في تظاهرة] في الشارع فنلتقي جماعات صغيرة من قدماء المحاربين كانت عندهم تهاجم المتظاهرين. أما الان، فاذا كان نمة محاربون قديماء من حرب فيتنام من يؤيدون الحرب او يؤيدون ذلك النوع من السياسة، فائهم يهمسون بذلك. واذا وقف احدهم وأعلن نفسه انه محارب قديم فاتك لا تتضرر منه التأييد فحسب، بل القيادة ايضا. ولود ان اختم بتطبيق هذا الامر بشكل جزئي صغير على المشكلة التي تُعنى بها جميعا: فلسطين. ولاكن صريحا، وأمل بالا اكون مبالغ، ان هذه كانت قضية مسيئة في اطول مدة من هذه الفترة. وهذا يعود، الى حد ما، الى تاريخها الشوّه الذي تلقيناه، وهو الامر الذي لا حاجة بي الى شرحه. غير انني اقول ان القضية اكتر حياة الان، وذلك لأن اسرائيل تزداد سفاهة. خلال السنوات الاخيرة من السبعينات، وهي الفترة التي كان الناس يتقدرون فيها بالشعارات - ولم تكن هذه صفة تامة لتلك الفترة على اي

حال — كان ثمة وقت قصير كان فيه البعض يخرج الى الشارع ويصرخ «عروفات» تأييدا له، غير ان هذا العمل كان شيئا يالملاء عن الذي يوجه كلمة فنرة الى ابوه بقصد اهانتها. لم تكن عميقة ولم تكن مفهومة؛ ولم يكن لها هذا النوع من الصلة العضوية بالحياة والسياسة وبالحركة، النوع الذي — فيها اعتقد — قد اخذ طريقه بالتدريج نحو التطور. وقد كان ثمة، خلال هذه الفترة بأكملها، عصبة امنية من الافراد، مثل نوام شومسكي ودك فولك وغيرهما، الذين كانوا يحاولون تنقيف الناس، ويخاولون نفس ذلك التاريخ المزيف. غير اني اشعر اليوم بأننا حقا ندخل فترة ستكون فيها قضية فلسطين قضية اساسية في حركة الاعتراف الاجتماعي، هذه الحركة المتوعنة التواحي التي حاولت ان تحصلها. كان العرب في الولايات المتحدة يشعرون بالعزلة وعدم الاطمئنان ايضا، ولم يجدوا — وذلك لأسباب واضحة — الى الطريق الذي يوصلهم الى هذه الحركة كيما حدث بالنسبة الى حركة مقاومة حرب فيتنام او حركة مقاومة الخطير النووي. وبينما في، من اتصالاتي الخاصة، ان هذا آخذ في التبدل ايضا. ولا ابني القول ان شيئا ما سيحدث بسرعة، لكنني اغبطة مؤخرا لما تكلمت في اوريغون (وهي منطقة ريفية تقريبا، تقع في الشمال الغربي من الولايات المتحدة، وليست معروفة بتطورها السياسي) وفي ايوا، وكان حدبي في المتأسين يتعلق بالاحتجاج على التجنيد. وبعد ان خضت آرائي عن التجنيد وال الحرب النووية وايران وأفغانستان، كنت واثقا من ان الناس كانوا الى جانبى. ثم تهيات وأدخلت الموضوع الذي يعتبر «غير محظوظ» الى الناس قليلا انه لن يكون هناك سلام في الشرق الاوسط الى ان يحصل الفلسطينيون على حق تقرير المصير وعمل دولة خاصة بهم. وقد داخلي سرور كبير، في اوريغون وفي ايوا، لأن الناس صفقوا بحماسة شديدة. ولم يكن ثمة مجال، على الارجع، في امكان حدوث مثل هذا الامر قبل ستة اشهر، التي اروي هذا على انه حقيقة؛ ولا ابني حق عمرد تفسيره، لأنني كنت انا نفسى حائرا ازاما، وليس الامر معنى دوما على هذا النحو، غير اني ارى ان هذا هو بداية لشيء ما.

وفي الختام، هنا الآن نجرب إقامة تحالفات للعرب، وجامعة مقاومة الحرب، وجامعة العالم الثالث – واحد التطورات التي تدعو إلى الكثير من التفاؤل هو أن البوتوريكيين والمكسيكيين وال الأميركيين – الآسيويين والسود يعملون جنباً إلى جنب مع جامعة مقاومة الخطير النروي وجامعة مقاومة الحرب وجماعات النساء. وشمة تحالفات موقعة مختلفة تنشأ الآن، إذ تجتمع تلك الجماعات للاحتجاج أو لتبادل الرأي والمحاضرات. وقد ظلل الفلسطينيون خارج هذا كله إلى وقت قريب. غير انهم أصبحوا الآن جزءاً من ذلك. هناك عدد من التحالفات المؤقتة، وأسدها يطلق عليه «الائتلاف للعمل للسلام في الشرق الأوسط»، التابعة للفرنكلن (طائفة ميسحية)، هو المجلس الوطني للكنائس وبعض الجماعات التقليدية المتأولة للحرب. ومن ثم، فهناك شيء من العمل التأسيسي. ولرأى ان هذه الجماعات معاً شرع العملية التي كانت المحدث عنها. وأمل بأن يصل، في مرحلة ما، إلى نقطة التي وصلنا إليها في حركة مقاومة حرب فيتنام في أواخر سنة ١٩٦٧ أو أوائل سنة ١٩٦٨. كما أمل بأنه بعد هذا التطور الطويل الصبور البطيء، الشاق، والذي تعرض للإحباط مرات، سيكون كل شيء جاهزاً للانطلاق. وعندما سيحمل هذا البلاد معه، وسيثبت الواقع غير المتقدمة المتعددة والكذب والتزوير لدعم إسرائيل، فاتني أرى انه متى زالت المشاورة – وهذا الزوال قد بدأ – عن العيون، وإذا استمرت عملية التثقف الأصلية، فإن التطور المترافق سيكون سريعاً جداً.

سؤال: ان الفكرة التي اخذتها من المتكلمين الثلاثة هي ان سياسة الولايات المتحدة الخارجية تعانى من التقيد في قضيتي اساميتين: اولاًها، الموقف الاميركى للكل من الحكومة والمؤسسة؛ والثانية، «عسكرية» المؤسسة. وهذا القيدان ناتجتان، عل ما يقال، اولاً عن دروس فيتنام، وثانياً عن الاختيارات الثورية او الراديكالية في منطقتنا وعن وجود احتياطي هائل من النفط في العالم العربى. ولست ارى ان هذا «القيد» هو عامل قسر على ما يبدوا انكم تعتقدون، وذلك لسبب: اعتقد ان دروس فيتنام، من وجهة النظر الاميركية،

مهمة لكن ما هو اكثـر أهمية هو ان العقلية التي يسرت السـيل لفيتنام، لا تزال تحكم في تصرف المـؤسـة وتفكيرها في الولايات المتحدة. وبعود هنا اساساً الى التحـالـف القائم بين المصالـح الصناعـية و«العـسكـرـيـة»، والـى نـفوـذ المـجـمـوعـات الصـهـيـونـيـة - وذلك فيها يـتعلـق بالـشـرق الاـوـسـط - والـى قـيم مـعـيـة لا تزال تـسلـط عـلـى المؤـسـة.

اما في الجـهة العـرـبـيـة، فـان «الـقـيـدـة» ليس له مثل ذلك الـاـثـر، لأنـا بـعـيـدون عن استـهـار العـامـلـيـن اللـذـيـن ذـكـرـتـهـا: التـزـعـات الرـادـيكـالـيـة، والـغـطـ. فـيـ اـعـقـادـيـ ان التـزـعـات الرـادـيكـالـيـة ليسـ هـاـ، فـيـ العـالـم العـرـبـيـ، مـثـلـ تـلـكـ القـوةـ؛ وـعلـى العـكـسـ منـ ذـلـكـ، فـانـيـ لوـسـلـتـ عنـ اـعـطـاءـ العـالـم العـرـبـيـ الـيـومـ صـفـةـ، لـفـلتـ انهـ بـصـورـةـ عـامـةـ يـتـحـلـ صـفـةـ التـزـعـاتـ الرـجـعـيـةـ. وـأـيـ نـظـرـةـ تـعـارـضـ معـ هـذـهـ قدـ تكونـ للـمـدىـ البعـيدـ. وـالـذـيـ أـرـاهـ انـ عـلـيـنـاـ، بـالـنـسـبةـ إـلـىـ المـسـتـقـلـ، القـرـيبـ وـالـمـتوـسـطـ الـمـدىـ، انـ تـفـكـرـ فيـ حدـودـ وـضـعـ رـاـكـدـ، بـعـنـ اـسـتـرـارـ الـوـضـعـ الـخـالـيـ القـائـمـ فـيـ العـالـمـ العـرـبـيـ الـيـومـ. انـ اـيـ تـحـركـ جـديـ نحوـ الرـادـيكـالـيـةـ هوـ قـضـيـةـ الشـوـطـ الـيـعـدـ، اـيـ - كـمـاـ اـرـىـ - ماـ يـزـيدـ عـنـ سـنـوـاتـ خـسـ. وـالـسـبـبـ الآـخـرـ الـذـيـ يـعـملـيـ عـلـىـ دـورـ النـفـطـ الـفـائـدـةـ الصـحـيـحةـ. وـأـعـصـ بالـذـكـرـ انـ العـرـبـيـةـ، السـعـودـيـةـ، وـهـيـ اـكـبـرـ مـنـجـ وـمـصـدرـ لـلـنـفـطـ، تـنـازـلـ عـنـ دـورـهـاـ - إـلـىـ حدـ كـبـيرـ - وـمـنـ ثـمـ فـانـ الـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ لـاـ تـسـطـعـ انـ تـكـونـ اـكـثـرـ حـدـبـاـ عـلـىـ العـرـبـ منـ العـرـبـيـةـ السـعـودـيـةـ، وـلـاـ حـاجـةـ يـهـاـ إـلـىـ اـخـدـاـنـ مـثـلـ هـذـهـ الـحـظـوـةـ؛ وـاـذـنـ، فـانـ لـمـةـ الـنـفـطـ لـنـ يـتـحـعـ عـنـهاـ اـيـ شـيـ. خـلـالـ بـعـضـ مـنـ السـنـوـاتـ الـقـبـلـةـ. وـهـذـهـ الـاسـبـبـ جـيـعاـ، نـجـدـ انـ الـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ غـيرـ مـقـيـدةـ إـلـىـ الـدـرـجـةـ الـتـيـ تـضـمـنـهاـ الـاـحـادـيـتـ، إـلـاـ إـذـاـ كـبـيرـ - تـطـوـرـ الشـعـرـ الشـعـبـيـ الـذـيـ نـكـلـمـ عـنـهـ طـأـصـبـ اـكـبـرـ قـوـةـ وـأـكـثـرـ سـرـعـةـ، عـاـ شـاهـدـهـ الـآنـ. وـشـعـورـيـ، كـشـخـصـ يـنـظـرـ إـلـىـ الـاـمـورـ مـنـ الـخـارـجـ، هـوـ اـنـ كـلـ شـيـ يـسـرـ يـخـطـلـ اـبـطاـ عـاـ اـشـبـرـ إـلـيـهـ.

بارـتـ: يـدـوـ اـنـ ثـمـةـ الـتـابـسـ حـولـ اـسـتـعـمالـ كـلـمـةـ «ـقـيـدـةـ». اـنـ الـذـيـ

رميـت إلـيـهـ، وأـرـىـ انـ دـكـ فـولـكـ كانـ اـدـقـ فيـ تـعـيـرـهـ، هوـ انـ تـمـ قـبـودـاـ دـاخـلـيـةـ وـدوـلـةـ تـضـفـطـ عـلـ الـمـؤـسـةـ الـامـيرـكـيـةـ كـيـ لـاـ تـبـدـلـ سـيـاسـتـهـاـ، وـهـذـهـ القـبـودـ هـيـ ماـ ذـكـرـتـ عـمـاـ. أـتـيـ اـنـقـعـ مـعـ دـكـ فـولـكـ عـلـ انـ العـادـاتـ الـعـقـلـةـ الـقـدـيمـةـ هـيـ، منـ حـيـثـ الـاـصـلـ، انهـ اـذـاـ كـانـ المـنـطـقـةـ مـهـمـةـ فـيـجـبـ التـسـلـطـ عـلـيـهاـ. غيرـ انـ مـاـ حـدـثـ، فـيـ الـوقـتـ ذـاهـهـ، هوـ انـ كـلـاـ مـنـ الـاـسـتـراـتـيـجـيـاتـ الـتـيـ خـطـطـتـ لـتـسـلـطـ بـدـتـ فـيـهاـ تـاقـصـاتـ اـسـاسـيـةـ. ولـأـخـدـ مـثـلاـ لـذـلـكـ: «الـعـكـرـيـةـ». فـمعـ انهـ مـنـ الـمـلـمـ بـهـ انـ الـاـنـظـمـةـ فـيـ الـخـلـجـ اـنـظـمـةـ رـجـعـيـةـ، غـيرـ انـ هـنـاكـ اـدـلـةـ مـتـزاـبـدـةـ عـلـ انـ تـلـكـ الـاـنـظـمـةـ ذـكـيـةـ يـحـيـثـ اـنـهاـ تـدـرـكـ، عـلـ الـعـكـسـ مـنـ النـظـرـيـةـ الـتـيـ اـتـبـعـتـهاـ الـلـوـلـاـيـاتـ الـتـحـدـدـةـ فـيـ الـعـقـدـ الـماـضـيـ، انـ حـضـورـاـ عـسـكـرـيـاـ اـمـيرـكـيـاـ كـيـراـ فـيـ اـرـاضـيـهاـ سـيـزـدـيـ اـلـىـ اـثـارـةـ التـزـعـاتـ الـرـاـدـيـكـالـيـةـ لـاـ لـىـ كـجـهاـ. وأـحـدـ الدـرـوـسـ الـكـبـرـيـ الـتـيـ تـعـلـمـنـاـهـاـ مـنـ اـبـرـانـ هوـ انـ تـلـكـ الـاـقـطـارـ لـيـسـ فـيـهاـ ايـ قـدـرـ مـنـ الـحـمـاسـةـ لـتـجـلـعـ مـنـ نـفـسـهاـ تـعـبـرـاـ وـاصـحـاـ لـلـوـجـودـ الـامـيرـكـيـ فـيـ الـمـنـطـقـةـ.

وـتـمـ تـاقـصـ وـاـضـعـ آـخـرـ هـوـعـسـكـريـ: يـتـقدـمـ وزـيـرـ دـفـاعـ الـلـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدـدـ يـحـجـجـ إـلـىـ الشـعـبـ الـامـيرـكـيـ اـسـاسـهـ انـ السـبـ الرـئـيـسيـ خـاجـتـاـ إـلـىـ زـيـادـةـ كـبـيرـةـ فـيـ قـوـاتـاـ، عـلـ اـخـتـلـافـ اـنـوـاعـهـاـ، وـيـدـخـلـ فـيـ عـدـدـاـهـ خـاصـةـ الـقـوـةـ السـرـيعـةـ الـاـنـتـشـارـ، هـوـ خـصـمـانـ الـوـصـولـ إـلـىـ الـنـفـطـ عـنـ طـرـيقـ اـحـتـلـالـ حـقـولـهـ. لـكـنـ، فـيـ الـوقـتـ ذـاهـهـ، يـتـشـرـ خـيـاطـ فـيـ الـجـيـشـ الـامـيرـكـيـ رـفـيـعـ الـسـتـرـىـ مـفـالـاتـ غـلـوـلـهـ الـحـجـجـ الـقـتـبـيـةـ الـلـاـقـةـ لـلـاتـبـاهـ لـتـوـثـيقـ الـاـمـرـ الـذـيـ اـرـىـ انهـ فـيـ غـاـيـةـ الـوـصـوحـ: انـ الـامـكـانـ الـتـقـنـيـ الـفـسـانـ اـسـتـمـرـارـ وـصـولـ هـذـاـ المـدـدـ الـحـيـويـ مـنـ الـنـفـطـ بـوـاسـطـةـ الـاـحـتـلـالـ الـعـسـكـرـيـ غـيرـ مـوـجـودـ اـصـلـاـ. وـمـنـ ثـمـ فـانـيـ اـرـىـ انـ هـذـهـ التـاقـصـاتـ قـائـمـةـ.

دـلنـغـرـ: اـودـ اـنـ اـشـيرـ بـكـلـمـةـ إـلـىـ الـقـبـودـ الـشـعـبـيـةـ مـثـلـ الـسـيـرـةـ الـتـيـ قـامـتـ فـيـ شـرـينـ الـاـوـلـ/اـكتـوـبـرـ ١٩٦٧ـ فـيـ الـجـاهـ الـبـتـاغـونـ، وـالـتـيـ اـشـرـتـ إـلـيـهاـ. فـقـدـ اـشـرـكـتـ فـيـهاـ أـعـدـادـ كـبـيرـةـ مـنـ الـشـعـبـ، وـقـامـ عـدـدـ بـالـغـ الـاـهـمـيـةـ مـنـهـمـ بـأـعـمـالـ مـنـ الـعـصـيـانـ الـلـدـلـيـ اوـ بـعـملـ مـباـشـرـ خـدـ الـبـتـاغـونـ. فـيـ ذـلـكـ الـوقـتـ، بـدـأـ كـثـيـرـوـنـ مـنـ الـامـيرـكـيـنـ فـيـ حـرـكـةـ «ـمـقاـوـمـةـ الـحـربـ»ـ يـشـعـرـونـ بـالـخـاـذـلـ وـيـقـولـونـ: «ـقـدـ

مرت علينا ستة أشهر ونحن نقوم بالعمل ذاته - أو لأي فترة، وكانت ست سنوات في بعض الحالات - ولا نزال حيث كنا، لكن لأنشرت أوراق البتاباغون سنة ١٩٧٣ وجدنا أنه في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٦٧ كانت السلطات العليا جميعاً قد عقدت اجتماعات طارئة في البيت الأبيض وفي جميع أنحاء واشنطن، وكانت تنبؤاتهم أنه إذا استمرت حركة «مقاومة الحرب» في نمها على نحو ما حدث خلال الأشهر الستة السابقة، فإنهم سيعجزون، خلال ستة أشهر، عن حكم البلد، والذي أخشاه هو أن تقوم الحكومة بخطوة مقاومة تجاهها بها البلد يأمر واقع، وتختلط، التقدير عدداً، لكن ما يدفع إذا اخطلوا التقدير وثار الشعب الأميركي وعجزوا عن حكمه، عندما يكون ما قاموا به شيئاً رهباً على الصعيد العسكري.

سؤال: هذا السؤال يدور حول الملاحظة الأخيرة لبروفيسور فولك بأن طريق الخروج من هذا النهج العنكبوتى للسياسة الأميركية هو انتهاء سياسة داخلية تقدمية.

سؤال: هو كيف تنظر [بروفيسور فولك] إلى دور القومية الفلسطينية الراديكالية كعامل يساعد في قيام هذه السياسة التقدمية؟

فولك: أرى أن هذا سؤال أساسي لأن احتمال قيام سياسة تقدمية في الولايات المتحدة يعتمد، إلى حد كبير، على ما يحدث على المسرح العالمي. إن أحد الأشياء التي أهل ديف [دلندر] ذكرها، لماحدث عن حركة مقاومة حرب فيتنام، أنها لم تبدأ السير في طريق النجاح إلا في ١٩٦٧ - ١٩٦٩. ففي ذلك الوقت، جاءت جهود حركة المقاومة الفيتامية وانتصاراتها لتبدل الظروف الموضوعية الداخلية في الولايات المتحدة، فقلبت فجأة ما كان سابقاً تبديداً أدبياً للسياسة الشديدة قائماً على هامش التحركات السياسية، إلى أمر يمكن استخدامه قاعدة لخذل الجماهير. وما زيد قوله هو أنه، في الوضع العالمي الحاضر، نجد بين القوى الكبيرة الإيجابية التي توادي إلى احتمال تقدمي في الولايات المتحدة عجزاً الإمبريالية عن حل تناقضاتها الذاتية. وكل ما تستطيعه الإمبريالية هو دفع النظام العالمي نحو هوة الحرب النووية. أنها غير قادرة على

الغلب على هذه التناقضات.

ان الناس في الولايات المتحدة، يتميزهم عن القيادة او عن تحنة الشركات متعددة الجنسيات الثلاثة مع النظام الامريكي، بقدر ما قد يكونون محظوظين فان وعيهم آخذ في الازدياد. اظن ان هذا الامر يعكس في ردة الفعل القوية غير المتطرفة لمحاولة كارترا احياء التجنيد، ثمة احساس قوي عند الناس العاديين في الولايات المتحدة بأنه يسار بهم في طريق مختلف اكراما للمصالح الخاصة. انهم لا يريدون الموت في سبيل شركات النفط.

والوعي، في صفووف العامة، بأن جهاد الفلسطينيين تشهو صورته هو ايضا قضية في غاية الاهمية بالنسبة الى سياسة تقديمها في الولايات المتحدة. وشدة عاملان متصلان بذلك بصورة خاصة: اولاً، ان المرء يحتاج الى كل عنون ممكن في سبيل ان يخلق بين الاميركيين شعورا بعدالة مطالب الفلسطينيين، [وثانيا] فاعالية الفلسطينيين السياسية - التاريخية. ولا يمكن لأي من العاملين، وحده، ان يكون له وقع في السياسة التقديمية، لكن للاثنين معا قوة متأهبة. وقد بدأ ادوارد سعيد، بصورة خاصة، بالتأثير بشكل اساسي على الرأي العام المفكر على الاقل، الذي كان من قبل يرى النضال الفلسطيني كما لو كان سمة مميزة في مركز السياسة، بحيث اتها تشم لكن لا يتحدث عنها. وهذا يعود، في جزء منه، الى قوة اجماع مؤيدي اسرائيل التي تحول دون اكثر الناس ومناقشة المشكلة الفلسطينية مناقشة دقيقة. وانني اظن ان هذا ينطبق علينا نحن الثلاثة الى درجة ما. فمع اتنا كنا دوما شيطين جدا في محلات الفضائي التقديمية، فقد كان علينا الى تحجب هذه المشكلة [الفلسطينية] بسب اتها كانت مثيرة كي تعالج، ولم نكن نستطيع عمل اي شيء بها. فالمناقشة الصرامة توادي فقط الى وضعك على الهاوش سياسيا، وتبطل ما انت قادر على عمله. وعلى كل، فاني لري ان هذه الحالة القصية أخلة في البطل. والذي اعتقد هو ان ما يمكن للفلسطينيين ان يقوموا به هو ان يوضحوا الناحتين اللتين اشتربت اليهما في النضال الفلسطيني وصوحانا.

والاتصالات المعاشرة مهمة ايضا في كلتا الحالتين. وعلى سبيل المثال،

جاء شقيق المخوت الى جامعة برمنتون ولم يكن لا تلاميذ ولا زملائي في الهيئة التعليمية قد وقعت اعينهم من قبل على عصو من منظمة التحرير الفلسطينية؛ اظن انهم انتظروا ان يروا نوعا من الاشخاص الخطرين جدا (انه في الواقع خطر لكن ليس على النحو الذي تصوروه مسبقا). لقد كان لزيارته وقع كبير جدا.

وما اريد ان اقوله اليكم هو ان الايديولوجية الرسمية للولايات المتحدة مغلقة. اها لا تستطيع ان توفي بما تدعوه. ومن ثم، فهناك احتمال بأن يتقبل جهور الناس وجهات نظر اخرى افضل وأكثر اقناعا مما يجري تاريخيا، في إطار الطبيعة الخلقة للتراحمات والصراعات القائمة في العالم. ان احدى الفضائل في التركيبة الاميركية هي الاعتقاد ان الشعب الاميركي لا يجب ان تكتب حكومته عليه، او ان تفصله. يضاف الى ذلك، ان القادة في الحكم لا يعملون على اساس سياسة مدرنة، حق ولا في قضايا مثل تقرير المصير. والظروف الموضوعية توحى بأنهم مشغولون بسياسات قمع. لكن ثمة اعتقاد لا يزال قائما هو ان هذا ليس ما تجمع عليه الرسالة والهوية الاميركية. ومن هنا، فاني ارى ان ثمة فرصة خلقت تعاطف ودعم اوسع مدى للقضية الاساسية، وهي قضية تقرير المصير للفلسطينيين. اظن انها مشكلة رئيسية في نقل الاتجاه السياسي الاجالي في الولايات المتحدة نحو الشرق، الى مشاركة عالمية تكون اقل عسكرية وأقل تدميرا.

بارنت: اود ان اضيف شيئا قليلا. ان احد العوامل الحاسمة بصورة قطعية هو التعبير عن «انسانية» الحركة. ان الشيء الوحيد الذي يمكن ان يدمر اي نوع من الاعلام تدميرا تماما هو ان يُقلب مدلول حركة ما وتوصم بأسلوب يقلل من ادراك الناس لـ «انسانية» نضالها.

والنقطة الثانية التي اود ان اضعها امامكم، هي انه ليس بال الصحيح تماما القول «ركزوا جهودكم على الشعب لا على الزعماء». ارى ان الاشياء اشد تعقيدا من هذا. اعتقد ان البحث عن الشروخ الرئيسية في القيادة يمكن وضروري. وبهذا يمكن القول ان الانماط العقلية حول السياسة الاميركية

الامبرالية هي منصة عامة، فقد ظهرت تبدلات جديرة بالعناية في السنة الماضية او ما يقارب ذلك. وقد اخذ البعض من الرجال المهمين يرى ان السياسة القديمة لا يمكن ان تلقى النجاح. وانعدام الاتساق في دعم المؤسسة لتلك السياسة هو بالضبط ما يجب ان يوجه العمل نحوه، اذ ان تلك الشروط هي التي توسع شرعية الحركات التقدمية والقوى السياسية، وتقدم العامل الذي من شأنه ان يكبح العمل بالسياسة المدمرة كما في الماضي.

سؤال: ان احد زملائكم، مايكل كلار، قال في أوائل السبعينات، تماماً بعد حرب فيتنام والخطر على النفط، ان لا شيء يمكن ان يبدل السياسة الاميركية الا اذا كان هناك تفكير تام لسياسة الشاغرون، بما في ذلك المساعدات العسكرية الخ. التي ألحظ في مناشتكم انكم تتحدثون عن الموقف والموضع العسكري، لكنكم لا تغيرون القوى النسوية التي تخلق هذا الموقف اي انتهاك. لا احبب ان المشكلة مشكلة خيار، خيار من صنع الاشخاص، بين الموقف اللاعسكرية والموقف العسكري، بل هي مشكلة المصالح المتعلقة بالسلاح والمؤسسات القائمة وراء ابعاد الاستمرارية العسكرية هذه. والسؤال الآخر هو عن النفط. اظن ان بارت اشار الى ان الحصول على النفط هو امر رئيسي بالنسبة الى سياسة الولايات المتحدة الخارجية، وان هذا الامر غير معروف لل العامة. ارى كون الحصول على النفط امراً رئيسياً بالنسبة الى الولايات المتحدة قد يبحث فيه بشكل عليٍ جداً، الى حد جعل بعض الناس يتسمى، في الواقع الامر، عما اذا كان الامر اسطورة ام لا. ان الجهة الاخرى لمعادلة النفط هي السلاح، ويمكن ان ينظر اليها في اطار اقتصادي. هل يحتاج القوم الى النفط الى هذا الحد الكبير لانهم يريدون بيع السلاح، ام الامر عكس ذلك؟

بارت: دعوی اجيب عن السؤال الثاني اولاً. ارى ان الاعتماد على النفط امر واضح، وهو نتيجة مباشرة لنظام التخطيط القائم على قرارات اساسية وضعتها الشركات متعددة الجنسيات في الخمسينات لسياسة الطاقة عندنا. وهذا الاعتماد على نفط الشرق الاوسط ناتج عن ان نفقة ا يصل

برميل النفط الى الولايات المتحدة كانت بالستات، بينما كانت اكبر من ذلك كثيرا في الولايات المتحدة نفسها. ومن ثم، فقد اعتقدت الشركات اهلا اعتقدت الى نظام سيسمر الى ما لا نهاية. وكانت سياسة شحن الاسلحة عنصرا بالغ الاهمية وواضحا كل الوضوح في سياسة تسوية ميزان المدفوعات بسبب استيراد النفط. وشحنات الاسلحة كانت جزءا منها في سياسة تحفيض العجز في ميزان المدفوعات. وهناك جزء اكبر اهمية حتى من تلك يشمل شحنات المواد الغذائية، التي لها ملابس ذات اهمية بالغة في النهاء العالم؛ ففي ايران كانت مهمة في خلق بعض الاحوال التي نشأت الثورة عنها.

اما فيما يتعلق بالمجمع العسكري - الصناعي فانه، ولا شك، موجود ولا سيل الى الشك في ان جماعات وصناعات تعتمد اعتمادا كليا على «العسكرية»، وأن التخلص من هذا الشيء يتطلب جهدا خطيبا كبيرا على مستوى الامة. لكن الصحيح ايضا هو ان الاعتماد على الاقتصاد العسكري بالغ الضرر بالنسبة الى اقتصاد الولايات المتحدة ككل، وذلك لاسباب محددة اخذت «اقسام» من المؤسسة الاميركية تدركها. اولا، من المرجع ان ليس ثمة سبيلا لانفاق مليار دولار من الاموال العامة ي يؤدي الى تضخم اكبر والى نتائج اضافية على صعيد العمالة. والسبب واضح: انه [اي المبلغ] يبتعد اشياء لا تنتج اشياء اخرى، وكثير منه ينفق على موظفين لا يتوجهون شيئا. صحيح ان ادارة كارتر اوجدت ربع مليون «وظيفة» في البتاباغون بين ليلة وضحاها تقريبا، لكن عندما تتحقق هذه «الوظائف» تجدوها ليست من نوع الاعمال التي تحسن وضع العمالة بشكل جوهري. انها تتجه نحو اعمال تكنولوجية متطرفة ها، في واقع الامر، مجالات كبيرة للاستخدام في الاقتصاد. وأثرها هو ان تؤدي الى رفع اجرور المهندسين والعلماء والمديرين التكنولوجيين من المستويات الرفيعة. والوظائف في المستوى الادنى لا تنس ابدا، كما لا تنس «جيوب» العمال العاطلين، وهو امر في غاية الجد، اذ يوجد عدتنا ٤٠٪ من العمال العاطلين بين شبان السود في المدن.

والنقطة الاخري التي ارى ان خطورتها ترداد بالتدریج، والتي تعود الى

ما ذكرته قبلاً عن التفاقة بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، هي إن بعض رجال الاعمال بيتاً أخذ يتضح له أن اليابانيين والالمان حصلوا على تطور في ميدان التكنولوجيا من دون كلفة ملحوظة. لقد تكونوا من زيادة ما يخصص في ميزانياتهم الوطنية للبحث والتنمية، وقد تفوقوا على الولايات المتحدة في كل ميدان تكنولوجي غير عسكري تقريباً. وهذا أمر في غاية الغرابة، ودون أدنى خاصية، لأنهم استطاعوا أن يلائموا بين تكنولوجياتهم واستراتيجية تقوم على أساس توفير في الموارد. وهكذا، فانا نجد أنه حتى الشركات في الولايات المتحدة تود الحصول على «قطعة» [أداة] تكنولوجية من لمانيا أو اليابان لأنها لا تستهلك من الطاقة الكهربائية التي تستهلكها القطعة الاميركية المقابلة لها.

وهكذا، نجد انفسنا -مرة أخرى- في واحد من هذه التناقضات، حيث يكون الاعتماد على «العسكرية» ضاراً بالاقتصاد ككل. ويفيد هذا واضحاً بشكل يثنى بالسبة إلى التضخم؛ ذلك بأنه عندما يرتفع التضخم وتعرض نفقات البني التحتية، التي قد اعتدنا عليها، للارتفاع منها، يشمل الارتفاع كل شيء سوى «العسكرية». وهذه التناقضات في القيادة الاميركية متزداد حدة. وثمة مثل جيد لذلك، هو صواريخ «MX». ليس من قبيل المصادفة ان يتخذ حذفهم عن النفقات العسكرية هذا التعمير الرمزي. وحيثما هي ان يسمح لهم بزيادة ٥٪ كي تظهر للروس اتنا جادون حقيقة. لكن عندما تبدأ بالحديث بصورة علنية، فمعنى ذلك اتنا منتفق عدداً مجهولاً من مليارات الدولارات، وأن نقل كمية مجهولة من المليارات من غالوات الماء الى حسن ولايات، وذلك كي تصنع هذا الجهاز الجنوبي من الصواريخ؛ ثم تحصل على ردة فعل عنيفة حق من المحافظين. والذي أراه هو ان مثل هذه الامور يحدث.

سؤال: لقد قرأت الكثير عن الاستراتيجية الاميركية الجديدة التي تبحث عن قواعد. وفيما تقرأ الكثير من السائلات بشأن هذه القواعد «ذات الحدين» - كما اشير الى ان وجوداً اميركياً عسكرياً يثير ردات الفعل الشعبية وخارج الحكومات الضيقة، ومع ذلك يبدو هذا ضرورياً لحماية الوصول الى النفط.

والآن ألا يبدو هذا كأننا نعود، بمعنى ما، إلى خططات مكتنزاً بما فيها من قواعد [بحرية] متقللة وقوة جوية وطائرات تحمل قوى الانتشار الفرقة، وقوى الانتشار السريع، بدلاً من القواعد الثالثة؟

بارنت: أظن أن الخطة هي ضميمة الأمرين. ائمـ سـيـانـونـ، إـلـىـ القـصـىـ الحـدـودـ المـكـتـةـ، اسـتـرـاتـيجـيـةـ ماـيـسـمـىـ «ـقـبـلـ - اـقـاـمـةـ القـاعـدـةـ»: اي ائمـ سـيـانـونـ عـخـزـونـاـ عـسـكـرـيـاـ كـبـيرـاـ فيـ مـنـاطـقـ اـسـتـرـاتـيجـيـةـ، لـكـنـ ذـلـكـ سـيـكـونـ اـقـلـ استـكـمالـاـ لـلـتـفـاصـيلـ، وـأـقـلـ تـعـرـضـاـ لـلـهـجـومـ، وـأـقـلـ ظـهـورـاـ مـنـ القـاعـدـةـ. لـكـنـ، لـاـ بـدـ مـنـ بـعـضـ القـوـاءـدـ. وـبـطـيـعـةـ الـحـالـ، فـاـئـمـ يـتـلـوـنـ جـهـوـداـ كـبـيرـاـ عـلـىـ قـوـاءـدـ قـيـرـىـاـ وـعـمـانـ وـالـصـوـمـالـ وـكـيـنـاـ، وـهـمـ يـصـاعـدـونـ العـمـلـ فـيـ قـاعـدـةـ دـيـعـوـغـارـسـياـ. وـأـرـىـ انـ مـنـ الـمـهـمـ جـمـيعـ تـلـكـ الـاـقـطـارـ انـ تـدـرـكـ مـاـهـيـ وـظـيـفـةـ القـوـاءـدـ. وـعـلـىـ سـيـلـ المـثـالـ: الـمـلـكـةـ الـعـرـبـيـةـ السـعـوـدـيـةـ. فـقـدـ كـانـتـ النـظـرـيـةـ السـائـدـةـ، حـتـىـ وـقـتـ قـصـيرـ، هـيـ اـنـ وـاسـطـةـ الضـغـطـ الـوحـيـدةـ الـتـيـ كـانـتـ الـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ تـسـتـطـيـعـ اـنـ تـسـتـعـمـلـهاـ لـلـحـفـاظـ عـلـىـ اـسـعـارـ النـفـطـ هـيـ وـهـنـ اـمـنـ اـنـظـمـةـ الدـوـلـ الـمـتـجـةـ لـلـنـفـطـ، وـيـكـوـنـ اـسـاسـ السـاـوـةـ: «ـلـاـ تـلـاعـبـواـ بـاسـعـارـ النـفـطـ اـكـثـرـ مـنـ الـلـازـمـ، وـاـلـاـ وـجـدـنـاـ بـدـيـلـاـ عـنـكـمـ». اوـ: «ـاـذـاـ خـادـيـتـمـ فـيـ اـسـعـارـ النـفـطـ، فـلـنـ يـقـنـعـنـاـ حـافـزـ كـيـ تـنـعـمـ عـنـكـمـ حـتـىـ قـيـامـ حـكـوـمـةـ رـادـيـكـالـيـةـ»؛ وـمـنـ الـمحـتمـلـ اـنـ تـنـعـاـنـ مـعـهـاـ كـمـاـ تـعـاملـنـاـ مـعـكـمـ». اـرـىـ اـنـ هـذـاـ كـانـ عـامـلـاـ مـهـيـاـ جـداـ. وـقـيـ الجـهـةـ الـآـخـرـيـ، هـنـاكـ اـحـسـاـسـ مـتـرـابـدـ، وـخـصـوصـاـ بـ مـاـ حـدـدـتـ فـيـ اـيـرانـ، بـأـنـ الـامـيرـكـيـنـ الـبـالـعـ عـدـدهـمـ ٤٥،٠٠٠ـ - اوـمـهـيـاـ يـكـنـ عـنـدـ الـدـيـنـ كـانـواـ فـيـ اـيـرانـ - لـمـ يـمـكـنـواـ مـنـ حـيـاةـ الشـاءـ. كـمـاـ عـجزـتـ اـسـلـحةـ عـاـيـةـ فـيـ التـطـورـ بـلـغـ ثـعـنـهاـ عـشـرـيـنـ مـلـيـارـ دـولـارـ عـنـ الـقـيـامـ بـدـلـلـكـ. هـلـ هـيـ فـكـرـةـ جـيـدةـ اـنـ يـكـونـ هـنـاكـ هـؤـلـاءـ الـامـيرـكـيـونـ الـدـيـنـ لـمـ يـقـبـلـهـمـ الشـعـبـ، وـالـدـيـنـ عـجزـواـ عـنـ الـمـحـافظـةـ عـلـىـ عـرـوـشـ الـاـسـرـ الـمـالـكـةـ؟ اـنـ الـاـنـطـاعـ الـذـيـ كـوـنـتـهـ مـنـ قـرـاءـةـ الصـفـحـ وـمـنـ التـحـدـيـتـ اـلـىـ بـعـضـ النـاسـ، هـوـاـنـ اـنـظـمـةـ الـخـلـجـ تـدـدـاـ اـكـبـرـ فـيـ السـيـرـ بـهـذاـ الطـرـيقـ عـاـكـانـ المـرـءـ يـتـبـأـبـهـ.

سؤال: مـاـذـاـ نـجـدـ اـنـ الـاشـخـاصـ الـدـيـنـ يـقـرـأـنـ الـاـيـاهـ عـنـ القـوـاءـدـ هـمـ

الذين يروجون مثل هذا النقد الذاتي هذه القواعد؟ والذى اعنيه هو انك تجد ان الستاغون يتحدث عن ضرورة الحصول على هذه القواعد، ويقال بعد ذلك ايضا ان ذلك قضية ذات حدود، وذلك بسبب مشكلات المعارضة الشعبية. والامر الآخر هو انك ترى شخصا مثل جورج بول يتقدم قائلا: «ليس الباباينون، او ليشرروا لنا الشبن من حملات الطائرات بكلفة مليار دولار لكل واحدة، ثم يضمونها في نصرف الولايات المتحدة، على اساس الاعارة والتأجير، لأن الولايات المتحدة لا تستطيع الانفاق على سلالتها». يبدو ان هناك اشارات مريبة ترسل لتصور ما يمكن ان تكون عليه الصورة خلال الخمس او العشر سنوات القادمة.

بارنت: ان هذا يظهر مدى ما تتمتع به الولايات المتحدة من قدرة على التحليق!

دلتفر: ويفتهر هذا ايضا مدى افلاتها في الوقت الحاضر.

سؤال: هل ثمة احتمال لتفهم القضية الفلسطينية في الولايات المتحدة؟ والى اي درجة من المحتمل مواجهة المنظمات المؤيدة للصهيونية في الولايات المتحدة؟

دلتفر: حقا انها قضية صعبة. كان ثمة مجموعة قاتت في اطار الجماعة اليهودية وهي المسماة «بربراء»، وقد كانت من اول المحاولات لتفهم القضية الفلسطينية بعض الشيء. كانت هذه مبادرة مهمة، وكان من الممكن ان تساعد غير اليهود. ولأنها كانت يهودية اعتقد انها كانت عرضة للطعن بصورة خاصة. لكن خلال فترة من الزمن ازاحوا الصهيونيون من الوجود. ونابذات احدثت في هذا الموضوع [القضية الفلسطينية] لم تقل لي زوجتي: «لا تفعل هذا»، لكنها قالت: «أمل بالله تعطلي عنوان بيتك».

وما أراه، اذا تظرنا الى الامر من ناحية معينة، هو ان العمل على تنمية التفهيم داخل الجماعة اليهودية في الولايات المتحدة امر مهم جدا. هذا احد اهم الامور التي لحاوها. والاختلف للعمل للسلام في الشرق الاوسط الذي اشرت اليه، والذي لا يزال من نواح عديدة في مرحلة التكون، لكنه

يعتني على منظمات سود مهمة ومنظمات مقاومة الحرب وعرب، بخالق الوصول الى بعض جماعات يهودية منشقة في الولايات المتحدة بطريقة غير رسمية. هذا امر مهم سياسيا.

لذا دعينا الى الجنوب جاءتنا مجالس المواطنين البيض وضباط الامن وكلايب الشرطة، ولم تقم فقط مسيرة لم يواجهها قدماء المحاربون. ولذلك، فاني افسم ان هذا امر يجب ان تعالجه. انا لا اريد ان ارى دوما الامور البراقة من خلال الاشياء الداكنة، لكن الواقع هو انه عندما تقوم عصبة الدفاع اليهودية او غيرها بمهاجمة المجتمعات التي هي من نوع اجتماعاتنا، فان هؤلاء يثرون الناس ضدهم؛ ائم في حقيقة الامر يجذبون التعاطف علينا. واني ارى ان الصهيونيين «الليبراليين» الاكثر ذكاء يدركون ذلك، وأنهم في الواقع يقومون بدور ما وداع في التأثير على الآخرين، اذ ان من الضروري ان نعرف نحن ائمهم، على الاقل في هذا الامر، يرتدون خوفا من قيام اللاماسية في اميركا، وذلك بسبب تاريخهم. فالتوارزن مفقود بشأن هذا الموضوع بالذات، بين المدح غير الواقع لاسرائيل من جهة، وبين كثير من اللاماسية الكامنة - وهي ليست كامنة دوما. ويبدو ان الامريين يسيرون جنبا الى جنب. واني ارى ان هذا يجعل الكثيرين من الحاخامين وغيرهم من القادة اليهود عمل ان يحاولوا التأثير على آخرين لردعهم، لأن مثل هذا يكتسب تعاطفا مباشرة، او لأنه يخلق جو مقاومة لتلك المجموعات، بل لأنهم يتوجسون خيفة من اثاره موجات جديدة من اللاماسية في الولايات المتحدة.

وهناك حقيقة: ان اسطورة اسرائيل في الولايات المتحدة هي دوما ائم اخلدوا الصحراء فأبانت على ايديهم، وآئمهم أوجدوا «وطنا» لليهود. يوجد الان ٤٠٠،٠٠٠ اسرائيليين يقطنون في الولايات المتحدة لأن أقامهم في «الوطن» قد خلقت. مثل هذا لا يهدى من ان يكون له التاثير على التصورات في الولايات المتحدة، بما في ذلك الجماعة اليهودية، اذ توجد هجرة في الاتجاه العاكس - وهذا عامل آخر.

سؤال: يوجد في الولايات المتحدة شرك اساسي في الحركات التورية

القومية، وذلك لأن القومية الثورية مرتبطة، أو كانت دوماً مرتبطة بالشيوعية. إلا تزال هذه الحالة قائمة أم ان اهل الاختصاص في مراكز صنع القرارات يفرقون بين حركة قوية ثورية وبين الشيوعية؟ ثانياً، ان ما قاتلتموه ثلاثة يبدل على برنامج طويل الامد. وقد فهمت ان لا سبيل لحصول تبدل اساسي ما لم يقع تبدل اساسي في المجتمع الولايات المتحدة. لكن المناصرين والمحاربين لا يمكن ان يتظروا عشرين سنة او خمسة وعشرين سنة. هل هناك شيء اقرب من ذلك؟ هل نمة بارقة اهل تفككم من ان تضعوا شيئاً خلال خمس سنوات او ست سنوات او عشر سنوات، ام انه يتربّط علينا ان نقول هؤلاء القوم المناصرين، من فيهم الفلسطينيون: لن يكون هناك اي تبدل اساسي إلا من حدث تبدل اساسي في الولايات المتحدة؟

فولك: اسمحوا لي بأن احاول قول شيء بسرعة عن كل من السؤالين. اظن ان استراتيجية القيادة في الولايات المتحدة هي ان تنشو قبة القومية الثورية عمداً، بحيث تظهرها كأنها تماماً مثل التناقض مع الاتحاد السوفيتي والشيوعية. والسبب الذي جعل من الثورة الایرانية احتجاجة بالنسبة الى القيادة الاميركية، هو انه كان من الصعب ان يعترضوا على ذلك من آية الله الخميني ماركسيا علماً. وقد حلّت الاحتجاجة إما بالقول ان كل هذا ستار: وقد كان بختيار، رئيس الوزراء بين العهدتين، يرى ان خليفه كان واجهة للشيوعيين، او على الأقل هذا ما قاله في عندما التقى في كانون الثاني/يناير الماضي. وأما «الحل» الآخر، وذلك لأن القومية الثورية يجب ان تطرح جانبها في سيل المصالح الاستعمارية، بقطع النظر عن التوجيه الايديولوجي، فهو ان يبرز على انه حالة باتولوجية (مرضية). وهكذا يصور الخميني انه طاغية مصاب بالفسريرا. وحري بالاهتمام، اذا عدت الى الوراء، ان مصدق لهم بالطريقة نفسها وأبرز على التحوّفه للجمهور الاميركي.

وأحب ان احد الاسباب التي ادت الى الافعال على الاهتمام بالتطورات الافغانية، هو أنها ساهمت في تحويل النظر عن ضعف التحرير الايديولوجي لمناهضة القومية الایرانية. والمحاولة التي تدلّلت تحرير

التدخل الأميركي ضد القومية السورية هي احدى نقاط الضعف في الإيديولوجية الرسمية بأكملها. وكلما ازدادت معرفة الواحد منا، على سبيل المثال، بالاتجاه العام للحركة الفلسطينية في الوقت الحاضر، ازداد تفهمها لها بأنها حركة في التيار العام للقومية الثورية ولا سبيل لوصفها متطقاً، ولو بأية حجة مفتعلة، لأنها شيرعية أو ماركسية الخ.

أما فيما يتعلق بالنسبة الآخرى، فإني أشعر باختلاط الشاعر في إجابي عن هذا السؤال، لأنني اعتقاد أن هناك نزعة هائلة عند الشعب في الولايات المتحدة إلى البحث عن حل سريع. ومثل هذا يتفق مع المزاج الأميركي، ويتهمي بخيبة الامل في العمل السياسي الجدي الذي قد يؤدي إلى خلق نوع من الحركة التقدمية التي يمكن أن تواجه القيد الهيكلية. ولا يعني هذا أن الأمور لا تحدث بسرعة. انظروا إلى ما حدث بالنسبة إلى الثورة الإيرانية. انظروا إلى ما حدث في فيتنام بعد هجوم بت. والمعادلة الفلسطينية، التي تحرق الجهود الرسمية للتعميم على طبيعة الزراع الخلقدية والسياسية، سيكون لها أثر في قطاع كبير من الشعب يجعله أكثر احساساً بالعلاقة الأخلاقية بين الفوقي بالنسبة إلى الزراع - وهذه العلاقة بين الفوقي هي التي تعين مسار السياسة الأميركية، مادامت لا تملك الحجة الخلقدية الأفضل، ولا الموقف الفكري الأكثر اقناعاً. فالموقف الرسمي يدرك عادة في حدود ما يمكن أن ينبع وما يمكن أن يتحقق بالنسبة إلى الموقع الأميركي في العالم.

والذى أرمي إليه هو أن هناك، بسبب أن السياسة الأميركية تتبع طريقاً قد يؤدي بهمولة إلى اشتغال نبوي، امكانات سياسية كبيرة في أميركا من منطلق المصلحة الذاتية وعداوة الاستعمار.

دللت: اعتقد أن السياسة الأميركية لا تقوم فقط بالتعصب على الشعب بالنسبة إلى طبيعة القومية الثورية، معادلة لها دوماً بالشرعية، بل أنها تغرب واقعها إن تقليها، إن لم تستطع شراءها، إلى منظمة على نسق شيرعي أو إلى حركة شيرعية - قصداً منها أن تدفع بها إلى احضان الاتحاد السوفياتي. لري لهم فعلوا ذلك عمداً في حالة كوبا؛ وقد تصرفوا كذلك عمداً في الوضع

الفيتنامي. انهم لا يرغبون في ان تكون الحركات حيادية؛ انهم لا يرغبون في ان تتطور اية حركة قومية، ثورية او غير ذلك، غوذاجا [خاصا بها] غير المدحود الذي ينظر اليه كشيوعية توتاليارية من جهة، وكمعاد للرأسمالية القائمة في العالم الحر من جهة اخرى؛ انهم لا يريدون ان يفكر الشعب في امكان قيام اسلوب من الاشتراكية او الشيوعية له قلب انساني، مع الاهتمام بالحربيات المدنية والحربيات الاساسية. ومن هنا كانت نظرية حركة الامم غير المتحزرة امرا في غاية الاهمية بالنسبة اليها.

ثانيا، اتي اوافق على انه لا يمكن ان يحدث تبدل اساسي قبل ان تقوم ثورة في الولايات المتحدة. لكن ذلك لا يعني ان السلطات تتمتع بحرية التصرف. لقد تحدثت عنها حدث بعد المسيرة نحو البيتاغون ومحاصرته، وكيف تباوا يائهم لن يتخلصوا من حكم [البلد] فيما لو استمرت الامور في ذلك الاتجاه ستة اشهر اخرى. وهذا الوضع اضيق اليه هجوم بت في شباط/فبراير (١٩٦٨)، وفي آذار/مارس ١٩٦٨ – ولأول مرة منذ ستة ١٩٦٦ – وقد رفعوا طلب نجدات عسكرية اضافية تقدمت بها هيئة الاركان او البيتاغون. وكانتوا قد أنقصوا العدد الذي ارسل، لكن هذه المرة طلبوا، فيما اظن، ٤٠٠،٠٠٠ لكتيم لم يحصلوا على اي شيء – وذلك لاسباب سياسية. وقد كانت نتيجة ذلك ان اصحابا للجنود الاميركيين قد بدأ، وكان اصحابا بطيئا عملا بالصعب والآلام. لكن ذلك لم ينقد الموقف؛ كان على الفيتนามيين ان يواجهوا جحيما، وكان الاميركيون لا يزالون يحاربونهم. ومع ذلك، قاتل الشعب الاميركي مع الانتصارات الفيتامية، ارغما [المؤسسة العسكرية] على تبدل الخطة. والذي اعتقاده الان هو انه في اقل من خمس سنوات، سيسقط توافق بين الجيوسياسية وتغيرات تقوم بها دول عربية، سببه الامر الى وضع يصعب فيه في امكان الرأي [العام] ان يرغم الحكومة والمؤسسة على قبول الدولة الفلسطينية. وهذا امر لا يجوز التعاضي عنه من حيث المبدأ.

والامر المؤسف هو انه بينما كانت الولايات المتحدة تسحب الجيوش، وقد ارغمت على السماح لفيتنام بأن تتوحد، استمرت [الولايات المتحدة] في

ممارسة سياسة الحرب بوسائل أخرى: حرب اقتصادية وحلاطات دبلوماسية دولية وغير ذلك، رغبة منها في أن تصبح الأمور على شرط ما تكون. ومن المؤكد أنه حين يتم إنشاء دولة فلسطينية فإن هذا لا يعني أن الولايات المتحدة ستصرخ نصراً محفاً وتقول: «نعم، لقد نلتكم حقوقكم. ولكن الآن دولة مستقلة». إنها [الولايات المتحدة] مستمرة في محاولة شراء هذه الدولة، أو ضمها إلى صفها، أو تدميرها.

بارت: التي أهلت إلى الشذوذ بالنسبة إلى السؤال الأول، بينما اجدهن كثير التفاوض بالنسبة إلى السؤال الثاني. أرى إنك إذا أخذت مدى تاماً من التاريخ الأميركي، عد إلى العصيان الفلسطيني [١٨٩٩ - ١٩٠١] وأمثلة غيره من التاريخ، تجد أن التحدى القومي الثوري، لما أصبحت الولايات المتحدة إمبراطورية، جاء قبل الشريعة. ولرأي أن هذا هو أمر أساسي. في الوقت ذاته، التي أكثر تفاوضاً بشأن حدوث شروع في الجهاز الحاكم، أساسها المصالح الذاتية. وفي الواقع، إنه عندما يصبح من المستحيل مقاومة حركة ثورية، ترى نفسك أمام ظاهرة في غاية الغرابة حين تتشىء شركة نفط الخليج مصافتها في انغولا حيث يعمها المجندون الكوبيون. إن الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات - وهي تمثل مصالح سياسية ذات أهمية كبيرة في الولايات المتحدة - قدرة كبيرة على رؤية مصالح مختلفة لها، والآن حيث لا يمكن الحصول دون قيام القومية الثورية، يصبح من الممكن أن يتلف حوالها بطرق أخرى، وهي طرق يمكن أن تخفف آلام الكثيرين.

سؤال: كم كان عدد أولئك الذين اشتراكوا في اجتماعي أبويا وأوريغون؟

دلفر: كنت في الليلة السابقة لذلك أشارك في مناسبة خطابية متعددة، وذلك قبل ذهابي إلى أوريغون. وكان مثل منظمي المرة معنوي وظل يكرر: «تنتظر أن يكون هناك الفنان من الناس». وقد لكتنه برفق مارلا. وفي فترة الإعلانات التجارية قلت له: «لا تنقل ذلك ثانية، لأنك إن جاء ١٥٠٠ فسيكون هذا أمراً جيداً ثناً، لكن كل واحد سيقول: «كان الحضور أقل مما انتظرتم»». وقد حضر أربعة آلاف شخص. وقد قيل أنه كان أكبر اجتماع

في تاريخ البلدة. في ايوا شعرت بشيء من الخيبة؛ كان الاجتماع في الجامعة، ولعل الذين حضروا يلغوا ٢٥٠ شخصاً. لكنني عرفت في سياق الاحداث ان جميع هؤلاء كانوا عميلاً لأنه كان هناك في ست مدن في ايوا تجمعات للاحتجاج على التجنيد في اليوم ذاته. خلال فترة حرب فيتنام كان يقال لنا دالياً: «ان الوسط في الولايات المتحدة لا يؤيدكم»، والإشارة الى الوسط في اميركا كانت في بعضها جغرافية، وفي البعض الآخر اقتصادية؛ والآن - هذه ستة تجمعات احتجاجية ضد التجنيد تعقد في ايوا. والمؤلم في هذا انه لن نقرأ شيئاً عنها - واذا اتيت لك ذلك فسيكون بشكل مشوه ومحضرة جداً في مجلة «تايم» ومجلة «نيوزويك» وما الى ذلك. وليس ذلك فحسب، ولكن سكان ايوا ما كانوا ليعرفون ما الذي حدث في اوريغون، لولا انني ذهبت من اوريغون الى ايوا وأخبرتهم. وفي اوج ايام مقاومة الحرب كان من المأثور الا يعرف سكان احد الاممكتنة ما كان يجري في مكان آخر - واذا عرقه لا يكون واقياً ولا كاذباً - وهذه الشبكة الواسعة للاتصال ومنتشراتها مما أمران مهمان جداً.

سؤال: لقد تحدثتم عن الاتجاه الاستراتيجي الاميركي. كيف يمكن لهذا في المقابل ان يتغير استجابة الجبار الآخر؟ وما الذي يمكن ان يقال عن «الдинاميكية» القائمة بينهما؟

بارت: كان ثمة عامل واحد اردت ان اضمهن الخلاصة التي تقدمت بها عن سياسة كارتر، وهو التراجع الكامل لابعد الاتحاد السوفيتي عن التسوية في الشرق الاوسط. وهذه مشكلة اخرى اعتقد ان هناك، بسيها، شرحاً حقيقياً وامكاناً بأن يكرر هذا الشرخ، في المؤسسة الاميركية. وسبب ذلك هو انه من البديهي انه اذا كانت هناك تسوية قان آخر ما يمكن ان يعمل هو اعطاء الجبار المتشنج الحافز ليقبلها [التسوية]. ويقال عنها بمصطلحات «السياسة الواقعية» الكلاسيكية اتها حالية من اي منطق.

وما اراه هو ان اساس سياسة الاتحاد السوفيتي في المجالين السياسي والمكري هو تحديد نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة، الامر الذي يسر

باطرداد. ويندو لي ائم [السوفيات] تعلموا - الى ان دخلوا افغانستان - الا يغلو في تصرفهم، كما فعلوا من قبل في مصر وفي اماكن اخرى. والذى اخذه هؤلئه هؤلئه سينتظرون تطور القوى التي ستقلص التورط الاميركى. وعل كل حال، فان ما ارء خطرا كبيرا جدا - وهذه ناحية لم تسل، فيها لرى، حظها من الاهتمام - هو الخلط فى اخبار فى العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى.

فولك: اود ان اؤكد نقطة واحدة تحدث عنها دك بارنت. تقوم في الكرملين في هذه الايام «ازمة معصررين». فتصور القيادة [هناك] هو ايضا تصور لوجود استعماري منهار في العالم. لقد فقدت اي شكل من الشكال الابجاء الايديولوجي بالنسبة الى العالم الثالث. والتغيرات في افغانستان تدل على ان هذه القيادة ايضا مضطربة - ولأول مرة - الى الاعتماد، الى درجة كبيرة جدا، على الوسائل العسكرية لحماية مصالحها. وهذا يعكس فقدانا لثقتها بالوسائل الايديولوجية والسياسية غير المباشرة. لرى ان هذا امر مهم جدا، اذ انه يترتب عليكم ان تنظروا كيف يقوم الكرملين باعتماده الوصول بشكل ما الى نقط الخليج العربي في اواخر الثمانينيات، حيث ظهر بعض التطلعات المستقبلية الى ان القطاع الاشتراكي يصبح ايضا مستوردا للنفط. ومثل هذا قد يجعل المخططين السوفيات واستراتيجيتهم على التفكير في ان من المقبول بالنسبة اليهم، جيوبوليتكيا، لا ان يصبحوا فريقا متدخلا بالنسبة الى الشرق الاوسط، بل ان يعطوا تدخل الولايات المتحدة وان يخلعوا لأنفسهم حضورا في المحيط الهندي. وفي مثل هذا الوضع يصبح خطرا الخطأ في التقدير خطرا الى درجة مرعبة، خصوصا اذا تذكرنا نوع الاسلحة والاجهزة الفتاولة والايديولوجيات التي تيز باستمرار. وفي اعتقادى ان هذا هو ما يثير المخاوف في الفترة التي تحن مقبلون عليها.

سؤال: وردت اشاره الى طبيعة القيادة في واشنطن وموسكو، وهي تتضمن فكرة ان السياسة يمكن ان تكون مختلفة في احداها عن الاخرى. هل من الممكن التوسع في البحث في طبيعة القيادة في كل منها؟

بارت: اريد ان اكرر الفكرة [التي ذكرت سابقاً] وهي ان القيادة عاجزة عن التحويل عجزاً لا يصدق. ففي الولايات المتحدة، وأنا هنا اعيد الى الذكرة ما قبل من قيل، يقع القادة في الميكل القديم، لكن في وضع جديد، الامر الذي يجعل ذلك اشد خطراً. أما فيما يخص بالاتحاد السوفيatic، فإن ما ينبع هو نظرية تقارب سليبي، اي: اهانت الله عندما يصبح الاتحاد السوفيatic اشبه حالاً بـ، ذلك بأنه عندما كان قوة ايديولوجية ضعيفة عسكرياً، منقسمة في امها الخاص ضم مفهومه عددود، فان احتمالات المواجهة كانت حقاً اقل، وال الحرب الباردة كانت، في الواقع الامر، سلماً في اتجاه واحد، وسبق التسلح لم يصبح سلاحاً حقيقياً الا في سنة ١٩٦٥. وما تذكره عن هذه الحرب الباردة المبكرة، من حيث اتها كانت فترة مواجهة متواترة، قد يبلغ فيه لأن السوفيات لم يكن لديهم الكثير مما يمكن ان يواجهوا به. لكن ليس هذا هو الوضع اليوم. وما اراه يحدث الان هو ان القيادة السوفيaticية خاضعة للتنوع نفسه من الاوهام الامبرالية الذي كما تحدثت عنه هنا، اي ان الاسلوب الوحيد لضمان الامن هو التسلط. قد تكون نظرتهم اليه في حدود الدفاع عن النفس والامن، وقد يؤمنون بذلك باخلاص تام، تماماً كما ارى ان البعض من مدربى الامن القومى من الاميركيين يؤمنون مخلصاً بأنه في موقف دفاعي. لكن طبيعة هذه النظرة الى العالم هي الرغبة في التسلط عليه؛ هي الصبغة الروسية للذهب جون فوستر دالاس، واني اشعر بقلق شديد منها. وأنا ارى الجواب عليها - التطور الاكثر اهمية الذي ارى انه قد يقتل الخطط - هو تطور حرمة جدية اصلية غير منحازة لن تكتفى فقط بوضع قواعد واضحة بشأن احكام التدخل التي يمكن تطبيقها على الجبارين او على كلقوى العظمى، بل تقدم ايضاً نحو اتخاذ المبادرة في الشؤون التي تهم العالم - مشكلة الوصول الى المولاد، والبيئة، واعادة بناء نظام مالي عالى - تلك الشؤون التي جربت الدول الصناعية ان تحملها لنفسها، وفشلـت فشلاً ذريعاً.

اري ان هناك فرصة هائلة لقيام الساسة في العالم الثالث بصنع سياسة حكيمية في الفترة القادمة، وهذا احد العوامل المجهولة فيها اذا استطعنا تحجيم

المجاورة المتزايدة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

سؤال: أود أن أسألك ما إذا كان في إمكانكم أن تفضلوا قضية تحديتم عنها بشأن نجاح السياسة الخارجية أو فشلها، وأن تربطاً ذلك باتفاق كامب ديفيد الذي يبدو بأنه لم ينجح كثيراً. ومع ذلك، فإننا نجد في أميركا شخصاً مثل انتوني لويس يكتب قبل أيام قليلة عن انجاز كارتر في حقل السياسة العامة، معطياً تحقيق كارتر لاتفاق كامب ديفيد والمعاهدة المصرية - الإسرائيلي الأولوية.

فولك: أسمحوا لي بأن أقدم بحوار مقتضب يمكن أن يكون، على كل حال، جواباً طويلاً. أرى أن سجل كارتر يحتوي على الكثير من القتل البري، بحيث إن فشلاً نسبياً قد يعتبر نوعاً من النجاح. اعتقاد أن هذا من الأسباب التي تحمل شخصاً مثل لويس على أن يعتبره كذلك. وهكذا، فإنه ينظر إلى اتفاق كامب ديفيد خطأً أنه نجاح لكارتر.

النهاية الأخرى لاحياء خروج دالاس في السياسة الخارجية هي انشاء تحالفات في المنطقة. لقد نشر أمس تقرير يدل على أن الولايات المتحدة، على الرغم من تضاؤل الدعم الشعبي للسداد، تزيد بشكل مثير في التزامها ببقاء نظام السادات عبر برامج مساعدة عسكرية واقتصادية. أرى أن السياسة الجديدة التي جاءت بعد ايران، بالإضافة إلى المخاطرة التووية، هي انشاء مثل هذه التحالفات التي لا يمكن أن تسمى تحالفات، لأن هذه الدول لا يمكن أن تعمل معاً بصورة واضحة، وذلك لأسباب ايديولوجية. ان مصر وأسرائيل وتركيا الى درجة معينة، والعربية السعودية وباكستان، تشكل نوعاً من حلقة احتجاء للعالم العربي. وعندما، ينظر إلى كامب ديفيد انه خطوة حاسمة في ذلك مصر عن العالم العربي. وهذا هو المقصود من الرمز او الاشارة الى احلال السلام في الشرق الاوسط. والإنجاز الحقيقي هو انجاز اميريالي في تغييره العالم العربي، ووضع مصر خارج النزاع، وخلق جو من الوهم بأن تقدماً حقيقياً قد حدث. وأعتقد ان الكثيرين يؤمنون، عندما يرون زعيماً عربياً جالساً مع زعيم اسرائيلي، وعندما يظهران على شاشة التلفزيون وما يتعلقاً بهما بتعانقان، بأن

السلام قد حل في المنطقة؛ إذ ان خطوة هائلة، من الناحية النفسية، قد تمت. وعلى كل، فقد ترتب على ذلك ان أصبح ادراكاً للوضع الفلسطيني، من حيث انه صهيونية الزراع العربي - الاسرائيلي، اصعب. و«نجاح» كائب ديفيد يجب ان يدرك في حدود اميريين اميراليين: اشاعة الاوهام والغموض او الارباك الاميرالي، واستراتيجية تفتيت الصمود العربي.

سؤال: هذا السؤال متعلق بعلاقة منظمة التحرير الفلسطينية بالدول الرأسمالية الغربية. بدأت منظمة التحرير الفلسطينية، في اغلب البلاد الاوروبية، باقامة علاقات بقوى تقدمية ذات تنظيم متين نسبياً، وقد نجم عن ذلك دعم تدريجي للفصية الفلسطينية في تلك الاقطاع. ولعل هذا قام، في بعض الاماكن، بدور في تبديل سياسة الحكومات. بالنسبة الى الولايات المتحدة، اثير احتمال ايجاد الروابط بالقوى التقدمية في البلد. ما هي التطلعات في ان تقوم هذه القوى بدور عامل لدور البسار الاوروبي؟ ترى، هل ثمة ما يضمن ان تكون القوى الرئيسية هناك على استعداد للقيام بدور منظم في اي تناقض عل نطاق واسع يدفع عن مطالب الفلسطينيين، ويطالب بسياسة تقدمية لمعالجة المشكلات الداخلية ومشكلات الشرق الاوسط؟ ما اعنيه هو هل ثمة قوى منتظمة، في تركيبها، يمكنها في المدى الطويل ان تقوم بدور مؤثر في السياسات بالنسبة الى الشرق الاوسط؟

دلفر: ان الولايات المتحدة تختلف عن اوروبا في ان الاحزاب السياسية الايديولوجية تقوم هناك بدور ضئيل. ليس هناك ما يمكن مقابلته بالغرب الشيعي، او حتى بالغرب الاشتراكي، في فرنسا وبريطانيا وما الى ذلك. وكما اشرت قبلًا هناك، على كل حال، نوع من توحيد القوى مثل حركة تحرير السود والحركات المختلفة لتحرير العالم الثالث وحركة مقاومة الحرب وحركات النساء، وهي الاحدث عهداً. وثمة شعور متزايد بأن التخلص من الحروب لا يتم إلا بازالة اسبابها. وأرى ان ثمة فيها اعمق للعقلية التنظمة للحرب، وغركا في اتجاه اشتراكي عام، او ما يسمى احياناً الشيوعية المتحررة. لكن هذا ليس قاعدة للتنظيم؛ اذ لا يزال هناك منظمات تمعن كل منها بقضاياها الخاصة،

شأن النظمات النسائية او منظمات مقاومة الخطر النووي ومؤيدي نزع السلاح.

وقد حدث أمران في الوقت الحاضر. قعند ثلاث سنوات او اربع سنوات مررتنا بمرحلة يمكن ان يسمى الكثير منها تشكيلات او تجمعات «ما قبل الحزب» كانت تحاول وضع تصميم للايديولوجية وال العلاقات السياسية وللشخصية وما الى ذلك، التي قد تنتهي الى انشاء حزب يسارى في الولايات المتحدة. وهذه الاحزاب المسماة طليعة لم تكن لها جذور حقيقة او نحوه، وقد آل بعضها الى مجموعات ضيقة النظرة ومتخصصة وغارقة في التisper. والذى حدث، في الحقيقة، هو ان بعض المجموعات التي كانت تتوى اصلا العمل متضامنة، انقسم الى اقسام ثلاثة او اربعة او خمسة صغيرة، وكان اثرها على ما ارى - خيلا، او اهلها في التعبو ضعيفا. ومن جهة اخرى، كان ما يجري الان هو ضم التلافات، حيث يمكن لمجموعات، مثل الحزب الاشتراكي «البورتوريكي»، او عدد من المواطنين الاميركيين والمكسيكيين وغير ذلك، ان تعمل معاونة - احيانا في عمل واحد، ولكن ايضا عن طريق اجتماعات مشتركة بصورة متزايدة، وذلك لدراسة التحليلات الايديولوجية والسياسية. واحدى نتائج هذه الاجتماعات الملحوظة هي التخطيط للقيام بتظاهرات وقت انعقاد مؤتمر الحزب الديمقراطي. ولعل ما سيكون اهم من الظاهرة، اذا نجحت، عقد ما يصبح ان يسمى المؤتمر الشعبي، وهو بديل عن الحزبين القائمين الان، ان هذا لن يوجد حريا او تنتظريا جديدا، بل قد يتبعه الامر ليصبح تشكيل «ما قبل الحزب» في هذه المرحلة من تطور الحركة الاميركية. وأخيرا، ليس ثمة ضمادات، لكنني ارى في اعقاب الدروس التي تتعلمنها عن فلسطين انه سيصبح هناك ادراك بأن القضية الفلسطينية تقع ضمن اهداف عدد من هذه المجموعات الخاصة. وأعتقد ان الوضع سيتحسن من الان فصاعدا. لكن فيها اذا كان خصمه سيكون سريعا بما فيه الكفاية، او انه سيكون ناجحا الى الحد المقبول، فهو قضية اخرى.

سؤال: ما هو الامل الذي يمكن للفلسطينيين ان يتطلعوا اليه في ان

يؤدي تصادم المصالح في صوغ سياسة الولايات المتحدة الى تبدل في تلك السياسة في الشرق الاوسط؟

فولك: ارى ان هذا سيؤدي الى السؤال الذي طرحته دك بارنت وانا عدّة مرات، وهو كيف يُنظر الى الانقسامات في المؤسسة الاميركية. ان نظرني اليها اكثر تسامعاً من نظرته هو، ومن ثم فعلمه من الللازم ان نجيب كلاماً باختصار عن هذا السؤال. اتي اعتبر هذه الشروح، في اغلبها، عبارات نكتية، وهي لا تجعل تحليل العام فيها يخوض الالتزام بالتجوّه الى وسائل عسكرية لحماية المصالح الاميركية، في هذه الفترة التي نرى فيها القوة الاميركية أخذة في الانحطاط. ومن ثم، فاما لا ارى انه يمكننا ان نأمل بحدوث انتقال ارادى ونطوي على استمراره إما من خمول خلفي وإما من اتفاع عقلاني جزء من النخبة الاميركية لبيان نظرته. ولا ارى اي تبدل في الجهد الاصل الذي يقضى بالانتصار على الحركة الفلسطينية في الفترة القادمة. وأقول خلصاً اني لا انزعج سياسة خارجية اميركية ايجابية تتکيف مع المطالب الفلسطينية. وهذا لا يعني انه لا يوجد اوضاع نكتية تكون افضل او اسوأ قليلاً من حيث آثارها بالنسبة الى الولايات المتحدة والحركة الفلسطينية والمطقة والعالم. ولا اقول ان هذه الفروق ليست ذات اهمية كبيرة، لكنني لا ارى شيئاً يمكن ان يوصف، بصدق، بأنه تبدل في السياسة، إلا اذا كان يقصد من ذلك السير في طريق ضيق وخاص جداً. وسيستمر الخوار التكتي حول كيفية وقف القومية الثورية - وخصوصاً في هذه المطقة - وأخص من ذلك الصيغة الفلسطينية لهذه القومية الثورية لأنها الصيغة الاكثر جاذبية في المطقة.

بارنت: ان وجهة نظري تختلف قليلاً عن ذلك. اني اوفق على ان القضية ليست قضية ضغط علقي. ان ما اراه هو شرط لاحتمال شرخ يمكن ان يتبع عنه التبدل. من المؤكد اني لا اتاباً بذلك ولا اضنه، لكنني ارى ان الاحتمال قائم وأنه يجب الا يغفل. واذا جاء فانه يأتي تماماً بسبب التناقضات التي تحدثنا عنها، اي المشكلات الاساسية الموجودة الناجمة عن التحرك ضمن

الاطار. وحتى لو ان الغرض هو تبديل جزء من سياسة ما في سياق الحفاظ على الكل، فإن مثل هذا التبديل يمكن ان يكون له ملابسات ضخمة للقوم الذين سيتأثرون بذلك. وفي هذا المضمار، لا استثنى احتمال حدوث تبديل مهم.

سؤال: كان حديثنا، في معظمها، منصاً على السرج الاميركي. لكن هل في ان اسأل ضيوفنا ان يوجزوا لنا رأيهم في الاتجاه الذي يمكن ان يتوجه التردد في الثمانينات، آخذين بعين الاعتبار هذا التشابك الثلاثي بين مجتمع مستوطنين تعوزه حالياً الرونة اللازمة للتغيير والموافقة مع هذا الذي يسمى تسوية عادلة؟ بين دولة اميرالية تسير نحو الانحطاط وحركة قومية ثورية. وهذه الحركة الثورية بالذات لا تزال تراجعت بين قومية تقافية فلسطينية محلية من جهة، وبين ان تكون حركة عربية راديكالية، على الرغم مما يوصف به العالم العربي ظاهرياً من انه عالم طبع، لكنه اصلاً عالم غير مستقر، من جهة أخرى؟

قولك: أنا مسرور لأنك انتظرت نهاية الشوط. إنه سؤال صعب وعميق جداً. وقدر ما اشعر به مزاجياً من الابتعاد عن التواضع فكرياً، فاني الردد كثيراً في ان اقول اي شيء يكون مهدداً، بسبب ان هناك الكثير مما يبدو كأنه لا ينفع للتبيّن شأن هذه العلاقة الثلاثية بين القوى التي اشرت اليها، والتي حاولت ان اقوله قبلًا — وأنا لا استطيع إلا ان اعيد ذلك كتبيّن هذا — هو اعني ارى ان في سير التاريخ ما يقر هذا التطور القومي التوري. والامر في حقيقته هو قضية وقت وظروف وسياق فقط، وهذه هي التي تحدد سبل اندراج القضية الفلسطينية في نوع ما من أنواع الحل العادل. اعني ارى ان ما يحاول التقديمون في العالم بأسره — وخصوصاً الاميركيين، فيما أعمل — هو تسريع ذلك المسار وجعله اقل ايداماً، وذلك من اجل انساناً والآخرين على السواء.

دلفر: اود ان اشير الى عنصر واحد فقط من عناصر السؤال: يبدو لي ان الشيء الذي يُعقل عادة هو افلانس اسرائيل — اقتصادياً وابدیولوجياً او خلقياً — في الوقت الحاضر. وبسبب ما كانت عليه الاسطورة، فإن هذا الامر [افلانس اسرائيل] سيؤدي الى تبدل كبير في النظرة الى اسرائيل. وعلى

كل، فان هذا ليس جيده ايجابيا، لأن هناك شعورا باليأس في اسرائيل بسبب التضخم والشقاق بين سكانها واحتلاكها القوة التهوية. لقد اعتبرني رعب حيث لما زرت اسرائيل في آب/اگسطس الماضي، وكنا نسمع باستمرار: «لا تخرجونا، لا تخرجونا، اذ اننا سنلجم الى ما يفعله اليهود». لقد قال لنا رجل عسكري: «لن تنزل بوصة واحدة، حتى لو كان معنى هذا ان يصل اللھيب الذي الى نيويورك نفسها». ان عليهم [علم الاميراليتين] ان يقوموا بعمل ما اما ايجابا واما سلبا، والتحرك السلبي قد يكون فاجعة. والآن، فيما هو مدعاه للاهتمام انه على الرغم مما قلناه عن الاقتصاد الاميركي، فواقع الامر هو ان الولايات المتحدة هي، في امور كثيرة، ليست مختلفة عن اسرائيل سوى قليلا. انها لم تستطع ان تنفق على حرب فيتنام، فالمأثور هو ان تدفع نفقات الحرب وال الحرب فاتحة، عن طريق زيادة الضرائب وما الى ذلك، لكن هذا لم يكن محظى سياسيا. قد تكون مبالغة، لكن بعد زيارة لاسرائيل اخذ يزداد اقتاعي، وانا انظر الى اميركا يوميا، يأنها لا تختلف الا قليلا عن اسرائيل. وأخيرا، فالاضافة الى حالة اليأس والافلام الفكرية أصبحت القضية هي ان الولايات المتحدة قد فقدت موقعها التسلطي في العالم، لكنها لم تفقد القدرة على ان تكون مدمرة الى درجة خطيرة. وهذا امر مرعب.

انني موافق على ان القوة الخلقدية لا تحمل الحكومات على تبدل سياساتها. ان الامر لا يتم الا بالضغوط السياسية وتوازن القوى الواقعية. لكنني اعتقد ان الحركات وتوازن القوى يتبدلان عن طريق الالتفات الى صفات النصال الخلقدية، مثل التفكير المدعي لحقوق الفلسطينيين، في الداخل والخارج على السواء. ان الخطأ الذي ارتكبه حركاتنا، او بعض قطاعات منها، في اواخر السبعينيات، هو انها كانت تقول: «كنا في الايام المبكرة خلقين». كنا نعارض القاء قنابل التابل على الاطفال. أما الان فنحن ماركسيون متظوروون جدا، وكل شيء علمي، وليس مطلوبا منا ان نلجم الى الحجۃ الخلقدية. «من الواضح انه امر اساسي جدا الا تلقي قنابل التابل على الاطفال، ولا ان يعيشوا في غيمات؛ لكن هذا هو الواقع.

بارت: لن أضيف أي شيء إلى هذا، أتفق أرى أن «المجهول الكبير» هو فيما إذا كان من الممكن أن تلتقي القوى التي يمكن أن تولد التبدل العميق الذي تحن بحاجة إليه - ومعنى هذا تفاعل القوى الموجودة في الولايات المتحدة مع القوى الخارجية كي تتبع أجيالاً خلقياً جديداً على مستوى بالغ الأهمية ويمكن أن يهدى قوته سياسية. وأود أن اختتم بالقول أني لا استطيع أن أبرز، بما فيه الكفاية، الأهمية التي اطلقها على رؤية جديدة للعالم تقوم على احتمالات التحرر وواقعية التحرر؛ رؤية يمكن أن تقدم إلى قوم يعيشون في إمبراطورية سائرة في طريق الانحطاط.

الولايات المتحدة وأمن طاقة إسرائيل *

إشارة بحث

مقدمة

إن خسان طاقة إسرائيل هو أحد حجار الزاوية في نظرتها إلى امنها الكلي. والوضع الذي تواجهه إسرائيل كان ولا يزال يهدد امنها بطريقة مباشرة، وقد عقد مشكلاتها الاقتصادية إلى درجة لا تطاق، كما عرضها لخطر تبعية سياسية واقتصادية.

وأعراض وضع الطاقة البسيء في إسرائيل متعددة، ويدخل فيها اعتمادها شبه الكل على مصدر واحد للطاقة: النفط الخام. فقد زود النفط ٩٩٪ من حاجة إسرائيل من الطاقة في سنة ١٩٨٠، بينما حصلت على ١٪ من الطاقة الشمسية والغاز.^(١) واستفاد الانتاج الداخلي للنفط، الذي بلغ ذروته في عام ١٩٧٥/١٩٦٦، إذ وصل إلى ٤٠٠٠ برميل يوميا، وانخفض إلى ٦٠٠ برميل يوميا سنة ١٩٨٠، رغم إسرائيل على الاعتماد اعتماداً كبيراً على النفط المستورد من الخارج. وقد تجاوز هذا المستورد ١٦٥,٠٠٠ برميل يوميا في

JPS (42), Vol. XI, No. 2 (Winter 1982). pp. 113-131. *

John Yerma, «Oil-Shock Israel Trying to Reduce its Dependence on Imported (1)

Facts», Christian Science Monitor, April 3, 1981, p. 6.

سنة ١٩٨٠^(٣) يتكلفه تقدر بـ ٢،٢ مليار دولار،^(٤) وهو يساوي - عل وجه التحري - قيمة مجموع صادراتها الصناعية للسنة نفسها.^(٥) ومع ان دفع ثمن النفط كان مشكلة فان ايجاد النفط وشراؤه كانا كفاحا بحد ذاته. فالخروب بين اسرائيل وجيرانها العرب، وتزايد القوة الاقتصادية والسياسية لهؤلاء الجيران، عقدا الامور بالنسبة الى اسرائيل، وقضيا عليها بالعزلة العالمية. ومن ثم، فليس من الغرابة يمكن ان نعلم ان اقل من ٥٪ من الاسواق العالمية مفتتح امام اسرائيل^(٦) اولا، وثانيا ان البلدين فقط - مصر والمكسيك - كانوا على استعداد لعقد صفقات لبيع النفط لاسرائيل علينا. ومع هذا كله، فان النفط المستورد من هذين البلدين لم يعط سوى ٥٥٪ من حاجة اسرائيل لسنة ١٩٨٠.^(٧) على ان فرار المكسيك (سنة ١٩٨١) زيادة النفط المصدر الى اسرائيل رفع هذا المستوى الى ٦٧٪.^(٨) ولتوفيق اسرائيل ما يتبقى من حاجاتها، اضطررت الى ان تعتمد اعتمادا كبيرا على السوق الآية المأرجحة.

نورط الولايات المتحدة الاولى

دخلت الولايات المتحدة المسرح في وقت مبكر من سنة ١٩٧٥ تحمل

(٣) «معرفي»، ١٩٨٠/١/٩.

«Can Israel Maintain its Economic Balancing Act?» World Business, July 6, 1981. (٤)
Quoted from the Bank of Israel.

(٥) «هارتس»، ١٩٨٠/٢/١٥.

Los Angeles Times, November 23, 1979. (٦)

(٧) كما يستدل من المعلومات الواردة في:
Petroleum Press Service, No. 47 (January 1980), p. 19 and *Jerusalem Post*, November
19, 1980.

(٨) اصل المعلومات من:

Jerusalem Post, May 13, 1980.

اسرائيل ومصر على عقد اتفاق مؤقت بينهما. وقد وصلت دبلوماسية هنري كيسنجر المكوكية إلى الباب الموصد في آذار/مارس ١٩٧٥، عندما لم تتفق مصر وإسرائيل على مدى انسحاب إسرائيل من سيناء في مقابل ما تتحمّه مصر من نازلات سياسية.^(٨) فمن جهة، كان للسداد مطلبان رئيسان كانت الولايات المتحدة تدعمهما: إعادة حقول النفط في أبو رديس، والانسحاب إلى ما وراء نهر الجدي ومثلها الجبلين. ومن جهة أخرى، كانت إسرائيل قد قبّلت، حق في آذار/مارس ١٩٧٥، أن تعيد حقول النفط إلى مصر «شرطًاً» أن تكون هذه منطقة مخصورة تتصل بمدينة السويس عبر طريق تشرف عليه الأمم المتحدة.^(٩) يضاف إلى هذا، أن إسرائيل أرادت أن تصل إلى نسبة تبيع لها الاحتياط بالمخزون تحت سلطتها فعلاً. ومن الطبيعي أن ترفض مصر هذين المطلبين.

و«الظهور» السياسي الذي قام به الرئيس فورد في أعقاب ذلك، كان يشتم منه رائحة الإنذار لإسرائيل. وقد كان معنى ذلك، كما وصفه يتسحاق رابين رئيس وزراء إسرائيل يومها: «إذا استمررت (يا إسرائيل) في رفضك لفتح الطريق إلى السلام، فلا تستطعي دعم الولايات المتحدة». ^(١٠) وأذ ادركت إسرائيل أنها لن تحصل على مزيد من النازلات من مصر، ونظراً إلى رغبة الولايات المتحدة القوية في الوصول إلى اتفاق، فقد قررت الحكومة الإسرائيلية أن تبحث عن تسويفات انبية من الولايات المتحدة بديلًا عنها ترفض مصر القبول به. وقد عقدت الصفقة التي انتهت بتوقيع اتفاقية سيناء الثانية في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥. وبموجب هذه الاتفاقية، قالت إسرائيل إن تسحب من نهر سيناء وأن تسلم مصر حقول النفط في سيناء

(٨) دخل في عداد هذه النازلات التزام مصر «عدم استعمال القوة» واللحظة إلى «الوسائل السلمية» خل التزاع العربي – الإسرائيلي.

Yitzhak Rabin, *The Rabin Memoirs* (Boston: Little, Brown and Company, 1979). (٩)

بكمال عدتها. وقد وازنت الولايات المتحدة ما تركته إسرائيل مصر بضمادات وتعهدات والترامات، فُحِّلتْ إلى حد بعيد، في مذكرة اتفاق «بلغت حلماً واقعاً في كل شيء» سوى الاسم.^(١١)

سليم آبار النفط

عندما قررت إسرائيل التخلُّ عن سيطرتها على حقوق النفط في سيناء، كانت هذه الحقوق تزود إسرائيل بما مقداره ٤٠٠ مليون طن من النفط الخام في السنة، وهو ما يساوي ٥٥٪ من حاجاتها الداخلية.^(١٢) وهذا يعني أن الخزينة الإسرائيلية كانت توفر ٣٥٠ مليون دولار^(١٣) سنوياً، وهو المبلغ الذي كان يتوجب دفعه ثمناً لمستوردات نفطية. يضاف إلى هذا، أن هذه الحقوق كانت توفر على إسرائيل الكرب الذي كانت تعانيه للحصول على النفط من الخارج. ومن المؤكَّد أن وعي إسرائيل حاجتها إلى مصادر نفط مضمونة ازداد بعد أزمة النفط سنة ١٩٧٣. ومع ذلك كله، فقد قررت إسرائيل أن تخلُّ عن حقوق النفط في سيناء. وثمة بعضة أسباب أدت إلى هذا القرار.

ان إعادة حقوق النفط مع المريين كانت جزءاً من مقاييس سياسية أدت إلى توقيع اتفاقية سيناء الثانية. وفي مقابل ذلك، قبلت مصر عدة بنود تعهدت فيها بالآتِلنجا إلى القوة وإن تسعى لتسوية «وسائل سلمية» (المادة الأولى). وقبلت مصر أيضاً رسمياً بضعة إجراءات ارضائية، مثل السماح لـ«الشاحنات غير العسكرية» المرسلة إلى إسرائيل أو الآتية منها، بالمرور عبر قناة السويس (المادة السابعة).

عندما ينظر المرء إلى الأمر من زاوية إسرائيل، يجد أن «إعادة حقوق

Nader Safran, *Israel the Embattled Ally*, 2nd ed. (Cambridge: Harvard University Press, 1979), p. 59.

Persian Gulf Intelligence Weekly, No. 34 (September 15, 1975), p. 5. (١٢)

Near East Report, Vol. 19, No. 49 (December 3, 1975), p. 1. (١٣)

النفط خفت من غلواء العداء المصري، ووُضعت في ايدي قادتها مبرراً قوياً لاداء التزامهم بالاتفاقية.^(١٤) وكان اهل اسرائيل ان الاتفاقية برمتها قد:

(أ) تدفع السادات الى المزيد من الابتعاد عن الاتحاد السوفيتي، ومن ثم تحروم الجيش المصري من شحنات اضافية من السلاح السوفيتي؛ و(ب) توسيع شقة الخلاف بين مصر وسوريا؛ و(ج) ترك امام السادات خياراً واحداً فقط: الحل السياسي؛ «قد يكون لمصر خيارات اخرى، لكن ليس للسادات».^(١٥)

وقد كانت اعادة حقوق النفط، بالنسبة الى عدد كبير من الاسرائيليين، اقل ايماءة لاسرائيل من اعادة المغاربة؛ «عندما تواجه اسرائيل بالخيارات الكلاسيكي «بين مالك او حيائنه»، فانها تكون اكثر استعداداً لأن تنازل عن حقوق النفط الثمينة من ان تسحب من ميري الجدي ومثلاً الاستراتيجيين اللذين يسيطران على طريق الموجوم على سيناء ومتها على اسرائيل».^(١٦)

يتضح من هذا التصريح انه مع ان حقوق النفط ثمينة، فقد قبضت قيمتها بالعيار المالي اكثر منها بالعيار الاستراتيجي والامني. وقد كان هذا التقويم يومها قابلاً للفهم، لأن اسرائيل كانت تضمّن وصول النفط الخام من مصادر كافية وبأسعار السوق السائدة،^(١٧) خصوصاً من ايران والمكسيك. وقد قبل ان الشاه تعهد لادارة فورده ان يحافظ على ارسال شحنات النفط الى اسرائيل من دون خطر قطع النفط.^(١٨) فالشكلة لم تكن، اذن، في الحصول على المزونة من النفط الاجنبي، بل كانت في التمويل.

وئمة عامل آخر كان له ولا بد اثر في الموقف الاسرائيلي، وهو ما كان

Rabin, op. cit., p. 278. (١٤)

Ibid. (١٥)

Near East Report, Vol. 19, No. 10 (March 5, 1975), p. 2. (١٦)Yaval Elzur, «Israel is Offered Oil to Replace Sinai Output», *Washington Post*. (١٧)

September 9, 1975, p. A16.

Ernest Gilman, «Israel and the Iranian Oil Embargo», *Round Table*, No. 276 (١٨)

(October 1979), p. 292.

يرشح من تقارير بأن حقول النفط [المذكورة] كانت تسير سريعاً في طريق الضرب، ومن ثم سيقدر موقف إسرائيل أهل فائدة لها فيها لتوانلت عن حقول النفط في وقت لاحق تكون هذه الحقول فيه قد نفخت إلى حد كبير جداً. وقد بدا لها أنها [إسرائيل] تزال أكبر كسب يمكن أن هي تنازلت عن حقول النفط في مقابل التنازلات المهمة التي عرضت عليها.

إن ضغط الولايات المتحدة على إسرائيل لتنازل عن الموارد وخطول النفط، على الرغم من أهميته، لم يكن وحده كافياً للحصول على القبول الإسرائيلي. كان على الولايات المتحدة أن تقدم لإسرائيل ضمانات وتعهدات ومساعدة مالية تعوضها لها عن التنازلات التي كانت مستعدة لتقديمها. وهذا ما فعلته الولايات المتحدة بالضبط، وتمت الصفقة في «مذكرة اتفاق» بين البلدين.

الشروط المتعلقة بالطاقة

مع أن مذكرة اتفاق ١٩٧٥ بين الولايات المتحدة وإسرائيل كانت سريعة أولاً، فإنها أعطيت للصحافة بعد ذلك بفترة وجيزة. وقد نصت الفقرة الأولى من الاتفاق على التزام الولايات المتحدة ببذل كل جهد كي تستجيب «لما تتطلبه [إسرائيل] من الطاقة واحتاجاتها الاقتصادية». وستحصر الولايات المتحدة جهودها ضمن حدودها وضمن موافقة الكونغرس من جهة، وستكون هذه الجهود «مستمرة وعل أساس طويل الأجل» من جهة أخرى. والاحتاجات التي حددت في الفقرتين ٣ و٤، والتي تخص الطاقة بالذات، «ستعتبر ملائمة لتكون من ضمن المجموع السنوي الذي سيطلب في العام المالي ١٩٧٦ وفي الأعوام التالية».

وبنفس الاتفاق، يجوب الفقرة ٣، على أن تحصل إسرائيل على متطلباتها من الطاقة عبر «ترتيباتها المستقلة الخاصة»، وعلى أن تقدم الولايات المتحدة للعون عندما تعجز إسرائيل عن ذلك. وفي هذه الحالة ستقوم الولايات المتحدة بالمساعدة، وستتوقف هذه المساعدة على ما إذا كانت الولايات المتحدة بالذات

متضادة من «نفط كمي» بسب حظر [النفط] او لاي سب آخر، او لم تكن كذلك. فإذا لم يكن ثمة نفط كمي، فعل الولايات المتحدة وان تقوم حالا بتوفير النفط لبياعه اسرائيل...^{١٩١} وساعد حتى في ضمان نقله فيما اذا كانت اسرائيل عاجزة عن ذلك. وفي حالة «نفط كمي» في الولايات المتحدة، فإن على الولايات المتحدة ان تيسر النفط لاسرائيل حالاً غير انه، في هذه الحالة، ويكون ذلك بموجب الصيغة التي تفرضها الوكالة الدولية للطاقة الخاصة بالحفظ والتوزيع كما تطبقها حكومة الولايات المتحدة، وذلك لتزويد اسرائيل بالمتطلبات الاساسية. وتقوم الولايات المتحدة بالمساعدة لضمان نقل النفط الى اسرائيل، فيما اذا دعت الحاجة الى ذلك. وبعده الخبراء من كلا البلدين اجتماعات سوية لمراجعة حاجات اسرائيل المشرفة من متطلبات النفط.

ونعالج الفقرة الرابعة من الاتفاق، بشيء من الغموض، العون المالي الذي ستزود اسرائيل به. فالقسم (أ) من الفقرة الرابعة يقر انه «عندما يأتي دور تحديد الارقام الكلية التي ستطلب من الكونغرس، توفر حكومة الولايات المتحدة متطلبات اسرائيل من النفط المستورد عناية خاصة. وخلال المدة التي تقررها المادة الثالثة (اي مدة خمس سنوات) تأخذ [حكومة الولايات المتحدة] بعين الاعتبار، في تقديرها تلك الارقام، نفقات اسرائيل الاضافية لاستيراد النفط للتعويض عنها يمكن الحصول عليه من ايورديس ورأس مدر (٤,٥ ملايين طن في سنة ١٩٧٥)».

وهذا، بطبيعة الحال، لا يوضح ما اذا كانت الولايات المتحدة ستزود جميع نفقات التعويض لمدة السنوات الخمس او بعضها. فيما قدرت مصادر الولايات المتحدة نفقات تحويل اسرائيل للتعويض عن حاجاتها من الاستيراد

(١٩) في سنة ١٩٧٥ ابلغت وزارة العدل وزارة الخارجية بان الولايات المتحدة تستطيع، بموجب التشريع العمومي به يومها، ان تزود اسرائيل بالنفط من غيرها من دون الحصول على تعويض من الكونغرس (Algerian, October 9, 1975).

لسنة ١٩٧٥ بين ٣٠٠ و ٣٥٠ مليون دولار سنوياً^(٢٠). ارتفعت هذه التكاليف للكمية ذاتها من النفط الخام في السنوات التالية^(٢١). ومع انه يعهم خصنا من الفقرة الرابعة (أ) المذكورة سابقاً انه لم تحدد قيمة معينة للسنوات الخمس، فليس ثمة دلالة صريحة على ما سيحدث اذا: (أ) ارتفعت اسعار النفط ارتفاعاً شديداً و (ب) تغيرت الظروف بحيث لم تعد اسرائيل بحاجة الى استيراد ٤٠٥ ملايين طن [من النفط] سنوياً بسبب اكتشافات جديدة للنفط، إما في سياق المحتلة وإما في اسرائيل بالذات. فما هو معروف عن الترتيبات المالية خصيل نسبياً. وقد جاء في شهادة قدمتها الادارة الاميركية للكونغرس في شباط/فبراير ١٩٧٨ تثبت ان حكومة الولايات المتحدة^(٢٢)، اخذت بصورة مؤكدة بعين الاعتبار تكاليف التعويض (للنفط الخام) في مختلف طلبات المساعدة التي عرضت امام هذه اللجنة (لجنة مجلس النواب للعلاقات الدولية). كما انتابنا احساسنا بضرورات تخزين النفط بعين الاعتبار.^(٢٣) وعلى كل حال، فقد كشف النقاب عن معلومات دقيقة وردت في تقرير قدم الى الكونغرس جاء فيه ان الولايات المتحدة قد قبضت، كجزء من التفاقيه سياقه المؤقت، «ان تمنع اسرائيل ميلاً اضافياً قدره ٤٠٠ مليون دولار سنوياً لمدة خمس سنوات، بغير لها الحصول على حاجتها من النفط الخام في الاسواق العالمية».^(٢٤)

ان مذكرة الاتفاق تجوي فترتين مقصصتين، مدة كل منها خمس

Diplomat, November 17, 1975. (٢٠)

(٢١) بحسب اسعار سنة ١٩٧٨ ارتفعت القيمة الى نحو ٤١٠ مليون دولار.

US Congress, House, Committee on International Relations, Foreign Assistance (٢٢)

Legislation for Fiscal Year 1979 (Part 5): Hearings before the Subcommittee on Europe and the Middle East, 95th Cong., 2d sess., March and February 1978,
p. 230.

Dario Seckler, «The Issue of Crude Oil Availability to the Israeli Economy.» (٢٤)

Congressional Record, October 5, 1978, p. E5439.

سنوات. فالسنوات الخمس الأولى تبحث في توفر النفط لإسرائيل كما هو موضع في المادة الثالثة، بينما تعالج السنوات الخمس الثانية قضية التعويض على إسرائيل عن ٤٠٥ مليون طن من النفط سنويًا، وهي الكمية التي تنازلت عنها مصر. ولفترة السنوات الخمس الأولى «تاريخ بده طليق»، وهذا يعني — كما فسره سايروس فانس — «أنه عندما يقدم أول طلب تبدأ فترة السنوات الخمس». (٢٤) أما فترة السنوات الخمس الثانية فقد بدأت في العام المالي ١٩٧٦ (موجب المادة الأولى) وتنتهي في سنة ١٩٨٠.

بالإضافة إلى جميع التزامات الولايات المتحدة، فإن المادة الرابعة (ب)

تلزم حكومة الولايات المتحدة الطلب من الكومنولث

... أن يوفر لإسرائيل المال اللازم وبحدى المبلغ بالاتفاق متبادل، لمشروع إنشاء

وتخزين الاحتياطي النفطي الذي سيخرج في إسرائيل، بحيث تصل القدرة على حفظ هذا المخزون وكتبة الاحتياطي الموجود الآن (١٩٧٥) إلى درجة تكفي

لإسرائيل ما يقرب من ستة أشهر وستة شهور، وذلك عندما يتم المشروع.

وقد تم الاتفاق أيضًا على إتمام هذا المشروع خلال أربع سنوات. وقد قدر المسؤولون الإسرائيليون كلفة وسائل التخزين الجديدة التي ستقام تحت الأرض بحوالي ٣٥٠ مليون دولار. (٢٥)

ولم تنس إسرائيل، في إتمام المفاوضات المتعلقة بالاتفاق، خطورة وسائل التخزين الإسرائيلية على منها في حرب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣. وقد كان السبب الأساسي في ذلك القتال مصر لم يتحقق باب التدب، الأمر الذي حال دون وصول شحنة النفط الإيرانية إلى إسرائيل. وقد اضطر ذلك إسرائيل إلى تحويل الطريق الذي كانت تنقلات النفط متوجهة إلى المصب في إيلات على البحر الأحمر. وقد ضاع الكثير من الوقت الثمين والملايين في نقل

US Congress. Senate, Committee on Foreign Relations. *Middle East Package*. (T1) Hearings before the Committee on Foreign Relations on S. 1007, 96th Cong., 1st sess., 1979, pp. 54-55.

النقط حول رأس الرجاء الصالحة، بينما كان استخدام حقول ابورديس ورأس سدر للحصول على النفط متقدراً، لأن خطوط سير السفن كانت في متناول العدو. وكان على الاسرائيليين، والحالة هذه، أن يعتمدوا على احتياطهم الاستراتيجي.^(٢٦) ومن ثم، فقد أصبحت القضية ذات أهمية خاصة في نظر اسرائيل، أي توسيع وسائل تخزينها للنفط، إذ أنها ستكون فيما بعد أكثر اعتماداً على النفط المستورد من ايران، وذلك نتيجة انفلاحة سيناء الثانية. وقد انصرف الاسرائيليون، بين سنتي ١٩٧٣ و١٩٧٥، إلى الامراء في توسيع قدرة وسائل التخزين للنفط عندهم.^(٢٧) ومع ذلك، فقد اعتبرت دون المستوى اللازم لواجهة الطوارئ مثل حرب تشرين الاول/اكتوبر. وترتبط على ذلك، أن تشدد الاسرائيليون في طلب التزام من الولايات المتحدة وحصلوا عليه، وهو الالتزام المذكورة خلاصته في الفقرة الرابعة (ب) اعلاه.

وبالنظر إلى الالتزامات الضخمة التي تعهدت بها الولايات المتحدة من خلال الانفاق، فالسؤال الذي يطرح نفسه على المرء يرتبط بالسبب الذي يمكن وراء استعداد الولايات المتحدة للقبول بذلك كله.

الالتزامات الأمريكية الكبيرة

بلغ اهتمام الولايات المتحدة باتفاقية مصرية - اسرائيلية حدا حلها على القصف على اسرائيل لقيوں تسلیم الممررين وحقول النفط قبل التوصل إلى ضمان من مصر بأن تنهي حالة العداء.^(٢٨) وقد أدى هذا الموقف الأميركي والتجاذب الإسرائيلي السلبي إلى فشل المفاوضات في آذار/مارس ١٩٧٥.

وقد كان ثمة اسباب متعددة أدت إلى حلحلة العقدة: كان اولها رسالة وقعها ٧٦ عضواً من اعضاء مجلس الشيوخ وأرسلت إلى الرئيس فورد في شهر

Howard M. Sachar, *A History of Israel: From the Rise of Zionism to Our Time* (New York: Alfred A. Knopf, 1976), p. 766.

Gilman, op.cit., p. 293. (٢٧)

Safra, op.cit., p. 553. (٢٨)

ابار/مايو من السنة ذاتها، مؤيداً فيها مطالب إسرائيل في أن تكون لها حدود يمكن الدفاع عنها، وأن تُسمح لها بتصديرها وعسكرها على نطاق واسع.^(٣٩) هذه المادّة كانت استجابة لـ«سياسة إعادة التقويم» التي انتهجتها إدارة فورد، وكانقصد من الرسالة الضغط على الرئيسكي يميل نحو الموقف الإسرائيلي. وفي الجهة الأخرى، فقد استخدم فورد هذه الرسالة، فيما بعد، لببرضمانات والتعهدات الضخمة التي أعطيت لإسرائيل في إطار اتفاقية سيناء الثانية.^(٤٠)

كان لاجتماع الرئيس فورد إلى السادات في سالزبورغ، خلال حزيران/يونيو ١٩٧٥، أثر كبير على فورد من حيث تفهمه للموقف المصري. فقد اقتنع بأن السادات كان حريصاً على البقاء على العلاقات الأميركيّة وتطويرها وعلى اتباع خط للسلام للوصول إلى تسوية.^(٤١) وبعد اللقاء فورد والسدات بمنة وجيبة، التقى رئيس وزراء إسرائيل الرئيس فورد في واشنطن. وأذ كانت التطورات الأخيرة لا تزال مائلة في ذهن فورد، فقد واجه هذا رأيين بوحد من خيارين: إما تبدل الموقف الذي وفنته إسرائيل في آذار/مارس والحصول على عون الأميركي ضخم، وإما ان تذهب الولايات المتحدة إلى مؤتمر جنيف حاملة خطة أميركية أعدت بقطع النظر عن أي اهتمام بالسياسات الأميركيّة الداخلية.^(٤٢) وقد بدا لرايدين أن الوعود المساعدة الأميركيّة ضخمة، مرفقة بدعم غير محدود من مجلس الشيوخ، لم يكن أفضل ما كان يمكن التحازه فحسب بل أنه أيضاً أفضل مما أمل بالحصول عليه.^(٤٣)

أما فيما يتعلق بضمّان الولايات المتحدة بشأن النفط، فكانت إدارة فورد قد حصلت على وعد من الشاه بأن تصل شحنات النفط إلى إسرائيل

Near East Report, Vol. 19, No. 38 (September 17, 1975), p. 162. (٣٩)

Ibid., Kissinger statement. (٤٠)

Sadran, op.cit., p. 553. (٤١)

Ibid., p. 554. (٤٢)

Ibid. (٤٣)

باستمرار، من دون التخوف من اي حظر.^(٣١) وما دامت شحنات النفط مؤمنة لاسرائيل، فان على الولايات المتحدة ان تعرضاها عن خسارتها المالية الناجمة عن تبديل مصدر النفط من سيناء.

واما نظر الى القضية نظرة شاملة، فان مكاسب الولايات المتحدة السياسية من اتفاقية عل غرار اتفاقية سيناء الثانية، رجحت على النفقات التي تكبدها [الولايات المتحدة]. فقد قررت الاتفاقية مصر الى المذكر الغربي، وأبعدتها عن النفوذ السوفيتي. كذلك اقتضى احتلال في عام حرب عربية - اسرائيلية جديدة موسعة، وذلك بالتزام مصر، التي تحمل اكبر جيش عربي، الا نعمد في حل الرابع في الشرق الاوسط «إلى القوة العسكرية بل الى الوسائل السلمية». ان مذكرة الاتفاق الاميركي الاسرائيلي - بما قدمته من مساعدات مالية وعسكرية فضخمة جدا، بالإضافة الى ما تقدمت به من قسمات وتعهدات - زادت امن حليف [اسرائيل] للولايات المتحدة منته.

وقد اظهرت ايضا الاستجابة التي ابديتها ادارة فورد في تلبية لطلبات اکثرية اعضاء مجلس الشيوخ وتوصياتها. وفي النهاية، وفوق ذلك كله، فقد زود الاتفاق المصري - الاسرائيلي ادارة فورد بنجاح سياسي كانت الادارة بحاجة ماسة اليه للتعويض عنها لحق بالسياسة الخارجية من نكبات في قيتنام وتركيا والبرتغال.

التحدى الایرانى

كان من الطبيعي ان يزداد استيراد اسرائيل للنفط بعد ان قررت تسليم حقول سيناء في سنة ١٩٧٥، وذلك ملء الفراغ الذي نشأ عن ذلك. وكان

^(٣١) Gilman, op.cit. p. 293.

وقد ذكرت مصادر اخرى ان ايران لم تقطع مثل هذا التهدى. وقد قال الشاه في مقابلة خاصة في فيينا (في النهاية زيارة خاصة) انه ليس «عنه» اسرائيل، ولم يشعر بما مسؤولية تكافئها لها هي طلبت فرارات مجلس الامن التابع للأمم المتحدة Gilman, January 20, 1978.

معظم ما تزعم استيراده يأتي من إيران. وادركت إسرائيل الخطر الترب اصلاً على اعتماد مصدر واحد للنفط الخام، عمدت إلى تنويع مصادر النفط الخام، ومن ثم تقليل اعتمادها على النفط الإيراني. وفي آذار/مارس ١٩٧٨، نجحت إسرائيل في فتح المكبس لأن تزيد في شحنات النفط الخام إليها من ٢٠,٠٠٠ برميل يومياً إلى ٣٠,٠٠٠ برميل يومياً،^(٣٥) والذي يوازي تقريباً خمس ما تستهلكه إسرائيل. يضاف إلى هذا أن إسرائيل، بعد تسليمها حقول سينا ل مصر بقترة وجيزة، ركزت جهودها – في مجال التنقيب عن النفط – على خليج السويس، وعلى رفع احتياطاتها الامنية [من النفط] لمساعدة الولايات المتحدة، على نحو ما اشترط عليه في الفقرة الرابعة (ب) من مذكرة الاتفاق.

وقد كان قيام الثورة الإيرانية تحدياً جدياً جداً لأمن طاقة إسرائيل. وقد رافق هذا أول تغيرية جديدة للولايات المتحدة شأن استعدادها للوقاء بمعاهداتها لإسرائيل. وفي ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩، حظرت الحكومة الإيرانية تصدير النفط إلى إسرائيل.^(٣٦) وفي سبيل تفادى تحويل النفط الإيراني إلى إسرائيل على يد جامعة ثلاثة، حصلت إيران على وعد من الدول التي كانت تستورد النفط منها بالاستمرار ببيع النفط إلى إسرائيل (وجنوب أفريقيا). وإذا لم يف أي من الاقطاعين بمنع إيصال النفط إلى إسرائيل، فإن هذا القطر «يخسر الامتياز المتوج له» بشراء النفط من إيران.^(٣٧)

ردة فعل الولايات المتحدة

حق قبل أن تعلن إيران رسمياً حظر تصدير النفط إلى إسرائيل، أكد وزير الطاقة شليزنجر أن الولايات المتحدة مستعدة لمساعدة إسرائيل في

Middle East Economic Survey, No. 21 (March 13, 1978), p. 10. (٣٥)

Petroleum Press Service (March 1979), p. 127. (٣٦)

Petroleum Intelligence Weekly, June 11, 1979, p. 7. (٣٧)

الحصول على حاجتها من النفط في الأسواق العالمية. وإذا لم يكفل ذلك، فإن الولايات المتحدة على استعداد لارسال نفطها الخام الداخلي.^(٣٨) وقال شيليزنجر إن النفط الخام المستخرج من الاسكا (المتحدن الشمالي) يمكن أن يُعتبر أحد المصادر لارسال هذه الشحنات.^(٣٩) وقد اعترف رئيس وزراء إسرائيل، مناحم بيغن، في تصريح على تاريخ ٢٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨، بأن الولايات المتحدة كانت تساعد إسرائيل في الحصول على الشحنات اللازمة.^(٤٠)

وقد وضعت الولايات المتحدة، في أوائل آذار / مارس ١٩٧٩، خطة طوارئ لتزويد إسرائيل بالنفط فيها إذا طالت الولايات المتحدة بالتزامها الذي قدمته سنة ١٩٧٦ بأن تساعد إسرائيل في إيجاد موارد نفطية إثيدة. وقد حوت الخطة أربعة خيارات: (أ) إعادة إسرائيل على تحديد أماكن النفط في السوق العالمية الآمنة؛ (ب) الطلب من الكونغرس الموافقة على تصدير النفط الخام من الاسكا باتفاقات للنفط ترفع العلم الإسرائيلي، وبالسعر القائم في الأسواق العالمية الآمنة «على أساس التفاوض»؛ (ج) استخدام مساعي الولايات المتحدة الحميدة لاقناع المكسيك بزيادة كمية ما تصدره من النفط إلى إسرائيل؛ (د) التفاوض مع الدول المتوجهة للنفط الخام، من غير أعضاء «اوبيك» (منظمة الدول المصدرة للنفط)، في إمكان قبولها ان تكون مصدرة للنفط إلى إسرائيل في المستقبل.^(٤١)

ومع أن إسرائيل تغلبت على أزمة الطاقة الناشئة عن قطع النفط الإبراني عنها، من دون أن تثير مذكرة اتفاق ١٩٧٦ بين الولايات المتحدة وإسرائيل، فقد عُرف أن بعض الدول النقطية، من غير أعضاء «اوبيك» (والراجح أن تكون

(٣٨) كان ثمة فترة ٦٠ يوماً أعاد الكونغرس لمعرض الامر قبل تصدير آلة كمية من النفط إلى إسرائيل (Oilgram, March 29, 1979).

(٣٩) Ibid., January 4, 1979.

(٤٠) Ibid., January 2, 1979.

(٤١) Ibid., March 6, 1979.

المكسيك في هذه الحالة)، فقد زادت في مبيعاتها في الواقع وخلاصة القول إن الولايات المتحدة، إذا اقتضى الأمر، كانت ستغادر كلها التصوّص عنها في مذكرة الانفاق، لكن بعد أن تكون قد استنفذت جميع الخيارات الأخرى لتأمين حاجة إسرائيل من النفط.

ردة فعل إسرائيل

إن أي بلد قد يتعرض فجأة لحرمانه من مواد ذات أهمية بالغة، مثل النفط، وذلك على يد مزوده الأكبر، لا بد من أن يجد نفسه في وضع عصفوف بالخطر، وهذا أقل ما يقال. إن مثل هذا البلد يحتاج إلى بضعة أشهر على الأقل حتى يعثر على مزودين «مضمونين وثابتين» جدد، شريطة ألا يكون ثمة نقص في الأسواق، وأن يكون المال اللازم لدفع الأسعار الأكثر ارتفاعاً متوفراً. وللتتصور تأثير مثل هذا الوضع على كيان مثل إسرائيل، التي لم يكن لها سبل إلا للوصول إلى أقل من ٥٪ من أسواق النفط.^(٤٧)

ومع ذلك، فقد تحكمت إسرائيل من التعريض عن التفصي الإيراني، وذلك يأخذها عدة إجراءات، كان أوطاً استعمال غزوتها الكبير كما فعلت في حرب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣.^(٤٨) وكان الثاني أنها ابانت عن النفط حيثما كان ذلك ممكناً. وقد رُوي في شباط/فبراير ١٩٧٩، أن إسرائيل كانت تستهلك ٢٠٪ من وارداتها النفطية من الأسواق الآتية، وبالتالي كانت تزودها به «مصادر ثابتة»، طبقاً لما قاله وزير الطاقة يتسحاق موداعي.^(٤٩) وقد ورد في اختيار كانت تنشر في القدس، أن هذه المصادر هي: المكسيك وفنزويلا والغابون وتوجيريا.^(٥٠) وقد أكد مسؤولو وزارة الخارجية الأميركيّة ذلك،

^(٤٧) Los Angeles Times, November 23, 1979.

^(٤٨) Oil and Gas Journal Newsletter, January 22, 1979.

^(٤٩) Oilgram, February 13, 1979.

^(٥٠) Ibid.

حين لاحظوا انه بينما كان قطع [النفط] قد اثر على الامدادات لاسرائيل ، فان البلد (اسرائيل) كان قد عقد اتفاقيات للطاويه مع دول متوجهة اخرى.^(١٦) وعل كل حال، لم تذكر اسهامه فقط. وكان ثمة اجراء آخر هو استخراج النفط باقصى سرعة من بئر جديدة في حقل عليا المحاذي لشبه جزيرة سيناء. وقد بلغ انتاج هذه البئر، في شباط/فبراير ١٩٧٩ ، نحو ٢٦,٠٠٠ برميل يوميا. غير ان المسؤولين الاسرائيليين كانوا والتقى من ان البئر يمكن ان تنتج ١٦٠,٠٠٠ برميل يوميا، وهذا كل ما تحتاج اليه اسرائيل من الطاقة.^(١٧) وكإجراء اخير، وضعت اسرائيل عندها من القيد للمحافظة على الطاقة: فقد امرت وزارة الدفاع بتحفيض ٨٪ من استهلاك القوات المسلحة والصناعات العسكرية.^(١٨) وقد نوّت اسرائيل ايضا ان تفرض منع استعمال السيارات الخاصة يوما واحدا في الاسبوع، ورفع الضريبة على البنزين التي كانت مرتفعة على كل حال.^(١٩)

وهكذا، فقد تفادت اسرائيل الازمة من دون ان تطالب بوضع اتفاق ١٩٧٥ مع الولايات المتحدة موضع التنفيذ. والاهم من ذلك، هو ان اسرائيل تعلم بضع امثلولات من الحادثة، وهي الامثلولات التي العكت فيها بعد في تعاملها مع كل من مصر، شريكها في السلام، والولايات المتحدة، حليفتها الرئيسية.

معاهدة السلام

لم يجتمع اتفاق كامب ديفيد الموقع في ايلول/سبتمبر ١٩٧٨ ، على

Ibid., January 4, 1979. {٤٦}

Oil and Gas Journal Newsletter, January 22, 1979. {٤٧}

Petroleum Intelligence Weekly, February 26, 1979, p. 11. {٤٨}

{٤٩} كونفرس الولايات المتحدة، مجلس الشيرخ، السناتور بروس متحدى عن المقترنات الاسرائيلية للاجراءات الشديدة من اجل المحافظة على الطاقة، ١٩٧٩/٤/٤ -

شروط ذات صلة بالنفط. وقد شهدت الفترة الممتدة بين كامب ديفيد ومعاهدة السلام في آذار/مارس ١٩٧٩، تطورات مهمة كان من شأنها أن تزيد في فلق إسرائيل تجاه امنها من ناحية الطاقة. فهناك، أولاً، الحظر على النفط الإيراني، وهذا وحده جرد إسرائيل مما يزيد عن ٦٠٪ من حاجتها من الطاقة^(٤٠)، وخلفها من دون مزودين للنفط مضمونين. ثانياً، اضطرار إسرائيل إلى التنازل عن حقل عليا، وذلك بموجب معاهدة السلام مع مصر. وهذا الحقل كان يزود إسرائيل بنحو ٢٠٪ من حاجتها من الطاقة، مع إمكان قدرته على إنتاج جميع ما تحتاج إليه إسرائيل من النفط. ويسبب الارتفاع الكبير في أسعار النفط في مطلع سنة ١٩٧٩، كان على إسرائيل، ثالثاً، أن تواجه فاتورة نفط أكبر كثيراً من أي شيء سبق ذلك. وأخيراً، ومع أن إسرائيل استطاعت أن تؤمن التزام مصر ببعضها البعض على أساس تجاري عادي^(٤١) فإنها لم تنجح في حل مصر على ارتباط طويل الأمد بضمن شحنات النفط إليها. وما كانت إسرائيل لتوقيع معاهدة السلام، في مثل هذه الأحوال، من دون أن تضمن امنها من جهة الطاقة. فقررت الولايات المتحدة، رغبة منها في تجنب احتمال الخافق [في المحادثات]، أن تتدخل وذلك باعطاء إسرائيل مجال تعديل التزام [الولايات المتحدة] بتزويد [إسرائيل] بالنفط

Meronim Intelligence Weekly, May 28, 1979, p. 10. (٤٠)

(٤١) نص الملحظ الثالث لمعاهدة السلام المصرية - الإسرائيلي (٢٦ آذار/مارس ١٩٧٩) على ما يلي: «... إقامة علاقات اقتصادية عادلة بين العربين. ويجب هذا، تم الاتفاق على أن مثل هذه العلاقات يشمل أن تبيع مصر النفط لإسرائيل على أساس تجاري عادي؛ وأن يكون لإسرائيل كامل الحق في أن تقدم لشراء النفط المصري الأصل الفائض عن حاجة الاستهلاك الداخلي من النفط، وأن مصر وأولئك الذين يمكنهم امتيازات نفطية يتقدرون تقديم إسرائيل للشراء، على الأساس نفسه وبالشروط نفسها التي تطبق على المقدرين الآخرين لشراء مثل هذا النفط».

US Department of State, *The Egyptian-Israeli Peace Treaty*, March 26, 1979,

في الحالات الطارئة خمس سنوات، إلى التزام مدة خمس عشرة سنة. وقد وضعت الترتيبات الجديدة رسمياً في مذكرة اتفاق أمريكي - إسرائيلي جديدة وقعت في ٢٦ آذار/مارس ١٩٧٩، في إطار معاهدة السلام.

مذكرة اتفاق ٢٦ آذار/مارس ١٩٧٩^(٥٢)

لقد تقرر، في هذا الاتفاق، أن توضع مذكرة اتفاق جديدة «تنص على تنظيم للتزويد بالنفط لمدة طوّلاً خمس عشرة سنة، يدخل في حسابها السنوات الخمس المنصوص عليها في ترتيبات ١ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥»، وحددت مدة اقصاها ستون يوماً، بعد بدء العمل بمعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، لعقد اتفاق جديد. ويوجب هذا الاتفاق، «أن تكون الأسعار التي تدفعها إسرائيل للنفط الذي تزودها به الولايات المتحدة متساوية للأسعار السائدة في الأسواق العالمية عند القيام بعملية النقل». وتعهدت إدارة الولايات المتحدة أيضاً أن تطلب «عاجلاً» التفرض الإضافي القسري لوضع هذه الترتيبات موضع التنفيذ الكامل. وباستثناء التبدلات المذكورة أعلاه، تظل الشروط المتعلقة بالطاقة الواردة في مذكرة اتفاق ١ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ كما هي من دون تبدل بسبب عقد معاهدة السلام.^(٥٣)

وقد أدى سايروس فانس بشهادته، أمام لجنة مجلس الشيوخ للعلاقات الخارجية، أوضح فيها أن مذكرة الاتفاق بين الولايات المتحدة وإسرائيل جاءت نتيجة عرض نقدمت به الولايات المتحدة للفريقين^(٥٤) في سبيل ايجاد

US Congress, House, *The Search for Peace in the Middle East, Documents and Statements, 1967-79, 96th Cong., 1st sess., 1979*, p. 83 (for full text of the Agreement).

(٥٣) الفقرة ٨ من مذكرة الاتفاق بين حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية ودولة إسرائيل الموقع في ٢٦ آذار/مارس ١٩٧٥.

(٥٤) رفضت مصر عرضاً أميركيًّا لتوقيع اتفاق عائل.

... حاجز واقع ضد ما قد ينشأ من قضايا محتملة وغير متوقعة عند تنفيذ [بود] المعاهدة، وذلك عن طريق التأكيد للغريقين اننا نحن (الولايات المتحدة) مستظل شريكًا كاملاً في عملية التنفيذ، تماماً كما كنا في مرحلة المفاوضات.^(٥٥) وفي نهاية المطاف، فإن الولايات المتحدة لم تكن تتضرر إن بقيت عدم الثقة الذي قام عبر عقود بين عشية وضحاها. وسيكون تطور علاقات عادلة تامة أمراً تدريجياً.^(٥٦)

وقد رأت اسرائيل في المذكورة وقاية باللغة الاممية، خصوصاً في الاحوال التي كانت سائدة.^(٥٧) وبدا للاسرائيليين ان توقيع مثل هذا الاتفاق مقرورنا بمعاهدة السلام امر ذو أهمية خاصة لـ «دعم ثقة اسرائيل بشرطها».^(٥٨)

وكان رأي الولايات المتحدة، في الجهة الأخرى، هو ان ضمانة طويلة الامد للامدادات التي لا تستطيع اسرائيل الحصول عليها من مصر، امر حاسم بالنسبة الى امن اسرائيل.^(٥٩) وهذا الوضع يفسر استعداد الولايات المتحدة لتقديم ضمانة بديلة لاسرائيل. وفضلاً عن ذلك، ما دامت الالتزامات المتعلقة بتزويد النفط جزءاً لا يتجزأ من عملية المفاوضات، فإن الولايات المتحدة شعرت بأن التزامها «ببرر الزيادة الصغيرة في المسؤولية الاقتصادية المحتملة التي قد تحملها»^(٦٠) ولم تضطر اسرائيل الى ان تطالب بالعمل بمعهدات التزويد بالنفط التي اعطتها الولايات المتحدة سنة ١٩٧٥، وأيندلي مسؤولو الولايات المتحدة تفهم بأن الاسرائيليين سيبذلون جهدهم في سبيل تحجيم مثل ذلك الوضع في المستقبل. وحتى لو اضطرت اسرائيل الى بعث الاتفاق، في وقت ما، وإلى الالتفات الى الولايات المتحدة للحصول على حاجاتها من النفط

Middle East Peace Package, 1979, p. 15. (٥٥)

Ibid. (٥٦)

(٥٧) «بي بي سى»، ٢٧/٣/١٩٧٩.

New York Times, March 22, 1979. (٥٨)

Middle East Peace Package, 1979, p. 16. (٥٩)

Ibid. (٦٠)

كاملة، «فإنها ستحتاج إلى كمية تعادل أقل من ١٪ مما تستهلكه الولايات المتحدة». وهو أمر قليل الأهمية بالنسبة إليها [الولايات المتحدة].^(٦١) وأخيراً، فقد كان ثمة اعتقاد واسع الانتشار أنه لوم تحصل إسرائيل على ضمان منها من الطاقة، لما كان من الممكن أن تتعقد معاهده سلام أيضاً.^(٦٢) ومن المرجع أن يكون لهذا العامل الأخير دور فاصل أكبر من أي من العوامل المذكورة. ذلك بأن الرئيس كارتر، الذي ابتنى بازارات دولية تأخذ أحدها برقباب الأخرى، وهو مسؤول عن الكثير منها، كان بحاجة إلى درب يفتحمه في نزاع الشرق الأوسط المحرف بالأشواك؛ كان ذلك ضرورياً لسيرته السياسية، ولإنفاذ صورة الولايات المتحدة ومكانتها اللتين كانتا تتدحرjan في العالم. ومن ثم، فإن التمن الاقتصادي الذي كان يجب أن يدفع، بالنسبة إلى توقيع معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل – وهي الأولى من نوعها بين قطر عروبي وإسرائيل – كان ضيقاً نسبياً.

مذكرة اتفاق حزيران/يونيو ١٩٧٩

هذه المذكرة الجديدة كانت، أصلاً، «ترتيباً لتزويد النفط»؛ إنها توسيع لتلك التي وقعت في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ واعدة نظر فيها. وهي، في الوقت ذاته، ثمرة للاتفاقية التي وقعت في ٢٦ آذار/مارس ١٩٧٩، والتي نص فيها على أن مذكرة اتفاقية تفصيلها يجب أن تتعقد فيها بعد. والمادة الأولى في هذه الاتفاقية مطابقة تماماً لل الفقرة الثالثة من الاتفاقية سيانة سنة ١٩٧٥، وتتناول ما يتربّط على الولايات المتحدة أن تقوم به، عندما تتعجز إسرائيل عن تلبية «جميع ما تحتاج إليه من متطلبات داخلية عادية». وبينما تلزم الاتفاقية الفدية حكومة الولايات المتحدة بأن توفر لإسرائيل «بسرعة» نقطاً لتنباعه، فإن

٦١. (٦١)

(٦٢) إن السفير هرمان إيلتس، سفير الولايات المتحدة سابقاً لدى العربية السعودية ومصر، يشترك في هذا الرأي – مقابلة، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠.

الاتفاقية الجديدة تذهب إلى أبعد من ذلك، إذ تفرض على الولايات المتحدة أن تبذل غاية الجهد لتكون هذه الفترة أقل من سنتين يوماً، والأسعار التي يجب أن تدفع لهذا النفط يجب أن تعادل اسعار الأسواق العالمية السائدة عند نقل النفط. وتنص المادة الثالثة على ضرورة عقد اجتماع متوازي أو أكثر للخبراء لعرض متطلبات إسرائيل النفطية المستمرة. وفضلاً عن ذلك، فإنه لا يكفي إلى هؤلاء الخبراء بعمل جديد هو تطوير «آية ترتيبات تنفيذية طارئة وضرورية»، وإعادة النظر فيها. وقد كانت هذه، كما سرى، الأساس للاتفاقية النفطية الأمريكية - الإسرائيلية الجديدة لسنة ١٩٨٠. وتنص المادة الرابعة على أن الاتفاقية «خاضعة لقوانين الولايات المتحدة المرعية». وهي ترك للولايات المتحدة الخيار في أن تطلب «التفويض القانوني الاصافي الذي قد يكون ضرورياً لتنفيذ الكليل للاتفاقية هذه». وأخيراً، فإن المادة الأخيرة تحدد مدة الاتفاقية، التي كان قد بدأ العمل بها في ٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩؛ فالاتفاقية تستمر حتى ٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٤، أي مدة خمس عشرة سنة كاملة.

«تفاهم» ٢٢ حزيران / يونيو ١٩٧٩

وقد تم «تفاهم» منفصل ووقع رسمياً في التاريخ نفسه الذي وقعت فيه الاتفاقية السابقة، أي ٢٢ حزيران / يونيو ١٩٧٩. وقد تفاهمت، بمحاججه، الولايات المتحدة وإسرائيل على أنه:

بـ وضع إسرائيل الأميركي الغريب، فإن احتياطها من النفط هو الآن، وبسبب أن يكون غالباً، في مستوى يعادل حاجتها من الاستهلاك لمدة ستة أشهر؛ وفيما يتعلق بذلك، فإن موجودات الولايات المتحدة من النفط يجب أن تكون على مستوى بحيث لا تتأثر قدرة الولايات المتحدة على الوفاء بتعهداتها النفطية بشكل عكسي.^(٣٢)

يتكشف لنا، من هذا التفاهم، بعض مشكلات حرية بالغة لكثافة

اسرائيل والولايات المتحدة. فالقسم الاول من «التفاهم» يكشف السار عن كمية الاحتياط النفطي لدى اسرائيل. فكون الكمية قد حددت لها تساوي استهلاك اسرائيل للنفط لستة اشهر، يعني ان اسرائيل لم تزد احتياطها النفطي منذ سنة ١٩٧٥، على الاقل، اي عندما تم الاتفاق في مذكرة الاتفاق بين الولايات المتحدة واسرائيل على الطلب من الكونغرس ان يزود اسرائيل بالمال اللازم كي ترفع غزونها الاحتياطي، الذي كان كافيا لستة اشهر، الى مستوى « حاجتها لستة واحدة»، وذلك خلال فترة اربع سنوات (المادة ٤ - ب من الاتفاقية). ولما كانتا نعرف ان الكونغرس قد اقر المال اللازم لاسرائيل كي توصل الى تخزين حاجتها، فقد تستغرب ابن ذهب المال، ولذا اكتفت اسرائيل، في سنة ١٩٧٩ ، بما يعادل احتياطها لستة اشهر، مع انها اصررت على ضعف هذا الاحتياط سنة ١٩٧٥ ، على ما يذكرها التقطي كان يومها اقل حرجا. فضلا عن ذلك، فإنه ليس واضحا ما اذا كان هذا «التفاهم» يدل على الغاء اسرائيل خطتها القاضية بزيادة القدرة الاحتياطية للنفط. ويمكن ان يتضرر الى «التفاهم» من حيث انه يطعن الولايات المتحدة الى ان اسرائيل لن تضطر الى ان تطلب «فجأة» تطبيق الترتيبات المتعلقة بتزويدها بالنفط ما دامت تلك، باستمرار، كمية ضخمة من الاحتياطي النفطي.

وقد يكون القسم الثاني من «التفاهم»، المتعلق بمستوى موجودات الولايات المتحدة من النفط، استجابة لطلب اسرائيلي. فمن البديهي انه اذا طلبت اسرائيل تفريد الترتيب الخاص بتزويدها بالنفط، فلابد تود ان يكون لدى الولايات المتحدة النفط الذي تحتاج اليه. فضلا عن ذلك، فإنه ليس من مصلحة اسرائيل ان ينظر اليها انها عبء اضافي على الموجودات النفطية التي هي اصلا خبلة في الولايات المتحدة.

تنفيذ الاتفاقيات

قانون ادارة الصادر، حزيران / يونيو ١٩٧٩ :

بحسب القوانين المعول بها يومئذ، لا يجوز للولايات المتحدة ان تصادر

النفط الداخلي إلى إسرائيل وفاءً لتعهداتها في مذكرات الاتفاقيات المختلفة. لذلك، فإن الأمر اقتضى تعديل قانون إدارة التصدير لسنة ١٩٦٩، ومن ثم قانون القانون الجديد والمعدل لإدارة التصدير لسنة ١٩٧٩ من الرئيس السلطة بأن

... يصدر النفط إلى أي بلد يتعاقد معه دولي للتزويده بالنفط تم عقده من قبل الولايات المتحدة مع دولة مقابل ٢٥ ميزيران/يونيو ١٩٧٩، أو إلى أي بلد يتعاقد معه الدولة للمشاركة في النفط في حالة الطوارئ، الخاصة بالوكالة الدولية للطوارئ، (قسم ٧، فقرة ١٠ - ٤).

وما دام هذا الاستثناء من القيود على التصدير للنفط، منها يكن نوعه، مصدراً تبعاً لاتفاق ثالث، فإن المقصود منه بالذات أن يطبق على الترتيبات والاتفاقيات الترابطة بين الولايات المتحدة وإسرائيل.^(٦١) ومن ثم، فقد أصبحت إسرائيل البلد الوحيد في العالم الذي يتمتع بمثل هذه الاتفاقية مع الولايات المتحدة.^(٦٢) وتبعاً لذلك، أصبحت الزبون الأول المحتمل في الخارج لنفط الأسكا من التحדר الشمالي.^(٦٣)

وقد وافقت الأكثريّة الساحقة من الكونغرس على التعهد الأميركي للسنوات الخمس عشرة، وعلى التعديل المذكور للقانون. ومع ذلك، كان هناك فئة قليلة من أعضاء مجلس الشيوخ شعرت بأن توقيت الوعود كان خطأ؛ فالستاتور باري غولدووتر^(٦٤) والستاتور أدوارد زورنكي،^(٦٥) بالإضافة إلى آخرين، تذمروا من «اتنا» (الولايات المتحدة) لأن تلك أيام ضمانة يأتنا من نجاحها أن نوفر لأنفسنا الحد الأدنى من حاجاتنا

US Congress, House, Conference Report to Accompany S-737, H. Doc. 96-2, 96th (٦٤)

Cong. 1st sess., 1979, p. 51.

Jerusalem Post, October 20, 1980. (٦٥)

Oil and Gas Journal, April 9, 1979, p. 99. (٦٦)

Near East Report, Vol. 23, No. 30 (July 25, 1979), p. 136. (٦٧)

Middle East Peace Package, 1979, p. 11. (٦٨)

خلال السنوات الخمس عشرة القادمة، لكن الادارة - مع ذلك - تسير قدما في تعهداتها بأن تزود بلدا آخر.^(١)

اتفاقية النفط، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٠:

كانت اتفاقية النفط بين الولايات المتحدة واسرائيل لسنة ١٩٨٠ وفاته لوعده، قطعه الرئيس كارتر شخصيا خلال شهر آذار/مارس ١٩٧٩، مرتبط بانسحاب اسرائيل من حقوق النفط في خليج السويس وعقدها معاهدة السلام مع مصر.^(٢) فاتفاقية ٢٢ حزيران/يونيو ١٩٧٩ لم تحو مواصفات للشروط التي يمكن ان تضع الاتفاقية موضوع التنفيذ. وبعد عام من المفاوضات الطويلة الشاقة توصل البلدان الى اتفاق خططه للتوكيد على ان جميع الهمات المترابطة قد اخذت بعين الاعتبار.^(٣)

وقد حددت نصوص الاتفاقية ثلاثة اوضاع يمكن بموجها احياء مذكورة سنة ١٩٧٩ بين الولايات المتحدة واسرائيل.^(٤) واول هذه الاصناف يأتي اصلا عندما تعجز اسرائيل عن الحصول على حاجتها من النفط «قطع النظر عن السعر او الشروط التي تفرضها». وبناءا الثاني عندما تستطيع اسرائيل الحصول على النفط، لكن يدفعها اسعارا فاحشة في معدله، ويكون البيع على اساس ترتيبات غير مضمونة فطعا. وأخيرا، تدخل في الوضع الثالث خارة اسرائيل لواحد من مصادر التزويد الرئيسية (المكسيك ومصر والسوق الآتية)،

Near East Report, Vol. 23, No. 30 (July 25, 1979), p. 136. (١)

*Arrangements for the Implementation of the US-Israel Oil Agreement, Remarks (٢) on the Signing Ceremony, October 17, 1979, *Weekly Compilation of Presidential Documents*, Vol. 16, No. 43, p. 2318.

(٣) Ibid., تصريح للرئيس كارتر

(٤) ما ينفي من هذه الفقرة يعتمد على المرجع التالي:

Jerusalem Post Weekly, October 19-25, 1980, p. 2.

(ب) *New York Times*, October 16, 1980.

(ج) *Jerusalem Post*, October 17, 1980.

على الرغم من الجهد للاحتفاظ بذلك المصدر. فضلاً عن ذلك، تشرط الاتفاقية أن تُعرب الولايات المتحدة أولاً إلى أحد نقط اجنبى لإسرائيل، فإذا ثبتت أن هذا لم يكن كافياً، تزودها عندها بتفاصيلها الداخلي. ولم تشرط الاتفاقية تزويد إسرائيل «بأى نفط بالمجان». ومن ثم، فإن البعثة المالي لاحياء المذكورة ضئيل جداً. وظلت تكن الاتفاقية بحاجة إلى موافقة مجلس الشيوخ، فانها دخلت حيز التنفيذ ساعة توقيعها، وتستمر صالحة حتى ٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٤، إلى جانب غيرها من مذكرات الاتفاقيات المتعلقة بالنفط بين الولايات المتحدة وإسرائيل.

وتسجل الاتفاقية، في صيغتها التفصيلية، انتصاراً للجهود الإسرائيلية في أن تقنع الولايات المتحدة بأن تفصح، يقدر ما يمكن الأفصاح، عن الشروط التي يمكن أن تبعت المذكرات النفطية بين الولايات المتحدة وإسرائيل عملياً بطريقة تلقائية. وقد كان الإسرائيليون مذهولين طبعاً لخوضهم على وثيقة واضحة تماماً ومفصلة تماماً بمشكلة حربه وبالفة الدقة.^(٧٣) وقد كانت الولايات المتحدة، في الجهة الأخرى، متربدة في توسيع نطاق التعميد النفطي بحيث يشمل أوقات الارتفاع السريع في الأسعار.^(٧٤) فقد كان مما يقلق الإدارة أن اتفاقية أوسع كثيراً في مداها ستستمد العربية السعودية وغيرها من الدول العربية المنتجة للنفط، وهي الدول التي تعتمد عليها الولايات المتحدة في الحصول على المزيد من شحنات النفط في المستقبل.^(٧٥) ورغم كارتر في استرضاه تلك الدول فأعلن أن التعاون بين الولايات المتحدة وإسرائيل «في مجال الطاقة وغيره من المجالات هو في خدمة قضية السلام؛ إنه ليس ضد اية دولة؛ إنه من أجل الشعب الذي يتوقف إلى

(٧٣) بيان موقف في:

Weekly Compilation of Presidential Documents, p. 2318.

New York Times, October 16, 1980. (٧٤)

Ibid. (٧٥)

ستقبل أمن. (٧٦) وقد حرصت ادارة كارتر ايضاً على تجنب اية اتفاقية بمهمة قد تسمح لاسرائيل بأن تقدم بطلب العون في الوقت الذي لا تكون هناك حاجة فيه الى المساعدة. (٧٧)

وقد رأت الولايات المتحدة في الاتفاقية دليلاً آخر على «الرامها غير المتردد وتقديمها الثابت نحو سلام شامل في المنطقة، وهو الامر الذي ترغب فيه (كارتر المتكلم) حينما ينتهي الحد». ومنطلقه [هذا السلام] هو امن اسرائيل، بكل ما في الكلمة من معنى.» (٧٨) وقد فسد بالاتفاقية، على غرار تزويد اسرائيل بالأسلحة الحديثة، ان تخضع اسرائيل التفقة والضمادات الفضورية كي تجازف في سبيل السلام. وفي وقت يسود فيه عدم الاستقرار الخليج العربي وايران، تقف الولايات المتحدة الى جانب حلفائها. (٧٩) ولم تكن الاتفاقية استثماراً لامن اسرائيل فحسب، بل كانت ايضاً «استثماراً صالحاً لامن الولايات المتحدة». (٨٠)

وقد اثار توقيت الاتفاقية الكثير من الاهتمام والتساؤل، اذ انها وقعت قبل شهر تماماً من الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة. فقد كانت اسرائيل تلح، من جهة، على امتيازات اضافية، بينما كانت ادارة كارتر تستقطب الاصوات اليهودية عن طريق ابراز استجابة الادارة لامن اسرائيل وحاجاتها من جهة اخرى. وقد بلغ الامر يكاري ان ذهب الى حد ابراز موقف

(٧٦) تصريح للرئيس كارتر في:

Weekly Compilation of Presidential Documents, October 17, 1980.

New York Times, October 16, 1980. (٧٧)

(٧٨) تصريح للرئيس كارتر في:

Weekly Compilation of Presidential Documents, October 17, 1980, p. 2319.

New East Report, Vol. 24, No. 42 (October 17, 1980), p. 193. (٧٩)

(٨٠) تصريح للرئيس كارتر في:

Jerusalem Post Weekly, October 19-25, 1980, p. 2.

بأن الاتفاقية ليست سوى «ناحية واحدة فقط، بينما أمل بأن تصبح تعاوننا ممتد المدى في تقوية أمن إسرائيل في شؤون الطاقة»^(٨١). والخلاصة هي أن كلا الفريقين أراد أن يجمع بين يدهه جميع الفوائد، يقطع النظر عنها إذا كان توقيت وضع الاتفاقية بصيغتها النهائية مصادفة أم لا.

خرج إسرائيل يتزايد

كان ثمة عدد من الدلائل يشير إلى صحة الفرضية القائلة بأن قبول إسرائيل بالضغط الأميركي كان يتزايد. وأول ما يدل على ذلك، ويأتي في المقدمة، هو ازدياد اعتماد إسرائيل على الولايات المتحدة زيادة مطردة عبر السنين. فقد تلقت إسرائيل بين سنة ١٩٤٩ وسنة ١٩٦٦ مساعدة قيمتها ١,٢ مليار دولار من الولايات المتحدة، منها ٥٨,٤ مليون دولار هبة.^(٨٢) وقد فاز المبلغ في سنة ١٩٧٤ وحدها إلى ٢,٦٣٤ مليار دولار، وبلغت قيمة منه ١,٦١٥ مليار دولار؛ وهذا يساوي ٢٨٪ من مجموع برامج المساعدة الخارجية التي وضعتها الولايات المتحدة لتلك السنة.^(٨٣) ومن المتظر أن تدفع الولايات المتحدة مبلغاً إضافياً يقدر بستة إلى عشرة مليارات دولار بين سنة ١٩٨٠ وسنة ١٩٨٢، وذلك نتيجة اتفاقيات السلام.^(٨٤) وقد طلبت إدارة ريجان، أخيراً، من الكونغرس أن يخصص

(٨١) تصريح للرئيس كارتر في:

Weekly Compilation of Presidential Documents, October 17, 1980

US Congress, Senate, Committee on Foreign Relations, *Middle East Peace Package*, (AT)

Hearings on S-1007, 96th Cong., 1st sess., April 11 and 25, 1979, pp. 183-84.

Alan Taylor, *The Meaning of U.S. Aid to Israel* (Washington, D.C.: National (AT) Association of Arab-Americans, 1977), p. 13.

«What Price Peace?», *Economist*, December 2, 1978, p. 90. (AT)

٢٠,٨ مليار دولار مساعدة لاسرائيل للعام المالي ١٩٨٢.^(٨٥) وهذا، في الواقع، زيادة ضخمة بالنسبة الى ما كان عليه معدل ١٩٧٦ - ١٩٨٠، وهو ٢,٢ مليار دولار. وبكلمة اخرى، فان حصة المواطن الواحد في اسرائيل من المساعدة الرسمية التي تمنحها الولايات المتحدة [لإسرائيل] هي الان ٦٧٠ دولارا.^(٨٦) وعندما تضم المبالغ الخاصة والمساعدة الرسمية، يصبح مجموع ما تزود به الولايات المتحدة اسرائيل نحو نصف الدخل القومي العام.^(٨٧) يضاف الى ذلك، ان الولايات المتحدة هي الخليف الاكبر، وأحيانا تكون الخليف الوحيدة في الحقل السياسي، وشريك مهم في التجارة، والمورد الاجنبي الوحيد لاسرائيل بالعتاد العسكري المتطور.

وما دام اعتماد اسرائيل على الولايات المتحدة في تزايد، حتى في مجال امن النفط، فإنه قد يظهر ان اسرائيل اصبحت تتقبل الضغط الاميركي بصورة كبيرة - هذا من الناحية النظرية. غير ان الضغط تادرا ما يستعمل. فإذا حاولنا تقصي الاسباب الفاعلة في غياب الضغط نجد، في عددها، ثالثة الجماعة اليهودية الاميركية، والدعم المطلق الذي تلقاه اسرائيل من جانب اغلبية القادة السياسيين في الولايات المتحدة، والمركز المرموق الذي تحظى اسرائيل في نظر الشعب الاميركي عامة، والنظر الى اسرائيل اهبا اقوى حليف للولايات المتحدة في منطقة الشرق الاوسط المضطربة وحملها مصالحها هناك.^(٨٨) وتحتل اسرائيل مكانة فريدة، فتأثيرها في المسرح الداخلي كبير الى

US Congress, House, Hearings before the Subcommittee on Europe and the Middle (٨٥)
East, February 26, 1981. Quoted from the AAUG Newsletter, March-April 1981.
pp. 6-7.

١٦٩ (٨٦)

(٨٧) في محاضرة ألقاها ا.ج. مایر في جامعة هارفارد، كمبردج، ماساتشوستس، خريف ١٩٧٩.

(٨٨) للحصول على تفاصيل وافية، راجع البيان الذي ألقاه رونالد ريجان في الندوة الحملة الانتخابية الرئاسية لسنة ١٩٨٠ في:

حد أن أية إدارة في الولايات المتحدة، بامتنان قلة من تلك الادارات،^(٨٩) تتعرض للخسارة اذا حاولت ان تستخدم وسائل الضغط على اسرائيل.^(٩٠)

وبختصار، فإن اعتماد اسرائيل على النفط قد زاد في قوة الولايات المتحدة عليها، لكن بالقدر الذي تسمح به سياسات الولايات المتحدة الداخلية.

خلاصة

ان ما تتمتع به اسرائيل من امتيازات وتعهدات امنية عما تقدمه لها الولايات المتحدة في مجال الطاقة، لا يتمتع به اي بلد آخر في العالم، بما في ذلك حلفاء الناتو (منظمة حلف شمال الاطلسي). وقد حافظت الولايات المتحدة، حتى الساعة، على التزاماتها المتعددة لمساعدة اسرائيل في تضليلها من اجل امن طاقتها. فقد قامت الولايات المتحدة بتشجيع عدد من الدول غير المضوية تحت لواء «اوكله»، كي تبدأ بتزويد اسرائيل بالنفط، او تسر في ذلك. وقد ساعدت اسرائيل على ايجاد النفط في الاسواق الحرة، واستخدمت نفوذها في كل من مصر والمكسيك كي تزيدا في شحنات النفط الى اسرائيل، وحصلت على موافقة الكونغرس على شحن النفط الخام من الاسكا الى اسرائيل؛ وكجزء من تنفيذ الاتفاقية ١٩٧٥، دفعت الولايات المتحدة الى اسرائيل ٢٠٣٥ مليار دولار على مدى خمس سنوات، تعويضا عنها عن النفط الذي كان يمكن ان تتجه حقول النفط في ابو رديس ورأس سدر؛ هذا، وأعانت اسرائيل في توسيع امكانات التخزين. وأحدث ما تم هو ان اتفاقية

(٨٩) غضط الرئيس ايزميرور على اسرائيل خلال ازمة السويس سنة ١٩٥٦.

(٩٠) المثل لذلك هو الحرف الذي لا تصلح الرئيس كارتر من فرار مجلس الامن الذي ندد بالمستعمرات الاسرائيلية (آذار/مارس ١٩٨١)، والذي صوتت الولايات المتحدة الى جانب.

النفط، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٠، منحت اسرائيل مزيداً من الامن، وخصوصاً ما تحتاج اليه لتأمين استمرار تزويدها بالنفط. وعلى كل حال، فإن خسان من الطاقة البعيد الذي، بالنسبة الى اسرائيل، لا يمكن في تعهد الولايات المتحدة بتزويدها بالنفط، ولا في وجود مصر المزعولة كحليف، وإنما في السير وراء سلام اصيل.

حاشية

إذا لاحظنا التطورات التي طرأت على أسواق النفط سنة ١٩٨١ – فانض النفط وما تلا ذلك من خفض لأسعاره الرسمية في أكثر الدول المنتجة له – بدا لنا ان قلق اسرائيل بشأن امن الطاقة قد يكون مفعلاً، وعلاقتها بالولايات المتحدة فيها يخفي الطاقة قد ينبع فيها. وخلال معظم سنة ١٩٨١، كان في استطاعة اسرائيل ان تتبع كميات كبيرة من النفط في الاسواق الحرة، من دون ان يزعجها التزويد القليل او الاصغر الفاحشة. وفضلاً عن ذلك، فقد خفضت كل من مصر والمكسيك – وما المزودان الرئيسان لاسرائيل بالنفط – اسعار نفطهما بدولارين وأربعين ستابلريل، مما دعى الى توقيف ملحوظ على الخزينة الاسرائيلية. وأهم من ذلك ان المكسيك، وقد عجزت عن تصريف كميات كبيرة من نفطها الخام، بالإضافة الى اهدافها البعيدة المدى في تنويع زبائن طاقتها، اضطررت الى زيادة مستوى التصدير الى اسرائيل من ٤٥,٠٠٠ برميل يومياً الى ٧٠,٠٠٠ برميل يومياً.

وعندما ينظر الى هذه التطورات في أسواق النفط العالمية من التطور التاريخي الأوسع، يتضح أنها كانت اصلاً ردة فعل منطقة للفترة الهاشة في اسعار النفط، من ١٣ دولاراً للبرميل الواحد سنة ١٩٧٨ الى ما يزيد على ٣٤ دولاراً للبرميل سنة ١٩٨١. وهذا الارتفاع الشديد في اسعار النفط، مصادراً اليه التراجع الاقتصادي في ١٩٧٩ - ١٩٨١، لدى الى تقص في استهلاك العالم العربي للنفط بمقدار ٧٪ خلال سنة ١٩٧٩ وسنة ١٩٨٠، والتي ٣٪ اخرى فيما بعد خلال سنة ١٩٨١. ومن هنا، أصبحت

الأسواق الدولية تعكس بفائض من النفط. وهذا الفائض هو ظاهرة مؤقتة على كل حال، وقد تنتهي في وقت لا يتجاوزه الربع الثاني من سنة ١٩٨٢، وفق ما يراه عدد من خبراء الطاقة، ومنهم وزير النفط في العربية السعودية أحد ذكي اليعان. وانتهاء الفائض الكبير قد يعني شحنات أصغر وأسعاراً أعلى، لكن باعتدال.

وعلى الرغم من أن إسرائيل تسعى، بكثير من الحسد والنشاط، للبحث عن مصادر بديلة للطاقة، فإن أكثر هذه المصادر هي الآن في المهد، وقد تحتاج إلى أكثر من عقد حتى تبلغ اشدها. وفي هذا الوقت، ستظل إسرائيل معتمدة إلى درجة كبيرة على النفط كمصدر رئيسي لطاقتها، ومن ثم فإنها تكون معرضة لتقلبات أسواق النفط العالمية. وعملاً متذوقة عنه، هو أن نظر التزامات الولايات المتحدة الكبيرة نحو أمن طاقة إسرائيل جزءاً جوهرياً من أمن إسرائيل الشامل.

**السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط :
كيسنجر، كارتر والمستقبل ***

مالكوم كير

١ - مقدمة

ان خريف سنة ١٩٨٠ هو وقت ملائم لتفويم اس السياسة الأمريكية في الشرق الاوسط، كما ظهرت هذه السياسة خلال سنوات العقد المنصرم، بالإضافة الى عاولة استشاف الخيارات الرئيسية التي قد تثير اهتمام حكومة الولايات المتحدة في السنوات القادمة. فتحن الان في خضم معركة انتخابات الرئاسة الأمريكية، وهي مناسبة تقلدية يتم فيها عادة تقويم السياسة في المجالات كافة – لكن الواقع هو ان نهج الرئيس كارتر تجاه شؤون الشرق الاوسط قد وصل الى طريق مسدود. وسواء اعيد انتخاب الرئيس كارتر او لم يُعد، فلا مفر له او خليقته من النظر بامان في الخيارات المتاحة امامه. ان المأزق الحالي متعدد الوجوه. فقد اخفقت استراتيجية كامب ديفيد في الوصول الى اتفاق بشأن الحكم الذاتي الفلسطيني بين مصر واسرائيل، وأدت الى ازدياد واضح في التوتر في ارجاء اخرى من العالم العربي وفي اسرائيل ايضاً. ولا تزال الازمة اللبنانية، التي تصدر دوماً بالشتب في حرب عربية – اسرائيلية جديدة، بعيدة عن الحل كما كانت سابقاً. والثورة الإيرانية

Malcolm H. Kerr, *America's Middle East Policy: Kissinger, Carter and the Future*, I.P.S. •

Papers, No. 14 (Beirut: Institute for Palestine Studies, 1980).

— وهي في الواقع نتاج الحماقة الاميركية في الماضي — لا تزال مصدر ارباك وازعاج لصانعي السياسة في واشنطن، الذين يودون التعامل معها بصورة بناءة لواستطاعوا الى ذلك سبيلاً. أما المزروع في المغاشستان وشط العرب، فقد جعلت الاميركيين يدركون مقدار ضعفهم الاستراتيجي تجاه الاتحاد السوفيتي في منطقة الخليج، في حين بلغ فيه الاعتماد على نفط الخليج حدا يدعو الى القلق على كل حال. وبكلمة موجزة، هناك دلائل في ارجاء الشرق الاوسط تشير الى اوضاع خطيرة، والى عجز حكومة الولايات المتحدة عن التحكم في الاحداث، وربما عن فهمها ايضاً.

اما مدى الترابط بين هذه الامور فهو موضوع جدل طبعاً. كما يمكن الجدل في قدرة الرئيس كارتر على تغيير مجرى الاحداث لواتع سببية مختلفة، لكن الشرق الاوسط، ومنذ خمسة وثلاثين عاماً على الاقل، لا يزال يختل حيراً بارزاً في خريطة صانعي السياسة الاميركية؛ والمدهش في الامر هو ضآلة وضوح الرؤية وتماسكها فيما يتعلق بطبيعة مشكلات المنطقة، وعما ينبغي ان تقوم به اميركا تجاه هذه المشكلات.

ان المشكلة العربية — الاسرائيلية تحمل مكاناً بارزاً في سجل السياسة الاميركية المرتبكة. فقد كانت هذه المشكلة، ولا تزال، الشغل الشاغل والاهم للعديد من دول المنطقة منذ الحرب العالمية الثانية؛ اذ تجعل سياسة تلك الدول اكثر تعقيداً ازاء العديد من المشكلات، كما تؤثر علاقات هذه الدول بالولايات المتحدة والغرب. ومن جهة اخرى، تمة حاسبة سياسية فريدة في حدتها تلف هذا الموضوع داخل الولايات المتحدة، بحيث لا يوازيه في هذه الحاسبة اي موضوع آخر في مجال السياسة الخارجية: لا فبرص، ولا ايرلندا الشمالية، ولا جنوب افريقيا، ولا تايوان، ولا الصين، ولا بنما، ولا حتى فيتنام. لقد احدثت حرب فيتنام شروعاً عميقاً في اميركا، كما هو معلوم، لكن الكثيرين لم يكتروا لفيتنام نفسها؛ فقد كان الامر يتمحور حول مصالح اميركا الادبية والمالية، وعلى الرغم من حدة العواطف فقد كان الموضوع يعالج عقلانياً وكان الرأي العام يطرق اليه على اساس من الواقعية الحضنة.

اما بالنسبة الى اسرائيل وفلسطين، فالامر مختلف. ان المشكلة الاساسية في اميركا تكمن في ان البحث الصريح والعلقاني في هذا الامر يكاد يكون مستحيلا. ومن دون المروض في الاسباب المعروفة تماما في الظاهر والمحاجة، مع ذلك، الى بحث مستفيض في العمق، نكتفي بالقول ان تأثير هذه المشكلة على صعيد صوغ القرارات هو تأثير سلبي كابع. فأهل الحكم، الذين يقع عليهم واجب التفكير الجدي في هذه الامور، يتبعون غالبا عن الامور التي قد تسب في الخلل والصراع لهم ولرؤسائهم، ويتجاهلون الى تقويم استراتيجي لشكّلات الشرق الاوسط، ينجم مع التفكير السائد في الكونغرس والصحافة والرأي العام، بشجع من «اللوبي» الاسرائيلي. وهذا التفكير السائد مسيّ على المبادىء التالية:

- ١) ان اسرائيل ليست هدفا لتعهد اميركي قائم وثابت فقط، بل هي ايضا مصدر قوة ونفع لاميركا في المجالات العسكرية والسياسية والاخلاقية.
- ٢) ان موضع التطلعات الوطنية الفلسطينية يجب ان يوضع جانبا عند صرخة اية تسوية للمشكلة العربية - الاسرائيلية، لأن هذه التطلعات تخذى بصورة مصطنعة وخيالية.
- ٣) ان الموضوع الرئيسي هو الرفض العربي لقبول وجود اسرائيل، ويعود ذلك الى تعقيدات نفسية خاصة بالعرب وحدهم.
- ٤) ليس الحل امرا اساسيا على اي حال، لانه ينافي العرب الاهتمام والقدرة والارادة على فعل الكثير من اجل التسوية.

وبين حين وآخر، يقوم بعض الافراد من موظفي الحكومة او اصحاب الرأي بتحدي بعض هذه المبادىء، لكنها اضحت جزءا لا يتجزأ من ثقافة اميركا السياسية؛ ولذا فهي تطعن على صنع القرارات السياسية في المدى الطويل. فحين يأتي رئيس جديد الى البيت الابيض، مثل تريكسون او كارتر، وهو مصمم على اجراء تقويم شامل للسياسة في الشرق الاوسط ثم تصدر عنه بعض بوادر التغيير، فإنه سرعان ما يواجهه جدلا وبثلة لا يحتملان، فيكتفي الى التفكير السائد، سواء أكان مقتضا بذلك ام لا. والمثال البارز لذلك،

هو تراجع كارتر عن دبلوماسية مؤتمر جنيف الى دبلوماسية كامب ديفيد، ان البيت الابيض ووزارة الخارجية لا يتدالوان، طبعاً، امور السياسة ضمن الاطار الفكري السطحي الذي يكتفي التفكير السائد، فوزارة الخارجية نفسها اطلاها بالغ الاهمية لاقرار التوجهات السياسية، لكنها لا تطرح نظرية استراتيجية متماسكة. أما الجدل النظري فيجري على مستوى آخر، اي بين اولئك الذين يرون الشرق الاوسط مشكلاته من خلال منظار الحرب الباردة وميزان القوى بين واشنطن وموسكو وحلفائهما، وبين الذين يؤثرون التركيز على طبيعة المشكلات الاقليمية نفسها والمصالح الاميركية فيها. أما التفكير السائد فيمكن دوره في تغيير عجرى الجدل الدائر عند بعض منظفاته المهمة لصالحة ارباب الحرب الباردة وتشريع سمعة منافسيهم. ان حجة هؤلاء المنافسين ممتازة، لكن عليهم ان يشرعوا موقفهم امام جمهور خارج نطاق السلطة التنفيذية (وحتى داخلها) لا يتنقّل بما يقولون، بل هو جمهور تحكم في ذهنيه عشرات السنين من الاساطير فيها يتعلق بما يجري في الشرق الاوسط.^(١)

هذا الوضع لا يتلام مع وجود سياسة اميركية ذكية ومتاسكة، ان الحجة «الاقليمية» على قدر كبير من الصحة، وهذا جذور عميق في مشكلات الشرق الاوسط والمصالح الاميركية، بحيث لا يمكن ان تخفي ان التفكير الجاهري في الاوساط الحكومية. لكن مبدأ «الحرب الباردة» يستبعد قوته باستمرار عندما يتعلق الامر بمصالح اسرائيل الرئيسية، فإذا التفكير السائد لم يمنع هذا المبدأ قوة جديدة. ما هو سلم الاولويات فيها يختص بالأهداف السياسية الاميركية في الشرق الاوسط؟ وما هي وسيلة تحقيق هذه الاهداف؟ هذان سؤالان يطرحان باستمرار ولا يعطيان بالجواب واضحة. ويبقى ان تبحث

(١) كمثال بسيط لهذا الموضع، سمع كاتب هذه السطور استاذًا جامعاً عمراً وعياراً بالتنظيم الذي في العالم الثالث، يصف بثر السبع امام جمهور من المتفقين بأنها «مدينة اسرائيلية جديدة» بنت على موقع بلدة تركية قدمة مهجورة. لذا، فإن تشريد الفلسطينيين العرب سنة ١٩٤٨ على يد اسرائيل يعني فصلاً مجهولاً، حتى بالنسبة الى العديد من الاميركيين من ذوي التقافة الرفيعة.

عما اذا كان هناك سبب يدعو الى الاعتقاد ان الامور قد تتغير في السنوات القادمة بفعل ضغط تراكم الازمات ، القديمة منها والحديثة.

لا شك في ان من بين الاسباب التي تمنع اميركا من اظهار اهتمام اكبر بمعالجة موضوع الطالم القومي في العالم العربي ، ومن تخفيف دعمها المائل لاسرائيل ، انها لم تشعر حتى الان بأي ضغط كبير يرغمها على ذلك . واما طرحنا جانبا نظرية «المؤامرة» (وهي نظرية غير مقنعة) التي تدعى ان اميركا ساندت قيام اسرائيل لاسباب استراتيجية بالدرجة الاولى ، مع العلم بأن وزاري الخارجية والدفاع وشركات النفط كانت كلها تعارض قيام اسرائيل في ذلك الحين ، تبقى هنالك حجة مقبولة وهي : بما ان اسرائيل موجودة فلا مانع من مساندتها كدولة لها قيمة استراتيجية ما دام العرب يسمحون لاميركا بأن تفعل ذلك . ولاشك في ان الخط قد حالف اميركا اكثر مما تستحق ، اذ نجحت في ان تكون صديقة لاسرائيل من دون ان تخسر مصالح مهمة في العالم العربي . ولاشك ايضا في انه كانت هنالك مناسبات استخدمت فيها اميركا قوة اسرائيل العسكرية اداة دبلوماسية . لكن الامر يختلف حين نسأل عما اذا كانت اسرائيل تشكل فعلا قاعدة سليمة لمصالح اميركا الاستراتيجية ، وعما اذا كانت في الواقع توازي جميع الخسائر الثانوية وغير المنظورة المتعلقة بكسب الود السياسي في المنطقة . ان اصحاب نظرية الحرب الباردة يجيبون عن هذا السؤال بالاجابه وبالا تردد ، ويبدو ان النجاح كان حليقهم في معظم الاحيان ، لكنهم ليسوا بالضرورة على حق وهم يخاطبون ، كما مستقبل ادناء ، خصوما أشداء .

ان مدرسة الحرب الباردة مبنية على مبدأ توازن القوى ، وهو مبدأ عريق في التراث الدبلوماسي الأوروبي منذ ايام ميكافيللي مرورا بـ تاليران وسمارک وترشل . واما طرحنا جانبا مسألة العداء الایديولوجي للشيوعية ، فان هذه المدرسة من التفكير ما زالت ، منذ سنة ١٩٤٥ ، ترتكز على الاتحاد السوفيتي كمناقص استراتيجي ، وعلى ان العالم الثالث الذي خرج من طوق الاستعمار هو منطقة رخوة فيها من «فراغات الفوضى» ما يحتم على احدى الدولتين العظيمتين ان تملأها قبل ان تفعل ذلك الدولة الاخرى ، وذلك من خلال

استقطاب العمالء المحليين تاهيك بفرض اشرافها المباشر. وقبل جيل من الزمن، كان البروفيسور هانس مورغنتاو ابرز الماددين الاكاديميين بدبلوماسية توازن القوى في الولايات المتحدة، وكان دين اتشيون وجون فوستر دالاس (على الرغم من ان هذا الاخير كان يتوه الى حد ما باتفاقه الایديولوجية) من اهم المفدين لهذه السياسة. اما اليوم، فان اشهر المفسرين - على الصعيدين الاكاديمي والسياسي - هو هنري كيسنجر الذي تضم مذكراته المشورة عن سوانه في ادارة نكسون الاول (١٩٦٩ - ١٩٧٣) عدة فصول تكشف النقاب عن امور بالغة الاممية فيها يختص دبلوماسي اميركا في الشرق الاوسط خلال هذه الفترة. علاوة على ذلك، هناك طبعاً العديد من الشخصيات على هذا النطع، كما يتضح من تاريخ التورط الاميركي في العالم الثالث، من كوبا الى فيتنام. لكن الغريب في الامر هو ان عدداً قليلاً فقط من صانعي السياسة الارزيين كان يناصر هذا المبدأ بالستوى نفسه من الثبات والصراحة، كالذين ذكرنا اسماءهم اعلاه. (فكتاب ديفيد هالبرستام الدائع الصيت، والذي كت佛 سياسة اميركا في فيتنام، وهو بعنوان *The Best and the Brightest*، يظهر لنا في المقابل كيف انحرف جيل كامل من البيراليين الاميركيين من ذوي النبات الطيبة - لا من اصحاب الحرب الباردة ذوي الفكر الصارم - نحو عملية متصاعدة من عمليات الحرب الباردة، وذلك خلافاً لما اوحى لهم به اجتهادهم الفكري). ولا بد من ان نستثنى من صفو هؤلاء، الاخرين يوجن وولت رومتو اللذين كانوا من اهم مستشاري ليندون جونسون في مجال السياسة الخارجية، وكذا من اشد انصار نظرية الحرب الباردة.

اما انصار المدرسة المنافسة في التفكير، والذين سميهم الاقليميين، فائهم لا ينفون اهمية التنافس العالمي بين اميركا والاتحاد السوفيتي، لكنهم يرفضون الاقرار بأن مشكلات العالم الاقليمية يجب ان تعالج اساساً من خلال هذا المنظار. وفي المقابل، فان الاقليميين يصررون على ان للمشكلات الاقليمية جوهرها الخاص بها، الذي تسم من خلاله المعاملة اذا كانت اميركا تأمل بخلق روابط ايجابية مع المجتمعات المحلية وحكوماتها. ولا يمكن القول ان من المحم

على هذه المجتمعات ان تكون تابعة لاي من الدولتين العظمى من دون غيرها، اذ ان علاقات هذه المجتمعات الخارجية، بما في ذلك نظرتها الى مشكلات الحرب الباردة بين الدولتين العظمى، تعتمد اعتمادا كبيرا على الدولة او الدول التي تساعدها على حل مشكلاتها التي لا تستطيع حلها بمفردها. وقد كانت ادارة الرئيس كينيدي تمثل محاولة التطبيق هذا المبدأ (على الرغم من اجتياحها لكوريا وأخذ المبادرة بالتورط في فيتنام) وذلك على ايدي رجال مثل: دين راسك، وادلاي ستيفنسون، وشتر بولز، وجورج بول. وهناك خادج اخرى من التاريخ السياسي الحديث في اميركا، مثل: ج. وليم فولبرابت، ووليم روجرز، وجورج مكفارلن، وسايروس فاتس، وجيسي كارتر - على الاقل في بدايات عهده. وفيها يتعلق بالتزاع في الشرق الاوسط في السنوات الاخيرة، فان جورج بول، الذي كان نائبا لوزير الخارجية وسفيرا للولايات المتحدة لدى الامم المتحدة في ادارة الرئيس كينيدي وجونسون، هو اوضح من تكلم في هذا الموضوع علينا.

٤ - كينجر وأسلوب الحرب الباردة

بورد كينجر في مذكراته مثلا لكيفية صنع القرار السياسي ذات الهمة باللغة، وهو الحرب الاهلية في الاردن سنة ١٩٧٠ (ابنلول الاسوده). ويكتب كينجر الكثير عن هذا الصراع كمجاهدة استراتيجية بالوكالة بين الدولتين العظمى، لكنه يكتب ايضا عن قائد اسرائيل كحليف استراتيجي للولايات المتحدة. وعلى وجه التحديد، كان الموضوع في واشنطن هو القائد المكنة من تشجيع اسرائيل على ارسال قواتها الجوية والبرية للدفاع عن نظام الملك حسين ضد وحدات المدرعات السورية، التي دخلت الاردن لساندة الفدائيين. ولفتره من الزمن، بروز تباين كبير في الرأي بين تيكسون وكينجر فيما يخص هذا الامر؛ اذ اصر تيكسون على انه اذا حدث تدخل عسكري لمصلحة الملك حسين، فيجب ان تكون القوات العسكرية اميركية. وقد وافق وزير الخارجية روجرز على رأي الرئيس، لكن كينجر نجح في النهاية في اقناع رئيسه بأن

التدخل الاميركي امر غير ملائم لأسباب تقنية. يقول كيسنجر: جرى عرض سريع لاجماليات التدخل العسكري الاميركي وسلبياته، ظهر الرأي بينما على ان السبيل الافضل لاستخدام قواتنا هو في الوقوف في وجه اي تدخل سوفيatic ضد العمليات الاسرائيلية. ولو اردنا ان نتدخل عسكرياً سباحاً، من جانب واحد، لكنه علينا ان ندفع الى المعركة بكل احتياطها الاستراتيجي. وفي مثل هذه الحالة، تكون قد تشرنا قوائنا انتشاراً يكاد يصلح حد التمزق في ساحلين بعيدتين غابة اليهود [ابي في الشرق الأوسط وفيتم]، وبالتالي نصبح بلا خطاء يعمينا في وجه اي ازمة طارئة جديدة. ويجب ان نتدخل قواتنا ساعة المعركة من دون عناد تقبل ومع خطاء جوي يتم من على حاملات الطائرات فقط. والطريق البري الوحيد لتحويل القوات يمر في اسرائيل، الامر الذي يربطنا بها. في حين ان الابتعاد عنها هو السبب الرئيسي للمعملة الاميركية. واذا واجهتنا المشكلات لكنه علينا ان تستعين باسرائيل. وبالختصار، لو تدهور الوضع في الاردن وخرج من السيطرة لا يمكن اعادة الامر الى نصابة إلا بتجهيز قدرة كبيرة ضد سوريا، وأفضل من يوجه هذه القدرة هو القوات المسلحة الاسرائيلية.^(٢)

كان كيسنجر يخطط لعمليات اسرائيلية جوية او برية على الارض الاردنية، ولم يكن يبني استدلال الملك حسين اذ كان يفترض ان حسين قد يكون بحاجة الى هذه العمليات لكنه لا يستطيع ان يصرح بذلك (ص ٦٦٦). لكن حسين مثل عن الامر وكان جوابه، كما يقول كيسنجر، «عماضاً فيها يختص بضربات جوية اسرائيلية وسلياً فيها يختص بعملية مانعة اسرائيلية برية» (ص ٦٦٨). وفي نهاية المطاف، اصبح الامر نظرياً، اذ تراجع السوريون ولم تستخدم اية قوة اسرائيلية. ونحن لا نعلم ما اذا كان سب ذلك التراجع السوري هو كفافة الجيش والطيران الاردنيين، ام تحفف السوريين والسوقيات من تدخل اسرائيلي مدحوم اميركيا. أما كيسنجر، والذين غيره، فإنه لا يتردد في الادعاء ان الحزم الاميركي الاسرائيلي كان سبباً جوهرياً، بل ان تجاج قوات حسين ذاتها مدين بالكثير للتأثير المعنوي للدعم الخارجي. لا ريب ان الولايات المتحدة كانت تمر، سنة ١٩٧٠، بفترة من

العلاقات المتردية للغاية بسوريا وبعض الدول العربية الاخرى، في حين كان حين يصارع من اجل البقاء ويعانى من سمعة سيئة بسبب عدالة للمقاومة الفلسطينية. من هنا يمكن القول ان اعتماد الولايات المتحدة او حين عمل المساعدة الاسرائيلية لا يكلفها ثمنا اضافيا. وبالاضافة الى ذلك، فلو حدث تدخل اسرائيلي لكان ذلك لاسباب خاصة باسرائيل، ولكنها هي نفسها التي تحمل المسؤولية. أما باقى اجزاء العرب، من بينهم عبدالناصر نفسه، فقد كانت لهم اسباب خاصة لارتباطهم بالفلسطينيين ولاستكمال التدخل السوري – وان كرهوا الاقرار بذلك علينا.

لكن هذه الحجج جميعا ليست مقنعة تماما. ففيما يختص بالاميركيين كانت لديهم اسباب عدة، معلومة لديهم ام مجهولة، تبعث على القلق حال السماح لاسرائيل بإنقاذ حسين، مما قد يؤدي الى الاطاحة بسمعته في العالم العربي اطاحته كاملة. اذ كيف يمكن ان يطالب بالقيادة على الفلسطينيين في الضفة الغربية لو قيل بمساعدة اسرائيل ضد الفلسطينيين والسوريين في الشرقية (اذ لو وصلت القوات الاسرائيلية الى شمال الاردن لمحاربة السوريين، فلا بد من ان تخرب القدس ايضا)؟ وهل كان في استطاعة حسين ان يستدعي الاسرائيليين للتدخل في بيته من دون ان يخسر احترام جنته؟

على كل حال، لم يكن السؤال الخامس المطروح في واشنطن في ذلك الحين سياسيا، بل عسكريا. وكما رأينا اعلاه، كانت المخجة التي استخدمها كينجر لصالحة التدخل الاسرائيلي حجة عسكرية، وعن هذا الصعيد ربما كان على حق؛ فهادم الهدف هو الحيلولة دون انتصار منظمة التحرير وسوريا والاتحاد السوفيتي على حسين، فان استعداد اسرائيل للقيام بما يتلزم أمر مقيد للغاية. أما القول ان الاتجاه المعادي لدى الفلسطينيين والسوريين يعود في المكان الاول الى اسرائيل، والى عدم وجود اي كابع اميركي يكبح اعمالها، فضربي من التفكير الشمولي والفلسفى الذي لا يتلامم وأساليب معالجة الازمات.

وحتى خلال الازمات التي كانت اقل خطورة، لم يوجد في واشنطن مع

الاسف من يدعوا الى التفكير في مثل هذه الامور. فالازمة الاردنية، كغيرها من الاحداث، من شأنها فقط ان تثير المخاوف من حدوث ازمات مشابهة في المستقل (في الخليج على سبيل المثال)، حيث يكون امكان الاستعانتة باسرائيل امراً ذا فائدة كبيرة. لكن ذلك يختلف عن الرعم بأن خلق اسرائيل في المكان الاول كان له ما يبرره او ما يسيبه بالنسبة الى حاجة اميركا الى وجود شرطي في المنطقة. فالتجة المستخدمة هي بساطة ان اسرائيل قد برهنت عن فائدتها في السنوات الاخيرة، وأن هذه الفائدة لا يمكن الاستعانتة عنها في سبيل الوصول الى تسوية سلمية على اسس لا ترضي بها اسرائيل، وخصوصاً أن نجاح مثل هذه التسوية ليس مضموناً على اي حال.

نمة ترابط وثيق بين القول ان اسرائيل تشكل تدبراً يمكن احتماله وها فائدة عسكرية للولايات المتحدة، والقول ان الصراع العربي - الاسرائيلي هو مثال مصغر للحرب الباردة، حيث يرى كيسجر ان جميع الاطراف في الشرق الاوسط تباع لاحدى الدولتين العظميين. ومعها تكون رغبات زعمائهم الحقيقة، او مدى الصدق والحق في مواقفهم، قاد تجاههم او فشلهم السياسي او العسكري يعكس حتى على مصالح اولياتهم الاستراتيجية سلباً او ايجابياً؛ اذ ان لعامل المحبة والاحترام اهمية قصوى. اية دولة عظمى في امكانها ان تخدم بنجاح مصالح الاطراف المحلية؟ وابة دولة تحدهم وعدوan فارغة وترمي بهم الى الفشل والاخذية او تعرضهم للأخطار الداهمة بسبب انعدام حاسامتها وخلاصتها؟ ان الاطراف المحلية كافة تراقب بدقة وتنتقد ما تقوم به كل دولة عظمى من اعمال لصلحة اتباعها، كما ترى تحالفاتها من منظار قدرة الاولى على الوفاء بتعهداتهن.

واستناداً الى هذا المنطق، لا توجد اية اهمية لخدارة الموقف في الصراع العربي - الاسرائيلي، ولا حتى لشكلاته الرئيسية. وفي الواقع، فإنه لأمر مثير للاهتمام الا نجد في مذكرات كيسجر اية اشارة، من اي نوع كان، الى هذه الامور اذ ان هذه المذكرات لا تستعرض تاريخ الصراع، ولا نجد فيها اية عاولة لتفنيم ادعاءات الفريقين وتحليلتها، ولا اي غلبل لتفسيماتهما

او لافكارها الاستراتيجية. ولا يبالغ اذا قلنا ان جل ما يهمه هو موقف كل من الفريقين من حيث درجة اعتماده على الانتماء السوفيتي او الولايات المتحدة، وولاؤه لذلك او هله. فالهدف الاعلى للولايات المتحدة يجب ان يكون الدفاع عن عملاتها واستقطاب عملاء السوفيات. والسبيل الى ذلك هو: حماية اسرائيل من الضغط السوفيتي ومنحها وسائل تفوق ما يمتلك السوفيات لزياراتهم العرب؛ وتخفيف مطالبتها بآية تنازلات لا تستطيع ان تمنحها بارادتها الحرة؛ والامتناع عن تقديم اي دعم كان لاي عمل سوفيتي الا بمقدار ما يمكن للولايات المتحدة ان تفعله في سبيل حلحلة روابطه مع موسكو؛ وبصورة عامة، تلقين العبرة بيان السوفيات بخوضون معركة حاسمة لكتب النفوذ في المطلقة، وأن لدى الولايات المتحدة وحدتها ما تقدمه لكل الحكومات وذلك ضمن أولوياتها هي.

ومن خلال هذا المنظار، فإن كل ازمة عملية سرعان ما تصبح امتحانا للقوة بين الدولتين العظميين، كحرب سنة ١٩٦٧، وحرب الاستنزاف، وأزمة الاردن، وحرب سنة ١٩٧٣. فمحاولات عبدالناصر لتحسين وضع مصر الاستراتيجي على صفي قنطرة السرور، في وجه القارات الاسرائيلية في العمق سنة ١٩٧٠، توصف بأنها «اسلوب عبدالناصر في ابتزاز الولايات المتحدة باستخدام التهديد السوفيتي»، وهذا عمل «يجب تبيان بطلانه» (ص ٦٦). وفي مكان آخر، يشير كتّاح الى «اوهام عبدالناصر التي جعلته يصر على مطالب لا يمكن تحقيقها بسبب المساعدة العسكرية السوفيتية» (ص ١٢٩٤).

ويمثل هذه الروح عالج كبسنجر كل المسائل المتعلقة بالمقاييس الاميركية مع مصر واسرائيل خلال ادارة نيكسون الاولى، اي خلال فترة حرب الاستنزاف، وخطة روجرز، ووقف اطلاق النار سنة ١٩٧٠، ومقاييس التسوية المرحلية سنة ١٩٧١، وأخيراً طرد العسكريين السوفيات على يد السادات سنة ١٩٧٢. وكثيراً ما يسرح كبسنجر من تفاصيل وزارة الخارجية الساذج، ومن خوف موظفيها من جرح الشاعر العربي، ومن نظرائهم غير الصائبة والمعالية بأن الوضع القائم في الشرق الاوسط بعد سنة

١٩٦٧ يضر بأميركا بحيث يتوجب عليها القيام بوساطة فعالة بين مصر وأسرائيل، والضغط على الأخيرة لتقديم التنازلات. وكان رأي كينجر أن أميركا يجب ألا تقوم سوى بأقل قدر ممكن من الاعمال، ما عدا تقديم الدعم لعملائها والتخلي عن عبدالناصر وأصدقائه كي يختبطوا في مشكلاتهم.

يقول كينجر:

كان رأي العرض في حكومة الولايات المتحدة أن تتمدّد إلى فرض عجلة رووجرز على الإسرائيليّين. لكن الرئيس لم يكن على استعداد لتقديم بذلك وهو متهم في ارتكاب لاوس. كما أن هذا الرأي لم يكن صائباً من الناحية الاستراتيجية. فإذا داده مصر، في الواقع الأمر، قاعدة عسكرية سوفياتية فلا شيء يدعونا إلى أن ندير الظهر لخليف لنا من أجل مصلحة عميل سوفياتي. هذا هو السبب الذي جعلني أعارض باستمرار تسويات شاملة يرفضها الغرفان ولا تخدم سوى الأهداف السوفياتية، لأنّها إما تبرهن عن عجزنا وإما تضمن مثلاً ما يمكن أن تحصل عليه موسكو من خلال ممارسة ضغطها. وكان هدفي هو شل الحركة حتى تتمدّد موسكو إلى المطالبة بحل وسط، أو حتى يقرر بعض الحكومات العربية المعتدلة، وهذا هو الأفضل، أن طريق التقدم يمر من خلال واشنطن (ص ١٢٧٩).

لقد خوّل الرئيس نيكسون وزارة الخارجية صلاحية المخاذن المبادرات لبعض سنين، لكنه سعى لكينجر أيضاً بأن يقنعه بعدم دعم هذه المبادرات. وكانت النتيجة سياسة مضطربة نوعاً ما، وهذا الأمر كان يلامس أهداف كينجر ملامة تامة إذ يقول: «وعند نهاية سنة ١٩٧١، كانت الاشتلافات داخل حكومتنا، ومحاولات وزارة الخارجية المثانية في المعنى وراء أهداف لا يمكن تحقيقها، والتعدّام الخيال لدى الاتحاد السوفيتي، قد أدت جميعاً إلى شلل في الحركة كنت أسعى له عمداً» (ص ١٢٨٩). ويقول بعد مضي أشهر قليلة: «إن استراتيجية لم تتغير. قال إن يظهر بعض الدول العربية الرغبة في الابتعاد عن السوفيات، او يظهر السوفيات رغبة في الابتعاد عن المطالب العربية الفصوى، لم يكن هناك اي سبب يدعو إلى تغيير سياسته» (ص ١٢٩١).

وانتهاداً إلى كينجر، فإن الشلل في الحركة أدى إلى افتتان السادات

بأنه ليس لدى السوفيات ما يقدمونه له، وإنهم لا يريدون القيام بأية مغامرة ضرورية لساعدته في استرجاع الاراضي المصرية المحتلة. وقد تحمل الخفران السوفيatic في البيان المشترك ذي اللهجة الاهنة الذي صدر عن نيكسون وبريجنف بشأن الشرق الاوسط عقب قمة موسكو في ايلار /مايو ١٩٧٢. لذا، فقد قرر السادات ان يقلب رقعة الشطرنج رأسا على عقب، وذلك بطرد المشردين العسكريين السوفيات.

لقد دفع الانحدار السوفيatic ثمنا غاليا في مصر وسائر ارجاء الشرق الاوسط، لانه وضع موضع الشرق الاوسط في ثلاثة خلال القمة [مكدا في الاصل - المؤلف]. ولاريب ان السوفيات لم يمارسوا مثل هذا التحفظ لأفهم يزترون الغير على انفسهم، اذا لا جدال في ان قوة اسرائيل كانت هي الرادع الاساسي. كما كان في تقدير الكومunist ان المطلب قد تحمل خطرا واجهة المباشرة مع الولايات المتحدة... (ص ١٩٩٧)

وأخيرا، تجدر الاشارة الى ان فلسفة كينج الاساسية لم تفتح المجال لآلية دبلوماسية من نوع مؤتمر جنيف، الذي يسعى لحلولات سلام شاملة، وهي دبلوماسية سعت لها ادارة الرئيس كارتر لفتره وجيزه سنة ١٩٧٧. فقد كان اطار الحرب الباردة الذي يلف صراع الشرق الاوسط بمحول دون مثل هذه الدبلوماسية.

كما اني لم اكن مقتنعا بأن النفوذ السوفيatic سي Pax احتل حتى اذا ثارت ترسية الصراع العربي - الاسرائيلي، اذ ان الكثير يعتمد على اسلوب التسوية وتحاصلها. فالاسلوب الشامل الذي يضم الاطراف كافة، يرجع كثافة التفصيل حكما لانه يضع الحكومات الشديدة حق الغير على العملة باسمها. وادا بدأ كل الترسية ثرت بضغط او انتزاع سوفياتي، فستزداد قوة الانظمة الراديكالية ومبادرتها المعادية للغرب والولاية للسوفيات، كما ستبدو الاراضي كأنها قد اعيدت الى حملاء السوفيات. لقد كان بحاجة الى العمل لا من اجل ترسية من اي نوع كان فقط، بل لبرهن كذلك ان التقدم يتم على الوجه الاكمل من خلال اصدقائنا، اي بكلام آخر: ان المعتدلين هم الذين يمكنون مفتاح السلام في الشرق الاوسط... (ص ٥٥٩)

وبكلام آخر، مالم يجد السوفيات رغبة في قبول اسس الموقف الاميركي

وال موقف الصديقة، ثم الضغط على حلفائهم للقبول بذلك، أو ما لم يتحقق حلفاء السوفيات عن اولياتهم وتجهوا صوب الوصاية الاميركية، فإن صيغة المفاوضات الشاملة مستبعدة كلها (وعلى الرغم من ذلك، ورغم في فترة من الانحراف عن السياسة المطلقة او من الخداع، فقد هدد كيسنجر اسرائيل خمسا لفترة وجيزة سنة ١٩٧٥ بالتخاذل مثل هذا الموقف، حين كان يحاول الضغط عليها للقبول بالزبد من الاستجابات في سبأ). ومن الواقع ان كيسنجر كان يؤثر دبلوماسية «الخطوة خطوة» بحيث كانت الولايات المتحدة تعامل مع كل طرف عربى على حدة، فتفاوض من اجل تسوية جزئية تتضمن نوعا من الحل الوسط مع الموقف الاسرائيلي، وهي عملية اعطت شارها طبعا فيما بعد لأولئك الذين أتوا بعد كيسنجر، وانخدلت شكل معايدة سلام بين مصر واسرائيل.

٣ - جورج بول وأصحاب النظرية الاقليمية

ليس من الصعب اكتشاف مواطن الضعف في تحليل كيسنجر للصراع في الشرق الاوسط ولدور اميركا في ذلك الصراع. انه، اولا، ينحو الى تجاهل خصائص وذعاء كل بلد عربي، وطبيعة الافكار العربية العامة، والمطالب المتعلقة باسرائيل والولايات المتحدة. كما انه يكاد يتغاضى عن الفلسطينيين، وهم في رأيه ليسوا إلا جماعة من متبرِّي الشعب الذين يحبُّون السيطرة عليهم. لذا لا يكاد يخطر بباله ان علاقات العرب بالاتحاد السوفيatic قد تكون، على الاقل، احدى دلالات مشكلة فلسطين العالقة وليس العكس. ان اية مفاوضات اميركية مع السادات او الاسد او عرفات لا تعتمد في نجاحها، بالضرورة، على التخلِّي العربي للسوق عن الروابط مع السوفيات، فالتنازلات التي قد يحصل عليها المفاوضون العرب، لن يستمرها السوفيات حتى يسبِّب الروابط معهم فقط او لأنهم يشتراكون في المفاوضات. ان تحقيق التقدم نحو سلام يأخذ بعين الاعتبار الاراء العربية بشكل، بحد ذاته، العلاج الشافي للتزعزعه نحو الراديكالية.

ثانياً، في حين يفترض كيسنجر ان العرب الخاتمين (وذلك بمقدار

(اعتدالهم، التأصل فيهم) قد يتحولون في النهاية من الاعتماد على الانحصار السوفيatic الى الولايات المتحدة، فإنه يفترض ايضاً ان العرب الموالين للغرب يمكنون صبراً لا ينفد حين يستمر خاصل اهتمامهم بالقضية الفلسطينية (ناهيك بصالحهم الذاتية الاقتصادية). وتكلم آخر: ان الصيغة التي وضعها لكافأة الغرب من المعسكر السوفيatic، كانت صيغة مقبولة لدى السادات الذي حصل على ارضه في مقابل السلام، كما يمكن ان تلائم هذه الصيغة زعماً، كالسادات، قد يصلون الى الحكم يوماً ما في سوريا والاردن، مع ان هذا الامر يدوّن موضع شك كبير. لكن ما الذي يعني كيسنجر ان يقدمه الى الرأي العربي العتيد او المحافظ في المقطعة باسرها، في السعودية مثلاً او الخليج، اذا استمر العرب في طرح السؤال الآتي: لماذا لا تستطيع اميركا، وهي التي تحمل كمياً يقارب ٩٩٪ (او ٥٠٪ او ٥٪) من الارواح، ان تعطى شيئاً افضل مما تعطيه اسرائيل طوعاً ومن دون اكراء؟

ثالثاً، يغيب عن يال كيسنجر والكثيرين غيره، من فيهم العديد من العرب الذين يتقدون السياسة الاميركية، ان اميركا منذ سنة ١٩٦٧ وحتى سنة ١٩٤٨ قد دفعت ثمناً غالياً، وبشكل متفاوت في حجمها، لذاك الصراع الذي لم يجد حلّاً، ولم تفلح فقط في استغلال العرب على الرغم من مساندتها لاسرائيل. ويشغل هذا الثمن: تحول نحو سنته انظمة عربية الى الراديكالية، وتعزز روابطها مع موسكو وعداتها للولايات المتحدة؛ تدمير لبنان؛ الشكوك والاستياء لدى جيل كامل من التقنيين العرب تجاه اميركا؛ إjection حق اصدقائها، كالسعودية مثلاً، عن المشاركة في خطط الدفاع الاقتصادية؛ وضع عدد كبير من الشركات الاميركية على لائحة المقاطعة؛ الاختبار المتعمرة التي تعرض لها المصالح التجارية الاميركية وامدادات النفط؛ انفاق ما يساوي نحو ٢٠ مليار دولار على شكل مساعدات عسكرية ومدنية لاسرائيل ومصر، وذلك في سنوات العقد النصرم فقط. لذا، فان مسألة ايجاد نسورة سلمية في الشرق الاوسط ليست امراً يتعلّق بكب المفاوضة في التقوّد مع الانحصار السوفيatic فحسب، بل اهلاً خدمة للمصالح الاميركية الفضحمة في المنطقة.

ذاتها. ومن شأن استمرار الشلل في حركة الصراع العربي - الاسرائيلي ان يرفع هذا الشمن لا ان يخفضه. ولرب قائل ان في استطاعة اميركا ان تتحمل ذلك الشمن، لكن لا يمكن ان يقال ان في استطاعتها ان تغلت منه.

أخيرا، تجدر الاشارة الى ان كيسنجر لا يولي اهداف الاقرقاء ومصالحهم الاساسية اي اهتمام، مما يجعله لا يغير انتباها إلا لفكرة المبادرة، وهي فكرة الخطر العربي على وجود اسرائيل.^(٣) ويدو الله قد غاب عن بال كيسنجر امكان استمرار تدهور سمعة الولايات المتحدة، ليس لدى العرب فحب بل لدى العديدين غيرهم في ارجاء العالم، وذلك لأنها تربط نفسها ب موقف تفاوضي اسرائيلي معقول وغير معقول، او ان النظام العربي قد تكون محققة في العديد من نواحيها وتستحق الاصدف من اجل السلام، ومن غير ان تزعجه ايضا غرابة ان تقوم دولة صغيرة بمحض اسرائيل بتصوّغ سياساتها من دون ان تراعي بصورة كافية مصالح الدولة العظمى التي ترعاها، اذ ان أهداف اسرائيل، في نظره، هم في نهاية الامر اصدقاء الاتحاد السوفيتي؛ لذا فمن المستحسن تقديم كل الدعم لاسرائيل (ويستعمل كيسنجر هذا المطريق ايضا فيما يختص بشاه ايران: ص ١٢٦١ - ١٢٦٥). لكن من حق الناقد ان يسأل: ما هو الشمن الذي يزيد ان يدفعه كيسنجر كي يسمح لاسرائيل بأن تفعل ما تريده، وأن تمنع الولايات المتحدة من جني الفائدة من تسوية سلمية ترفض اسرائيل ان تفاوض بشأنها؟

هذه هي بعض الامور التي كانت، ولا تزال، موضع اهتمام السفراء الاميركيين في الملفقة وخبراء الشرق الاوسط في وزارة الخارجية - اولئك «المستعربون» الخبراء - اكثر مما هي موضع اهتمام المحللين الاستراتيجيين، وخبراء الشؤون السوفياتية، والمخطفين العسكريين، وآخرين من يوجدون

(٣) لذا فهو يصف رغبة السادات في الحصول على المزيد من الاسلحة السوفياتية سنة ١٩٧٢ بماها «بعد توجود اسرائيل» (ص ١٢٩٣)، ويصف الغدائيين الفلسطينيين في الاردن سنة ١٩٧٠ بأنهم «رجال عصابات مسلحة ي يريدون اقامة قاعدة لشن هجمات على بلد محظوظ» (ص ٥٩٤).

باعدد كبيرة كأعضاء في مجلس الامن القومي تحت رئاسة رجال يشاطرونهم الرأي، امثال: كيسجر، وروستو، وندي، وهيج، وسکرکرت، وبرجنسكي. ان هذه الفتنة الثانية تهتم اهتماما بالغا بما تدعى اهنا الاولويات على المستوى العالمي، وهذا يعني بالتحديد ميزان القوى بين اميركا والاتحاد السوفيatic، كما اهنا نحو نحو ادماج الشؤون الاقليمية تحت ذلك الاطار الاشمل الذي جرى وضعه مسبقا.

لكن الاهتمام بالاولويات على المستوى العالمي لا يجعل بالضرورة دون الاهتمام بجوهر المشكلات الاقليمية وذلك، ومع الفرض وجود المصالح الراسخة للدول العظمى، لأن المواقف العدالية التي يتبناها أتباع الطرفين تنذر دوما باستقطاب الدول العظمى نحو مواجهة متصاعدة. ويقدم جورج بول، وهو ليس أبدا من المدافعين عن السياسة السوفياتية ولا خيرا بالشؤون الاقليمية الفضففة، دحضا ذا حدبين لتطعن كيسجر.

فعل مستوى العلاقات بين الدول العظمى، يقول بول ان سبع الانفراج (Detente) الذي اتبعه نيكسون وكيسجر ناقص وغير واقعي . فهذا الاسلوب ركز على المفاوضات المتعلقة ببعض الشؤون الثنائية بين الدولتين، كالخذ من الاسلحة الاستراتيجية والمبادرات التجارية والثقافية . ولما جاء دور التزاعات التصلبة بفريق ثالث، كالنزاع في افريقيا والشرق الاوسط وغيرهما، اكتفت واشنطن وموسكو باصدار بيانات مشتركة غير محددة لصرة السلام والعدالة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وكانتها تستطيع او حتى تغنى ، بمحمد اصدار تلك البيانات، ان تحمد هذه التزاعات. لكن المصراحتات المحلية ظلت تتلاজع وذلك يشجع مطعن، اوعلني، من الدول الكبيرة التي كانت تساند زيتها. يقول بول:

ان الخطير الاكبر الذي يواجه الدولتين العظيمتين يكمن في اهنا قد تدقمان دفعا نحو مواجهة لا ترغبان فيها، وذلك بسبب تورطهما في شؤون دول ثالثة. لذا، وعواضا عن صرع القوانين التي تحكم علاقاتنا المتبادلة، علينا ان نستخدم الانفراج وسيلة للضغط كي تقنع الزعماء السوفيات بالعمل معنا لسوية التزاعات المحلية، حيث نساند نحن الان اطرافا متحارضة... .

وعلل الرعم من ان العديد في اوروبا الغربية قلقون مما يسمونه «حكماً مشتركاً اميركياً - سوفياتياً، وذلك منذ الزيارة التي قام بها نيكسون للاتحاد السوفيتي سنة ١٩٧٢، فان هذا المطلق ليس له ما يبرره على الاطلاق. فعوا عن ان تشرك الدولتان العظيمتان معاً في فرض تسويات سلمية اعتباطية على الدول الأخرى، استمرنا في شن حروب بالوكالة»^{١١}

وبالاصلفة الى الشرق الاوسط، يستشهد بول بمثال فيتام وانغولا. وفيما يختص بالشرق الاوسط، يشير بول الى الخطط الكامنة في اعقاب الانتفاقات الاسرائيلية - المصرية لفك الارتباط في ميادين سنة ١٩٧٥ (ويمكن الاشارة اليه الى معاهدة السلام بين مصر واسرائيل سنة ١٩٧٩) من ان الصراع الذي لم يسو بين اسرائيل والسودانيين والفلسطينيين قد ينفجر مجدداً الى حرب تستقطب السوفيات والاميركيين الى المواجهة للدفاع عن زبائهم. ويسأل بول:

نظرنا الى خطط قيام المواجهة، ثانياً لم تتمد الولايات المتحدة الى تأويل معنى الانفراج بأنه الحاجة الى عمل مشترك لتسوية التزاعات الخطيرة في الارجاء الحساسة من العالم؟

ان الجواب عن هذا السؤال المركب قد يكمن في تلك التاليفين الضميين بين رغبة وزير الخارجية كيسنر في الحفاظ على الانفراج، كشهادة بارزة لنجاح دبلوماسيته من جهة، وبين ذلك الادمان الذي لا علاج له على الاحادية (Unilateralism) التي تقع في قلب سياساته من جهة أخرى. انه رجل احادي اولاً وأخيراً، فهو يلتزم التزاماً قوياً بسياسة المقاومة التي تحفظ الولايات المتحدة بموجهاً بحرية العمل الكاملة من اجل اخذ القرارات وحرية النعوب بغير دها، بينما تستغل الاصدقاء والخلفاء فقط ثروات لتحقيق اهدافها التكتيكية. وهكذا، على الرغم من كل الشاه الذي اسبقه كيسنر على الانفراج، فإنه ينعدى اللجوء اليه من اجل العمل المشترك الذي قد يجد من صرامة المقاومة لديه او يجد من تأثير دوره التشنيل الغريب (ص ١٢٢ - ١٢٣)

وفيما يتعلق بالصراع في الشرق الاوسط يحد ذاته، فان حجة بول

الرئيسية هي ان اي فحص دقيق للمشكلات ولوافق الاطراف من شأنها ان توضح عدة مسائل: اولاً، ان اصرار اسرائيل المستمر على الاحتفاظ بالأراضي المحتلة يكفل ازدياد الخيبة والعداء عند العرب، ولندا فانه يتذر بعودة الحرب. ثانياً، ان دبلوماسية الخطوط العلاجية الصغيرة، التي مارستها الولايات المتحدة في عهد كينجور، لا تؤدي الى نتائج حاسمة بل على العكس فان من شأن الخطوة الجزرية ان يجعل الخطوات المهمة التالية امراً اصعب مثلاً. ثالثاً، اذا تركت الاطراف عمل حملها، فلا ينتظر منها ان تتقدم نحو تسوية حقيقة.

ويقول بول الله بالنظر الى هذا الوضع الخطير، فان السلام يمكن فقط من خلال عمل مشترك تقوم به الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وان الخطوة الاساسية الاولى هي ان تعمد الولايات المتحدة الى صوغ موقف مستقل خاص بها من المشكلات المطروحة، لا ان ترك هذه المشكلات عرضة لمادرات الاطراف نفسها، او للمبادرات السوفياتية. وهذا الموقف يجب ان يتضمن الآتي:

- ١ - استمرار الدعم الاميركي لوجود اسرائيل وأيتها.
- ٢ - الانسحاب الاسرائيلي من جميع الاراضي التي احتلته سنة ١٩٦٧، مع بعض التعديلات الطفيفة.
- ٣ - الاعتراف العربي الكامل باسرائيل واقامة علاقات طبيعية معها.
- ٤ - نزع الصفة العسكرية عن مرتفعات الجولان والصفة الغربية.
- ٥ - اعتبار الصفة الغربية ملكاً للشعب الفلسطيني، واسحاج المجال امام الدول العربية والفلسطينيين، بمساعدة الامم المتحدة، كي يقرروا كيف تحكم هذه النطقة ومن قبيل من، استناداً الى عملية تقرير المصير بختاروها.
- ٦ - تسوية مشكلة القدس «بواسطة نوع من اسوان الترتيبات الدولية التي وضعت في شأنها صيغ عديدة».^(١)

(١) Ibid., pp. 140-41. راجع ايضاً كتابات بول الآخر والي هي في التحرير ذاته: *Slogans and Reality*, Foreign Affairs, XLVII, 4 (July 1969); *The Looming Mideast War and How to Avert It*, The Atlantic Monthly, CCXXXV, 1 (January 1975); *How to Save Israel In Spite of Herself*, Foreign Affairs, LV, 3 (April 1977).

ان هذا المنهج يشاهى على العموم خطبة روجرز، كما صاغها وزير الخارجية الاميركي سنة ١٩٦٩، والتي قررها اركانها الجهود التي بذلها هنري كيسنجر، كما يقر بذلك في مذكراته. ويعزو بول مثل هذه الخطبة الى توقيتها المشؤومة (اذ ان بول كتب هذه الكلمات سنة ١٩٧٧، ولم تكن مذكرات كيسنجر قد نشرت بعد). لكن بول يقول ان افكار خطبة روجرز افكار صالحة ولا تزال ملائمة.^(٣)

٤ - كارتر وسياسة الارتباط

لا جدال في ان مبادرة السادات سنة ١٩٧٧، والمعاهدة المصرية - الاسرائيلية سنة ١٩٧٩، والازمة المستعصية في لبنان، قد تركت جيوا تأثيرا بالغا على الوضع في الشرق الاوسط منذ ان كتب جورج بول ما كتب. لكن هذه الاحداث لم تغير، بصورة جوهرية، طبيعة الجدال القائم بينه وبين كيسنجر حول ما كان يعني ان يعمل خلال تلك السنوات الثلاث. وغا ان هذا الجدال قد ادى الى توضيح المشكلات وتحديد معالجتها، فان صانعي السياسة الاميركية يواجهون اختيارات اكثر إلحاحا، وربما اكثر صعوبة من ذي قبل. وبالنظر الى فشل كائب ديفيد في ايجاد صيغة للحكم الذاتي الفلسطيني، والى تطور العلاقات المصرية - الاسرائيلية في اتجاه سلام منفرد، والى عزلة نظام السادات في العالم العربي، فان معالم هذا الجدال تظهر من جديد.

ففي نظر مدرسة كيسنجر في التفكير، فإن الحقيقة البارزة تكمن في ان إقدام واشنطن على سلب السادات من السوفيات، في مقابل مكافأة ملموسة، والذي بدأ سنة ١٩٧٢، قد اعطى تمارة اذ تحولت اكبر دولة عربية من حليف للسوفيات الى حليف لاميركا، وأصبح امن اسرائيل مضمونا بسب تفعخ الجبهة العربية. أما الاطراف العربية المحاربة الأخرى، فقد تركت وشأنها لتغتكر مليا في فشل السوفيات في القيام بما يجيء عليه بالطبع. أما النطاق

المطن في هذه الحجة، فهو انه اذا وقفت الولايات المتحدة بثبات للدفاع عن مصر واسرائيل، وكذلك عن الموارنة في لبنان على ما يدور، فان السوريين والفلسطينيين سيعلمون في الوقت الملائم انهم لن يحصلوا على اية مكافأة لا بالتخلي عن موسكو والتوجه نحو واشنطن. وهم لن يحصلوا طبعاً على المكافأة التي يتغورها اكثر من غيرهم، لكن على جوائز ترضية ترى والشيطان ان من الملائم ان تقنع اسرائيل بمحضهم ايها.

ويمكن الافتراض ان ناحية مهمة من هذه الصفة المزعومة تكمن في ان منظمة التحرير وحلفاءها سيرقصون باعادة بناء وتقوية النظام القديم، الذي يسيطر عليه الموارنة في لبنان، ورغم مع بعض التعديلات الطفيفة لارصاد بعض الحواجز. والاعتراف الاميركي بالمنظمة قد لا يعتمد على قبول الفلسطينيين بقرار الامم المتحدة رقم ٢٤٢ فقط، بل ايضاً على التخلص عن فكرة انشاء دولة في الضفة الغربية. أما فيما يتعلق بالأنظمة العربية المحافظة فيالأردن وال سعودية والخليج، فإن استراتيجية كيسنجر في اتفاهمهم هي ايضاً، وعلى امتداد فترة من الزمن، بأن الحزم الاميركي وثبات القوة الاسرائيلية ونظم السادات في مصر، لا يمكن ان تتحطم وان على ملوك العرب ان يقولوا بها خدمة لمصالحهم.

وفيما يختص بأولئك الذين هم على اطلاع دقيق على حجج جورج بول، فان منطق التقد الموجه ضد السياسة الاميركية، في السنوات الاخيرة، واضح تماماً، وان لم تكن الامكانيات العملية على الدرجة نفسها من الواضح. اذ يمكن لنا ان نحلل استراتيجية كامب ديفيد على اساسها في الجوهر امتداد لدبلوماسية كيسنجر في العمل الاميركي المنفرد والتكتيك الخطوة خطوة كما تبين في اتفاقية فك الارتباط الثانية في سيناء سنة ١٩٧٥، لكن على نطاق اوسع. ويفصل مصر عن الجبهة العربية اضحت الموضوعات الجوهرية، اي القومية الفلسطينية والتوجه الاسرائيلي، بعد حلا من ذي قبل، كما اضحت امكان الضغط الاميركي على اسرائيل لتغيير موقفها اصعب مناً. أما تفجر شعور الاستهانة لدى العرب، ليس عند الفلسطينيين والسوبيين فحسب بل في الدول

المحافظة ايضا، حيث المصالح الاميركية الكبرى، فقد ازداد خطرها. اذ ان زعيم هذه الاطراف لن يقعوا في عزلتهم ويكتفون بالتأمل في مصيرهم كأشجار على رقعة التقطيع الاميركية - السوفياتية، بل سيعودون الى الوراء ولوبشكيل غير عقلاني، تحت الضغط السياسي الذي تمارسه جاهيرهم الغاضبة.

وقد ترددت هذه الحجج ايام اتفاق كامب ديفيد، لكنها لم تجد طريقها الى النقاش العلني الواسع، وذلك بسب ذلك الشعور العام بالفرح الذي واكب ما كان يبدو كأنه انتصار عازم لدبلوماسية الرئيس كارتر. وقد رأى الناس في هذا الاتفاق اختراقا سياسيا لا يظير له، وبقطة انطلاق جديدة لم تبدو اتها عودة الى استراتيجية كينج في الخطوة خطوة، وامتداد منطقى لاتفاقية بناء الثانة. ولو، الخط، فقد اضطررت الرؤية واحتللت الامور، اذ ان اعضاء ادارة كارتر الذين فلوضوا بشأن الاتفاق كانوا هم انفسهم من منتقدي كينج سابقا، ضمنا او صراحة. كما اتهم كانوا في الاشهر التسعة الاولى من ادارة كارتر بمارسون سياسة اقرب الى تعالم حورج بول. وكانت الحماسة التي ابدوها في التخل عن تلك السياسة، عقب زيارة السادات للقدس، دليلا على حين يرى له وعلى تحفظ في الرؤية. وفوق هذا وذلك، وفيما يتعلق بتوقعاتنا في هذه الايام، فإن ادارة كارتر منذ كامب ديفيد قد انسقت نحو سياسة تركز على تثبيت العلاقات المصرية - الاسرائيلية كامر له الاولوية، وذلك على حساب اي تقدم جدي في موضوع الحكم الذاتي الفلسطيني، على الرغم من ان كلا هذين الموضوعين كان من العوامل الجوهرية في صفقة كامب ديفيد، وعلى الرغم من مزاعم ادارة كارتر المعلنة بأنها تتلزم الامررين معا. وعلى الرغم من ردة الفعل السليمة عند العرب حال خطة الحكم الذاتي، فإنه لو جرت عاصفة اميركية جادة لتطبيق ما يصلح من بنودها، ولاقطاع الفلسطينيين بأنها قد شحthem امرا ذات قيمة حقيقة، وذلك بالاصرار على قبول اسرائيل باعطاء الكيان الفلسطيني بعض السلطة الفعلية، فلربما اقتنع العديد من الفلسطينيين وغيرهم من العرب بأن ينحووا الدبلوماسية الاميركية الفرصة لاظهار ما عندها. لكن

هذا الامر لم يحدث.

وهكذا، ومن دون ان يعتمد كارتر ومستشاره ذلك، على ما يبدو، فقد انجرروا الى سياسة في الشرق الاوسط مبنية على اسس كان قد صاغها هنري كيسنجر، وهي سياسة تستغل ماتم النجارة - او تواصل الحفاظ عليه - في نطاق التناقض على النفوذ مع الاتحاد السوفيتي في مصر وال سعودية والخليج، مع التخل عن اي اهتمام بالحوار مع منظمة التحرير وعن علاقات كانت قد بدأت تعطي ثمارها مع سوريا، والاعتماد على الرادع الاسرائيلي لاقاع سوريا والفلسطينيين بالنصرف بحدوث اما حكومة الرئيس سركيس الضعيفة في لبنان، فقد تركتها اميركا وشأنها مبدية نحوها العطف وأخر النهائين، لكن من دون اي دعم سياسي حقيقي لترسيخ سلطتها في البلد. وفي المنطقة ككل، فإن هذه السياسة الاميركية السائدة، والتي تقضي بالتمسك بالدفاع عن مواقف ثابتة وغير مضمونة، قد ادت الى نشوء وضع علوي بالمخاطر في المستقبل. وعند كتابة هذه السطور (في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٠) فإن الزراع العراقي - الایرانی يشكل مثلاً عطراً للشمن الباعث و الاخطار اللاحقة باميركا من جراء نفوذها المتدااعي.

وهكذا، في امكاننا ان نرى ان الحدود التي كانت مرسومة بوضوح في الماضي بين النظريات الاستراتيجية المضادة التي وضعها كل من كيسنجر وبول، قد اضحت الان ملتبة في الواقع، وذلك بعد اربع سنوات من الدبلوماسية المرتبكة المثارجحة في ظل ادارة جيمي كارتر. فالرئيس كارتر نفسه قد ابدى كل الدلائل التي تشير الى التناقض في تصريحاته العلنية بشأن الزراع العربي - الاسرائيلي، وبشأن العديد من الامور الاجرى في العالم. لكن ليس هذا فحسب، بل ان مستشاريه الاقربين، سايمون فايس وزبيغنيو بريجنسكي، لم يبديا اية دلالة تسم عن آراء شخصية متراقبة تتعلق بموقف استراتيجي من العديد من الازمات التي تلف الان الشرق الاوسط؛ أما فايس، فإنه على ما يبدو قد تغير خلال عمله وزيراً للمخارجة بالتحفظ والحذر والوفاء لرئيسه. وأما بريجنسكي، فقد تغير بحماسه المتدهورة الخازمة التي

لا يمكن التبرء من نتائجها، ويطمئن الشخصي.

٤ - معضلات السياسة التي ستواجه الادارة المقبلة

ليس في استطاعة المعجبين بدبليوماسية كامب ديفيد ولا المتقديرين لها ان يعبروا الأن عن ارتياحهم الى شائع هذا الانفاق، بل هناك اسباب عديدة تدعو الى الاعتقاد ان الفائز في انتخابات الرئاسة في تشرين الثاني / نوفمبر، كانتا من كان، سيشعر بالحاجة الملحة الى اعادة تقويم اسس السياسة الاميركية في الشرق الاوسط، والى صرخة نظرية بشأن الاولويات والفرص المتاحة، تعزز بقدر اكبر من التماسک والاتساق. ولا ريب ان الخيارات العامة الواردة في الصيغتين اللتين طرحتها كيسنجر وبول، ستكون عرضة للنقاش، لكن الحالة الحاضرة لا تسمح لاي منها مع الاسف بطرح حلول عملية قابلة للتنفيذ.

فالشكلة في صيغة كيسنجر، وعلى مدى المستقبل المنظور، تكمن في ان هذه الصيغة تفترض انطلاق اميركا من موقع قوة، وأميركا لم تعد تملك مثل هذا الموقع. لقد كان من المتفقىء، وان لم يكن من الواقعى، ان يفترض المرء، في أوائل السبعينيات واواسطها، ان اسرائيل وايران وال سعودية تشكل اساساً ثلاثي الاطراف وعظام القوة للنفوذ الاميركي في المنطقة. وقد برهن كيسنجر على ذلك بمهارة فائقة حين استغل حرب تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ والخطر العربي على النقطة، ليجذب مصر نحو المعسكر الاميركي ويعيد سوريا ويعيد الاستقرار الى شحنات النفط وأسعاره. فلا الدول المحافظة والتفرجة كالاردن والكويت، ولا الدول الراديكالية كالعراق ولibia ومنظمة التحرير، ولا الاخناد السوريان، كانوا في وضع يسمح لهم بالاعتراض او بالتدخل في الجهد الذي كان يبذلها كيسنجر من أجل تعزيز النفوذ الاميركي في المنطقة استناداً الى مقاصمه الخاصة.

لكن مع حلول سنة ١٩٨٠، اصبح هذا الاساس على درجة كبيرة من الفسق لا تسمح له بأن يخدم الاهداف التي وضع من أجلها. فقد قامت الثورة في ايران وأصبحت مصدراً للاضطراب، تماماً كما كانت في الماضي

مصدراً للعون، والنظام السعودي الذي خسر بوقاة الملك فيصل شخصية تميز بنفوذها الواسع، يعاني من المخاوف حيال انهي الداخلي والخارجي على حد سواء؛ واسرائيل تواجه ازمات اقتصادية وسياسية جمة تمثل في زعامة مناخ الرعامة. أما انور السادات فلربما أصبح الآن في وضع اكثر اماناً كحاكم لمصر (فمن يدري؟) لكن نظامه اضحي من دون نفوذ تقريباً عند جيرانه.

وفيما يختص بقدرة اميركا الذاتية على التأثير في مجرى الاحداث، فقد اتضح الان وأكثر من اي وقت مضى، وخصوصاً منذ الاجتياح السوفيatic لأفغانستان وال الحرب العراقية - الإيرانية، ان الولايات المتحدة لا تفتقر الى وجود عسكري ها في المنطقة فقط بل ايضاً الى التقليل السياسي الضروري في المنطقة والذي يسمح لها بانشاء مثل ذلك الوجود. وفي هذه الائتمان، فإن الازمة المرئية في الاقتصاد الاميركي، على امتداد السنوات السبع الماضية، قد أخذت ضراراً بالغاً بسمعتها في القوة والزعامة. لذا، فمن الصعب ان يتخيّل المرء وجود الامور العملية الازمة لاعادة احياء استراتيجية كيسنجر للتتعامل مع الاطراف في الشرق الاوسط من موقع اميركي قوي، سواء على النطاق الاقليمي او على نطاق التأثير الاستراتيجي مع الاتحاد السوفيatic.

اما فيما يختص بانكار جورج بول الاستراتيجية، فعل الرغم من أنها كانت افكاراً صائبة في الزمن الذي طرحت فيه، غير ان اميركا في الوضع الراهن تفتقر على الارجح الى المبادئ السياسية عامة والتي تلك الشبكة من الحالات الازمة لوضع هذه الافكار موضع التنفيذ. فقد كانت حملة الرئيس كارتر، التي اجهضت فيما بعد في سنة ١٩٧٧، للقيام بعفاوانت عالمية بشأن المسائل العالقة بين العرب واسرائيل ومن خلال مؤتمر جنيف، وهو امر كان يلام كل الملايين افكار بول ورهطه، هذه الحملة كانت تستند الى حد كبير الى بضعة امور معينة لم تعد موجودة الان. فقد ظهر الى الوجود تحالف بين ثلاث دول عربية رئيسية، هي مصر وسوريا وال سعودية في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٦، ذلك التحالف الذي فرض وفقاً لاطلاق النار في لبنان، وأظهر

اهتمامًا كبيرا بالتفاوضات مع إسرائيل على اسس مؤتمر جنيف. وفي اعقاب التراجع في لبنان، كانت هذه الدول الثلاث تقلّك الوسائل الكفيلة والارادة الى حد ما لتشجيع التعاون من قبل منظمة التحرير ولا يجد السبيل الضروري والمجدية لتنفيذ الموضع الثالث، اي موضوع تثيل المنظمة الرسمى في هذه المفاوضات. وقد اظهرت المنظمة حاسة للاشتراك، وبعض الاستعداد (مع وجود خلاف بشأن مدة) للتكييف مع الشروط الاميركية بغية الحصول على الاعتراف الاميركى بها. وكانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى عمل استعداد للمعمل كريستين مشركين للمؤتمر، كما توصلنا الى اصدار اعلان للحادي في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٧. أما حكومة إسرائيل، فعل الرغم من تحفتها وحساسيتها حيال مفاوضات يكون فيها حلقاتها الاميركيون مستعدين لتبادل التنازلات مع أعدائها، فاتها كانت في وضع ضعيف لا يسمح لها برفض التعاون رفضاً باتاً. وفي الواقع، فإن الانجاز اليماني الوحيد، الذي حققه هنري كيسنجر بدلوماسية المكوك التي قام بها في السنوات الماضية، يمكن في تجاهله في جعل الاسرائيليين يتقبلون الفكرة القائلة بأن لأميركا مصالحها الذاتية المستقلة في الشرق الأوسط، وأن يتنازلوا في بعض الاحوال امام الضغط الاميركي.

لكن هذه الظروف الخاصة لم تعد موجودة الآن بعد مضي سنوات ثلاث، ولا يمكن ان تخلق هذه الظروف بسهولة من جديد. ان التزقق في الصدف العربي ليس بين مصر وباقي العرب فقط، بل بين العراق والخلف السوري الليبي ايضا. والتراجع المتسار في لبنان قد ادى الى استحالة التعامل مع كتلة من الدول العربية المتراصة والواقة من نفسها، وبالتالي العتمدة. ومهما تكون الافتخار التي تراود زعماء منظمة التحرير حالياً المستقبل البعيد، فإنه استناداً الى كلام ديفيد والي رفض ادارة كارتر البحث في دولة فلسطينية مستقلة، تبدو المفاوضة مع الولايات المتحدة الآن بعيدة جداً عن جدول اعمالها. وقد ادت ازمة أفغانستان الى تعطيم الوفاق الاميركى - السوفياتى. كما ان الحكومة الاسرائيلية، العاجزة عن التفاوض بعضها مع بعض، تاهيك

بالتفاوض مع مصر، والثبتة بعناد موقفها من الضفة الغربية، ليست في وضع يسمح لها بالتعامل مع الاطراف العربية الاخرى.

و فوق كل هذا وذاك، فإن تردي الهيئة الاميركية يحيط بالغورم بأية مبادرة دبلوماسية من اي نوع كان قد تنوى واشنطن القيام بها في الشرق الاوسط. وعلى الرغم من ان سياسة الانفراط تجاه الاتحاد السوفيتي لم تكن يوما سياسة حكيمه، فإن الجلو الحالي، الذي يسود العلاقات بين واشنطن وموسكو، ملبد بالازمات والتهم المتبادلة والصراع لتكب الفوضى في دول اخرى، الى درجة لا تسمح بابعاد نسوية مشتركة لشكلة حساسة كمشكلة الصراع العربي - الاسرائيلي.

يضاف الى ذلك ان احداث ايران وافغانستان والخليج اظهرت دلالات متعددة على فقدان السيطرة الاميركية على الاحداث. وبالنظر الى الاخطار الكثيرة المتعلقة بشحنات النفط واسعاره في المستقبل، فمن الصعب جدا على اي رئيس اميركي ان يقنع الكونغرس والرأي العام بصواب سياسة تقويم باختيارات حرمة تتعلق بمصير اسرائيل. ومهما ازداد ادراك الرأي العام في اميركا لشعلة افعال اسرائيل وموافقتها، وللثمن الباهظ في منحها دعما غير محدود، وعلى الرغم من ان السادات قد تحفظ بغير كرجل السياسة المفضل في الشرق الاوسط، فإنه يبقى هنالك ايمان قوي، لا ينحصر باليهود الاميركيين فقط، بوجود علاقة اميركية مميزة مع اسرائيل، وبوجود التزام اميركي بعدم فرض تسوية سياسية عليها تعتبرها غير مقبولة. وهذا يعني، الى حد ما، ان الرأي العام الاميركي في الكونغرس وطبره قد اصبح يتندد اسرائيل فقط في اطار التمييز بين بيعن وأسلامه، الذين كانوا احسن طلعة منه، أما اسرائيل نفسها فلا يجوز ان تعاقب بسبب عيوب زعيمه الحالي. وهناك ايضا رأي يقول ان من التسرع ان يغامر الاميركيون بما تبقى لهم من مراكز النفوذ، وذلك بسبب الضعف الذي اصاب العديد من مراكز النفوذ التابعة لهم في الشرق الاوسط. وفيما يختص بهذه الحجة بالذات، يتعذر ان يوافق على هذا الرأي حتى بعض خبراء الشرق الاوسط في وزارة الخارجية؛ فهم لا يرغبون في طرح سلسلة من

الاحداث لا قدرة لهم على ضبطها. لذا، فمن المزق الا يعمد هؤلاء الى الضغط من اجل العودة الى مفاوضات شاملة، والى تغيير جذري في موقف اسرائيل، والى فتح قنوات الاتصال بالحكومة السورية او منظمة التحرير، بل الى الضغط من اجل الحصول على شيء اقل كايجاد الاستقرار، مثلا، في الوضع القائم بين اسرائيل وجرانها، وهذا يعني، اولا، ايقاف الاعمال والاقوال الاسرائيلية الاكثر ثارة حيال الحكم القائم في الاراضي المحتلة ومستقبلها، وال المزيد من المرونة (مهما تكون مبهمة) في موقف اسرائيل التفاوضي حيال مفاوضات الحكم الذاتي، والوصول الى ايقاف الجمادات الاسرائيلية ضد الاراضي الثانية، وبنها بعض الجهد للتعاون بصورة اوثق مع حكومات الاربة الاوروبية الاقتصادية للوصول الى صيغة مشتركة مع الموقف الغربي من المسائل المتعلقة بالزراعة، على المستوى الكلامي على الاقل، وذلك لتجنب مضار قيام محاور دبلوماسية داخل الحلف الغربي.

ولا رب ان كل هذه التعديلات لا تعدو كونها محاولات على المستوى البلاغي، ويمكن الافتراض انها قد تترافق مع تأكيدات صحنية يتحتها البيت الابيض لحكومة اسرائيل، ومفادها انه في مقابل استعداد هذه الاخرية لتبني موقفها المتصل حاليا، فان الولايات المتحدة لا تتعين في الوقت الحاضر ان تضغط للحصول على تنازلات اسرائيلية جوهرية حيال موضوع الحدود في المستقبل ومبدأ تقرير المصير للفلسطينيين. وباختصار، فان كل ذلك لا يمثل اكثر من سياسة انتظار، هدفها كسب سنة او سنتين، تأمل خلالها الولايات المتحدة بتحسين موقفها الدبلوماسي والعسكري، وتحسن الموقف السياسي الداخلي في الدول العربية المحافظة في النطقة والتي يعني ان تعزز التعاون معها.

وعلى الرغم من توسيع هذه «التعديلات» الاميركية، ومن كونها عاجزة عن إحداث اي تقدم جدي في المسألة الفلسطينية، بالشكل الذي يراه العديدون في العالم العربي ملحا، فان هذا هو افضل ما يمكن ان تقدمه تلك الفتة المتعاظمة مع العرب من صانعي السياسة الاميركية، إلا اذا طرأ

تغيرات غير مرئية وغير متوقعة، داخل اسرائيل او سوريا او العراق او منظمة التحرير، مما قد يقع المجال لقيام مبادرات اميركية ايجابية. وباشتاء مثل هذه التطورات، من المتوقع ان ترتكز اية سياسة اميركية، وحتى «المتعاطفة» تسببا، اهتماماها الرئيسي على الوضع المخرج في الخليج، وهدفها بالتحديد: تحسين العلاقات الثنائية مع ايران والعراق معا في اعقاب نزاعهما؛ وتعزيز موقف النظام السعودي؛ واجتذاب السبل لقيام وجود عسكري اميركي في منطقة الخليج. وهذه الجهود هي ولا ريب في طليعة اهتمامات ادارة كارتر الحالية. وعلى الرغم من قلة ما يقال عنا عن العلاقات بطهران او بغداد في الجو العام حاليا، وهو جو غير ملائم، فلا جدال في ان الصراع بين هذين النظاريين يتبرأ غالبا بالغا في واشنطن، كما انه يؤكد الرأي القائل ان واشنطن لا تملك إلا نفوذا ضئيلا في هذين البلدين. أما فيما يختص بالوجود العسكري، فحي او تلك الذين هم اكثر الناس تشكيكا بواشنطن في جدوا استعمال القوة المسلحة لخدمة المصالح الاميركية، وأكثرهم ادراكا للمشكلات السياسية والاجتماعية الاقليمية التي تقع خلف الاختطرابات والتقطبات في الدول الواقعة على شواطئ الخليج، فانهم قلقون حتما لأنهم يعرفون ان العمل العسكري نفسه ليس في متناول اليد كحل اخير اذا فشلت الدبلوماسية فشلا تاما.

وفيما يتعلن بأصحاب نظرية كيسنجر، فإن ما يمكن ان تستجهه بشأن ما ينبغي القيام به، في السنوات القليلة القادمة، قد لا يختلف عما تقدم اختلافا كبيرا سوى في الاسلوب والتركيز. ولا حاجة الى القول ان النطق الذي يستخدمونه لا يتلامم والضغط على اسرائيل لتعديل موقفها على كل حال. فقد يرون ان من المعمول تشجيع اسرائيل على تلين موقفها لتسهيل الطريق امام السادات وال سعودية، لكن ليس لخفيف الضغط على سوريا والمنظمة وهذا عميان للسوفيات، وليس أبدا للاعداد مستقبلا لانتازلات اسرائيلية حقيقة من اجل تسوية سلمية شاملة. أما الغارات الاسرائيلية على لبنان واستمرار الشلل الشامل في ذلك البلد، فذلك امور لا تقلق باهم كثيرا. ان تعزيز

السيطرة الكتانية على المناطق المارونية الضميمة، وقدرة ذلك الكيان على إنشاء دولة منفصلة، يمثلان كسبا استراتيجياً مادياً، أو على الأقل كسباً سياسياً. وهذا الكسب يتتجاوز في أهميته، بحسب منظفهم، إعادة الحياة إلى الدولة اللبنانيّة على اسس وفاق واه ضعيف. وفي نظر هذه المدرسة من التفكير، فإن العصفور في اليد (على شكل حليف قوي لأميركا) لا يوازي انتهى على الشجرة فقط، بل إن مجرد وجوده هو أداة لا يمكن الاستغناء عنها لمحاربة النفوذ السوفيتي في الدول المجاورة، وذلك بتذكر عملاء السوفيات بأنهم عاجزون عن التغلب عليه.

وفيما يختص بالخليج، فلا داعي إلى القول إن الاستراتيجية الكينجورية تقضي بأن يكون موضوع إنشاء قوة عسكرية أميركية في أوائل سلم الأولويات، وذلك من دون ابداء أي نوع من الارتكاك أو الشكوك التي قد يعاني منها أصحاب النظرية الأخرى. كذلك، فإن أصحاب كينجر قد يجدون من الطبيعي أن يطالبوا بالعون والتشجيع للسعودية وامارات الخليج الصغيرة، وذلك من أجل تعزيز قوتها الدفافية والأمنية، يواكبها من دون شك عاولة، إن لم تقل تشديداً، لربط مثل هذا العون بسمات تتعلق بشحنات النفط. أما الخطوة الأكثر صعوبة والأقل تأكيداً، فتكمّن في التعامل مع النظام الإيراني أو العراقي، خصوصاً إذا استمر الإيرانيون في احتجاز الرهائن الأميركيين، أو إذا طالبوا بالحاجة بمتلكات الشاه أو بتصدور اعتذار أميركي، أو إذا بدرت عن العراقيين – في اعقاب حرب الخليج – إشارات تعزيز الروابط مع موسكو. لكن أسلوب كينجر في شكله المتخلّق وغير العاطفي قد يوحي لا بمبادرة نحو الدولتين الثوريتين في الخليج معاً بل بمبادرة نحو احداهما من دون الأخرى، وقد تكون إيران ضد العراق نظراً إلى طبيعة نظام الخميني المعادي للسوفيات وللتقليل من امكان تحول العراق إلى قوة مائلة في العالم العربي وهو لمعان قومي في الخليج. وفي مثل هذه المباردات، نجد بوادر انبعاث للسياسة الأميركيّة السابقة، التي مارسها بشاطر وزير الخارجية كينجر نفسه، وهي تقوية إيران لتشكل قوة موازية للقومية العربية، والتعامل مع

صدام حسين والنظام العثني العراقي بطريقة تبرهن للعرب والسويفات على حد سواء ان اية سياسة «ناصرية» جديدة لا يمكن لها ان تجمع اكثر من القديمة. واذا كان من شأن مثل هذه المتأورات ان يمنع عودة المقاومات العربية - الاسرائيلية الشاملة على شاكلة مؤتمر جنيف في المستقبل النظير فليكن. اذ ان مثل هذه المقاومات، استنادا الى التفكير الكينجوي، مشكوك في كل حال إلا اذا عمدت الاطراف العربية المعاصرة والسويفات الى التوجه نحو اميركا واستجدانها. لكن المشكلة الكبرى في هذه الاستراتيجية الابراتية المقترضة تكمن في الایرانيين الفهم الذين قد لا يوافقون على وجود اي امر يستحق البحث فيه.

ان العبرة من الماضي قد توجي بان مناهضي الحرب الباردة، من اصحاب مدرسة كينج، والذين نجد في صفوتهم اليوم اشخاصا مثل جون كونيل، والكتندر هيل، وهنري جاكسون، ورونالد ريجان، يمكنون مزية خاصة على المدى الطويل في التأثير على سياسة اميركا في الشرق الاوسط تتفوق على مزايا مدرسة جورج بول الانقلابية. فالمشكلة بالنسبة الى الاقليميين هي انهم عند وصولهم الى السلطة يفتقرن الى الثبات والشجاعة في الرأي، وذلك تحت الضغط المزدوج للوسي الصهيوني، وبدرجة اكبر للتحدي السوفيatic الاستراتيجي الذي لم يستهينا به قط في يوم من الايام والذي يبرز من وقت الى آخر كالشبح المخيف عند جميع المعتقدات الصعبة حيث تحب المحافظة، وتنهى عليهم وقتلاط طلبات اسرائيل. كما ان الجهل العام، ونمط التفكير التحجر لدى الرأي العام الاميركي فيما يختص بالشرق الاوسط، يتركان تأثيرهما على الدبلوماسيين ايضا. فالتغير الذي طرأ على دين راسك، خلال رئاسة ليندون جونسون، وتغلب يوجين روستو على جورج بول عند صوغ سياسة جونسون في الشرق الاوسط، وخصوص روجرز الكامل على يد كينج، وفاس على يد برجنكى، وناراجع برجنكى عند وصوله الى السلطة بين مدرسة بول ومدرسة كينج في التفكير، وعدم ادراك كارتر نفسه - على ما يبدو - انه قد خلل عن مبادئه سياساته في مراحلها الاولى - كل هذه

الامور، على الرغم من تعقيداتها في الحقيقة، توحى بوجود مشكلة فكرية وسياسية أساسية تعيق قدرة رجال الادارة الاميركية، منها صفت النبات، على اثياع دور أكثر ايجابية وأعمق اندا في الشرق الاوسط.

فالشكلة لا تكمن في ان كينج اذكي من بول (فهو ليس كذلك)، ولا حتى في ان الخبرة كانت ناقصة لدى كارتر وبريجنسكي (فكينج ايضاً كانت تفاصيل الخبرة)، بل انها تكمن في ان مدرسة بول تفتقر الى «دائرة انتخابية» قوية، فكرية وسياسية. ان اللوبي المتمثل في شركات النفط والانشاءات، والذي يتدخل كقوة موازية لللوبي الصهيوني، لا يجد كسب ود اشخاص كجمال عبدالناصر او ياسر عرفات او حافظ الاسد. فهذا اللوبي يناصر السعودية والشاه والسدات، لكنه يعادى السوفيات بقوة. أما الليبراليون في الكونغرس والصحافة والجامعات، والذين يتعاطفون مع القومية الافريقية في جنوب افريقيا وكانوا يعارضون حرب فيتنام، فعندهما يتعطل الموضوع بالشرق الاوسط فان القضية «الليبرالية» الاساسية تتعلق طبعاً باسرائيل لا بالفلسطينيين. أما الموجس التي تتباهم حيال سياسة حكومة بين، فانها لا تحدث تغييراً اساسياً في خيارهم ان الجذور التاريخية والثقافية لهذا الخيار قوية جداً.

ولهذه الاسباب يندو من غير المحتمل ان يحدث اي امر خلال السنوات الاربع القادمة، من شأنه ان يجعل السياسة الاميركية على التحول نحو البحث الجدي الدؤوب عن تسوية عملية للصراع العربي - الاسرائيلي: لا خفط الازمة التقطية العالمية، ولا نصائح شركات النفط، ولا الانتهاكات الاسرائيلية المتعاظمة في الاراضي المحتلة، ولا حتى خطر الحرب الداهم بين اسرائيل وسوريا والاردن والعراق والمتحمة. أما في اميركا، فان لاصحاب الحجة المعارضة لاي تكيف مع القويمة العربية في شكلها الراديكالي، مكان الصدارة ذاتها. ولربما حدث تغيير في ميزان الاراء في اميركا يسبب حدوث كارثة ما، كما حدث للشاه عند انهيار نظامه، وقد يتم حيث عرض للأخطر التي ارتكتت على مر السنين، لكن بعد فوات الاوان.

وفي بحثنا عن بصيص من الامل، يجب الا يغرب عن بالنا نطور حديث يبدو لأول وهلة من دون أهمية بارزة. وهذا يتمثل في مبادرة اعضاء الامرأة الاوروبية الاقتصادية التي اشرنا إليها اعلاه، كما صيغت في قمة البندقية في شهر حزيران/يونيو ١٩٨٠. ان منح قرار الامرأة الاوروبية بشبه، في جوهره، الموقف الذي دعا جورج بول رئيس الولايات المتحدة الى الاخذ به، اي امن اسرائيل والاعتراف بها في مقابل الانسحاب الشامل وتقرير المصير للفلسطينيين.

وعلى الرغم من الشكوك التي قد تساورنا وبحق جبال البيانات المجردة، فإن الامر المهم هنا هو قوة الاقناع التي قد تمارسها حكومات اوروبا الغربية على الرئيس الاميركي. وفي امكاننا التطلع الى ازدياد هذه القوة في المستقبل، اذ تحد الولايات المتحدة نفسها غارقة في صعوبات جمة في الداخل والخارج، كالركود الاقتصادي والتراجع في التكافؤ العسكري مع الاتحاد السوفيتي، وانتشار الاسلحة النووية، وشحفات نقط غير آمنة ومكلفة، والانفجارات الحقيقة او المرتقبة في الشرق الاوسط، فتصحو من غفوتها لتدرك كم هي بحاجة ماسة الى التماس النصوح والعون من حلفائها الرئيسين.

وموازاة مثل هذا التطور، قد نتطلع ايضاً وبحق الى تطور آخر، هو ازدياد التزعزع عند بعض الحكومات في الشرق الاوسط، التي غفت من الولايات المتحدة او فقدت ثقتها بها، كما أنها غير راضية بما يقدمه لها الاتحاد السوفيتي من بضائع رخيصة الصنع ومناورات سياسية، الى التوجه صوب اوروبا لاغراض التجارة والعون والدعم الدبلوماسي. وقد بدأت هذه العملية فعلاً، وهذا ما يفسر السبب الذي جعل الاوروبيين يأخذون على عمل الجد الشكاوى العربية ضد اسرائيل، وما يمكن ان يحصل في هذا الصدد، لأن العوالق الايديولوجية أقل عندهم عما هي في اميركا، ولأن حكوماتهم تمتلك مقداراً اكبر من حرية التصرف تجاه الرأي العام في مجال تجديد السياسة الخارجية.

وفي امكان الحكومات الاوروبية، بالاشتراك مع اليابان، ان تخدم نفسها

خدمة جل وكل تلك العرب والاميركيين، وحتى اسرائيل في الامد بعيد، فيما لو عمدت هذه الحكومات الى دعم مبادرتها الاخيرة دعماً قوياً لدى واشنطن، كجزء رئيسي من اي تعاون اميركي - اوروبي مشترك في المستقبل. ولدى هذه الحكومات جميع مقدمة؛ فالخليج ليس بغيره اميركية، ونقطة حيوى لأوروبا اكثر مما هو حيوى لاميركا. فإذا ما استمرت الولايات المتحدة في تعريض هذا الشريان الحيوي للخطر، من جراء خنوعها التام لاسرائيل، فلا يمكن لها ان تنتظر من اوروبا دفع الثمن. ومن هنا، فإن التعاون الاوروبي داخل حلف الاطلس قد يعتمد في المستقبل على تعاون اميركا في السياسة حيال الشرق الاوسط.

ان اية ادارة اميركية مقبلة، من اي من المزبين، وسواء اكانت من مدمرة الحرب الباردة او من المدرسة الاقليمية، ستجدد من الصعب - في المستقبل المنظور - ان تتجاهل هذا النوع من الانذار الذي يبغى على الامم الراسخ والتعقل. وإذا جاز لنا ان ننظر على مدى سنة او سنتين لا اكثر، فلا يمكن لنا ان نتأمل بأكثر من توافق لفظي بين واشنطن والعواصم الاوروبية، قد يعطي بعض الامل الباهت للمستقبل، لكن لا يعطي شيئاً محوساً. وعلى كل حال، قد يكون هذا الامر تأثير نفسى مهم في الشرق الاوسط، فهو يحمل رسالة الى العرب واسرائيل على حد سواء مفادها ان اثبات صنع السياسة في الغرب قد تغيرت، كما قد يحمل تلميحاً الى حدوث تطورات اخرى مشابهة. أما داخل الولايات المتحدة نفسها، فقد تصل اليها ايضاً رسالة فحواها ان صراع الشرق الاوسط لا يمكن اعتباره بعد الان محلاً خاصاً باميركا وحدها، تعارض فيه دبلوماسية شبيهة بأفلام «وولت ديزني»، بل هو ساحة حيوية لهم العالم يأسره، وعلى اميركا كباقي الدول ان تكون على استعداد لأخذ نصائح حلقاتها مأخذ الجد. فلعلها بداية على الاقل.

صلفَقَ الرِّمَال :
الاستراتيجية والخداع في سياسة ريفان
تجاهَ العَرَب *

كلوديا رايت

أولاً

درج مرأيو صنع السياسة الاميركية الاذكياء في الشرق الاوسط على القول ان العام الاول للادارة الجديدة هو وقت مبكر جداً للحكم على الرئيس - انه لم يتخذ بعد قراره فيما يختص بسياسة الشرق اوسطية. ويتصف العام الثاني بأنه عام انتخابات للكونغرس، وهذه تبرر - عادة - تأجيل القرارات الصعبة والمحفوظة بالخلافات الخاصة بالشرق الاوسط الى وقت لاحق. لكن في العام الثالث يبدأ اكثر الرؤساء حلاتهم لاعادة انتخابهم. وتكون مهمتهم الاولى هي اقناع الحزب - وهي تسمية اميركية مغلولة فيها - بأن يرشحهم. وفي الدلالة الاميركية الحديثة، فإن الحملة الانتخابية تعني جمع مبالغ طائلة من المال، والعمل للحصول على وعد بالدعم من جماعات صغيرة من اصحاب النفوذ في كل مدينة، ومنطقة انتخابية، وولاية. وهذه العملية توجد نفوراً شديداً في البيت الابيض من السياسة الشرق اوسطية؛ فهذه السياسة مثيرة للخلافات، كما انه لا يمكن التئي في شأنها.

بالاضافة الى كونها محفوظة بالمخاطر السياسية في الولايات التي توجد فيها دوائر انتخابية مؤيدة لاسرائيل، مثل ولايات: نيويورك، وفلوريدا، وكاليفورنيا. ويكون الرئيس، في العام الرابع من منته، مستعدا للقيام ب اي عمل تقريبا كي يعاد انتخابه. ومن ثم، فإن ما يقوله بشأن الشرق الاوسط يحتاج الى «توضيح» - بصورة سرية جانبية عبر المسؤولين والرسل، وبكلمات خاصة في كل اذن شرق اوسطية - بأنه سيعني شيئا آخر بعد الانتخابات.

الوقت الوحيد الذي يتظر من الرئيس الاميركي ان يتخذ قراره جديا بشأن الشرق الاوسط هو في العام الخامس من انتخابه للمنصب. لكن منذ سنة ١٩٤٥، لم يبق هذه الفترة الطويلة سوى دقيقتين - اي انهما ويسكون - ولم يتخذ اي منها اية مبادرة، بل كان عليهما ان يعاجلا ما ترتب على حرب السبعين سنة ١٩٥٦ وحرب رمضان سنة ١٩٧٣ + لم يقم اي منها بعمل سوى وقف القتال وترتيب فك الارتباط العسكري علية بطريقة توقف التدخل السوفيتي المباشر.^(١)

من المهم ان تؤكد عدم الاستقرار في منصب الرئاسة الاميركية، اذ ان هذا هو السبب الذي يجعل من المسابقات السياسية الداخلية، التي تدخل في تقدير اية مبادرة تتعلق بالشرق الاوسط - كما يبدو للمراقب الاجنبي - اكثر فورية والاخاحا بالنسبة الى البيت الابيض، واكثر مما تستحق بالنسبة الى المصالح الفوئية الطويلة الاجال للولايات المتحدة. ومن الاهمية يمكن ايضا ان تبرر حقيقة بسيطة اساسية تتعلق بالحكومة نفسها. ان الفكرة الفائلة ان الرئاسة الاميركية مؤسسة فوئية ومستقلة هي وهم يفضل الرؤساء كما يفضلون وسائل الاعلام والجمهور الاميركي . . . وغالبا ما يؤدي ذلك الى تدمير الاشخاص انفسهم الذين يتولون المنصب. ففضلا عن ان الرئيس لا يتول الحكم

William Quandt, *Decade of Decisions, American Policy Toward the Arab-Israeli (1)*

Conflict, 1967-1978 (Berkeley: University of California Press, 1977); Donald Neff, *Warriors at Suez, Eisenhower Takes America into the Middle East* (New York: Linden Press, 1981).

او لا يدير شؤون الحكومة، فان عليه ان يجهد حق ليفهم ما يدور حوله.^(١)
انه حري بالاتباد، من المنظور العربي، مدى ماتدمر الرئاسة من
أفراد. واذا استثنينا قلة من الزعماء العرب، فليس ثمة زعيم كبير لم يتعامل مع
أقل من اربعة رؤساء اميركيين مختلفين. فلدينا يتضمن من رئيس دولة عربى ان
يتذكر ما قاله له الرؤساء الذين قابليهم في المقابلات الخاصة، تجد ان كل
رئيس اميركي يخلف الآخر لا يعرف أبداً ما الذي جرى فيما مضى.

ومن ناحية أخرى، يعين الدبلوماسيون العرب في واشنطن مدة قصيرة
نسبياً، ومثلهم مثل ممثل الصحافة العربية، يبدلون تقريراً بمثيل التبدل المتكرر
الذى يصعب الموظفين الاميركيين.^(٢) وهذا نتيجة طبيعية لتصور وزارات
الخارجية العربية (كغيرها) بأن تعينا دبلوماسياً في واشنطن هو مكافأة يجب ان
توزع توزيعاً عادلاً. لكن النتيجة المؤسفة لذلك هي انه تتعزز الحكومات العربية
ووسائل الاعلام العربية جماع التجربة الضرورية لفسير الصورة المتغيرة دائرياً في
واشنطن، بحيث تستطيع ان تنقل هذا الى الرؤساء. وفي سبيل الحصول على
هذا يعتمد الممثلون والمراسلون العرب على ما ينقله الموظفون الاميركيون،
الذين يتبدلون كما يتبدل السرؤساء (وفي الواقع اكثر من
ذلك)،^(٣) كما يعتمدون على الصحافة الاميركية التي معرفتها وخبرتها بشؤون

Hugh Heclo and Lester Salamon (eds.), *The Illusion of Presidential Government* (٢)

(Boulder: Westview Press, 1981), p. 1.

(٣) في أواسط سنة ١٩٨٢ كان السفير العربي الاطول الامة في واشنطن هو السفير
المصري، الترف غربال، الذي تولى المنصب سنة ١٩٧٤. وموظفو السفارات في
الستويات الادنى يبدلون حتى الاكثر مما يبدل السفراء.

(٤) معدل العمل في وظائف من مستوى مساعد الوزير في الوزارات وتكتل الموظفين في البت
الايض هوستان تقريراً. راجع:

Hugh Heclo, *A Government of Strangers* (Washington: The Brookings Institution,

1977); John Helmcr, «Analytical Problems in the Study of Presidential Advice:

The Domestic Council Staff in Flux», *Presidential Studies Quarterly* (Winter 1978),

pp. 45-67.

الشرق الاوسط سطحة مثل معرفة موظفي الكونغرس، وأقل قليلاً من رجال السلك الخارجي.^(٤)

والشعب الاميركي يتظر الى هذه القدرة التراكمية نظرة ريبة اكثر مما يتظر اليها واشنطن. وفي استفتاء اجري سنة ١٩٨٠ عما اذا كان في امكان الكونغرس او اي رئيس معالجة قضايا السياسة الخارجية، ظهر ان ثلثي المستجيبين لا يثقان بالكونغرس و ٤١٪ قالوا الشيء نفسه عن الرئاسة.^(٥)

هذا وضع فريد لا مثيل له في سائر ارجاء العالم. وعما ان اسباب الاستمرار والفهم العام قليلة، لتكوين خلفية كافية لمقابلة الاحداث والتصرighات والقرارات الجديدة بعضها بعض، فإنه يسهل على الرؤساء ان يقولوا شيئاً ما يفسر معنى آخر، او ان يتخذوا قراراً ثم ينافقوه، او ان يشيروا الى خطوة ثم يبدلوا رأيهم. وفيما يتعلق بالشرق الاوسط، ليس من ضيق سامي على الرئيس الا يكون له اي ادراك للمشكلات. ولعل الرئيس الذي ينبع بادراك غير عادي للمنطقة يتمتع، من اجل بقائه السياسي، لولم يكن له ذلك.

لقد قام الرئيس كارتر، سنة ١٩٧٧، بالخالد عدد من الخطوات نحو تسوية سلمية شاملة في الشرق الاوسط، دخل في عناصرها مؤثر دولي في جيف يحضره ممثلون عن منظمة التحرير الفلسطينية والاتحاد السوفيتي، واعتراف من اول الامر بحق الفلسطينيين في دولة. ثم اوقف هذا كله فجأة، ووضعت خطة بديلة موضع التنفيذ، اقصى عنها الاتحاد السوفيتي ومنظمة

(٤) ليس تمه مراسل صحافي اميركي مقيم القامة دائمة في المغرب او الجزائر او تونس او ليبيا او السودان او سوريا او الاردن او العربية السعودية او اي من دول الخليج. الناتج الناتج الثالثة ثلاثة هي بيروت والقاهرة وتل ابيب/ القدس. ونسبة موظف واحد في هيئة الكونغرس له صلة بشؤون الشرق الادنى تخصص بالدراسات العربية. ونسبة نحو ١٦٪ من رجال السلك الخارجي يعملون في الدول العربية؛ وفقط ٦٪ من المؤسسة لهم معرفة وافية باللغة العربية بحسب تقدير وزارة الخارجية.

Heck and Salamon, *The Illusion of Presidential Government*, op.cit., p. 5. (٥)

التحرير الفلسطينية.

وعندما نعود الى الوراء، نجد ان من الممكن ملاحظة ان كارتر جرب سياستين للشرق الاوسط في عامه الاول، متخليا عن الاول بعد اشتداد معارضة مؤيدي اسرائيل المحليين، وعن الثانية بعد ان احتلت مبادرة السادات الاولوية على الموقف الاساسي للبيت الابيض في تفضيل خطة جنيف. وقد قبل يومها في واشنطن انه لم يكن قد حان الوقت للحكم، وان البيت الابيض لم يكن قد اتخذ قراره فيها يجب ان يُعمل. وفي العام الرابع من ولاية كارتر، كان اولئك الذين يتعثمون اعادة انتخابه يقولون انه لا يزال لديه الوقت الكافي لتبدل رأيه في كامب ديفيد والعودة الى خطة جنيف.

وقد أطلق مثل هذه الملاحظات عن العام الاول ونصف العام الثاني من ادارة ریغان. لكن، كما ستبين بعد قليل، ثمة احتمال اقل لأن تفك في ان ریغان لم يقرر بعد سياسة للشرق الاوسط، او انه سيغير رأيه بعد القيام بتحليل الاحظاء السابقة. اذ ان سياسة ریغان ازاء الشرق الاوسط، قد بحث فيها مستشاروه بوضوح قبل ان يتلذدوا مناصبهم، والمابادي^(٢) التي ترتكز هذه السياسة عليها – وهي خليط من الايديولوجية الاميركية التقليدية وحيثيات اقتصادية واستراتيجية عسكرية – قد وضعت موضع الاختبار في البيت الابيض من قبل وشكل واضح في فترة ايزنهاور. كما قال ریغان في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر: «لسا في حالة ضياع بالنسبة الى السياسة الخارجية. اظن ان انجازاتنا كانت مذهلة».^(٣)

ان في الصفة الوهمية للرئاسة ما يتبع الفرصة، لاؤلئك الذين هم داخل الحكومة والكونغرس والذين هم بين الجماعات ذات المصالح الخاصة، لأن يجدوا – في اعمال الرئيس – الدليل على سياسات وأهداف متنافضة ومتضاربة. والناحية الفريدة في الحكومة الاميركية هي ان هؤلاء جميعا يمكن ان يكونوا مصيّبين: يحتمل الا يكون الرئيس قد وصل بعد الى قرار، او انه قد

(٢) نص المؤثر الصحافي في:

يكون في سبيل تغيير رأيه، او انه مشوش الذهن، او مع انه قد وصل الى قرار فقد يعجز عن ذلك عن حل مساعديه او الكونغرس على فعل ما يريد. ومعنى ذلك ان سياسة الشرق الاوسط قد تكون حددت، او اتها في قيد المراجعة، او اتها لم تقرر بعد، او اتها لا يمكن ان توضع موضع التنفيذ. وحتى عندما تلقي نظرة الى الماضي، فقد يكون من السهيل ان تتأكد مما هو عليه الوضع تماما.

وفي غمرة الاحداث نفسها تكون واشنطن زاخرة برؤساء سابقين وأعضاء سابقين في مجلس الشيوخ وتسابق سابقين ومستشارين سابقين ومسؤولين سابقين، ومثلهم من الخبراء السابقين، الذين يدعون انهم يستطيعون ان يتذكروا بما هو ظلل وما هو حقيقة. وهؤلاء السحرة يدعون ان يحولوا الواحد الى الآخر، وذلك لقاء مبلغ معين.

والرئاسة في واشنطن – وهي مقلقة وبجهولة التوابا ومتناقصة، ويدبرها رجال لهم من الخبرة ما يعادل عازمين او اقل وأمامهم مستقبل لا يتجاوز الاعوام الاربعة، وعاجلة بأفراد يهتمون بصالحهم الخاصة ولديهم معرفة او نفوذ للبيع – هذه الرئاسة ليست ايسر لها من الامبراطور البيزنطي في القسطنطينية.

وعلى كل، فالعمل الرئيس قد يكون وهما الى حد ما؛ اذ ان السياسة الاميركية تلقي على الشرق الاوسط خلاياها وقويا. وفي هذا المقال نود ان نشخص العملية التي يتم بها هذا، وغير ما يقوله الرؤساء عنها يتم عمله في المنطقه. نريد ان نسأل كيف تصبح التزاعات والتضاربات الداخلية، فيما يخص سياسة الشرق الاوسط، قرارات رئاسية؟ هل من الممكن التكهن بها؟ هل هناك استمرارية للماضي؟ كيف يمكن تفسير البيانات؟

في الجزء التالي سترى الى هوية المايدا، التي تقوم عليها السياسة الاميركية في الشرق الاوسط، والعمليات التي توضع بها هذه المايدا، موضع التنفيذ. ثم نقدم في الجزء الثالث امثلة لقرارات وأعمال حديثة تتعلق بليبيا ومحطة فهد. وفي الجزء الرابع سندم صورة مقتضبة عن المهارات في الغش

- لا عن صنع السياسة - الالازمة للدور الذي يقوم به مستشار الرئيس في شؤون الامن القومي.

ثانياً

يجب ان نميز، حالاً، الثوابت في سياسة الشرق الاوسط من تقلبات الرؤساء.

ويمكن تلخيص الثوابت بسهولة. فالسياسة الاميركية ترمي الى حماية وصول النفط الى الاقتصاد الاميركي واقتصادات الغرب المتحالف معه، على اساس اضخم كمية وأقل سعر، وتتجنب معوقات التزويد [بالنفط] او اية هزات في الاسعار.^(٨) وما يرتبط بوصول النفط مشكلة اعادة الدورة - مع ان هذه قلما يبحث فيها المسؤولون الاميركيون علناً. واهداف هنا ايضاً بسيطة جداً: انه اعادة دورة النقد الذي يدفع ثمناً لمصادر نفط الشرق الاوسط الى مستورادات من السلع والخدمات الاميركية، واستثمارات في ممتلكات اميركية، ومستدات لودائع في مؤسسات مالية اميركية. وإذا أحسنت ادارة ذلك، فان اعادة الدورة هذه يقصد بها حماية قيمة الدولار النسية ومنع التضخم والحفاظ على دور الدولار في الاحتياطي الدولي.^(٩)

United States Foreign Policy Objectives and Overseas Military Installations, Report of (A) the Congressional Research Service for the Senate Committee on Foreign Relations (Washington), April 1979, pp. 74-75; Testimony of Richard Burt, Director, Bureau of Politico-Military Affairs, Department of State, before Subcommittee on International Security, House Committee on Foreign Affairs, March 23, 1981.

(٨) شهادة تقدم بها س. فره بيرغسترن، مساعد وزير المالية للشؤون الدولية امام جنة فرعية [لجنس الثواب] للتجارة والشؤون الاستهلاكية والتقدمة (واشنطن) ١٨ فبراير/شوال ١٤٧٩. للحصول على معاذقة مفصلة للموضوع، مبنية على مصادر بريطانية واسرائيلية، راجع:

والثبات الثالث والرابع في السياسة الاميركية هما تبجتان للثابتين الاول والثاني. فالولايات المتحدة تتوى ان تردع او تحيط [بالاقناع] او تقلب او تحبط - وتأي من هذه الطرق تكون ضرورية في الحالات المعنية^(١٠) - اي تهديد للنقط او اعادة دورة النفط الى دولارات. وأبسط الاخطار خيلا - اذا لم تكن تلك التي قد يكون حدوثها اكثر احتمالا - هي: احتلال آبار النفط العسكرية من قبل دولة من خارج الشرق الاوسط مثل الاتحاد السوفيتي، او من قبل دولة من دول الشرق الاوسط مثل اسرائيل (بالسبة الى آبار النفط في سيناء)، او تعطيل انتاج النفط بسب نزاع اقليمي (الحرب العراقية - الايرانية على سيل المثال)، او صدام عتحمل بين مصر وليبا؛ او هجوم على طرق المواصلات والنقل التي تصل بين منتجي النفط ومستهلكيه (مضيق هرمز، وقناة السويس، وباب المدب، وخليج سرت).

ثمة عدد من التهديدات غير العسكرية يمكن ان تكون آثاره التخريبية على الولايات المتحدة لا تقل، مثلا، عن هجوم سوفيatic على حقول النفط في الخليج، ولعل حدوثها اكثر احتمالا. ويدخل في عداد تلك التهديدات: الحظر الشامل او الجزئي على شحن النفط، وسحب منتجي النفط للاموال المستمرة في الولايات المتحدة، والاستغاء عن اعتماد الدولار لتحديد اسعار النفط. واذ من المتظر ان تقوم بالتنفيذ انظمة في المنطقة معادية للولايات المتحدة، فان انظمة من هذا النوع يجب ان تعارض وتعزل وت分成 ويطاح بها في نهاية المطاف. كما ان الجماعات الثورية التي يمكن ان تقف الى جانب مثل هذه الاجراءات يجب ان تُعرف هويتها في وقت مبكر، ويفرض عليها في المهد. وتنطوي الوسائل، التي يُلْجأ اليها لتحقيق هذه الاهداف، على قوات

(December 1979), pp. 25-43; 12, 7 (March 1980), pp. 7-20; 12, 3 (July 1980), pp. 34-42; 12, 5 (November 1980), pp. 48-54.

(١٠) انظر:

Claudia Wright, «Barred Treasure at Chase Manhattan?», *Inquiry* (San Francisco),

April 7, 1980, pp. 12-15.

مسكرية تقليدية وأعمال سرية. وكلها يعتمد على نظام دقيق للمراقبة والاستخبار، وعلى القدرة على نقل الجنود والعملاء بسرعة وفعالية حين تقرر واشنطن ان وقت العمل قد حان. ان تحديد القوة العربية المskركية، والسرعة اللازمة للقيام بالتدخل العسكري، وتعقيد آلة الحرب الحديثة، وال責عيات التسللية (اللوجستية) في المثابرة على القتال لفترة طويلة في الاحوال السائدة في الشرق الاوسط – كل هذه مجتمعة تتطلب، من وجهة النظر الاميركية: الوصول الى القواعد المحلية للسفن والطائرات والجنود، والحصول على عززون جاهز من الطعام والماء والوقود والذخيرة وقطع الغيار، وتأمين حفظ الطيران في المجال الجوي للغواصات الجوية كي تصل الى الاماكن المقصودة في الشرق الاوسط. ان متطلبات الاستراتيجية العسكرية تؤثر، بدورها، في العلاقات الاميركية في المنطقة الواسع مدى، التي تخوی الشرق الاوسط والتي يجب ان تتكل علىها الولايات المتحدة عندما تجد نفسها متورطة في الشرق الاوسط ذاته بصورة مباشرة. وقد رسم ريتشارد برت، وهو مسؤول كبير في وزارة الخارجية في ادارة ريجان، صورة لهذا على النحو التالي:

انت تنظر الى الشرق الاوسط، بما في ذلك الخليج [العربي]، انه جزء من سرح سياسي - استراتيجي اكبر، وهو النطقة التي تصل حدودها الى تركيا وباسستان والقرن الافريقي. ونحن نعتبر وحدة استراتيجية تتطلب معالجة شاملة لضمان توزان قوى موالق لنا.⁽¹¹⁾

لقد تبدل الكثير في تصور واشنطن للشرق الاوسط خلال فترة القرن ونصف القرن الفائت، لكن لم يحدث شيء يبدل اهدافها الاستراتيجية المبدئية. قبل النفط كان ثمة سلع تابع وأسواق يجب ان تفتح. وقبل السوقيات كان ثمة دول اخرى كبيرة معاونة: فرنسا وألمانيا وبريطانيا وإيطاليا وتركيا. وقبل ان تأخذ واشنطن، نفسها، في الاستعداد للقتال في سيل ترودها بالنفط، تدخلت بصورة فعالة لمنع تأسيس مملكة اميركا للنفط. وقبل وجود المدamsين والأرهابيين، والعملاء، والثوريين، كان هناك جمال عبد الناصر، وقبله مدة

طويلة كان هناك يوسف الفرمي، باشا طرابلس الذي شنت واحتلته عليه حرب طرابلس ١٨٠٣ - ١٨٠٥^(١)

ولما كان الأميركيون قد وصلوا إلى المنطقة [منطقة الشرق الأوسط] متاخرين بحيث لم يستطيعوا استعمارها مباشرة، فقد وجدوا أن أكثر الأساليب اعتماداً لتحقيق أهدافهم هو إقامة مجالات اقتصادية تعتمد عليها ومحابيات عسكرية، وخلال الأربعينيات الماضية كانت المحابيات الثلاث المفضلة [التي الأميركيين] هي: العربية السعودية، واسرتائيل، وليبيا.

وهذا هو تقويم أيزنهاور الشخصي، كما دونه في مذكراته بتاريخ ١٣ آذار / مارس ١٩٥٩:

إذا كانت العربية السعودية ولibia صديقتين حبيبتين لنا، فإنه لا يمكن لغير الاستمرار في علاقتها التالية بالسوفيات، ومن المؤكد إلا يبقى مصر زعيمة للعالم العربي.^(٢)

وقد ثبت أن ما خلص إليه أيزنهاور كان غير صحيح تماماً. لكنني أضع أمام القارئ «السلطان الاستراتيجي»، وأنقله من تقرير أعددته وكالة الاستخبارات المركزية لأيزنهاور سنة ١٩٥٩، وكشف عنه النقاب مؤخراً:

إذا فقد العرب تماماً مركزه الاستراتيجي في شمال أفريقيا، فسيجد أن سيطرته على البحر الأبيض المتوسط مهددة بصورة جديدة. يضاف إلى ذلك، إن شمال أفريقيا يحيط بالطرق التي قد يتعها السوفيات في عملياتهم للتغلب في أفريقيا... وتقوم ليبيا بدور الدولة العازلة بين الشرق الأوسط والغرب، كما لجأ - ولو جزئياً - للغرب من رغم القومية العربية الذي ينبع من القاهرة... وما دامت Libya صديقة للغرب، فإن الغرب يستطيع السيطرة على الشاطئ الجنوبي للبحر، وعلى جزء من شرق البحر الأبيض المتوسط.^(٣)

James Field, Jr., *America and the Mediterranean World, 1775-1882*, (Princeton: ١٢) Princeton University Press, 1969).

Nell, *Warriors at Sea*, op.cit., p. 198. (١٣)

(١٤) الوثيقة موجودة في مكتبة أيزنهاور، وقد اقتبس منها

Jeff McConnell, «Libya: Propaganda and Unrest Operations», *Countrypol*, 6, 1. =

وماذا يمكن ان يحدث لو هددت القومية العربية عصمة ليبا؟

فيما اذا وقفت عارضة الغلاب مصرى في ليبا... فإنه يرجح تدخل بورقيه في طرابلس بدل ان يراها [ليبا] تقع تحت سطوة عبدالناصر. ويمكن ان تغزو الولايات المتحدة بورقيه، وذلك باعطائه اسلحة تظهر اهتمامه... ولجعل منه، مستقبلا، الورى زعيم عربى في المغرب.^{١٤٥}

ومنبين في الجزء التالي مدى التشابه بين هذه الاستراتيجية وتحركات ادارة ریغان الحالية، لكن هنا يتوجب التشديد على نقطة اكثر عمومية. ان المبادئ الاستراتيجية - وحتى الوسائل - للسياسة الاميركية في الشرق الاوسط ظلت ثابتة ومتصلة بشكل يدعو الى الاستغراب في فترة ما بعد الحرب، الى حد ان الانحطاط السياسي والاقتصادي في فرنسا وبريطانيا ارغمهما على تسليم مستعمراتها ومحميها للحراسة الاميركية. والامر الذي يدعو الى الدهشة هو ان الانفصال السياسي والاقتصادي والثقافي الذي غير عصمة اميركية، ليبا، وعددا من المحجيات الفرنسية - البريطانية السابقة (الجزائر وایران والعراق ولبنان وسوريا واليمن الجنوبي)، وقلص حرية التصرف الاميركي في المنطقة، لم يجعل الاميركيين على اعادة النظر في الاستراتيجية الاسامية او عمل مراجعتها. وقد شمع غياب مناقبة الدولة الكبرى، او التهديدات السوفياتية المباشرة، الارتباط الاميركي الى السير في السياسة التقليدية. وهذا الارتباط استمر على الرغم من خسارة (من وجهة النظر الاميركية) العراق سنة ١٩٥٨، وليبا سنة ١٩٦٩، وايران سنة ١٩٧٩، وحتى اtower السادات سنة ١٩٨١.

November 1981 (Washington), p. 26.

وقد أشير الى هذه الرواية ايضاً وأخذ عنها في:

Blanche Cook, *The Declassified Eisenhower* (Garden City: Doubleday, 1981), pp. 329-32, 396.

McConnell, *CounterSpy*, op.cit., p. 26. (١٤٥)

وبشأن السياسة الاميركية الرامية الى تقويض التأثير الفرنسي والبريطاني في شمال افريقيا خلال الحرب العالمية، انظر: Cook, op.cit., pp. 18-20.

لكن اذا كانت السياسة الاميركية في الشرق الاوسط حلت ثابتة ومتينة، فكيف يمكن تفسير التغير الظاهر في تصرف الرؤساء الاميركيين؟ الجواب هو ان الحكومة الاميركية هي دوماً منقسمة فيما يتعلق بالسلل التي تؤدي الى تنفيذ استراتيجيتها، والرئيس لا يكون في موقف يستطيع فيه ان يضطط الانفقاء او ينسق آرائهم على النحو الذي يريد.

والانفاق بالذات هم بعدد القوارق في التقويم الاولويات والاساليب (النكتيك) بالنسبة الى كل من هذه «المهمات» والى الدول العربية «المعتدلة» او الصديقة التي ورثتها الولايات المتحدة من الفرنسيين والبريطانيين. وهكذا فإن وزارة الخارجية، ووكالة التنمية الدولية، ووزارة الدفاع (البتاغون)، ووكالات الاستخبارات العسكرية، ووكالة الاستخبارات المركزية - جميعها تحتوي على عناصر تحملها مسؤولياتها الخلافية على ابراز التحركات السياسية التي تؤثر في مناطق عملها، دعماً او معارضة. فالنقيض الخلفي وحده يتيح افرقاء مؤيدین لاسرائيل او مؤيدین للعرب في كل من هذه الوزارات، وحتى داخل الاقسام الفرعية وفي مكاتب الوزراء.

والمسؤوليات القانونية والموارد التي تكون في تصرف الوزارات تؤثر ايضاً على عامل التجزئة. فوزارة الطاقة قد يكون لها نظرية الى ما يتطلبه الاتحاد السوفيتي او اوروبا الشرقية من نفط الشرق الاوسط في المستقبل، تختلف عن آراء وكالة الاستخبارات المركزية ووزارة الخارجية. ومن عادة وزارة الدفاع ان تضخم أهمية التزويد بالأسلحة، والتدريب العسكري، والاتفاقات المتعلقة بالقواعد، على أنها وسائل سياسة الشرق الاوسط - ونجد داخل البتاغون ان لدى القوات الجوية والجيش ومشاة البحرية والبحرية خلافات بشأن الاستراتيجية والنكتيك، بينما تعتمد وزارة الخارجية عادة اساليبها الخاصة في المفاوضات والدبلوماسية. ولكل مؤسسة وظيفة مصادرها الخاصة للمعلومات والاستخبارات. وتقسام العمليات السرية في وكالة الاستخبارات المركزية خططاته الخاصة به ايضاً، وهذه قد تتعارض مع خططات الوزارات. ووزارة الخزينة التي من مسؤوليتها اعادة دورة الدولار النقطي، قد تكون لها وبالتالي

آراء مختلفة بشأن سبل حماية ما تعتبره هي مصالح أميركية في المنطقة. وفي البيتapis بالذات تكتل الجماعات المختلفة حول مكتب المزانة، ومجلس الأمن القومي، ومجلس المستشارين الاقتصادي، ومستشاري الرئيس في شؤون السياسة الداخلية، وخبراء الحملات [الانتخابية].

وفي مقابل كل قسم من اقسام بiro وقراطية الرئيس التي يصعب ضبطها، تقوم مؤسسات وظيفية مماثلة - لكنها أصغر حجماً في مجلس الشيوخ ومجلس النواب. ويتربّ على ذلك أن كل قرار مهم يتخذه الرئيس، ويتعطل موافقة الكونغرس، تحديه التعزيزات التشريعية شديدة الغيرة في التمسك باعتيادها ومواطن نفوذها، شأنها شأن الجماعات في المجال التنفيذي. ولا يملك أي من فروع الحكم الصلاحي الكافية لتركيز تسيل هذا السيل من التوصيات للعمل، والصحافة، في تعطيتها الصدامات الشخصية بين الوزراء والمسؤولين وبين موظفي الرئاسة - مثل مستشار الأمن القومي - وبين البيتapis والأقوياء من أعضاء الكونغرس، نسي، فهم أن هذا التزاع والمنافسة المشار إليها هنا جزء متصل في أسلوب عملهم، ومن ثم فإن فرص المصادم تكون متوفرة باستمرار.

وإذا اخذناا اسوعاً عادياً نجد انه يجب ان يتفاوض المسؤولون، فيما بينهم، للاتفاق على امور كثيرة: الصيغة اللغوية التي اعدها شخص ما لشهادة تقدم امام الكونغرس؛ نص خطبة اعدت للرئيس بناءً على اجماع الى رئيس دولة او عقد مؤتمر صحافي؛ وضع الصيغة المحددة لسفر او موعد خاص ليحملها في محادثاته في الخارج؛ تعين افراد لمنصب خاص؛ تحضير ميزانية السنة القادمة؛ مذكرة تقدم الى الكونغرس لطلب مبالغ خاصة من المال للاتفاق حالاً؛ الصيغة الازمة لتقديم تعديلات برلمانية او قرارات او قوانين؛ الموافقة على اتفاقية جديدة؛ الاوامر المتعلقة بانتشار عسكري جديد.

واللائحة لائحة؛ قمع كل قرار يتخذ في اي امر هناك دوماً احتمال تبديل النتيجة الى عكسها، وذلك بالاستناد الى مراجع اعلى. وقلما يقن المسؤولون في مناصبهم مدة تكفي ليتصرّفوا بسلطة. والقرارات التي تتخذ

يسهل إلقاءها، وليس نمط فعل أو ملحوظة، منها تبلغ من التفاهة، لا يمكن ان يعتبرها أحد الأشخاص دليلاً على عدم الولاء أو العصيان في صوره الإدارية. ومن ثم، فإن ضعف الرئاسة – وهو ظاهرة بوضوح للمؤولين داخل البيت الأبيض، وعل درجة أقل كثيراً لا ولذلك الذين هم في الخارج – يولد الحساسية القوية والشعور بالشك.^(١٦)

وبصبح من المفضل لدى الرؤساء الأميركيين، في ظل مثل هذه الاحوال، تسيير السياسة الخارجية سراً، وتجميع القوات العسكرية كأكثر الوسائل الاستراتيجية فعالية. ونمة اسباب كثيرة لذلك؛ فالتهديد بالقوة والتدخل والعمليات السرية لا تخضع لكثير من التقييدات التشريعية والسياسية والمالية، التي تقيد حرية الرئيس في أكثر المشكلات. أما التأييد الشعبي والتأييد في الكونغرس ففي بيان عادة فيما يتعلق بزيادة الميزانية العسكرية، بينما يعتمد التدقير في الكيفية التي صرفت بها هذه الأموال على معلومات منقولة بصورة هزلية. ويمكن الاعتماد على القوات العسكرية ووكالات الاستخبارات، في اتباع الاوامر، أكثر مما يفعل المسؤولون المدنيون.^(١٧) ويكون الخفاء الاخطاء أيسر؛ ومن الممكن صنع الخيار التجاه. وقد اظهرت استطلاعات الرأي العام انها يصح الاعتماد عليه – وهذا ما يركز البيت الأبيض عليه – وهو أن الرأي العام يزيد تحرك الرئيس العسكري ما دامت خارة الارواح الأمريكية فضلة نسبياً. وحتى غلطة غريبة ودمعوية – انقاد فورد لسفينة «الميلفيز» سنة ١٩٧٦، ومحاولة كارتر «انقاد» الرهائن في ايران ١٩٨٠ – يمكن ان تعتبر في

(١٦) النظر:

John Helmer, «The Presidential Office: Velvet Fist is an Iron Glove», *The Mission of Presidential Government*, op.cit., pp. 45-81.

(١٧) ان الضابطين الوحدين، من رتبة جنرال، اللذين عوقبا علنا بسبب عصيانهما خلال السنوات الخمس الأخيرة – حسون زنغلوب وروبرت شوتزتر – ثبتت عليهما التهمة لا من حيث أنها كشفوا الكلب الذي كانت تحييه تصريحات رؤسائهم، بل لأنهم صخموا الأمور إلى حد لم يعد حتى البيت الأبيض يتحمله.

البيت الابيض ذات قيمة سياسية للرئيس في سنة الانتخابات ليس غريبا، والحالة هذه، ان الولايات المتحدة كانت مهيمنة في تزويج سلاح، تقريبا باستثناء، منذ سنة ١٩٤٥. فضلا عن الحرب الكورية (١٩٥٠ - ١٩٥٣) وحرب فيتنام (١٩٦١ - ١٩٧٣)، نجد ان الرئيس - بصفته القائد الاعلى للقوات المسلحة - قد اصدر امره ٢١٥ مرة حتى آخر سنة ١٩٧٥، باستعمال القوة العسكرية ضد ارض اجنبية لومصالح اجنبية او في عرض الحار.^(١٨) وثمة امر معروف بصورة واسعة، هو ان الرئيس قد سمحوا او ي下达وا ايضا الى القيام بحملات سرية من دون ان تستعمل فيها قوة عسكرية، وذلك لعزل وزعزعة الادارة التي لم تكون صديقة (تشيل، وكوبا، وجامايكا، ونيكاراغوا، وفيتنام منذ سنة ١٩٧٤، وكوسوفيا، وأوغندا، وموزامبيق، وإيران، وتركيا، وقبرص، واليونان، والهند، وباكستان).^(١٩)

أما في العالم العربي، فعل الرغم مما اقره الكونغرس من قيود للتورط الرئاسي العسكري والخفي منذ سنة ١٩٧٣،^(٢٠) فقد حدثت زيادة مستمرة في وتيرة التحركات الاميركية: في اليمن الشمالي سنة ١٩٧٩، وتونس، والعرب السعودية، وعمان، ومصر، وتشاد سنة ١٩٨٠، وليبيا، ومصر،

Barry Blechman and Stephen Kaplan, *Force without War: U.S. Armed Forces as a Political Instrument* (Washington: The Brookings Institution, 1978), pp. 86-89.

(١٨) لاطلاع على مختارات موجزة للدلائل، انظر: CIA: *The Pike Report* (London: Spokesman Books, 1977), and the files of the *Cover Action Information Bulletin*, Nos. 1-15 (Washington).

The War Powers Resolution, Report prepared by the House Subcommittee on International Security and Scientific Affairs (Washington, June 1981).

وقد اثير الى قيد مهم آخر، وهو تعديل هيرز - زيان لسنة ١٩٧١، في:

Claudia Wright, «Witch-hunt on the Potomac», *New Statesman*, March 20, 1981, pp. 8-10.

والسودان سنة ١٩٨١.^(٢١) وتدخل اميركي غير مباشر في الانقلاب العسكري سنة ١٩٨٠ في تركيا.^(٢٢) وفي محاولة فرنسية لاغتيال القذافي سنة ١٩٨٠، وفي هجوم اسرائيل على لبنان والعراق سنة ١٩٨١ - هي امور معترض بها. وقد ادخلت اسلحة مالية لم تكن قد استعملت قبلها، إلا في اوقات الحروب: تجميد الموجودات الاميركية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩.^(٢٣) وتجميد بعض الموجودات الكوبينية في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨١.^(٢٤)

وما يفهم من هذه التحركات هو ان السياسة الرئاسية قد اخذت ثلاثة مسارات على الاقل. وواقع ان الرئيس لا ينسى بين هذه المسارات بشكل فعال، وأنها تكون احياناً مستقلة احدها عن الآخر تقرباً، يفسر لنا الناقضات في صنع السياسة الاميركية.

السار الاول هو السير المكتوف بالسياسة المقررة. غير ان هذا السار يتعرض، بحسب القيود الداخلية السياسية والبيروقراطية التي اشرنا اليها قبلها، لنقلبات سريعة. فالاستعدادات الاميركية العسكرية، وبرامج المساعدة الامنية، وبيع الاسلحه، والاتفاقات المتعلقة بالقواعد والوصول اليها،

(٢١) بشأن العذر في قضية التحرك الاميركي في اليمن الشمالي في اوائل سنة ١٩٧٩، انظر: شهادة الكولونيال (متضاد في جيش الولايات المتحدة) جون ج. روسكين في شهادة امام اللجنة الفرعية (مجلس النواب) عن اوروبا والشرق الاوسط، # ليلز/مايلز ١٩٨٠، «مصالح الولايات المتحدة في الخليج [العربي] والسياسات الوجهة نحوه، ١٩٨٠» (US Interests and Policies toward the Persian Gulf, 1980) (وتشمل: مطبوعات اللجنة)، ص ١٠٠ - ١٢١.

Claudia Wright, «Strong Men for Turkish Winter», *Miami Herald*, September 14, (٢٢) 1980, section EE, pp. 1-4.

Wright, «Buried Treasure at Chancery Manhattan», op.cit. (٢٣)

(٢٤) تم هذا التجميد نتيجة عمل الحكومة الاميركية في تشرين الاول/اكتوبر و تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ بمناسبة استيلاء شركة البترول الوطنية الكوبينية على «سانا» في كوربوريشن الدولية (Santa Fe International Corporation).

والتدريبات، والاستراتيجية - جميعها تشير الى المدار الثاني، الذي قد تكون نتائجه اصعب الاكتشافا لكن المواجهة ابىت وأيسر تنبؤا من الاول. وهذا المدار ينبع للتجزيات التي تقوم بين النصارى الخدمات العسكرية المختلفة ومتاجي العتاد العسكري: وحدة الماريتز في مقابل وحدة الجيش المنقوله جوا، قوة الانتشار السريع المنقوله جوا في مقابل تلك المنقوله بحرا؛ حاملات الطائرات في مقابل مطارات على الارض - هذه امثلة علامة.

وأخيرا، هناك المدار الثالث الذي تشرف عليه، في اكبر الحالات، وكالة الاستخبارات المركزية، ويعمل على التنسيق فيه، بشكل غير مركز، مجلس الامن القومي. وهذه ان يقلب او يغزو او يصفي العناصر السياسية والعسكرية داخل البلاد الاجنبية، التي قد تكون حكومة الولايات المتحدة قد تعهدت بتثبيتها في المدارين الاول والثاني. (وقد يحدث العكس ايضا، فقد تشجع وكالة الاستخبارات المركزية، سرا، عناصر تعارضها وتشطر بشدة - في العلن على الاقل).

في الماضي، كانت وكالة الاستخبارات المركزية تتعاون مع الاستخبارات الامريكية عهدا في الشرق الاوسط، البريطانية والفرنسية والالمانية. وقد تضاءل هذا التعاون حديثا، وثما التعاون مع «الموساد» [مؤسسة الاستخبارات الاسرائيلية] وبين الوحدات العسكرية ووحدات الاشارة الاميركية والاسرائيلية. ومنذ توقيع ادارة ريفنان السلطة، عمل الاميركيون بنشاط لتشجيع المشاركة في الاستخبارات بين اسرائيل وغيرها من الاصدقاء الاميركيين، الذين قد يكونون معادين لاسرائيل في الظاهر. والمثل الاكثر بروزا هذه العلاقات، هو اتفاقية وقعت سنة ١٩٨١ بين الاستخبارات العسكرية التركية (MIT) و«الموساد» لتبادل المعلومات عن الفلسطينيين المقيمين في تركيا، في مقابل المعلومات عن الشاطئ اليوناني في قبرص. وتتدخل الاستخبارات الاميركية في باكستان بعد ايضا لاختراف علاقات باكستان بالعالم العربي والتأثير فيها. وهذا المدار الثالث ينشر ايضا اباء ملفقة وليلة عن ماهية السياسة الاميركية في الشرق الاوسط؛ فقد تكون تصريحات الرئيس، احيانا،

جزءاً من حالات في المدار الثالث؛ وفي مناسبات أخرى، قد يكون الفصد من الآباء الملققة إن تهدى ما كان الرئيس صادقاً في ما أراد أن يقوله في تصرّفه. وهكذا، فإن السياسة الأميركيّة تلقي أكثر من ظل واحد في آن. لكن، وهذا بالنسبة إلى المسؤولين ليس أقل منه بالنسبة إلى الذين في الخارج، ليس ثمة ما يؤكد ما إذا كان تحرك ما هو جزءٌ من الممارسات الثلاثة معاً، أو جزءٌ من مسار واحد أو من مساراتين اثنين، أو أنه لا شيء، سوى خدبة وغش الفصد منه إما استرضاء الخلفاء وإما توريط الخصوم.

والشخص الوحيد الذي هو في الأرض الذي يمكنه أن يكون جزءاً من الممارسات الثلاثة يأجعها، يكون — لأغراض عملية — جزءاً من لا شيء منها. إنه الرئيس بالذات، وبقوّة ذكائه وطلعته فقط يمكنه أن يصبح أكبر من رمز بالنسبة إلى مرؤوسه. وهنا يُشدّد على الذكاء لا على الشخصية، لأن الرئيس الذي يقرأ قراءة شاملة ذكية وبعد من التوصيات التي يغتنى بها، هو فقط الذي يستطيع أن يميز السياسة متعددة المسارات التي تعيّن في مدى نظره وباسه. ومنذ سنة ١٩٤٥، لم يكن هناك سوى كلارتر عب للاطلاع.

في الجزء الثاني، نود أن نعرض أمثلة للمسارات المتعددة للسياسة العاملة في إدارة ريغان فيما يتعلق باستراتيجية الشرق الأوسط. ففي أحد هذه الأمثلة، الذي يتصل بخطبة تهدى ذات النطاق الثنائي، ادت التحزيزات غير النسقة إلى الإضرار بمصداقية الرئيس تجاه اصدقائه وتوجهاته خصوصاً على السواء. وفي المثل الثاني — سياسة ريغان نحو ليبيا — سنتين كيف تقاربت المسارات الثلاثة عندما ادرك البيت الأبيض أنه لم يكن هناك آية معارضة داخلية أو خارجية لخططه لاسترداد «المحمية المفقودة».

ثالثاً

أ — ريغان وخطبة تهدى

حدث في أعقاب اجتماع الرئيس ريغان إلى الرئيس السادات ورئيس الوزراء بيغن في أيلول/سبتمبر ١٩٨١، أن تم الاتفاق على الخطبة التالية: عند

نهاية كانون الثاني / يناير ١٩٨٢ تكون مصر قد وقعت «وثيقة الحكم الذاتي» التي تعطي اسرائيل ادارة الضفة الغربية وغزة بقيادة مرتضى «مدنى» هو الكولونيل (في الاحتياط) مناحم ميلسون؛ تعيين مرؤوسى ميلسون يسطه من دون اي تبدل في اشراف اسرائيل العسكري على الاراضى المحتلة، التي كان يفترض ان تكون لها ادارة مفصلة؛ تأجيل المفاوضات فيما يتعلق بالشكلات الثلاث التي رفضت سرائيل البحث فيها - وضع القدس وازالة المستعمرات واجداد «مركز جديد للسلطة» (اي دولة فلسطينية). وقد كانت وجهة النظر الاميركية والاسرائيلية هي ان هذه الوثيقة هي آخر فصل في اتفاق كامب ديفيد، وأنخر ما يمكن ان تقدمه اسرائيل من تنازلات. وقد كانت ايضاً، بداعها، خداعاً للسداد بالنسبة الى موقفه المعلن من عادات الحكم الذاتي.

وقد أزاحت وفاة السادات معارضته غير المعروفة مداها، وادت الى تعويق او انقطاع الجدول الزمني، لكنها لم تمنع اسرائيل من توجيه اندار الى الولايات المتحدة؛ اذا لم تحمل ادارة ریغان مصر، في شخص الجنرال مبارك الان، على توقيع اتفاقية الحكم الذاتي، فان اسرائيل سترفض الانسحاب من سيناء في نيسان / ابريل ١٩٨٢، مدعية ان مصر تحملت عن تعهداتها بتطبيع العلاقات والحكم الذاتي، وهو في حلب المعايدة المصرية - الاسرائيلية لسنة ١٩٧٩.

وكان ثمة شيء آخر. فقد قال الاسرائيليون انهم سيتحدون فقط اذا أكدت الولايات المتحدة ان المصريين لن يتمكنوا من اجتياز سيناء بالقوة [العسكرية]. كانت هذه المشكلة موضوع جدل خلال مباحثات كامب ديفيد الاصلية، وقد تركت من دون حل، ومحضًا في لغة اتفاق سنة ١٩٧٩. فقد كان موقف السادات انه يمكن ان توافق مصر على وضع قوات، مؤقتة وانتقالية، من جنود الامم المتحدة او من عناصر متعددة الجنسيات، تكون وظيفتها ضمان انسحاب اسرائيل من سيناء والتوكيد على ان كلًا من الفريقين يحافظ على تعهدهاته الرسمية. أما قوات دائمة في سيناء، كما أرادها

الاسرائيليون والاميركيون، فقد كانت - في نظر مصر - اعتداء مرفوضا على السيادة المصرية التي نص عليها الاتفاق. فقد جاء في المادة السادسة من المعاهدة الملحق ١ ذكر قوات من الامم المتحدة فقط، وذلك لـ «مراقبة تنفيذ» الانسحاب. وفي حضر الجلسات المقرب، والملحق بوثائق المعاهدة، جاء القول انه اذا لم يتم الاتفاق على قوات الامم المتحدة، فان الجانبين «يقبلان او يدعمان اقتراحا تقدمه الولايات المتحدة يتعلق بتركيب [القوات]». وأخيراً، فقد جاء الرئيس كارتر بكتاب وقعه في اليوم ذاته الذي وقعت فيه المعاهدة، يعرض فيه «ان يتخد الخطوات الضرورية لضمان انشاء واستمرار تشكيل بدليل مقبول من قوات متعددة الجنسيات». (٥٥) ولم يُقل شيء يمكن ان يلزم ريفان او يعن او مارك ماي اقتراح معين.

وقد خلق هذا قضية للأميركيين. كان ثمة دعم من بعض الجهات (اغلبها من وزارة الدفاع وموظفي البيت الابيض) لوضع قوات اميريكية في قاعدي عتيون وعيتمان في سيناء، اللتين كان مرفوضا على اسرائيل ان تبعدهما الى السيادة المصرية. وقد ألغى السادات في استحالة هذا، وانه يستطيع فقط بعض قوات متعددة الجنسيات، والافضل ان تكون من اوروبا الغربية، ان يحمي نفسه من الانتقام الداخلي والعربي من انه اقام احتلالا اميريكيا لسيناء بدل الاحتلال الاسرائيلي. وكانت مشكلة ادارة ريفان هي كيفية اقناع الاوروبيين - خصوصا البريطانيين والفرنسيين والاطفالين والهولنديين (الالمان كان يمكنهم التردد على اسس دستورية) - بالقبول بالمشاركة لاقامة غير محددة في سيناء، بينما كانت مصر تصر على انه يجب ان تكون قوة حفظ السلام موقته، واذا كان الشعور الاوروبي السائد مستعدا لقبول الفكرة.

ومن دون السادات نشأت قضية جديدة. فالاوربيون وبعض مسؤولي

(٥٥) نخلا عن مجموعة وثائق المعاهدة:

The Search for Peace in the Middle East, Documents and Statements, 1967-79. Report for the House Subcommittee on Europe and the Middle East (Washington: Committee Print, 1979), p. 51.

وزارة الخارجية الاميركية شعروا بأنه يجب ان ينفقو عن حكومة مبارك بعض الضغط الاسرائيلي للقبول بخطبة للحكم الذاتي الذي كان خداعاً واضحاً، وقد كانت ثمة فكرة ان تشجع اسرائيل على القيام بخطوات مبكرة للانسحاب في الحال بعد تشجيع السادات، وذلك لتهيير الامر امام مبارك للدخول في عملية المفاوضات الشائكة، وقد سرب هذا الى الصحافة الاميركية، لكن المسؤولين الاسرائيليين رفضوه حالاً.

ثم اخذ مسؤولو وزارة الخارجية الاميركية عمل عائقهم المفاوض مع بريطانيا وفرنسا وابطاليا وهولندا لتلتزم بتشكيل القوات لبناء (عمل ان تبع الخطوة، فيما بعد، اوستراليا ونيوزيلندا ورمما كندا) عمل اساس بيان يذكر فيه انه من الراوية الاوروبية، يمكن ان تربط هذه الدول مشاركتها بشيء اكثراً من اتفاق كاذب ديفيد واكل من توسيع شاملة للمشكلة الفلسطينية، وهي القضية التي اتفقت اسرائيل والبيت الابيض على تجنبها. وقد حسب بعض المسؤولين الاميركيين ان المفاوضات مع الاوروبيين قد تؤدي الى اصدار بيان قد يضع الرئيس في موقع يمكنه من تغيير رأيه، وفي النهاية قد يرغم اسرائيل على عمل مماثل.

وقد اعجب ريفغان بقسم من خطبة وزارة الخارجية؛ انه يستطيع ان يحصل على توقيع مبارك لاتفاق للحكم الذاتي، وعلى الاوروبيين في سيناء، وعلى خروج الاسرائيليين من سيناء، وكل ذلك في مقابل عموم ايجابي فيها يتعلق بمقاييس «سلام» مستقبلة. لكن ما كان يراه بعض مسؤولي وزارة الخارجية وعدا اصيلاً للاتجاه نحو دولة فلسطينية (كما كان متوقعاً مثلاً في تصريح التندقية سنة ١٩٨٠)، اعتبره الرئيس انه شيء قد يطرح جانباً في المستقبل.

لذلك اشار ريفغان، في ٢٩ تشرين الاول /اكتوبر، اي في اليوم التالي للموافقة المحشورة على بيع طائرات اوواكس (AWACS) للعربية السعودية، الى ان اقتراح الامير فهد بنناهان الذي تقدم به في شهر آب /اغسطس، هو «نقطة انتهاء» لمقاييس السلام. وقد رأى فريق في وزارة الخارجية ان هذا يمكن تبديلاً رئيسيّاً في موقف ريفغان، ذلك لأن الخطبة كان قد صرف النظر عنها حين

اعلتها فهد أساساً. وأكد الناطقون الرسميون تفسيرهم للوضع: إن العربية السعودية موافقة فعلاً على حق إسرائيل في البقاء، وستحتدم منظمة التحرير الفلسطينية حذوها قريباً؛ ومن ثم هنا يمكن للولايات المتحدة أن تبدأ «حواراً مع منظمة التحرير الفلسطينية، وتنبيه - بمساعدة من السعودية - ترسية فلسطينية جديدة». وهذه يمكّنها، من وجهة النظر الأميركيّة، أن تحقق هدفين آخرين نافعين: اخراج «الرافضين» العرب من دورة جديدة من المفاوضات؛ وكذلك اخراج الاتحاد السوفياتي. وبهذا المعنى كانت خطة فهد «مساهمة لإنجاز سلام شامل وعادل في المنطقة». ^(٤٦)

قبل ذلك بأسواعين، في ١٣ تشرين الأول/اكتوبر، كان وزراء خارجية المجموعة الأوروبيّة قد عقدوا اجتماعاً في لندن لوضع خطة للفتوحات في سيناء. وبعد ذلك ب أيام أبلغ الرئيس ميرلان، وكان في زيارة في فرنسا، الرئيس الأميركي بأنّه مستعد للانضمام إلى هذه القوات، لكنه كان يبحاجة إلى «معادلة» مهمّة تُصاغ بحقّ يثاب السلام في الشرق الأوسط، وذلك لارضاء العرب. وقد كان شيسون، وزير الخارجية الفرنسي، أكثر صراحة، علناً. لقد أخبر الصحافة في باريس «أن عملية كامب ديفيد قد انتهت عملياً، وأنّ «موت السادات... يزيل عقبة من طريق التقارب داخل الأمة العربية». ^(٤٧) وأضاف موضحاً ذلك التصرّف، أمام المجلس الوطني، في اليوم التالي لاحتساع لندن: «انه في الحقيقة لأمر ضروري أن يقام حرب بين مصر وأشقائها العرب قبل أن تبدأ مفاوضات يساهم فيها ممثلون عن جميع شعوب المنطقة، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية التي تقتل قوة مقاتلة». ^(٤٨) وإذا كانت بريطانيا ترأس جماعة العشرة يومها فقد فُوضَّ إلى

(٤٦) ملاحظات للناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية، ٢٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨١، نقلًا عن:

New York Times, October 30, 1981, pp. A1, 6.

Le Monde, 13 octobre 1981, p. 4. (TM)

Ibid., 16 octobre 1981, p. 6. (TA)

وزير الخارجية البريطانية، اللورد كاربنغتون، التفاوض عنها في السياق، وامتناع لاملاص تفسير لحظة فهد تكون وافية بما فيه الكفاية لارضاء الشعور الاوروبي^١ لكن – في الوقت نفسه – تكون مهمة بما يكفي لترى فيها والشطب ما تود ان تراه.

ثم دخلت اليونان في الصورة. فقد عقد الاجتماع الاول للعشرة قبل حلة ايام من الانتخابات اليونانية التي حللت الاشتراكيين الى الحكم، وكان حكومة باباندريو الجديدة رأى اوضاع في الطريقة التي يجب ان يعبر بها عن المبادرة الاوروبية. وفي ١٣ تشرين الاول/اكتوبر، كان اللورد كاربنغتون قد نجح في الحصول على ان يمثل الدول الاربع (بريطانيا وفرنسا واسبانيا وهولندا) في قمة سيناء، واشترط لذلك ان يصدر بيان رسمي عن الجماعة بالسراها بحيث تسد الثغرة بين كامب ديفيد وخطه فهد.

في ٢٣ تشرين الاول/اكتوبر، اعلنت حكومة باباندريو عزمها على رفع المستوى الدبلوماسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وبعثت باقتراح الى لندن بخطه اللغة الجديدة التي يجب ان يصاغ بها البيان بشأن الشرق الاوسط. وقد اوضحت [العبارة الجديدة] ما كان مبيها حتى ذلك الحين: «ان الترتيبات (القوة سيناء) المقترنة بانسحاب اسرائيل من سيناء، هي متميزة ومستقلة عن عملية كامب ديفيد».

وقد قبل العشرة بذلك، وخامر السرور فريق وزارة الخارجية الاميركية، الذي كان يدعم المبادرة الاوروبية صامتاً. ان المسودة الجديدة قلبت الاصوات ضد اسرائيل. فالمشاركة الاوروبية في سيناء كان ينظر اليها قبلها لا تعمد كونها ضمانة لانسحاب اسرائيل وعدم عداوة مصر، ليس [لا]. أما الان، فإن الاوروبيين كانوا يضمنون بكلامهم لهم لن ينبدوا اية «اتفاقية لحكم ذاتي» قد توقعها اسرائيل ومصر، وأنهم لا يشعرون بأنهم مضطرون الىبقاء في سيناء فيما اذا قررت اسرائيل، فيما بعد، الا تتقدم نحو تسوية اصلية للمشكلات العالقة. فالقوة متعددة الجنسيات أصبحت ضعطاً ضد اسرائيل في محادلات مستقبلية، لا ضد مصر.

ومرungan ما رأت اسرائيل ذلك . وكان اليت الايض ابطأ قليلاً ، واثارة ريعان في اتجاه فهد في ٢٩ تشرين الاول /اكتوبر ، فسرتها اسرائيل بأنها في خط المبادرة اليونانية . وقد داحت بيغن الريبة بان ريعان ، وهو مزهو بانتصاره على اللوسي المؤيد لاسرائيل في التصويت الخاص بطائرات اوواكس (AWACS) كاد على وشك ان يخدعه فيها بعض خطة «الحكم الذكي» . ريعان لم يفهم ذلك لما نكلم .

وفي الوقت الذي كانت فيه الدلالة على الشك ظاهرة بعض الشيء في مسار السياسة الاول ، كانت تحركات الجاتين في المسارين الثاني والثالث ، خلال الشهر الم crimson ، هي التي دعت مسامونتها المبدلة بالنسبة الى كامب ديفيد .

عندما جمع زورق حرسى اسرائيل على صخور في البحر الاحمر على شاطئه السعودى في اواخر ايلول /سبتمبر ، كانت اسرائيل قد هددت بالهجوم على المنشآت السعودية اذا جرت اية محاولة لمنع عمليات الانقاذ . وقد جاء الاميركيون لمنع نشوب اطلاق النار بين اسرائيل والعربية السعودية ، اذا ان اليت الايض كان يعرف ان مثل هذا الحادث سيفضي حتى على الجهود المبذولة لبع طائرات الاواكس . هل شك الاميركيون في ان اسرائيل انتعلت الحادث لاذارة قضية هذا السبب المذكور ؟ ربما كان ذلك وارداً ، اذا ان الاميركيين ردوا بالاسلوب نفسه فسربوا الى الصحافة صيغة مغيرة عن حادثة الزورق ، مشيرة الى ان اسرائيل والعربية السعودية كانتا في الواقع على علاقات منازلة ، وأن اسرائيل لم تعارض في الواقع ببع طائرات الاواكس . وقد النار هذا سخط الاسرائيليين .

وقد ارسل رئيس الوزراء بيغن رسالة الى ريعان في ٣٠ تشرين الاول /اكتوبر ، ذكر له فيها ان نقاط فهد الشمان هي «مجموعة قوارط متطرفة ترمي الى القضاء على اسرائيل » . وقال بيغن لريعان سرا ان عليه ان يوقف الاندفاع الاوروبي نحو فهد حالاً ، وللقوى بقفار جديداً : اذا كان اليت الايض ينوي ان يخرج الى حيز التنفيذ «التعاون الاستراتيجي» الذي افترحة

على اسرائيل في اثناء زيارة بیعنون، وادا كان يأمل باقامة قواعد ومستشفيات عسكرية وتخزين اسلحة وغيرها من الترتيبات لتهليل الانتشار السريع للقوات الاميركية في الجزيرة العربية، فإنه يجب تبیین الاجواء اولاً. وقد تأجلت زيارة الجنرال شارون، التي كانت مقررة في أوائل تشرين الثاني /نوفمبر الى حين توقيع مذكرة مبادىء بشأن «التعاون الاستراتيجي». وأجلت ايضاً زيارة مسؤولين من البتاغون لاسرائيل من اجل تأسيس نظام المستشفيات العسكرية. وقد شاع ان بیعنون قد يدعو الى انتخابات مبكرة فيها بعض قضية سیاسة لتغطية عمله قبل الانسحاب في نیسان /ابريل. وقد كشف النقاب عن الطلب الاسرائيلي للعون الاميرکي في ميزانية سنة ١٩٨٣ - ما يقرب من مليار دولار زيادة عن ذي قبل، بحيث اصبح المجموع يزيد عن ثلاثة مليارات دولار، مع تسبیب اكبر من ذي قبل كمساعدات بدل فروض - وكانت عليها ان تشمل ايضاً تكنولوجيا للمرانقة «مساوية» لطائرات الاواكس السعودية (وهذا اشار الى احتمال وضع جرم قضائي عسكري اميرکي في خدمة اسرائيل). وقد جاءت الاشارة الى ذلك عندما زار بیعنون واشنطن.

وقد واجه البيت الابيض الريغان الآن مشكلة حادة لم يكن يتوقعها. كان في امكان الرئيس ان يوضح ملاحظاته بشأن خطة فهد، ويعزز من شأن كامب ديفيد ثانية - كما فعل في ٢ تشرين الثاني / نوفمبر لما وصل الملك حسين الى واشنطن. لكن، كيف يمكن اقناع الاوروبيين بأن يعودوا النظر في بيانهم من دون ان يفضحوا الغش في خطة الحكم الذاتي المدعومة من اميركا، وهو الامر الذي سيمعنهم - بدوره - من الساهمة في قوات سيناء؟ كان الحل الذي اعتمده البيت الابيض هو تغيير خداع ثان، الامر الذي جعل اللورد كاربنغتون كيش الفداء علينا، بينما كان هيم الكيش الداخلي.

وكان وزير الخارجية البريطاني موضع كره شديد في اسرائيل وفي البيت الابيض. وكان هيج والخناج الاعيين في مجلس شيوخ الولايات المتحدة يكنان له الكره الكبير ايضاً. وكما قال بيرن في مقابلة مع هيئة الاذاعة البريطانية في حزيران/يونيو، «ان لنا عدداً من الاصدقاء الابرار من اي وقت مضى»، في كل

من أميركا وفرنسا، وحتى في إنكلترا عدا اللورد كارينغتون والسيد غلمور.^(٢٩) وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، شبه يسحاق شامير، وزير الخارجية الإسرائيلي، كارينغتون ووزارة الخارجية البريطانية بالسلطات البريطانية في عهد الانتداب [في فلسطين] قبل سنة ١٩٤٨. لكن كارينغتون قبل أن يزور الرياض وبعد أن زارها مباشرة والتقي الزعيم السعوديين، كان حريصاً في تصريحاته وأقواله على لا يغضب الإسرائيليين والأميركيين أكثر من ثيسون أو الحكومة اليونانية قبلاً. وعلى كل، فإن البيت الأبيض لم يرغب في الدخول في خصام علني مع فرنسا أو اليونان، خشية أن يقصى كلاً الحكومتين عن الاقتراح الخاص ببناء. وكان شدة قناعة كبيرة بأن حكومة ناتشر مستمرة في تأييد الخطة الأمريكية لبناء، على الرغم من المجموع على كارينغتون.

في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، استدعى الجنرال هينغ – وقد كانت إشارات عليه صادرة عن البيت الأبيض تدل على قرب اعفائه من منصبه بسبب المناورات التي قام بها لتوسيع الرئيس في خطوة فهد – السير نيكولاوس هندرسون، السفير البريطاني في واشنطن. وقد نقل هينغ ما أدعى أنه قال للسفير البريطاني إلى وقد يهودي جاء لزيارته عقب زيارة السفير. وقد اوصل الوفد ما سمعه من هينغ إلى صحيفة «نيويورك تايمز». ويحسب ما ورد فيها، فقد روى أن هينغ قال للسفير: «... انه من الممكن ان مجلس المرأة على اهانة وينصرف الى الوعظ... لو كان على المسئل [هكذا] كارينغتون ان يتحمل عبء الرئيس ريغان الذي يعتبر مسؤولاً... امام الرأي العام الدولي عن نتائج هذا الموقف الصعب جداً... وكان [اي كارينغتون] أكثر حيطة في استعماله لتصريحاته الوصفية».^(٣٠)

أما واقع الأمر فإنه، بموجب ما ورد على لسان مكتب السفير البريطاني،

(٢٩) مقابلة مع تلفزيون هيئة الإذاعة البريطانية (لندن)، ٢٤ حزيران/يونيو ١٩٨١.

(٣٠) New York Times, November 6, 1981, p. A3.

لم يقل له شيء من ذلك. ولم يكن هندرسون السفير الوحيد الذي قابل هيج في ذلك اليوم. فقد تحدثت مع هيج في اليوم نفسه سفير إيطاليا وسفير فرنسا وسفير هولندا، الذي كان يرافق وزير خارجية هولندا ماكس فان در شتول. وما قاله هيج كان سيفاً: يجب أن يصاغ البيان الأوروبي من جديد بحيث يكون مقبولاً من إسرائيل. ومعنى هذا: الدعم العلني لكامب ديفيد لا لحظة فهد، ولا حتى لتصريح البندقية الذي وضعه العشرة.

زادت إسرائيل في ضغوطها. وفي ٩ تشرين الثاني / نوفمبر - بعد أن غادر هندرسون واشنطن إلى لندن - اخترقت الطائرات الإسرائيلية المجال الجوي السعودي فوق قاعدة تبوك الجوية. ولأول مرة أعلنت الحكومة السعودية خبر الاختراق، وأضافت أن الطيران السعودي تعرض للamarاليين وأجرهم على الانسحاب. وحددت إسرائيل تهدياتها باشاء مستعمرات جديدة في الضفة الغربية، ومحاجة مراكز منظمة التحرير الفلسطينية في الحروب اللبناني ومواقع الصواريخ السورية على الحدود السورية - اللبنانية. وقد قصد الاشارة بوضوح إلى البيت الأبيض مجدداً: يقع القتال هنا في الشرق الأوسط ما لم تتحز السياسة الأميركية في جميع المناطق - لا سيما التي سبأه فحسب - إلى إسرائيل بلا مواربة. كان هذا أصلاً إنذاراً خلق أزمة دولية للرئيس الأميركي قد تؤدي إلى خسارته للدعم السياسي الداخلي، ما لم ينسق المبارات السياسية الثلاثة بآجمعها إلى جانب إسرائيل. وفي ٩ تشرين الثاني / نوفمبر، أعلن أنه إذا عرقست خطوة فهد أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، فستعمل الولايات المتحدة حتى النفرض ضدّها.

هذا القرار - وقد أضيق به إشارات صدرت عن الرئيس للملك حين خلال اجتماع مغلق في البيت الأبيض بأنه يقف موقفاً صارماً ضد قيام دولة فلسطينية على أي شكل كان - فرض على ما تبقى من الأمل بأن تثال خطوة فهد موافقة الدول العربية في اجتماع قمة فاس في أواخر تشرين الثاني / نوفمبر.

وقد جاءت اللحظة الخامسة للمبادرة السعودية في الاجتماع التحضيري

او التمهيدي مؤثرا وزراء الخارجية في ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر. فقد مثل سمو الامير سعود الفيصل، وزير خارجية السعودية، عما اذا كان لديه ما يجعله على الاعتقاد ان الولايات المتحدة ستؤيد خطة فهد، فيما توصلت في القمة، على الاقل الى حد دعم الولايات المتحدة مؤثرا شامل عن الشرق الاوسط، تكون فيه نقاط فهد الشمان الاسن التي يسترشد بها في المفاوضات. وقد استقرت الواردات ان سعود لم يحب. فقد كان واضحا انه لم يكن لديه اية تعهدات، ولا حتى اشارة ضعفية من واشنطن، بأن خطة فهد قد تكون مقبولة بعد الانسحاب الاسرائيلي من سيناء.

وقد أصبحت هذه هي المشكلة الرئيسية للقمة بالنسبة الى اغلية الوفود. وبحسب ما أكدت ملاحظات بعض مسؤولي منظمة التحرير الفلسطينية - ابو اياد في بيروت وابو ميزر في فاس - فإن الدعم الفلسطيني لا يعتمد كثيرا على النقطة السابعة من خطة فهد - وهي الاعتراف الصهيوني باسرائيل - ولا على استعداد السعوديين لتعديل صيغة بعض النقاط كي تتوافق مع اهتمامات الفلسطينيين وغيرها؛ بل ان الامر يعتمد على قدرة واشنطن على حل خصوماتها الفنزوية الداخلية، وعلى قبول دولة فلسطينية كها صورتها خطة فهد، على ان يكون التفاوض بشأنها خارج إطار كامب ديفيد.

وقد كان اولئك الذين حبوتوا في فاس ضد المواجهة على خطة فهد مصيّبين في تقديرهم للتوايا الاميركية. ففريق وزارة الخارجية الاميركية الذي كان الى جانب خطة فهد، ارغمه الضغط الاسرائيلي على التركيز على اتفاق الالتزام الأوروبي بقوة سيناء - وهذا الجهد اقتضى القيام بعدد من صيغ التوفيق المعقدة مع كل من الدول الاوروبية ومع اسرائيل ايضا.

اصدرت الدول الاربع - بريطانيا وفرنسا وابطاليا وھولندا - بيانا واحدا لتفادي التقد الاسرائيلي، وأضافت بعض تصريحات كان القصد منها تحفيز النقد المصري والعربي. وكان الثمن الذي حصلت عليه اسرائيل لقاء قبول هذه الصيغة لقوه سيناء، هو قبول الاميركيين الفوري لذكرة «التعاون

الاستراتيجي» التي وقعتها الجزائر ارثيل شارون في واشنطن في ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر.

وحق محاولات اللحظة الاخيرة من قبل وزارة الخارجية الاميركية لتعديل لغة هذا البيان، بحيث يغطي بعض ما فيه من مجازة للدول العربية، أفشلت. فقد نصت المذكرة على ان التعاون العسكري بين اسرائيل والولايات المتحدة المقتصد به التصدي لاي تهديد للسلام او الامن في المنطقة يأتي من قبل الاتحاد السوفياتي او من قوى خارجية خاصة للسوفيات ومتجلبة الى المنطقة.^(٣١) واذا ان تل ابيب وواشنطن معا كانوا ترعنان، باستمرار، ان الكوريين والكورديين الشعاليين والالمان الشرقيين والسوفيات ضالعون في التزويد والتدريب والعمليات المتعلقة بالقوات الجوية والبحرية والبرية العربية، من الجزائر ولibia الى العراق وسوريا واليمن الجنوبي، فان القسم العلني من المذكرة كان قد اشارا شفافا للالتزام اساسي ولا سايقة له ضد العرب ارتبطت به واشترط.^(٣٢)

ومع ان ادارة ريقان كانت مسؤولة، بسب تناقضاتها وغموضها، عن تشجيع السعوديين - في الاساس - على تقديم خطة فهد الى قمة فاس، ثم سحب البساط في القمة نفسها، فان انتصار الافرقاء المزددين لاسرائيل في البتاغون والبيت الايض شرح للصحافة انه كان نتيجة «نطرف» الفلسطينيين وغيرهم من الدول العربية «المتصدية» في فاس. هذه النتيجة من «الاخبار غير الصحيحة» كان الغرض منها ان يعمي الرئيس من انتقاد الرأي العام الاميركي والامريكي الغربي - الذي كان تلעםه الشخصى لمدة شهرين قناعا لم يخف الا القليل من تصرفه الشخصى في دعم اسرائيل؛ وكذلك تركت الصحافة

(٣١) مرجوہ فی:

International Herald Tribune, December 2, 1981.

(٤٢) ما يدل على ان الاميركيين كانوا اكثر الدفعاها لتوقيع المذكرة قياما بالاسرائيليين، هو السهرة التي تذكر بها رئيس وزراء اسرائيل المذكورة في اثر حلة انتقام اسرائيل بسب غسلها الجوانب.

العربية تتخاصل فيها بسأن الدولة «العربية» التي يقع عليها اللوم في تفتيش قمة فاس.

ب - المواجهة مع ليبيا

مباشرة بعد تسلم ريفان سلطاته في كانون الثاني / يناير ١٩٨١، قامت الولايات المتحدة بحملة لعزل ليبيا وتهديها اقتصادياً، والعمل على الإطاحة بالنظام الذي برئه العقيد القذافي.

قبل ذلك بربع قرن من الزمن - في تموز / يوليو ١٩٥٦ - كتب الرئيس ايزناور الى وزير خارجيته جون فوستر دالاس قائلاً: «عزيزتي فوستر، من اجل التقليل من شأن ناصر... ثمة فكرة واردة هنا - وكانت قد حدثتك عنها كثيراً - وهي اضعاف ناصر». ^(٣٢) وبالإشارة الى تواريخ حديثة تناولت تلك الفترة، كان البريطانيون يودون اغتيال عبدالناصر، وقد كانت الفكرة الاميركية أقل من ذلك قليلاً. في سنة ١٩٨١، كان الاميركيون يعملون منفردين تقريباً ضد القذافي، ولم يشعروا بحرب بهذه القبود.

فقد طلب واشنطن من حلفائها في حلف شمال الاطلسي، وخصوصاً ايطاليا، ألا يسمحوا للقذافي بالقيام بزيارات رسمية، وهي التي كانت موضوع مفاوضات لمدة تجاوزت السنة، والتي رتبت ميدانياً بين أواسط سنة ١٩٨١ ولواخرها. ^(٣٣) وقد طلب الى ادارة ميتران، التي تولت السلطة في شهر

Neil. Warriors at Suez, op.cit., p. 258. (٣٢)

انظر ايضاً:

Wilbur Eveland, *Ropes of Sand, America's Failure in the Middle East* (New York: Norton, 1980).

ولذلك إنما كان عميلاً لوكالة الاستخبارات المركزية في الشرق الأوسط خلال الخمسينيات.

(٣٤) انظر:

Claudia Wright, *The Middle East* (London), August 1981, pp. 18-24; Paul Baile, *Le Monde*, 19 octobre 1981, p. 1.

ابار/مايو، ان تحافظ على الحظر على الاسلحة والتنقيب عن النفط، الذي يوشر العمل فيه من قبل الرئيس جيسكار ديتان في اواخر سنته ١٩٨٠.^(٣٥) وحتى بعد ان اعلنت فرنسا، في توز/ يوليو، عزمهَا على الوفاء بعهودها بالنسبة الى الانفاقات القائمة مع ليبا، ادعى مسؤولو المستاغون انهم كانوا على تفاهم مع فرنسا بأن «مشكلات تقنية» ستؤخر شحن الاسلحة وقطع الغيار العسكرية التي تمكّن الطائرات القاتلة والطائرات المروجية وغيرها من الطائرات الفرنسية الصنع من العمل.^(٣٦) وقد أكّت [الولايات المتحدة] على الحكومة الإيطالية في ان تمنع ليبا من شراء قطع الغيار العسكرية المصوّعة في إيطاليا، او المعروضة للبيع في إيطاليا.^(٣٧) وقد أوعز الى مقاولات سلاح الطيران الإيطالي بمراقبة الطائرات الليبية المدنية وتحديها في أجواء البحر الأبيض المتوسط.^(٣٨)

وطلب من شركات النفط الاميركية ان تسحب موظفيها من ليبا، وأن تتوقف عن استيراد النفط الخام الليبي الى الولايات المتحدة. ومع ان ريعان وغيره من المسؤولين انكروا اية نية في القيام بذلك، فقد وردت التقارير من طرابلس انه في اواسط شهر تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨١، كانت شركات النفط الاميركية قد وظفت خبراء من دول اخرى بدل العاملين الاميركيين.^(٣٩) وفي ٢١ تشرين الاول/اكتوبر، تقدم السناتور هارت (ديمقراطي من كولورادو) والسناتور كيدري (ديمقراطي من ماساشوستس)

(٣٥) موضوع حديث في النداء زيارة شيسون لواشنطن في ٤ حزيران/يونيو ١٩٨١، وفي النداء زيارة بوش، نائب الرئيس لباريس في ٢٤ حزيران/يونيو ١٩٨١.

Washington Post, October 18, 1981, p. A 30. (٣٦)

New York Times, November 1, 1981, p. 34. (٣٧)

(٣٨) لتفاصيل اوضح، انظر:

Claudia Wright, «Libya and the West: Heading into Confrontation?», International

Affairs (London), Winter 1981, - 82, pp. 13-41.

Paul Balta, Le Monde, 19 octobre 1981, p. 1, 3. (٣٩)

وثمانية آخرون من أعضاء مجلس الشيوخ، وأكثرهم ديمقراطيون، بتعديل يقضى بالتوقف عن استيراد النفط الليبي إلى الولايات المتحدة والعمل على التحقيق في الاجراءات الدولية لاقامة الحظر الشامل على استيراد النفط الليبي والإبقاء على هذا الحظر.^(٤٠) ولم تسبق هذا الاجراء اية دعاية، ولا كان فيه تقديم شهادات، كما هو مألوف في مجلس الشيوخ. وقد عارض الاقتراح المعروض على المجلس في الناء المذكورة السانتور بيرسي، رئيس لجنة العلاقات الخارجية، وقدم باقتراح يرمي إلى تأجيل المناقشة لكنه فشل بصورة واضحة، وأخيراً نجح، لكن بشق النفس، في أن يجعل المجلس على قبول اقتراح يقضي بتأجيل تنفيذ حظر استيراد النفط لمدة ستة أشهر. وقد قبل يومها ان «الادارة رحبت بهذا يكثير من الحماسة». وقد طلب من الحكومة ان تقوم، خلال هذه الفترة، بمراجعة سياستها نحو ليبيا.^(٤١) وقد بدأ من التصويت ان اغلبية ساحقة في مجلس الشيوخ كانت الى جانب القيام بعمل عقابي ضد ليبيا. ومن ثم اعلنت شركة اوكسون، في ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر، أنها مستحب من عملياتها في النفط والغاز في ليبيا، متنازلة عن استثماراتها هناك، وهذه اول مرة تخل فيها شركة نفط اميركية طوعياً عن مصالح سائبة في الشرق الاوسط.^(٤٢) وأخيراً، اعلنت ادارة ريجان في آذار / مارس ١٩٨٢ الحظر على استيراد النفط من ليبيا، وعلى تصدير أكثر السلع الاميركية، وخاصة معدات حقول النفط التي قد تكون لها بحاجة إليها.

وبالاضافة الى هذه المحاولات لعزل ليبيا دبلوماسياً، وتقليل وارداتها النفطية، وتشوش علاقاتها التجارية، قامت ادارة ريجان بتصعيد مسارها الثاني - اي بالضغط العسكري على القوات الليبية وثارة القذافي لعله يقوم بعمل يعبر «ليسا للحرب». ففي ٢٣ ايلار / مايو، أرسلت طائرتا اوواكس الى مصر لمراقبة الحدود المصرية والسودانية مع ليبيا، وفي حالة قيام انقلاب، كان خططاً

Congressional Record-Senate (Washington), October 21, 1981, S 11780. (٤٠)

Record, S 11780-92. (٤١)

New York Times, November 13, 1981, pp. A 1, D 15. (٤٢)

له يومها داخل ليبيا، تشارك الطائرتان في تنسيق الدعم العسكري الذي قد يرسل من مصر عبر الحدود، لمساعدة الثوار.^(٤٣) وبعد مرور ثلاثة أشهر، أي في ١٩ آب/اغسطس، استقطعت طائرات أميركية طائرات نفاثة ليبية في خليج سرت، وذلك في أثناء تدريب في المنطقة كان قد تلقى مع المناورات العسكرية المصرية على الحدود. وكان اسقاط الطائرات الليبية قد شم في المحاولة الخادية والأربعين التي قالت بها ليبيا لاعتراض الطائرات الأمريكية، في أحوال رأت فيها التقارير الاسرائيلية والأمريكية أنها خططت لاثارة الليبيين.^(٤٤)

وبعيد اغتيال السادات مباشرة، وهو الامر الذي أراد مسؤولون في الولايات المتحدة ان يلصقوه بالقذافي اصلاً، أرسلت طائرتا اوواكس مجدداً الى مصر، للعمل على طول الحدود الليبية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، بدأت مناورات عسكرية خطط لها ان يشترك فيها ما يزيد على خمسة آلاف جندي أمريكي، وأن ترافقها وحدات مصرية وسودانية. وقد زعمت التقارير الصحفية، بياعز رسمي، أن هذه الاجراءات كانت ضرورية لمنع هجوم ليبي على مصر والسودان. وما قام في شهر ايلول/سبتمبر، على الحدود السودانية - التشادية، كمحاولة عسكرية قوامها مقاتلون متزودون بالسلاح من مصر وأميركا، بقيادة وزير الدفاع السابق في تشاد، حسين حيري، كان القصد منه الاستيلاء على بعض مدن على الحدود التشادية، غير أن هذا انتهى باختيام هؤلاء المقاتلين على يد القوات التي كانت تتلقى عوناً من ليبيا، وانسحابهم عبر الحدود الى ملاجئهم في السودان. وقد فسخ الرئيس السوداني النميري هذا القتال، اذ ادعى ان هجوماً ليبيّاً على السودان كان وشيك الوقوع، الامر الذي جعل تزويد [السودان] بشحنات ضخمة من العتاد الحربي ويعون مالي جديداً من واشنطن أمراً ضرورياً من أجل امنها. وقد فقدت الخبرة السودانية الكثير

Claudia Wright, *The Middle East*, September 1981, p. 16. (٤٣)

David Brown, *Aviation Week and Space Technology* (New York), August 31, 1981. (٤٤)

pp. 19-21; *Defense Electronics*, 13, 10 (October 1981).

من مصاديقها بعد ان تحركت فرنسا ورادت في مساعدتها حكومة غوكوبي في تشناد، وأنشئت قوة للسلام من منظمة الوحدة الأفريقية تعهد الاميركيون بمساعدتها، مع ان ليبيا اعلنت انها مستحب جميع قواتها من البلد في وقت لا يتجاوز لواسط تشرين الثاني / نوفمبر.

وقد كان مسؤولون في الولايات المتحدة يتحدثون عن القذافي، خلال سنة ١٩٨١، بعبارات تم عن تأييدهم لاسقاطه وموته. وقد مثل ريان في اليوم الثاني لحدثة خلنج سرت، عما اذا كان «يسوء ان يسقط القذافي»، فأجاب: «ان الدبلوماسية تتطلب من الا احجب عن هذا السؤال». *^(١٥)

وتورط اميركا في مؤامرات خفية لقتل القذافي تدل عليه تقارير موثوقة بها عن خطبة لوكالة الاستخبارات الاميركية، أعدت في الشهرين الاولين من ادارة [ريغان]، وكان منظمها ماكس هوغل الذي شغل في وقتها منصب نائب رئيس مسؤول عن العمليات.^(١٦) وهذه الخطبة كانت تغوي مفترحات لشن الاختار المثلثة والدعابة عن ليبيا، وأعمالا تخريبية لتشتت النفط الليبي، وتقديم المساعدة المادية والعسكرية لمقاتلي حبشي في تشناد وللمجتمعات الليبية المنشقة المقيمة في شمال افريقيا، ومحاولات لاغتيال القذافي

Presidential Document, August 31, 1981, p. 889. (١٥)

* وردت في نفس المقال عبارات اشد قساوة ارتأينا حذفها، وذلك على لسان الجنرال هين، والرئيس كلنتر، والرئيس فورد، وباتب الرئيس بوش، والرئيس السابق نيكسون - انظر أدناه الخواصي ٤٦ - ٤٧. (الحرر)

New York Daily News, May 17, 1981. (١٦)

Washington Post and New York Times, October 12, 1981. (١٧)

Ibid. (١٨)

Washington Post, October 14, 1981. (١٩)

Ibid., October 18, 1981, pp. A1, 23. (٢٠)

Newsweek, August 10, 1981, p. 24; Washington Post, July 25, 1981, pp. A1, 14. (٢١)

بالذات.^(٩٣) ولو استعرضنا ما اوردته الصحف من روايات مقلولة عن مصادر رسمية وداعمة للحملة على القذافي، لوجدناه يتجاوز العثرات من الروايات، بما في ذلك ما صدر منها في ابرز وسائل الاعلام وأشدها نفوذاً. ويؤكد عرب مسؤولون من غير الليبيين، مثلاً، ان مسؤولين اميركيين في ادارة ريجان قالوا لهم ان امر القذافي سينتهي قبل نهاية سنة 1981. ولم يذكر الناطق الرسمي باسم مكتب شمال افريقيا في وزارة الخارجية مثل هذه الاخبار تماماً، بل قال فقط: «اما ما اذا سيكون موجوداً ام لا فامر لا نعرفه، لكننا لم نقل للتوبيخ انه لن يكون موجوداً».^(٩٤)

هذه الحملة المملوكة بالمقابل استعملها الاميركيون مرتين فقط في حالتين اخريتين: حالة عبد الناصر التي اشير إليها من قبل، وفي دلالة كاسترو. وقد كان التبرير الذي قدمته ادارة ریغان، باديء الامر، هو ان القذافي ولبيا هما من «عملاء المؤامرات التحريرية التي يدعمها السوفيات». (٥١) وقد نشر تقرير مربع، بعد مدة قصيرة من تولي ریغان للسلطة، يتناول هذه المؤامرة او، كما وصفها التقرير، «شبكة الارهاب» ودور طالباني والفلسطينيين والسوفيات في عمليات التحريض. وقد ربط التقرير المذكور بين القذافي والمثال الليبي والأسلحة الليبية ومعسكرات التدريب من جهة، وبين الفلسطينيين والبوليساريو وسوابو (منظمة جنوب غرب افريقيا التحريرية) وغيرها من جماعات التحرير الوطنية، وأيضا الجيش الجمهوري الايرلندي، وحركة الباسك [الانفصالية]، وعصابة بادر- ماينهوف، والفرق الايطالية الحمر، والجيش الياباني الاحمر، وغير ذلك من الذين يعملون مفردين

(٥٤) لتفاصيل موجزة انظر:

McConnell, *CounterSpy*, op.cit., pp. 21-40.

(٥٣) تہام

Claudia Wright, *The Nation* (New York), December 6, 1981.

Washington Post, March 22, 1981, p. A 1. (95)

أو جماعات.^(٥٥) وكانت تخالل الكتاب والأدعىات الرسمية أغلاط ودعوى لا سند لها، والتي رفضت وكالة الاستخبارات المركزية أصلاً أن تويدها.^(٥٦) وقد انثار النقاش بشأن الإرهاب بالنسبة إلى ليبيا خلافات حادة في واشنطن وأوروبا الغربية، حيث بدا كان حالة القذافي لتصفية خصمه السياسي قد توقفت في أواسط سنة ١٩٨٠، بحيث إن الناطقين الرسميين باسم الحكومة تخلى عنها وخلوا إلى تعليل أوسع مدى لواجهة القذافي. ففي غزو/يوليو ١٩٨١ قال نشرت كروكر، مساعد وزير الخارجية لشؤون أفريقيا، في شهادة أدلّ بها أمام لجنة العلاقات العامة في مجلس الشيوخ، مشيراً إلى الدبلوماسية الليبية وإنما دبلوماسية قلب للأوضاع في إفريقيا والعالم العربي... ودبلوماسية لا سابقة لها في عرقلة مصالحنا وأهدافنا.^(٥٧) وفي تشرين الأول/أكتوبر، صرّح رئيس اللجنة الفرعية لأفريقيا (في مجلس النواب)، عضو الكونغرس هوارد وولب، قائلاً: «إن عدداً كبيراً من الأميركيين يعني بما قد يحدث، في أعقاب اغتيال السادات، من أن تستغل ليبيا، المساحة من السوفيات، التوتر في شمال إفريقيا للقيام بتغذية تبدل سياسي ضد أميركا».^(٥٨)

لكن، حتى حين عدلَت مصر ولبيا اتهاماتها المتبادلة علنًا وحاولتا تخفيف حدة التوتر على الحدود، وحتى حين انسحبت ليبيا من تشارلز، فقد بدل الأميركيون موافقهم واتهموا القذافي بـ«المشاركة والإرهاب الدولي». وهذه المتابعة، كما الأميركيون إلى احتراز حادثة مدعين أن «سفاحين» ليبيين قد خططوا لاغتيال

Claire Sterling, *The Terror Network* (New York: Readers Digest Press, 1981). (٥٥)

Leslie Gelb, «Soviet-terror lies called outdated», *New York Times*, October 18. (٥٦)

1981; Claudia Wright, *New Statesman*, March 20, 1981, pp. 8-10.

(٥٧) شهادة نشرت كروكر، مساعد وزير الخارجية لأفريقيا، أمام لجنة العلاقات الخارجية (مجلس الشيوخ)، ٨، غزو/يوليو ١٩٨١.

(٥٨) تصريح انتوني (المجلس) للدكتور هوارد وولب، رئيس اللجنة الفرعية لأفريقيا (مجلس النواب)، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١.

مكسيبل راب، سفير الولايات المتحدة في إيطاليا، وهي تهمة نفتها السلطات الإيطالية.^(٥٩) وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، وجهت جميع اللوم إلى القذافي بسبب حادثة اطلاق النار على القائم بالأعمال الأميركي في باريس، حين بدا من الشواهد أنه كان للحادثة دوافع شخصية، ولم تكن اعتداء سياسيا.

ومع أنه كان من الواضح أن السياسة الأميركيّة لم تكن، في أواخر سنة ١٩٨١، مهتمة بالتفاوض لتحسين العلاقات بليبيا، وأنها لن يسرها شيء أقل من تصريف القذافي، فإن الأمر لم يكن دوماً على هذا النحو. ففي عهد كارتر كان ثمة عدة محاولات لحسن العلاقات الثنائيّة، وقد وافق البيت الأبيض، على سبيل المثال، على وضع حد لانارة طرابلس بحضور المناورات البحريّة إلى الشمال من أول خليج سرت بخط عرض ٣٢ درجة و ٣٠ دقيقة.

وقد قال ديفيد نوسم، وهو سفير سابق في ليبيا (١٩٦٣ - ١٩٦٩) ووكيل وزير الخارجية للشؤون السياسيّة (١٩٧٨ - ١٩٨١)، للجنة مجلس الشيوخ في آب/أغسطس ١٩٨٠:

من الواضح أنها لا تستطيع أن تكون لنا علاقات مرصبة مع وجود الإرهاب المدعوم من ليبيا والذي يطالنا ويمطرنا أصدقائنا. وبينما نجد أنها لا تفضل في نظرتنا إلى الوصول إلى سلام في الشرق الأوسط، فإنه لم يمكن وقف الاعمال الإرهابية ومحاولات قلب الأوضاع الموجهة نحو الأفرقاء الآخرين المعينين، لكن من الممكن للدينا أن يقبل بوجود علاقات قائمة بينا، وسرى عمل هذا الأساس - على نحو ما يجري مع دول عربية أخرى في المنطقة.^(٦٠)

كان ثمة سببان هذه الدرجة من المرونة التي يبدت في السياسة الأميركيّة

(٥٩) حادثة راب روتها أولاً:

New York Times, October 24, 1981, pp. A1, 7;

وقد روج هذا الخبر ومصحح في ٢٥ تشرين الأول/اكتوبر. وقد أشارت الصحف الإيطالية بين ١٢ و ١٦ تشرين الأول/اكتوبر، إلى انعدام الدليل على التهمة الأميركيّة.^(٦٠) بدلاً من تصرّح ديفيد نوسم، نائب وزير الخارجية للشؤون السياسيّة، أمام جنة فرعية (مجلس الشيوخ) خاصة للتخلين في الأفراد المثليين لصالح حكومات أجنبية (لتحقيق حل كارتر)، آب/أغسطس ١٩٨٠، ص. ٥.

نحو ليبا، قبل ريفان: الاول يعود الى ان جهات متعددة، وخصوصا وزارة الخارجية، كانت تأمل بالوصول الى تسوية شاملة للشرق الاوسط، بعد الاسحاب من سيناء، وبعد ان يفوز كارتر بانتخاباته الثانية. وهذه الجهات لم تكن راغبة في تباعد العلاقات الاميركية بالعالم العربي بسبب مشكلات ثنائية مع ليبا. وكانت عمليات الارهاب، في رأيها، تطبق على الليبيين المنشقين الموجودين في الخارج ولا تطبق على دعم ليبا للفلسطينيين او لغيرهم من الجماعات الوطنية التحررية؛ وكان نيوسم يجدوه الامل بأن تكون هذه المجموعات قد توقفت.

اما السب الثاني فكان له علاقة بالدول الكبرى. في يوم والبعض الآخر (لكن ليس الجميع على اية حال) من المسؤولين في ادارة كارتر كانوا يرون انه اذا تصرفت الولايات المتحدة ببرورة نحو القذافي، فإنه لن يتحالف مع موسكو الى الدرجة التي قد تخلق وضعها استراتيجيا جديدا في البحر الابيض المتوسط يمكن ان يؤدي الى قلب توازن القوى القائم هناك - هذا من المنظور الاميركي. وقد ارتأى نيوسم، في مقال كتبه بعد اعتزاله العمل، ان ليبا مثل غيرها من الدول العربية، «ترى شر الامور في السوفيات. وليس للعرب رغبة في ان يدخلوا الدب الى الكرم»^(٦١).

وقد رافق تنصيب ريفان دخول جماعة من الاشخاص الى مراكز القوى، كانت مصممة على مواجهة الاتحاد السوفيتي، كما ورد في المثال الاول، وملتزمة بالاتحاد السياسي - عسكري مع اسرائيل بشكل لم يعرف من قبل في السياسة الاميركية الحديثة. وسبب من هؤلئن النظوريين المزدوجين، اصبح من الممكن ان توحد مسارات السياسة الثلاثة معا بالنسبة الى ليبا، من دون توقيع معارضة سياسية داخلية.

فعل مستوى المار الاول، تبين لنا ان الرأي العام والتصويت في الكونغرس كانا، خلال سنة ١٩٨٠، معاذين لليبيا وللتعامل الاميركي مع

القذافي، فقد تلاعب خصوم كارتر بقضية بلي كارتر بمهارة، بحيث اضعف الرئيس من دون ان يكون ثمة دليل على الادعاءات التي وجهت ضده. وكان ريفان يعرف ان اشد خصومه الديمقراطيين عنتا في مجلس الشيوخ و مجلس النواب، وخصوصا السناتور كينيدي، كانوا ملتزمين التزامه هو نفسه بمواجهة ليبا. وكان كارتر ايضا حسن الخط. فالوضع الفعلي كان فيه فالضل طوال سنة ١٩٨١، وكانت اسعار ليبا مرتفعة بالنسبة الى السوق، ومتوجهها كان لا بد من ان يصمد بالازدي. وقد كانت موجودات النفط في الولايات المتحدة عالية، ومن ثم فإنه يمكن النظر لأول مرة الى انقطاع شحنات النفط الليبي انه لا يؤدي الى نقص في البترول او الى مشكلات في الاسعار. وكان السادات حريصا على مواجهة ليبا، كما كان ثمة زعاء آخرون قد أوعزوا الى الادارة الجديدة، بهمس، بأنهم لن يعارضوا اذا مارست الولايات المتحدة ضغطا اعنف على طرابلس. وقد نتج عن سقوط حكومة فورلانى في ايطاليا - وهي القرب الخليفات الاوروبيات الى ليبا يومها - ان تولى الحكم فيها السياسي الايطالي الوحيد الذي كان معارضًا للعرب معارضة ايديولوجية، كما كان صهيونيا عن قناعة ذاتية، وهو جيوفاني سادولي.

وفي المار الثاني، كان الافرقان العسكريون حريصين على السير في الخطط التي كانت ادارة كارتر قد اوقفتها. فقد تحكمت البحرية من اقناع البيت الابيض بأن «خطه» كارتر عبر خليج سرت شمع ليبا على الاعتقاد ان واشنطن اقرت ادعاهما بالسيادة على مياه الخليج. ولم ير ريفان اية عبارة في مناورات آب/اغسطس ما دام الاسطول السوفيatic بعيدا. وفي الحقيقة، فقد انتهت الامر بالعسكريين الاميركيين، بعد الزيارة الاولى التي قام بها الاسطول السوفيatic لبناء طرابلس، الى اعتبار التدريبات التي ثبتت في آب/اغسطس عدكا لما يمكن ان يفك في الاتحاد السوفيatic من عمل الى جانب ليبا في حال تشبّث ازمه.

وعلى المار الثالث كان هناك بعض الخلاف، اول الامر، بين وكالات الاستخبارات بشأن امكان اثبات الادعاءات ضد القذافي في انه يشجع

الارهاب. لكن هذا كان تخوفاً ابده مكاتب تحليل الاستخبارات. وكانت ادارة ريفان قد وعدت قسم العمليات السرية في وكالة الاستخبارات المركزية باموال اضافية، وبامتياز جديد، ويدعم على جديداً، وهذا هو القسم الذي وضع المخططات الاصلية للأحياء المفقمة والحركات الخدامة والاغتيالات. وكانت وكالات الاستخبارات على استعداد ايضاً لتوكيد ادعاءات اسرائيل ان القذافي كان مسؤولاً عن تصاعد نقل المدفع الثقيلة وراجمات الصواريخ والصواريخ الى منظمة التحرير الفلسطينية في الجنوب اللبناني، ومن ثم فانه، بسبب هذا التصرف، كان ينذر بزيادة الاخطار التي تتعرض لها اسرائيل، واحتمال زيادة حدة القتال في لبنان.

لكن الامر الذي جعل من المواجهة مع ليبيا سياسة ريفان، لم يكن بسبب ان اي في البيت الايض كان يصدق بالضرورة ما كان يقال عن القذافي رسمي، بل لأنه تناقتاع جاعي غير مألوف عند الافرقاء بأن سياسة من هذا النوع تظهر الرئيس قوي، وذلك على حساب زعيم عربي أصبح بلا شعبية، ومكروهاً في عالم عربي ضعيف ومقسم. وكانت واشنطن تستطيع ان تعامل القذافي بوقاحة، وهو الامر الذي كان قد راودها بالنسبة الى عبدالناصر، وذلك لأن القذافي لم يكن في حجم الزعيم المصري، ولأن العالم العربي والاتحاد السوفيatic لم يكونوا متربعين بالدفاع عن القذافي بقوة.

رابعاً

تصور هاتان القضييان الانعكاس الاساسي للنصرف الاميركي الرسمي نحو الشرق الاوسط، وهو الامر الذي تفهمه اسرائيل جداً، وأفضل مما يدركه الاميركيون أنفسهم. وهذا هو انعكاس يحدث كردة فعل لنموذجين من الضغط فقط، بحيث يتنهى الامر الى توحيد مسارات السياسة متعددة الوضوح واعطاه ذلك مظهراً في صنع السياسة؛ وهو الشيء الاساسي للثقة العامة والبقاء السياسي.

النموذج الاول للضغط، ما تفوم به اسرائيل «على الارض واقعها»،

والقدرة العسكرية او الانذار بالعنف. ومع كل ما يتركه احد الاعمال الاسرائيلية من مراقة عند بعض الافرقاء الاميركيين، او عند عناصر من الشعب، فان ذلك [اي ما تقوم به اسرائيل] هو الذي يجعل ما لا تستطيع المickle الوطائفية الاميركية وجهودها ان تقوم به، اتها تذكر واثنطن يان مصالح المسارات السببية الثلاثة اما تحصل على اكبر قاعدة بالاعتماد على اسرائيل.

ان مجلس الامن القومي عني بهذه النقطة سنة ١٩٥٨ ، وذلك في مراجعة سياسية قصد بها تقويم الضرر الذي اصاب الوضع الاميركي في المنطقة بعد ان قضت ثورة العراق على الملكية الهاشمية:

في القول ضد اعادة النظر في سياسة الولايات المتحدة نحو اسرائيل، انه لن المشكوك فيه ان يؤدي اي ضغط عكسي على اسرائيل الى تقديم تنازلات من شأنها ان توسيع الطالب العربية... وبفضل عن ذلك، فانا اذا اعتبرنا ان تقاوم القومية العربية الراديكالية... فالنتيجة المطلبة التي تحمل اليها هي دعم اسرائيل على اساس الدولة القومية الوحيدة المزينة للغرب السابقة في الشرق الادنى.^{٦٦}

وهنا يأتي التموج الثاني للضغط الذي يوحد السياسة الاميركية في الشرق الاوسط: «القومية العربية الراديكالية». وحالة سياسة ريفان نحو ليبا هي مثل كامل. لكن المسؤولين في اسرائيل، والناطقين باسمهم في واشنطن، يرددون، بلا انقطاع، ان جميع الدول العربية هي قومية راديكالية كامنة - ليبا اليوم والعرب السعودية غدا. وهذا القول المتكرر يخدم الصداقة مع العرب «المعتدلين» الذين تربط الولايات المتحدة بهم تعهدات قطعها ولو نظريا، وتفضح الاساليب الدقيقة التي تتبعها واشنطن دوما نحو العالم العربي على مسار السياسة الخفي.

(٦٦) مستويات نائية عن الواقع في الشرق الادنى - مذكرة مجلس الامن الدولي (سرية) على اهل الدرجات، وقد رفع المقرر عنها وهلبت في ١٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨١)، واثنطن.

ومن تم، فإنه يتحتم على كل إدارة أميركية أن تقدم منهجاً للوصول إلى التسويف فيما يخص نقطتي الضعف المذكورتين، من دون ترجيح لأي الكفتين علانية في الانفجاء العربي أو الإسرائيلي. فهناك «منهج» الفتوحية غير المسفة، وهو الذي يسع للاسرائيليين وللعرب ومؤيدي الفريقيين من الاميركيين، باختيار ما يروق لهم سعاهه من السهل في البلاغة السياسية المتناهضة. غير أن هذا أيضاً يزود خصوم الرئيس السياسيين بشفرة ينفلون منها إلى تدمير مصداقته وسلطته؛ وقد كان هذا سبب فشل كارتر.

في العام الثاني من إدارة ريجان، وهو الوقت الذي يتصاعد فيه ضغط الانتخابات الداخلية، يأتي تعين وليم كلارك مستشاراً للأمن القومي حلاً للقضية، التي تناول تحفيف ما يبذلو كأنه نزاع فتوى بينما تخفي بشكل دقيق حدة مؤيدي اسرائيل، بحيث يضلل هذا الانفجاء أصدقاء وانشقان من العرب. وهذا العمل ملائم تماماً للرجل الذي لا يكاد يفقه شيئاً في مشكلات السياسة، لكنه ذو خبرة طوبلية بأساليب العرش المأهولة.

وقد كان جهل كلارك هدفاً لكثير من سهام النقد، فقد لاحظ ريتشارد آن، سلفه في المنصب، أنه «اصبح الآن في البيت الأبيض رجال اربعين، لا ثلاثة، لا يفهمون شيئاً في السياسة الخارجية». وكانت تسمية كلارك، أصلًا، ناتجة لوزير الخارجية قد لقيت معارضة سبعة من أصل سبعة عشر عضواً من لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ. وقد حذر الساتور نشارلز بيرسي، رئيس اللجنة، علانية من الوضع، بقوله: «لن نقبل ثانية أبداً مرشحاً يعترف هو نفسه بجهله في عمل سيعهد إليه فيه مسؤوليات».

على كل حال، فإنه بعد اعلان تعين كلارك في البيت الأبيض، في كانون الثاني/يناير، لم تتوعد الصحافة الأميركيّة عن ان تكيل له المدح جزاً. فكتبت صحيفة «واشنطن بوست» ان مالاً يعرفه كلارك ليس منها لأنّه «موهوب في معالجة التأبّع وموضع ثقة» و«ماهر في التوفيق» و«يعتبر في الملائكة». (٣٣) وقد ترك «حلو شمائله» الانطباع لدى [محرر] «نيويورك تايمز»

بانه «يقنعت... بإن كل شيء سيكون على ما يرام»^(٦٤). هذا هو الانطباع الذي امضى كلارك عمره وهو يجرب أن يتركه عنده الناس. ولم ينتزع رونالد ريفان الرجل [كلارك] الذي امضى بعض الوقت موظفاً في التجسس - المصادق في الجيش، ثم عطفاً في طلبات التأمين، ثم محامياً في بلده، ثم أصبح فلاحاً؛ ولم ينتزعه من خول الذكر ويرفعه إلى منصب في إدارة حاكم كاليفورنيا قابل محكمة كاليفورنيا وأخيراً إلى البيت الأبيض، مارف لأي من الناس جفن يشأن هذا الانطباع الذي تركه لدى الناس. وعلى كل، فدون هذه المظاهر، لا بد من القول إن كلارك رجل حقد، وإن شعوره بالنقص لعدم حيازته على شهادات علمية قد زاد في كرهه الدائم للصحافة التي يلومها على أنها ترمي دوماً إلى ابتعاده وفضحه، بينما هو يخطط دوماً لخداعها واستخدامها في سبيل مآربه الخاصة.

فعل سيل المثال، قابل كلارك، خلال العام الذي امضاه في وزارة الخارجية، الصحافة في عدد محدد مختار من اللقاءات، ولم يعقد آية مؤتمرات صحافية علنية، ولم يتقدم إلى الشهادة أمام الكونغرس. ولم يكن ثمة سابقة قط لتعيين عن الحضور أمام جلسة مجلس الشيوخ ومجلس [النواب] بعد ترشيحه. أما وارن كريستوفر، سلفه من سنة ١٩٧٧ إلى سنة ١٩٨١، فقد تقدم للشهادة أربع مرات في العام الأول من توليه منصبه، وسبع مرات في العام التالي، وعشرين مرة في العام الثالث، وسبعين عشرة مرة في عامه الأخير.^(٦٥) وبعد مرور أيام على تعيينه مستشاراً لشؤون الأمن القومي، فرض كلارك لدقائق ما عرف من التقييد، في أيام السلم، على اتصال الصحافيين بالمسؤولين عن السياسة الخارجية، وعلى الحصول على الوثائق المتعلقة بها.

وفي الواقع، فإن في تصرف كلارك العدائي نحو الصحافة أكثر من السخرية؛ ذلك لأن مداؤاته مع صحافة لوس أنجلوس، وتسريه معلومات لها سنة ١٩٧٨، كانت محور التحقيق الذي دام عاماً كاملاً والذي قامت به

هيئة من الولاية بعدما اتهم كلارك بأنه كان ينوي ان يقوض مركز قاضي قضاة كاليفورنيا روز بيرد عمداً. وقد استجوب كلارك علينا بشأن مقابلات مع الصحف أيام حلة انتخابية كانت موضوع جدل، وكان هدفها الابتعاد بالقاضي، وأمام الاستطاع انها كلارك وتلعم في الاجابة ونالقص نفسه، بل انه اوقع نفسه بكلماته. وفي رأي المحامين الذين حللوا تصريحاته، لم يكن كلارك سريعاً الحاطر، وقد ضلل الصحافيين من دون قصد. وكان غير معقول. غير ان صحافياً وضع مقدمة لكتاب عن القضية، قال ان تصريحات كلارك للصحافة كانت «مشيرة» وان اعماله كانت «محفلة».^(٦٦)

ومن الغرابة يمكن ان على الرغم من المعارضة التي اثارها ترشيح كلارك لمنصب بوزارة الخارجية في اوائل سنة ١٩٨١، وعلى الرغم من السمعة السيئة التي نالها سنة ١٩٧٨ بسبب فضيحة المحكمة العليا في كاليفورنيا، فإنه لم يظهر شيء ضده عندما انتقل الى البيت الابيض. لقد اشبع الصحافة إطراها، وأدار الاعمال الرسمية بطفف، بحيث خلق جواً من الأمان والثقة لم يكن لا هو ولا البيت الابيض ينوي تحقيقها. وهذا كان واضحاً في سياسة الشرق الأوسط بصورة خاصة. وأوضحت ما يمكن ان يشار اليه بهذه المناسبة، هو الطريقة التي عالج بها كلارك قضية تسليم زياد ابوغرين، الفلسطيني الذي اتهمته اسرائيل بتفجير قنابل في طربا في شهر ايار/مايو ١٩٧٩.^(٦٧)

فقد اقر القيس عل ابوغرين في شيكاغو في آب/اغسطس ١٩٧٩، وقد قاوم طلبات اسرائيل لتسليميه لمدة عامين. وفي كل جلسة قضائية عقدت لذلك كان المستشارون القانونيون لوزارة الخارجية يتدخلون، علينا اوسرا، لاسداء المساعدة للجهة الاسرائيلية، بما في ذلك اختبار القضاة وتلقيق شهادات ادعائية ومراقبة الاتصالات بين افراد فريق الدفاع.

^(٦٦) Freble Stoltz, *Judging Judges* (New York: The Free Press, 1983), p. xix.

^(٦٧) بشأن تفاصيل اولى من قضية ابوغرين، انظر:

وقد نول كلارك قضايا التسليم في وقت مبكر من سنة ١٩٨١. وبعد ان انتهت جميع الاستئفات القضائية، اصبحت المسؤولية تقع على عاتقه في ابداء الرأي لوزير الخارجية في امر تسليمه او عدمه. وكان لوزير الخارجية القول الفصل في هذه القضايا. وقد روجت الصحافة العربية للقضية، وزار بعدها من السفراء العرب كلارك في اوائل سنة ١٩٨١ طالبة منه بشدة ان يطلق سراح ابو عين.

ارسل مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الاوسط مذكرة مسربة الى كلارك تصحح فيها ان يستقبل السفراء «لان القضية ثارت موجة عطف عارمة بين العرب... فقد كان ثمة تهديدات بايقاع الاذى بالموظفين الاميركيين في الخارج اذا ما سلم ابو عين في النهاية». وقد اخبر كلارك بأن يطمئن السفراء، وفي الوقت ذاته بأن «يتفهم الى ان التهديدات او الاعمال الانتحامية ضد الموظفين الاميركيين لن تؤدي إلا الى اتارة حقيقة الرأي العام الاميركي». (٦٨) وقد خرج السفراء العرب الثلاثة (سفراء تونس والاردن والعربية السعودية) بعد الاجتماع الاول وهم، كما قالوا، «متفائلون جدا»، وأن كلارك كان متعاطفًا مع قضيتهم.

ولم يكن في الامكان القيام بأى عمل قبل ان تصدر المحكمة العليا في الولايات المتحدة حكمها في استئاف ابو عين، ولم يصدر هذا الحكم إلا في ١٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨١، وقد رفضت المحكمة ان تبعد النظر في امر التسليم السابق الصادر ضد ابو عين. كان امام محامي ابو عين، بحسب رأي مساعد كلارك القانوني وغيره من مسؤولي الحكومة والمحكمة، شهراً بعد ان يصل الامر الملزم بتسليمها الى وزارة الخارجية. وقد تم هذا في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر - فالحد الاقصى ليتخد كلارك ووزير الخارجية هيع قرارهما هو، اذن، ١٠ كانون الثاني/يناير.

(٦٨) مذكرة وزارة الخارجية الى وليم كلارك من نيكولاوس فيليبس، بتاريخ ١١ آذار/مارس ١٩٨١ (بعد شهرها).

وقد كان هذا التوفيق الهمة خاصة؛ إذ ان الاسرائيليين بدأوا، في ٧ كانون الاول/ديسمبر، حلة لنفيذ الامر بالتسليم قبل ١٤ كانون الاول/ديسمبر. فقد ادعوا ان فترة اعادة النظر، وهي شهران، تنتهي في ذلك التاريخ (١٤ كانون الاول/ديسمبر) وليس في ١٠ كانون الثاني/يناير. وقد اشار السفير الاسرائيلي الى الصحافيين، والى اثنين من اعضاء مجلس الشيوخ، بأن كلارك كان يخطط خداعهم. وقد سرت شائعة بأن كلارك قد اتفق سرا مع السفراء العرب على ان يسمع للحد الرزمي بأن يمر، وعندما يسرع عاصمو ابو عين الى المحكمة ويطلبون اطلاق سراحه.

كان السفير السعودي قد التقى كلارك عدة مرات خلال المحادثات بشأن طائرات الاواكس، وقد اخبر الآخرين بأنه متتأكد من ان كلارك كان متعاطفاً، وأنه سباح للجنة السفراء الفرصة لعرض القضية قبل اتخاذ قرار نهائي. وقد كان تمهيذاً موعداً حدد مقابلة اللجنة ل克拉ك بتاريخ ٩ كانون الاول/ديسمبر، غير انه أرجح، الى ١٧ كانون الاول/ديسمبر. وقد اقنع الوفد الاردني لدى الامم المتحدة، في الوقت نفسه، بأن يسحب اقتراحه بشأن قضية ابو عين على اساس وعد بأن يجعل كلارك القضية في مصلحتهم - هكذا أفهم الاردنيون.

وكانت، في ذلك الوقت، مكيدتان تديران في الكونغرس: ففي مجلس النواب كان نائباً من ميشيغان يهدى قراراً يرغم على القيام بتحقيق علني في مداخلات وزارة الخارجية في جلسات اعطاء الشهادات في قضية التسلیم. وفي الوقت ذاته، أعد السناتور الجمهوري من اندیانا دان كوبيل، بتحريض من السفير الاسرائيلي، قراراً يطلب فيه من الحكومة تسليم ابو عين حالاً ثجباً لمجازفة لا ضرورة لها في ان يطلق سراح ابو عين في ١٣ كانون الاول/ديسمبر.

يقول موظفو مكتب كوبيل ائم كانوا يشكرون في ان يكون كلارك صالحما مع السفراء العرب، وادعوا ائم لم يكونوا يعرفون شيئاً عن التحرك في مجلس النواب. ويقول موظفو مجلس النواب ائم كانوا يشكرون في ان كلارك كان

بغداد العرب وعامي الدفاع عن ابو عین، وأنه كان يتأمر مع مكتب كوليل للقيام بعمل ضد تحركهم. ويقول السفارة العرب، وقد أصبحوا اربعة - سفارة البحرين والأردن والعربية السعودية والسودان - أنهم وقفوا بوعده كلارك بala يتخذ قرار إلا بعد ١٧ كانون الاول/ديسمبر على الأقل. ويقول عامي الدفاع انه لم يكن ثمة اي احتمال لاطلاق سراح ابو عین. وبدلًا من ذلك، فالمتهم يحضررون لتقديم استدعاءه لتأجيل التسليم، بينما كانوا يطلبون عقد جلسة محكمة لطلب حق اللجوء السياسي لابو عين. وقد سُمعت في هذه التأثرات، هاتفيًا، بين ابو عین في زنزاته في السجن بشيكاغو وبين عامي الدفاع في بيروت. وثمة شهادة علقة موقعة من سجين كان يشارط ابو عین زنزاته، ورد فيها ان مكتب الاستخبارات الامريكي (FBI) كان يصفي الى هذه المكالمات الهاتفية^(٦٩). ويبدو ان نسخة مكتوبة من هذه المكالمات قد ارسلت الى مكتب كلارك، بحسب رواية مساعد كلارك الشخصي، ريتشارد موريس.

وفجأة في 11 كانون الاول/ديسمبر - وهو اليوم التالي لتقديم القرارات مجلس التواب والشيخ، وايضا اليوم التالي لقرار حامي ابو عن القبام بحركتهم - دعا كلارك السفراء العرب مقابلته - متفردين - لا كلجنة. وقد ابلغ كل منهم انه لم يصدر بعد قرار في قضية ابو عن، وأن الاجتماع المحدد له وهو 17 كانون الاول/ديسمبر، لا يزال قائما. لكن كلارك قال انه أراد ان يؤكد للحكومات العربية انه كان شخصيا متعاطفا معها. وللحمرة الثانية عبر السفارة عن تفاؤل وثقة، وظروا انه لا يزال هناك منزع من الوقت، لكن موريس، مساعد كلارك، نذكر فيها بعد، في الناء حدث، انه «تاریخ 10 كانون الاول/ديسمبر - او حتى قبل ذلك - كان القاضي (كلارك) مستعدا

(٦٩) نشرت هذه الشهادة في

لاصدار حكمه.^(٧٠) ومن ثم، فإنه يرى أن المجتمعات التي عقدتها كلارك مع السفراء العرب، في ١١ كانون الأول/ديسمبر، كانت هي - بحسب موريس - الشاورات التي قد وعده كلارك باجرالها. أما السفراء فينذرون ذلك بشدة.

وقد اعترف موريس أيضاً بأنه عرف أن ضابطاً إسرائيلياً وصل إلى نيويورك، في ٩ كانون الأول/ديسمبر، ليسلم أبو عين ويعرضه في أثناء سفره إلى إسرائيل بالطائرة. وقد وقع كلارك أمر التسليم في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، وكان أول العارفين به الساتور كوبيل. وقد أبلغ السفارة العربية ذلك بعد بضع ساعات. وقيل أن يعرف عاصمو أبو عين بالأمر، كان الرجل ينقل جواً إلى الحراسة الإسرائيلية في نيويورك.

إن القاضي قد خدع العرب بمهارة، بحيث انهم سحبوا مبادرتهم في الأمم المتحدة بناء على توكيدهاته، وتراجعوا عن التهديد الوحيد الذي كانت وزارة الخارجية تحسب له حساباً: النظائرات ضد السفارات الأميركية في العالم العربي. وقد حولت شكوك كوبيل في نهاية كلارك إلى مصلحة تافعة، وحصل الإسرائيليون على الرجل الذي أرادوه - ولم يكن للإسرائيليين اتصال رسمي بكلارك فيما يتعلق بالقضية.

لماذا غيّر كلارك، إلى هذه الدرجة المهمة، بتسليم أبو عين؟ بحسب رواية مسؤول في وزارة الخارجية أدى بشهادته أمام لجنة من الكونغرس في شباط/فبراير، كان تسليم أبو عين نقطة أساسية للحيلولة دون معاملة المحاكم الأميركية للفلسطينيين، الذين تفهمهم إسرائيل، على أنه يحق لهم أن يطلبوا اللجوء السياسي في الولايات المتحدة؛ أو دون توسيع الموقف القانوني تجاه منظمة التحرير الفلسطينية فينظر إليها أنها جماعة حركة تحريرية أصيلة - كشيء مميز عن اعتبارها جماعة «إرهابيين». وقد أشار المسؤول إلى أن المحاكم الأميركية قد حت، في الماضي القريب، عضوين من الجيش الجمهوري

(٧٠) مقتبسة من:

الايرلندي من التسليم لبريطانيا؛ لذلك، فقد كان ثمة فلق عميق من ان تحصل منظمة التحرير الفلسطينية والفلسطينيون على وضع قانوني مماثل - وهذا معارض تماما لسياسة الحكومة. وهذا المسؤول نفسه كان يدلي بشهادته، قبل ذلك، مؤيدا تعديل القانون الخاص بالتسليم والارهاب، فصرح ان مثل هذه القضية يمكن ان يؤدي الى آثار ضارة جدا بالعلاقات بين الولايات المتحدة والدولة المتقدمة بالطلب.^(٧١)

على ان هذا وحده لم يكن كافيا ليحمل كلارك عل اعماله في قضية ابو عين. من المؤكد انه كان ثمة ضغوط اسرائيلية قوية خلال عملية التسليم، غير انه كان ثمة ياعت مطلق مباشر ادى الى دفع القضية النهائي في الاربع الثاني من كانون الاول/ديسمبر. فقد كانت ثمة معرفة مبكرة، في الجانب الاسرائيلي، بأن الحكومة الاسرائيلية ستعلن يوم ١٣ كانون الاول/ديسمبر، او في وقت قريب من ذلك التاريخ، قرار تطبيق القانون المذكور وقسم مرتفعات الجولان. وليس من المعروف الى اي مدى كان هيج او كلارك يعلمان مسبقا بهذا القرار؛ وبما ان وزير الخارجية كان يعتزم زيارته الاسرائيل في ذلك الوقت - والتي حال دونها اعلان الاحكام العرفية في بولندا - فربما كان الاسرائيليون ينوون تأخير اعلان القرار الى وقت لاحق. غير انه يحتمل ان تكون واشنطن قد أشرت بذلك مسبقا، ومن المرجح ان اسرائيل أرادت ان تضمن ان يكون ابو عين في قبضتها عندما يعلن خبر القسم.

وكل ما طلب من دور لكلارك هو القدرة على توجيه الاهتمام السعودي بنيل رضى الادارة (بشأن مشكلة طائرات الاواكس)، ومثل ذلك الاهتمام الاردني (بشأن مبيع طائرات هوك وف - ١٦)، الى استعداد للثقة بنوابا كلارك الودية نحو مصير ابو عين. لقد كان الخداع آية في الكمال.

(٧١) شهادة دايفل و. مكغفردن، نائب المستشار القانوني في وزارة الخارجية، امام لجنة بشأن القضاء، مجلس الشيوخ، الولايات المتحدة، ١٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨١، ص ١٣.

خامساً

ان الدرس الذي يمكن ان يفهم من هذه الاستلة، من مقتور ادارة ريعان، هو نفسه المقياس الذي يريد الاميركيون بموجهه ان تحكم الدول المحلية على العمل الامريكي:

[اذا] لربت [الدول المحلية] ان تتمكن من مقاومة الاعتداء والتخييف، فيجب ان تثق بأن لها اصدقاء، اقوى، يعتمد عليهم في الغرب، مستعدين لتقديم العون من اجل استقرارها في امن متوازن ومساعدة التنمية، ومستعدين لدعها عسكرياً عند شوب ازمة ما... وباختصار: يجب ان يرهن عمل انه من المفيد ان تكون [الدولة] صديقة لاميركا.^(٧٣)

اما من المقتور العربي، فان ادلة العام الاول ونصف العام الثاني من ادارة ريعان، يعكسها هذا التصريح تقريباً، لكن ليس بالمعنى الذي رمت اليه. فمع الفروق الفائمة في نظرية الدول العربية الى مصالحها الوطنية، من المرجح انها تتفق في رغبتها المشتركة في ان «تقاوم الاعتداء والتخييف»؛ واكثرها، بما في ذلك ليبيا، تعبير عن حاجتها «الى ان تكون لديها ثقة» بـ«اصدقاء قادرين ويعتمد عليهم في الغرب».

غير ان الاميركيين قد يرهنوا على ان صداقتهم يجب ان يدفع العرب ثمنها. وطبقاً لما روتته واشنطن بوست عن خلاصة تقديرات البتاagon، من المحتمل ان يصرف اعضاء «مجلس التعاون الخليجي» ٦٠ مليار دولار ثمناً لعتاد ونكتولوجيا عسكرية اميركية حتى نهاية سنة ١٩٩٠.^(٧٤) وهذا المال الدفاعي هو عنصر جوهري في تجارة اميركا مع المنطقة، وهو بالنتيجة جزء اساسي من اعادة دورة الدولارات النفعية للمصلحة الاميركية.

انه ما يدعو الى الشك ايضاً ان تكون سياسة الولايات المتحدة معنية جدياً بان تقيم «توازناً بين «الامن والمساعدة الامنية». وعلى سيل المثال: بينما تحرم تونس من اية معاونة اقتصادية يعرض عليها في المقابل دفع الفائدة

Bart testimony, op.cit., p. 11. (٧٣)

Washington Post, November 1, 1981, p. A1. (٧٤)

كاملة على اساس الاسعار القائمة في السوق، من اجل برئاسة تحديداتها العسكرية يكلف نحو مليار دولار ويتناول خمسة اعوام. وسوريا ستندفع اسعارا غير عادلة لأنها ليست «صديقة». وقد قلصت المساعدات الجديدة، وما لم يصرف من مساعدات فورت في السابق قد لا يدفع ايضا. وفي حالة واحدة فقط - في اليمن الشمالي - لا تتجاوز المساعدات العسكرية (أي القروض لشراء السلاح) المساعدات للتنمية بخوازها كبيرا.

ان انعدام التوازن بين «الاصدقاء» امر جلي. فالاسرائيليون تلقوا ما قيمته اربعة اضعاف مجموع المساعدات التي تتلقاها الدول العربية جماء (باستثناء مصر). وتزيد المساعدات لاسرائيل بمقدار الثالث عن المساعدات التي تتلقاها مصر، ومصر واسرائيل معا ينالها ٩٠٪ من مجموع المساعدات الاميركية للمنطقة. ومن جهة اخرى، فإن مجموع هذه المساعدات لا يساوي معدل ما تفقه العربية السعودية على شراء الأسلحة الاميركية سنويا. ليس هنا مجال للبحث في الحماية الاميركية التي توفرها اميركا للعرب، لكن من الضروري ان يتضح انه بالنسبة الى الاميركيين فان قيمة ما تناوله من النقد لقاء المشتريات هو اضخم كثيرا من الثمن.

ويتضح من الدلالل لفترة ١٩٨١ - ١٩٨٢ ايضا ان سياسة ريجان، من الناحية العسكرية، شجعت «الاعتداء والتخييف» اللذين تتعرض لهما الدول العربية من جانب اسرائيل - في لبنان وسوريا والاردن والعراق والعرب السعودية - بدلا ان تردعهما. كما أنها فشلت في ردع الغارات الجوية الإيرانية على الكويت، وكانت عاجزة تماما عن حياة القوات المغربية في حرب الصحراء. وقد رأينا في المثل الليبي سياسة التحريف المكثفة مباشرة على ايدي الولايات المتحدة. كما رأينا، في موقف الولايات المتحدة من خطة نهد، البيت الابيض المتأرجح يقوم بهجوم على اشد حلفائه الاوروبيين صمودا، بريطانيا، وذلك بأمر من اسرائيل.

يعتقد بعض الشخصيات العربية السياسية ان مفتاح المعاونة مع الولايات المتحدة هو الفناء الادارة القائمة بأن العلاقات الجيدة بالعالم العربي

هي في مصلحة أميركا على المدى الطويل. ومثل هذه التحصيات يلقي باللوم لانحياز الولايات المتحدة الى اسرائيل على اخطاء تغذيرية غلت على ايدي الرؤساء المتعاقبين، تحت تأثير داخلى للوisi اسرائيل شديد الفعالية.

غير ان ما وضعيه هذا المقال بين ايدي القراء من ادلة ليس مقنعا بالنسبة الى هذه الامور؛ اذ انه قد يكون صحيحا ان تقلب صنع السياسة من قبل الرؤساء قد يتاثر، الى درجة كبيرة، باسرائيل ومؤيديها في واشنطن، غير ان هذا هو المظاهر الوهمي للسياسة الاميركية في المنطقة. فالثوابت، اي اصول المصالح الاميركية - كها فهمها الاميركيون وطبقوها ملء تقارب من القرنين - هي ايضا مناوئة لبعض المصالح الوطنية في الدول العربية. وقد كان الرئيس ايزنهاور واضحا في ذلك في ملاحظاته التي اشرنا اليها قبلـ - القومية العربية. ومن ثم، فليس هناك جيد في ان يرى مسؤول اميركي «انه يجب ان تبرهن على انه من المفيد ان تكون [الدولة او البلد] صديقا لأميركا». وهذا لا يختلف في معناه عنها كان يعنيه من قبل بالنسبة الى المنطقة: ان الدول العربية يجب ان تدفع ثمن حاليها من الاذى، والا فان الاذى سيبتها.

مستقبل العلاقات الإسرائيلية - الأمريكية بعد حرب لبنان *

كميل منصور

منذ ما يزيد على الخمسة عشر عاماً، وعند كل منعطف مهم في تاريخ الشرق الادنى، يستهوي الكثير من المراقبين توقع تدهور وشيك في العلاقات الاسرائيلية - الأمريكية وحصار إسرائيل بمقعدها الممتاز لدى الولايات المتحدة. فمن طرح مشروع روجرز في عام ١٩٧٠/١٩٧١، إلى محاولة الاتفاق الاولى في سيناء في آذار/مارس ١٩٧٥، إلى المفاوضات الاسرائيلية - المصرية بشأن الحكم الذاتي بين سنتي ١٩٧٩ و ١٩٨١، كان هؤلاء يتوقعون ان تلقى الادارة الأمريكية تبعة القتل على عاتق التصلب الإسرائيلي. وخلال سنة ١٩٨١، كان من المفترض، بحسب هؤلاء، ان تؤدي أحداث مثل: تدمير المركز النووي في بغداد في حزيران/يونيو، او قصف احد الاحياء الشمية في بيروت في تموز/يوليو، او خصم الجولان في كانون الاول/ديسمبر، إلى تدهور العلاقات بين البلدين، لكن في كل مرة، وبسحر ساحر، كانت بعض الاصابع، وأحياناً بعض الأيام، كافية لتعيد العلاقات - ظاهرياً - إلى سابق حرارتها. و يمكننا اليوم ايضاً ان نتساءل بعد حرب لبنان المخيبة، والتي غضب خلالها ريان - كما يقال - من يعن عدة مرات، ما اذا كان تدهور العلاقات

بين إسرائيل والولايات المتحدة أمراً لا مفر منه في المدى المتوسط، أو أنه على العكس ليس سوى مجرد انتهاية طيبة (أو كالبوس مزعج؟)، وبعبارة أخرى: هل نحن أمام عملية طويلة من التدهور البطيء، حيث قد يؤدي تراكم التوترات الماقبة إلى تغيير هذه العلاقات ذات يوم، أم أنها على العكس أمام تكرار متواصل (ثانية مسرحي) لشاهد من شجار بين زوجين هنا في النهاية غير قابلين للافتراق؟ ويصبح هذا السؤال اليوم أكثر الحاجة،خصوصاً أنه في الوقت الذي يجري فيه الحديث عن موضوع الخلاف المحتلتين بين إسرائيل والولايات المتحدة (لبنان والمسألة الفلسطينية)، بأمر الكونغرس الأميركي بزيادة ملموسة في المساعدات المالية السنوية المقررة لإسرائيل.

ويكفي القول مباشرةً أنه ليس هناك من جواب بسيط على المسائل التي يطرحها مستقبل العلاقات الإسرائيليـ الأميركيـة. ليس لأن المستقبل لا يمكن أن يكون موضوعاً لتوقع علمي فحسب، لكن أساساً لأن الواقع الحالى معقد جداً وقىء من الاتجاهات المتلاصقة ما يجعل من العسير اقامة التوازن فيها بينما غير أن هذا التقويم جدير بالمحاولة، لا من أجل استفادة المستقبل لكن كي لا ينبع، لنا، نحن الفلسطينيين والعرب، المفاجآت.

ستدرس في هذا المقال، أولاً، طبيعة العلاقات الإسرائيليـةـ الأميركيـة وأليتها، انطلاقاً من رصد كل لمرحلة ١٩٦٧ـ ١٩٨٢. وفي قسم ثان، ستخلص دروس الحرب الإسرائيليــ الفلسطينية وستسائلها بالتصوّر المرصود. ثم تكرس خاتمتنا بحلوة سريعة في الحق المفاوضات بشأن لبنان والمسألة الفلسطينية.

طبيعة العلاقات وأليتها

ترتبط الولايات المتحدة وإسرائيل بشبكة من العلاقات الخاصة ذات طابع استراتيجي، وسياسي، وعسكري، والاقتصادي، وتاريخي، وثقافي...، ويرتبط البلدان على الصعيد الاستراتيجي، الذي يشمل صعداً أخرى، بالبقاء كلي للمصالح لا يخلو من بعض التعارضات الموضعية. ويفز هذا الالتفاء،

بশموليه، آليات تسمح بحل التعارضات والشوترات ونكيفها لصلحة الطرفين.

لأخذ اولاً جات الالقاء، اي المصالح المشتركة للبلدين:

- تفوق عسكري اسرائيلي بالنسبة الى اي شكل عربى معد.
- إلغاء الخيار العسكري العربى.
- حالة الانقسام في العالم العربى، وتحيد «سلاح» النفط.
- تقوية التفود الغربى، وخاصة الاميركى في المنطقة.
- اضعاف التفود السوفياتى.

ان مجموعة المصالح الاسرائيلية - الاميركية هذه تُقْرَأ بانتسابها الى نظام من القيم المشتركة وبيعة اسرائيلية تحرر الولايات المتحدة في المجالين الحيوانين: مساعدة عسكرية، ودعم اقتصادي ومالى. بينما تخفف «الخدمات» التي يمكن ان تقدمها اسرائيل، الى حد كبير، من القيد السياسة التي تجم عن التبعية؛ لانه في النهاية الا يستطيع هذا التفوق العسكري المكتب والمدعوم بواسطة اميركا والتي يزعم تأمين الحياة للدولة العبرية، الا يستطيع (بالاقناع او بالاكراه) ضمان المصالح المشتركة التي عدناها اعلاه؟ ولا تخفي اسرائيل ذلك، على كل حال؛ فهي تردد دالتها اهلاً تشكل ورقة استراتيجية في يد الولايات المتحدة في الشرق الاوسط. بينما لا يخفى الاميركيون عواطفهم تجاه الرهان الاسرائيلي على الرغم من استخدامهم لهذا الموضوع بكثير من الحذر.

من هنا مصدر التعارضات بين اسرائيل والولايات المتحدة. والاسرائيليون لهم ولا شك مصالحهم الخاصة التي تخدم المصالح الاميركية من خلال ديناميكية تحقيقها في عالم فلسطيني وعربي معد، وهم يريدون بذلك ابراز هيئتهم الاستراتيجية بالنسبة الى الولايات المتحدة، وهذا ما يدفعهم الى انتهاج سياسات طموحة او جريئة، وبالتالي مستقلة ظاهرياً عن حاليهم. وصراعهم الناتج عن خلاف بشأن شرعية ملكية فلسطين لا يخفى من حاستهم، بل يزيد في هروبهما الى الامام.

وها يخشى الاميركيون ان تزيد اسرائيل المبردة ونسب، بالضبط، في عكس المفهوم المطلوب. فمصالحهم الاقليمية الشاملة اوسع، وهم يمتنعون عن قرار غير متخرط مباشرة في الصراع قياسا باسرائيل الواثقة جدا من قدراتها العسكرية المباشرة، ولذلك فهم يخشون ان تؤدي اية سياسة عدوانية مفرطة نحو العرب الى نتائج ملحوظة للتفوّق السوفيتي (كما بعد سنة ١٩٦٧)، او الى قفزة في القرار العربي على الصعيد العسكري (الهجوم العربي سنة ١٩٧٣)، او على الصعيد الاقتصادي (الحظر القاطعي سنة ١٩٧٣)، او الى حالة كارثية من عدم الاستقرار (مثل ايران).

لا تشكل حالات عدم الاستقرار، ولو كان مصدرها اسرائيل، اي خطير عسكري، بل انها تحمل الصورة التي تعطيها نفسها كالديمقراطية الوحيدة في الشرق الاوسط. وتفضل الولايات المتحدة، مع اقرارها بهذه الصورة، تحب زعزعة البلاد الصديقة للغرب الى الحد الذي تشكل معها هذه الزعزعة حسارة لسوق او لسوق او طيبة، وحيث يصبح التفوّق العسكري الاسرائيلي عبثا، ان التعارض بين الولايات المتحدة واسرائيل هو تقريبا ودائيا: الى ابن يجب عدم الذهاب بعيدا.

ويمكن ان يتبيّن بعد فترة، كما اثبت ذلك حرب سنة ١٩٧٣، ان اسرائيل (بين حزيران/يونيو ١٩٦٧ وأيلول/سبتمبر ١٩٧٣) قدتجاوزت الحدود، وأن الولايات المتحدة قد اغضبت عينها كثيرا، وأن فكرة اسرائيل ورقة استراتيجية يمكن ان تتحول - نظريا على الأقل - الى نقضها، اي الى كون اسرائيل عثا استراتيجيا. وهذا ما كان يحدث، غالبا، اذا كان الاميركيون يجدون انفسهم، وقد ادت العمليات الاسرائيلية الجائحة الى نتائج التفوّق السوفيتي، مضطرين الى ملاقة اسرائيل في حملة جديدة ضد العرب والسوفيات. ونجنا مثل ذلك، تجاه الولايات المتحدة، منذ سنة ١٩٧٣، انتهاج سياسة نشطة في الصراع الاسرائيلي - العربي غير ترتيب اتفاقيات جانبيّة وجزئية هنا وهناك، وبذلك تبدو الولايات المتحدة، وبمبادرة من كيسنجر اساسا، كأنها تتزعّز من اسرائيل رهانات ملموسة تعطيها للغرب وهم في

ذروة قوتهم (قطعة من الارض في مقابل قطعة من السلام)، ومن هنا التوترات التجدددة مع اسرائيل. أما ما يحدث في الواقع فهو ان الولايات المتحدة تحصل، كمقابل لجهودها، على دعم مهم لنفوذها (حالة مصر)، وتحيد سلاح الغط، والانشقاقات العربية (حروب لبنان ١٩٧٥ - ١٩٨٢). بينما تعطي اسرائيل مكافأة على تنازلاتها، ولو كانت مكرهة عليها، فسمات طويلة الاجل وأسلحة متطرفة ودعماً دبلوماسياً (ضد منظمة التحرير الفلسطينية مثلاً: وعد بعدم الاعتراف بها ما لم تنجو بعض الشروط الواردة في ملحق اتفاقية سيناء لسنة ١٩٧٥). والخلاصة: ان اسرائيل لم تكن خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٨ بالنسبة الى الولايات المتحدة، ورقة استراتيجية يقدر ما كانت ورقة سياسة استخدمت في المفاوضات مع العرب؛ اذ كان يجري في غضون ذلك تحضيرها لاستخدام استراتيجي لاحق.^(١)

وهذا ما يفسر الطابع المحدود للعقوبات التي اخذتها مختلف الادارات الاميركية في مواجهة التصعيد الاسرائيلي، اذ كانت الامور غالباً لا تعدو كونها تهديدات او اجراءات رمزية (هدفها تهدئة العرب) اكثر مما هي عقوبات فعلية؛ كان من الممكن تأخير تسليم الاسلحة، أما خفض قيمة المساعدات السنوية فظل من المحرمات. وعندما يكون التوتر بشأن مسألة معينة في اعلى مستوى له بين البلدين، يجري التأكيد على الصداقة التي لا تقصم عرها وعلى الالتزام الاميركي بامن اسرائيل وازدهارها. فالأمر بكل بساطة هو انفاذ اسرائيل رغمها عنها.^(٢)

ومهما يكن، فإن الولايات المتحدة تبدو احياناً اكثر ميلاً من اسرائيل الى

(١) تناولنا هذا الموضوع بفصيل اكبر في دراستنا «اسرائيل في الاستراتيجية الاميركية في الثمانينيات»، اوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٣ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠)، ص ١٧ - ٤٢.

(٢) وهو عنوان مقال طرورج بول:

الجمع بين الدبلوماسية والعنف العسكري، سواء بتجربة الاعمال التي تعتبرها طائفة لا غير عبارة اصلاح «الاوازي المخططة» بعد ضربة ما. وبعري كل شيء، بالنسبة الى المرافق كان هناك توزيعا للأدوار بين البلدين. ومن المؤكد طبعا، للعمارة، ان هذا ما كان يحدث احيانا. ومن المحتمل ايضا ان تكون الولايات المتحدة مرتاحه الى هذه اللعبة الدقيقة، لعبة العصا الاسرائيلية والجزرة الاميركية. ويجب القول ان اخررة لا تتدخل إلا عندما تكون العصا قد ادت، او يمكن ان تؤدي، الى تنبع معاكسة لما هو مطلوب. ويجب القول، ايضا، ان الجزرة لا تتدخل بتاتا اذا ما تعرّضت العصا لخطر حقيقي. بل على العكس، فإن العصا تدعم في هذه الحالة (مثلا اعادة تسلح اسرائيل بعد ستة ايام من بداية حرب تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٣). ولا تبدو فكرة توزيع الاذوار هذه كافية بالنسبة الى الاسرائيليين. فهم يطمحون الى ان يكونوا شركاء استراتيجيين لاميركا وليس مجرد أدوات بسيطة، ولذلك فهم لا يفهمون كيف يمكن للولايات المتحدة ان تقنعهم من اكمال انتصارهم الحق او المرتفق، حتى نهاية. وهم لا يفهمون، على الاطلاق، لماذا يجب ان يتحملوا وحدهم اخطار الخدع التي يؤذونها في حين ان اميركا هي الرابحة دائما، سواء عبر قطف ثمار جهودهم او عبر الانسحاب على حسابهم من اللعبة، اذا اقتضى الامر.^(٣)

لا يعني كل ذلك ان الولايات المتحدة تقدم دائما برهانا على مثل هذه الرؤية الواضحة او هذه الديناميكية. كما لا يعني، ايضا، ان دولة اسرائيل تحاول انتهاج طريق «الثورة على الاب». فقدر ما هي اسرائيل مهمة جدا بالنسبة الى الولايات المتحدة بحيث لا تستطيع الاستغناء عنها، فإن حل السرة الاميركي حيوي جدا بالنسبة الى الاسرائيليين بحيث لا يستطيعون قطعه. وعلى كل حال، فإن الولايات المتحدة لا تبدو حقيقة في صورة معتبر الاجواء

Yoav Ben-Horin and Barry Posen, *Israel's Strategic Doctrine* (Santa Monica, Cal.: (٣)

The Rand Corporation, 1981), pp. 8-9.

التي يحاول حلفاؤها إلصاقها بها، في محاولة للتقليل من صورة تعبيتهم. وفي الواقع لا يقصع الاسرائيليون، عبادتهم في الشرق الادن، العرب وحدهم امام الامر الواقع، بل يذرون بالاسلوب نفسه على عملية القرار في السياسة الخارجية في واشنطن نفسها. وبذلك مثلاً يتوصلون - بمصداقية مدهشة - الى نعمت كل معارضه عربية لهم بأنها تهدى سوفياتي لأميركا نفسها. وبمحض القول ان ما يساعد الاسرائيليين في ذلك هو: حضورهم في قلب السياسة الداخلية الاميركية، وهالتهم العسكرية والتكنولوجية، ووجهات النظر التي تجمعهم بالمعسكريين الاميركيين، ونفوذهم لدى الطائفة اليهودية الاميركية، وأخيراً: عدم التكافؤ بين نظام اميركا السياسي ودورها كقوة عظمى منذ الاربعينات (نظام الانتخابات الرئاسية، وقوة الكونغرس الكابوحة، ونجاذبات داخل ادارة غير مستقرة...).

ولا يسع قرب اسرائيل من الدوائر الحاكمة في واشنطن بمعارضة التغوفة فقط، وإنما بالوصول الى المعلومات الاكثر سرية؛ يمعن ان اسرائيل تملك عملياً امكان تحسس الارض، ومعرفة الحدود التي تقبلها الادارة او الكونغرس او الرأي العام، و اختيار ارض المعركة الاكثر ملامحة في واحدة من هذه الدوائر الثلاث، وحساب ادنى التنازلات التي تحكها من تحسب الوصول الى حد القطعية. ومع ذلك، يجب التأكيد بقوه ان التغوف الذي تمارسه اسرائيل داخل الولايات المتحدة، مباشرة او بواسطة الطائفة اليهودية الاميركية، لا يفسر الصلات الاستراتيجية بين البلدين. بل ان العلاقات الاستراتيجية بين اميركا صاحبة المصالح الشاملة والشرق اوسطية، وبين اسرائيل القوية والغارقة في حرب دائمة، هي ما تشكل الرحم الذي ينمو فيه التغوف الاسرائيلي في واشنطن، وحيث يمكن حل التعارضات. وهذا ما يفسر، مثلاً، كيف ان رؤساء معادين للسامية يশتمون الاهمية الاستراتيجية لاسرائيل، او كيف ان مسؤولين اميركيين لا ينتقدون اسرائيل إلا بعد استفالتهم من وظائفهم.

والامر واحد على كل حال؛ يمعن انه ما دام في وسع اسرائيل الاحتفاظ بتفوقها ازاء عالم عربي منقسم، فان التحليل الذي اوردناه يبقى صحيحاً

بصورة كلية، ومهمها كانت طبيعة السلطة السياسية في اسرائيل والولايات المتحدة. ويتبع التبرير الايديولوجي للعلاقات بين ادارة اميركية وأخرى، وبين حكومة اسرائيلية وأخرى؛ فيما يلح الدعيراطيون والعمال اكثر على النموذج الفريد للديمقراطية الاسرائيلية، بلحظ الجمهوريون والليكود، باهية اكبر، مردود اسرائيل الاستراتيجي. وعلى اية حال، تحكم القوانين نفسها العلاقات الاساسية بين البلدين. ولا يعني هذا ان طبيعة الائمة لا تؤثر في سياسة كلا البلدين تجاه العرب، او في الوجه النسائي للعلاقات بين البلدين. كل ما اردنا قوله، من وجهة نظر شكلية على الاقل، هو ان الجمهوريون يمكن ان يحتاجوا الى كبح العمال في السلطة (كينجر - راين، ١٩٧٤ - ١٩٧٦)، وأن الدعيراطيون يمكن ان يسرهم استخدام تصلب حكومة ليكود لانتزاع المزيد من التنازلات العربية (الاتفاق كامب ديفيد المنفرد).

في مثل هذه الظروف، من السهل ان تخيل ما يمكن ان يعطي احتمالاً مختلفاً على شكلة ریغان - هيغ، وليكود على شكلة يعن - شارون. فلاحظ في الجانب الاميركي: توجها عسكرياً حاداً، وتشيراً معاذياً للسوفيات، ولا مبالغة، كي لا يقول معارضه، بالتعلمات العربية بشأن المسألة الفلسطينية، ونظرة الى منظمة التحرير الفلسطينية كمركز عصبي للارهاب الدولي، وشكوى بشأن قدرة الائمة العربية المحافظة على الدفاع عن نفسها، ورقضاً لاي دور استراتيجي عتار لمصر يمكن ان يحمل بشكل ما مكان اسرائيل (كما اعتقد البعض خلال ادارة كارتر بعد كامب ديفيد)، وثقة متعددة بالعلاقات الاسرائيلية. وفي الجانب الاسرائيلي تشير الى ما يلي: عودة الى الايديولوجية الصهيونية في شكلها الاكثر صلابة، والرغبة الخامسة في الانتهاء من العقبة الفلسطينية، وثقة بالوسائل العسكرية، وهاجس محظ الذكريات البة لسنة ١٩٧٣، والامان بدور استراتيجي يمتد من باكستان حتى افريقيا الوسطى (مذهب شارون)، وتأمين هامش مناورة اوسع في العلاقات بالولايات المتحدة.

وفي الجانبين نسجل اخيراً: رغبة جامحة للمخلاص من «الشطرين»، العرب، وخصوصاً من منظمة التحرير الفلسطينية المعتبرة القوة السياسية

الاقدر عمليا في العالم العربي.^(١) ويمكننا هنا ابداء تحفظ وحيد تجاه هذه النقطة الاخيرة، ذلك بأن ما يهدى، عند الولايات المتحدة هذه الارادة العدوانية تجاه منظمة التحرير الفلسطينية هو تخوف الاميركيين من هزيمة سياسية في مواجهة غير محسوبة العواقب. وفي جميع الاحوال، ومن وجهة نظر موقف الحاكمين في البلدين، فإن الطريق الذي يؤدي الى حرب لبنان كان قد رسم.

دروس الحرب

لا تستطيع منظمة التحرير الفلسطينية، في مواجهة التغوق العسكري الاسرائيلي الساحق، إلا الاعتماد على عوامل سياسية لتحافظ على بذاتها. ومن الطبيعي ان يقدم النظام العربي هذه العوامل. ان مجرد اندلاع الحرب في بداية حزيران/يونيو ١٩٨٢، هو دلالة على مستوى التدهور في النظام العربي آنذاك: اتفاق استراتيجي اميركي - اسرائيلي، وقتل قمة قاس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١: ضم الجولان في كاتون الاول/ديسمبر؛ المجموع الابرارى المضاد على العراق ابتداء من خريف سنة ١٩٨١؛ انسحاب اسرائيل من سيناء في نisan/ابril ١٩٨٢، وتوجهها للعمل على الجبهات الأخرى؛ الخلاف السوري - السعودي بشأن الحرب العراقية - الابراهية ولبنان؛ ضعف قاعدة سورية ومنظمة التحرير الفلسطينية السياسية في التوازن اللبناني الداخلي...
وكان التدهور في وضع العالم العربي الاستراتيجي والسياسي قد قطع، اذن، شوطا كبيرا ابتداء من ايار/مايو ١٩٨٢. وهنا يجب الا ننسى ان الولايات المتحدة كانت قد منعت اسرائيل، ثلاث مرات، منذ ربيع سنة ١٩٨١ حتى هذا التاريخ، من القيام بآية عملية كبيرة ضد منظمة التحرير الفلسطينية. وأنها خبست خلال فترة الثلاثة عشر شهرا هذه، ازمة الصواريخ في البقاع في نisan/ابril ١٩٨١، وأدانت اسرائيل لفضحها بيروت في تموز/يوليو، وفرضت وقفا فعالا لاطلاق النار في الجنوب اللبناني من تموز/يوليو ١٩٨١ حتى ايار/مايو ١٩٨٢.

(١) موشه غميراف، «حرب مهمة ومرارة»، «هآرتس»، ٤/٧/٢٢٧، ١٩٨٢.

لقد جاء الدعم الاميركي لمبادرة اسرائيل، منذ بداية غزو لبنان في ٤ حزيران/يونيو ١٩٨٢، ليجدد بعض الاوهام او يكذب بعض التحاليل فيها يخص ديناميكية العلاقات بين البلدين. وعلى عكس ما كان يحاول ان يقمعنا به بعض اليمين العربي، فلم يكن هناك تجاوز اسرائيل غير مفبرط، ولم يكن هنالك شلل اميركي بسبب ما يسمى اللوبي اليهودي القوي. وعل عكس ما يمكن ان يقمعنا به بعض اليسار، فلم يكن الامر مجرد خطأ اميركي عهد بها الى اسرائيل، من سيد الى خادم مطبع، تقضي باحتياج لبنان او يوقف النار في تزامن دقيق مفبرط سلفاً. الواقع ان الامر كان تلاقياً مثلثاً على ثلاثة قواسم مشتركة على الاقل: على الصعيد الایديولوجي (خصوصاً هيج - شارون)؛ وعلى صعيد تحليل الوضع العربي؛ وعلى صعيد الاهداف المرجوة. وهناك طبعاً خارج هذه القواسم المشتركة مجال لرؤى مختلفة وتعارضات في الخد الاقصى للأهداف الممكن الوصول اليها.

كانت الاهداف المشتركة، التي اعتبرت واقعية في الولايات المتحدة وفي اسرائيل، هي التالية: هزيمة عسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية وانسحابها من بيروت؛ واعادة تركيب التوازن في لبنان لمصلحة الكتاب؛ واصحاف الفوز السوري في الشرق؛ وكشف العجز العربي؛ والمس بجهة الانحاد السوفيتي. وعلى الرغم من مقاومة المقاتلين الفلسطينيين واللبنانيين الشجاعة والمستمرة خلال تسعة وسبعين يوماً من الحصار (وهي مقاومة لم تكن في حسان الاميركيين والاسرائيليين)، فمن الواجد الاعتراف بأن الخطابات الاميركية والاسرائيلية فيما يخص العجز العربي والشلل السوفيتي قد ثبتت صحتها.

غير ان اسرائيل كانت تتجاوز الاهداف المشتركة، نحو اهدافها الخاصة^(٥) التي تشمل تدميراً كاملاً لمنظمة التحرير الفلسطينية، وفرض نوع من الحماية على لبنان، وضم الضفة الغربية، وتأكيد مذهب شارون بشأن اسرائيل كقوة عظمى في المنطقة. وهذا ما كان يحتم اقامة نوع من الحاجز بين

المطلقة والولايات المتحدة، اي وضع تكون فيه اسرائيل المرهوبة الجانب والمتحتمة هي الوسيط الوحيد لحماية المصالح الاميركية. وما لا شك فيه انه لا يمكن للولايات المتحدة ان تكون الا متحفظة ازاء هذه الاهداف العربية. فلم يكن في امكانها ان تتخلى عن دورها كمحاور محيز في العالم العربي. ولم يكن في امكانها القبول، ايضاً، بتجاوز الاهداف المشتركة المتفق عليها. لقد كانت ترى في ذلك سياسة منهورة، اي سياسة خطيرة على المدى القصير لأنها قد تكشف عدم استقرار الانظمة العربية.

ومع ذلك، يجب عدم التقليل من الاهداف المشتركة بين اسرائيل والولايات المتحدة في حرب لبنان. لقد كانت من الضخامة وحاجزة على التأييد الاميركي بحيث ان احد المرافقين الاسرائيليين قال بعض المبالغة: «لقد انتظر الاميركيون سنوات طويلة مذهبها اسرائيلياً يتوافق مع استراتيجية السلام الاميركي»، ولو لم يكن شارون موجوداً لوجب خلقه هو والمذهب الذي قامت عليه عملية سلام الجليل.^(٦) وكما اشرنا اعلاه فيما يخص فكرة توزيع الاذوار، كانت فكرة شارون التطرف والمتغorer اليه كـ«جنون» تخدم الاميركيين. فهي كانت توفر لهم وسائل الضغط وتسمح لهم، في الوقت نفسه، بأن يقوموا بدور جيل. فهم يستطيعون من ناحية ان يتركوا العنان للجيش الاسرائيلي الواثق من قدراته وطموحاته؛ وأن يهددوا منظمة التحرير الفلسطينية والبلاد العربية بترك شارون يفعل ما يشاء اذا لم تلب الشروط الاميركية (الانسحاب من بيروت، واستقبال المقاتلين في البلاد العربية)؛ وأن يقدروا وبالتالي النحطة الملائمة التي يصبح الوضع فيها غير مقبول بالنسبة الى العرب. ومن جهة اخرى، كانوا يبدون كاינם هم الذين فرضوا على اسرائيل وقف النار بعد عمليات القصف المدمرة لبيروت، وهي الذين يعتقدون كواحد منظمة التحرير الفلسطينية ومقاتليها من الابادة الكاملة. وفي النهاية، كانوا هم

(٦) عادي ياسيف، «سلام الجليل، سلام اسرائيل وسلام الولايات المتحدة»، «حوتان»، (ملحق «عال مختار»)، ١٨/٦/١٩٨٩.

الذين قطعوا الشمار الاقليمية والشاملة لحرب لم يتحملوا فيها، ظاهرياً، إلا تمنا هامشياً. ومن الأكيد أيضاً أن الاسرائيليين كانوا يقطعون شمار الحرب، لكن ثمن ذلك كان خسائر بشرية مهمة نسبياً وتشوه صورتهم عالمياً، بالإضافة إلى أزمة داخلية ذات مدلول.

يبين ذلك الديناميكية الأميركيّة بين بداية حزيران/يونيو ونهاية آب/اغسطس،^(٢) وهي ديناميكية لم تكن في حسبان الرأييين، وقد منعت حتى ذلك التاريخ من تحقيق الأهداف الإسرائيليّة القصوى. ومرة أخرى، يجب الا تبالغ فيما يتعلق بالتوترات والخلافات او ان نتكلّم عن ترد في العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة. فالإسرائيّيون لم يكونوا ليطلقوا مسادتهم العسكريّة الطموحة هذه لو لم يفترضوا^(٣) الحصول على الرضى الأميركي – هنا إذا افترضنا لهم لم ينالوا الموافقة الأميركيّة مبكراً.^(٤) وإذا كان هناك من توثر بسبب امساك الأميركيين للموضوع، فهو بين الادارة الأميركيّة والثاني يعني – شارون الذي أصبح معزولاً عن النخبة السياسيّة الإسرائيليّة.

وتتضمن المرحلة الثانية من حرب لبنان، التي تلي تفجّيد اتفاق انسحاب منظمة التحرير الفلسطينيّة من بيروت والتي تبدأ مع مقتل بشير الجميل والاجتياح الإسرائيليّ لبيروت الغربية، تتضمّن عملياً الدروس نفسها لكن بأسوأية أكبر. كان يعني وشارون يريدان اسقاط مشروع ريجان الذي اهله في الاول من آيلول/سبتمبر بشأن مستقبل الضفة الغربية، وقد ازعجهما المزول بينهما وبين تحقيق أهدافهما القصوى؛ فحاولا تحقيق جزء منها، أو على الأقل

Paul-Marie de La Gorce, «Anatomie d'une crise (Juin-Aout 1982)», *Politique Africaine* (V) 43, octobre 1982, p. 590-591.

Sheila Ryan, «Israel's Invasion of Lebanon: Background to the Crisis», *JPS* (44/45), (A) Vol. XI 4, Vol. XII 1 (Summer/Fall 1982), pp. 34-37.

Claudia Wright, «The Turn of the Screw-The Lebanon War and American Policy», (B) *Ibid.*, p. 5.

عدم خسارة المكاتب المتوقعة التي هددها موت بشير الجميل، ويندو ان الاميركيين قد وافقوا هذه المرة على المبادرة الاسرائيلية، كما فعلوا في بداية حزيران/يونيو، بين آب/اغسطس وأيلول/سبتمبر، كانت الحدود التي يتقابلها العرب قد تغيرت، ان بيروت ما زالت عاصمة عربية، لكنها لم تعد عاصمة منظمة التحرير الفلسطينية. ولن يثير احتلالها من قبل الجيش الاسرائيلي النوع نفسه من الفضحة العربية والعالمية، حصوصاً ان العوائق الشربة والمادية (مقالاتون وشخصيات) كانت قد ازيلت

وكان لا بد بكل اسف من مجررة كي تدان أهداف اسرائيل القصوى، وتكتشف اللامسؤولية الاميركية تجاهها. ذلك لأن الاميركيين أظهروا الخفة نفسها، سواء لدى نكثهم بالوعد الذي قطعوه (التعهد المتعلق بحماية المدنيين بواسطة القوة متعددة الجنسيات)،^(١٠) او بابلاء الثقة لتهريبات اسرائيل غير المعقولة بشأن ضرورة دخول بيروت الغربية (الوجود المزعوم لثلاثة آلاف ارهابي فلسطيني، وتسلح التنظيم اللبناني - المرابطون - والخروف من عملية كنائسية انتقامية نتيجة مقتل الجميل). والديناميكي الاميركية التي تحملت بعد المجزرة (التدوّج الوظيفي نفسه لتوزيع الاذوار، لكن تفوح منه رائحة الموت هذه المرة) تدخلت متأخرة جداً بالنسبة الى الصحابة والنبيّة الفلسطينية التي كانت تعاني آثار الصدمة. لكنها جاءت في الوقت الملائم لانقاذ مصالح الولايات المتحدة الاقليمية. وعلى الرغم من الادانة الداخلية والدولية، فقد أضاف الاسرائيليون نجاحاً جديداً الى مكتسبات شهر آب/اغسطس. لقد أخرجوا منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت في آب/اغسطس، وفي ايلول/سبتمبر كانوا يعودونها ويعدمون لأشهر او لستين قاعدها الشعبية، اي المؤسسات المدنية وبيت الشعب الفلسطيني في لبنان وتفوّده في الحياة السياسية اللبنانية؛ أما على الصعيد اللبناني، فلم يربّع الاسرائيليون شيئاً بـ المجزرة، فكان خروجهم السريع من بيروت يهدّء املهم بفرض الخسارة على لبنان في الامد القصير.

(١٠) انظر وثيقة حرب في: REP. No. 6 (Liver 1983), p. 133-134

وعل الرغم من مجررة صبرا وشاتيلا، فان العلاقات الاميركية - الاسرائيلية لم تردد سوءا؛ فالاميركيون لا يستطيعون النهاب بعيدا في نقد اسرائيل لأنهم هم ايضا مسؤلون الى حد ما عن الجريمة. واسرائيل التي رضخت لطلاب الولايات المتحدة المحدودة (الانسحاب من بيروت فقط) ليست مسؤولة، بكل معنى الكلمة، لأنها كيلد ديمقراطي متتحقق بشأن الافراد المسؤولين عن «التجاوزات». أما النظام الذي ينطلق من نزع ملكية الاراضي العربية، ويتهي بطرد الفلسطينيين من فلسطين مرورا ببعض «التجاوزات» الاخرى، فيظل نقلا. وأما المكتبات الاميركية او الاسرائيلية فتفتق. وهذه المكتبات هي التي تشكل، على وجه التحديد، لحمة التحالف بين البلدين، عل الرغم من انفاسات الادانة او عصبية الرأي العام الاميركي العابرة.

خاتمة

مع النهاية الرسمية لحرب لبنان وبداية المفاوضات الاسرائيلية - اللبنانية، ترسم خريطة جديدة في الشرق الاوسط: العالم العربي في ازمة؛ منظمة التحرير الفلسطينية، المهزومة عسكريا، تحفظ بأوراقها السياسية وعليها ان ت سابق الزمن كي لا تخسرها، بانتظار ايام افضل، اي بانتظار تغيير ما في احد البلاد العربية او في اسرائيل؛ السوفيات يحاولون، غير تركيب قواعد صواريخ سام -^٥ في سوريا، عودة حجولة؛ الاميركيون يبدون لفترة امداد اللعنة الشرق اوسطية؛ اسرائيل هي القوة العسكرية الوحيدة الفعلية، عل المدى المتوسط، وتتابع بعد النجاح النصفي الذي احرزته مع مصر، تحويل تفوقها العسكري الى تفؤد سياسي في الشرق الاوسط بانتظار الوقت الملائم لنفرض هيمنتها.^{١١١} من هنا، سقط في الاشهر

(١١) انظر في شأن هذا الموضوع سلسلة المقالات الثلاث في: The Guardian، احمد ٣١ آب/اغسطس، ١ و ٢ ايلول/سبتمبر ١٩٨٢، بقلم Martin Wollacott، والتي ترجمتها مجلة:

القادمة موضوعاً : المفاوضات بشأن لبنان، ومصير مشروع ریغان . ويندو المستقبل بالنسبة الى لبنان صعباً . ويكتن القول ان الاسرائيليين ينظرون الى لبنان، بما يقول الارقاء في المحن الاسرائيلي كشرط لاسحاب شكل ، واما البقاء مقبراً . ولديهم لذلك عدة خيارات : مصافحة المطالب الخاصة بالترتيبات الامنية والتطبيع خلال المفاوضات ؛ تشجيع الانقسامات بين الطوائف ؛ تسمية الاتصالات بأحد الاطراف اللبناني او اكثرها اقسام مناطق نفوذ مع سوريا ... وتمثل الولايات المتحدة وحدها وسائل تغيير الاوضاع القائمة وفرض تسوية مستقرة على اسرائيل تؤمن الاسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية وال叙利亚 ، وعروبة لبنان ، ونوعاً من التوازن بين الطوائف . وهذا يجب على الادارة الاميركية ان تنتهي سياسة نشطة جداً ، وتقوم بالضغوط الضرورية على كل ايب . وهذا ليس مؤكداً على الرغم من ان الامر يتاول هيبة الولايات المتحدة ؛ فالاميركيون كانوا قد غطوا الغزو الاسرائيلي للبنان ، بحججة انه كان موجهاً ضد منظمة التحرير الفلسطينية والقوى الاجنبية الموجودة فيه ، وأنه لم يكن يهدف الى المساس بالسيادة اللبنانية .

ويندو مستقبل مشروع ریغان غير مؤكداً ايضاً ، فرغبة اسرائيل في ضم الاراضي التي احتلتها سنة ١٩٦٧ لا تحتاج الى برهان . وتشعر المملكة الهاشمية بيان وحدتها ، فيما وراء نهر الاردن ، مهددة بسب تطلعات شارون . وإذا كانت جدية مشروع ریغان متحدة - الى حد كبير - بالسرعة التي ستحصل فيها الولايات المتحدة على اتفاق بشأن لبنان ، فان للاسرائيليين - وان كانوا سيضطرون الى تقديم التنازلات الضرورية في المفاوضات مع بيروت - مصلحة اكيدة في تأثيرها قدر الامكان ، وذلك لاصحاف حظرت النجاح امام مشروع ریغان . وتعضط الادارة الاميركية مع ذلك بمحاجة منابع المفاوضات (بشأن لبنان ومشروع ریغان) في الوقت نفسه . وبمحاج ، في كل الحالات ، توقع مقاومة اسرائيلية شديدة ضد اية تسوية في الصفة الغربية ، وتعيشه كل امكاناتها داخل الولايات المتحدة نفسها .

في الواقع ، تشكل الصفة الغربية الموضوع الوحيد لتوتر حقيقى بين

اميركا واسرائيل، لأنها تغير مسألة مصالح حيوية بالنسبة الى الاسرائيليين والعرب. وهناك ما يدعو الى الاعتقاد ان الاسرائيليين يستمدون عرقع افضل كثيراً (طبعية علاقتهم بالولايات المتحدة وكوئهم يحتلون الارض ويتوطرون فيها بسرعة) لتأكيد وجهة نظرهم. أما الاخرون، فان وسيلة ضغطهم الوحيدة على الولايات المتحدة هي كونهم، في الوقت الراهن، لا يملكون اي خيار آخر. ان هذا قليل جداً، لكنه يحمل في داخله بذور الانفجار. ومن المتوقع ان تستهلk المحادلات فيما يتعلق بالشكليات (ما يتعلق منها خاصة بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية مباشرة او غير مباشرة) وقتاً كثيراً، وتسع في احسن الحالات بتأخير الوقت المحدد لضم الضفة الغربية الى اسرائيل. ومن جهة اخرى، فان الكثير يتعلق، طبعاً، بالحملة الانتخابية الاميركية التي ستفتح هذا الصيف، وباستقرار حكومة يعين.

لقد اترسا عدة مرات، في هذا الفال، فكرة تدهور العلاقات الاسرائيلية - الاميركية ودحضتها. وحتى في حالة الضفة الغربية، فان التوترات المتوقعة ستتجدد لها معالجة لاحقاً. وإذا كان هناك من تدهور - وهذا ما نأمله - في سيكون نتيجة قدرة العالم العربي على الخروج من حالة الخمول هذه في مواجهة اسرائيل والولايات المتحدة.

ان الدرس الاساسي الذي يمكن للعرب استخلاصه، هو ذلك المتعلق بطبيعة وآلية العلاقات بين الولايات المتحدة واسرائيل. لقد اعطي الكثير من الاهتمام للأميركيين كوسطاء متربصين، ولم يفهم العرب جيداً أهمية التطورات الداخلية في اسرائيل، ولم يبحثوا جيداً في الامكانيات الناتجة عن ذلك. وبدلاً من البحث عن المحاور في واشنطن، وهي التي تستفيد من الجهةتين، الا يكون من الانفضل مراجعتها في الحرب او في السلم في فلسطين ذاتها؟